جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة ماجستير

التخصص: إدارة أعمال

إدارة الجودة الشاملة لمنظومة إكتساب المعرفة مدخل لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة

- دراسة حالة المنظومة بالجزائر -

من طرف

محمد مرايمي

أمام اللجنة المشكلة من:

ناصر مراد	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
عمر صخري	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
سعدون بوكبوس	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
كمال رزيق	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
علي عبد الله	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

البليدة، مـاي 2007

ملخص

شهد العالم في الرّبع الأخير من القرن الماضي تحوّلا جذريا في المجال التربوي ، حيث حظيت عمليّات إصلاح التعليم وتطوير البحث العلمي بإهتمام كبير في معظم دول العالم، وحظيت الجودة الشاملة بالجانب الأكبر من هذا الإهتمام إلى الحدّ الذي جعل المفكرّين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة بإعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديدة " إدارة الجودة الشاملة " الذي أبتدع لمسايرة المتغيّرات الدولية والمحلية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، ولمحاولة التأقلم مع التحدّيات العلمية والتكنولوجية التي فرضتها ثورة المعلومات والإتصالات .

و كنتيجة لذلك ، بات لزاما على الدولة الجزائرية الإهتمام بمدخل إدارة الجودة الشاملة كفلسفة أو كرؤيا إستراتيجية في رسم و تنفيذ الأدوار الجديدة المنوطة بالمنظومة الوطنية لإكتساب المعرفة بمنظومتيها الأساسيتين؛ منظومة التعليم/ التعلم ومنظومة البحث العلمي والتطوير التقني، على صعيد بناء القدرات البشرية الجزائرية ومن ثمّ توظيفها في خدمة عمليّة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، و في تحقيق مجتمع المعرفة بالجزائر و ما يقتضيه ذلك من إجراءات وتدابير على صعيد السياقين التنظيمي والمجتمعي لإكتساب المعرفة. بل وأيضا كأسلوب إداري حديث يتمّ تطبيقه على مستوى المؤسّسات التعليمية والبحثية بغية الوصول إلى مخرجات تنسجم مع متطلبات سوق العمل و تراعي إحتياجات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المنشودة .

شكـر

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يا رب و تعاليت، "سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ". و أصلي وأسلم على خير نبي أرسل للعالمين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

في البداية نشكر و نحمد الله عزّ و جلّ الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، كما نتقدم بأعز شكرنا وخالص تقديرنا للوالدين الكريمين حفظهما الله سبحانه وتعالى وأطال في عمرهما بما لم يدّخرانه من جهد ولا من دعاء في سبيل التوفيق في دراستنا.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عمر صخري حفظه الله ورعاه لقبوله الإشراف على العمل الذي قمنا به، و لما قدّمه لنا من نصائح وتوجيهات مفيدة طيلة فترة إعداد البحث، فكان بحق ممّن قال فيهم المولى عزّ وجل: " إنّما يخشى الله من عباده العلماء ".

كما نتقدم بعبارات الشكر و التقدير إلى جميع الزملاء و الزميلات أساتذة معهد العلوم الإقتصادية بالمركز الجامعي بخميس مليانة -عين الدفلى- ونشكرهم على المساعدة في إنجاز هذا البحث.

الفهرس

ملخص
شكر
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الفهرس
مقدمة..... 10
1. مفاهيم ونظريات أساسية حول المعرفة والتنمية..... 20
1.1. ماهية المعرفة ومنظومة إكتسابها..... 21
1.1.1. المعرفة وبعض المفاهيم المرتبطة بها..... 21
1.1.1.1. مفهوم المعرفة 22
2.1.1.1. مجتمع المعرفة 24
3.1.1.1. رأس المال المعرفي 25
4.1.1.1. منظومة إكتساب المعرفة..... 26
2.1.1. نشر المعرفة: « الوظيفة الأولى لمنظومة إكتساب المعرفة »..... 28
1.2.1.1. التنشئة الإجتماعية 28
2.2.1.1. التعليم 29
3.1.1. إنتاج المعرفة: « الوظيفة الثانية لمنظومة إكتساب المعرفة »..... 34
1.3.1.1. الإنتاج العلمي في العلوم الطبيعية والتطوير التقني 34
2.3.1.1. الإنتاج العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية 41
2.1. نظريات التنمية الإقتصادية: من التركيز على رأس المال المادّي إلى التركيز على المعرفة و تكوين رأس المال البشري 42
1.2.1. مفهوم التنمية الإقتصادية ومعوّقاتها..... 43

1.1.2.1. تعريف النمو الإقتصادي 43
2.1.2.1. تعريف التنمية الإقتصادية 44
3.1.2.1. معوقات التنمية الإقتصادية 46
2.2.1. نظريات التنمية الإقتصادية..... 51
1.2.2.1. نظرية جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter "..... 51
2.2.2.1. نظرية الدفعة القويّة " Big Push "..... 52
3.2.2.1. نظرية النموّ المتوازن " ballanced Grouth "..... 53
4.2.2.1. نظرية النموّ غير المتوازن " Imballanced Grouth "..... 53
5.2.2.1. التصنيع كأسلوب للتنمية الإقتصادية..... 54
3.2.1. دور المعرفة ومنظومة إكتسابها في تحقيق التنمية..... 55
1.3.2.1. نظرية رأس المال البشري والأبحاث المكمّلة لها..... 57
2.3.2.1. نظرية التنمية البشرية..... 58
3.3.2.1. بعض الدراسات التي تناولت علاقة إكتساب المعرفة بالتنمية..... 60
2. علاقة إكتساب المعرفة بتحقيق التنمية في ظلّ العولمة..... 65
1.2. مفاهيم و تعاريف أساسية حول العولمة..... 66
1.1.2. النظام الإقتصادي العالمي الجديد ومفهوم العولمة..... 66
1.1.1.2. مراحل تطور النظام الإقتصادي العالمي الجديد..... 66
2.1.1.2. مفهوم العولمة..... 73
2.1.2. الأركان الأساسية للعولمة..... 74
1.2.1.2. عولمة التجارة 74
2.2.1.2. عولمة رأس المال..... 76
3.2.1.2. عولمة الخدمات..... 80
4.2.1.2. عولمة الثقافة..... 82
3.1.2. مؤسّسات العولمة..... 84
1.3.1.2. صندوق النقد الدولي..... 84
2.3.1.2. البنك الدولي..... 85
3.3.1.2. المنظمة العالمية للتجارة..... 87
4.3.1.2. الشركات المتعدية الجنسيات..... 88

2.2. العولمة : آثار مباشرة على التنمية وتحدّيات إستراتيجية لمنظومة إكتساب المعرفة في الدول النامية 90
1.2.2. التغيّرات الإقتصادية العالمية وأثرها على التنمية بالدول النامية..... 90
1.1.2.2. زيادة موجة التحرّر الإقتصادي في العالم..... 90
2.1.2.2. التحوّلات في آليات النظام الإقتصادي العالمي الجديد ومؤسّساته..... 93
3.1.2.2. تزايد قوّة التكتلات الإقتصادية..... 95
4.1.2.2. الثورة العلمية في المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الحديثة..... 95
2.2.2. معالم العلاقة بين المعرفة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في ظل تحديات العولمة و ثورة المعلومات والإتصالات..... 97
1.2.2.2. دور المعرفة في قطاعي الصناعة وتكنولوجيات الإعلام والإتصال..... 99
2.2.2.2. دور المعرفة في قطاع الطاقة..... 101
3.2.2.2. دور المعرفة في القطاع الفلاحي..... 102
4.2.2.2. دور المعرفة في القطاع التربوي والتعليمي..... 102
3.2.2. العولمة و التحدّيات الإستراتيجية الجديدة التي أفرزتها لمنظومة إكتساب المعرفة بالدول النامية..... 105
1.3.2.2. تحدّي الرفع من الكفاءة الداخلية لمنظومة إكتساب المعرفة لتحسين القدرات التنافسية..... 105
2.3.2.2. تحدّي الرفع من الكفاءة الخارجية لمنظومة إكتساب المعرفة لخلق التواصل مع سوق العمل والحد من هجرة الأدمغة..... 109
3. إدارة الجودة الشاملة لمنظومة إكتساب المعرفة رؤيا إستراتيجية لمواجهة تحديات العولمة وتحقيق التنمية في جزائر الألفية الثالثة..... 113
1.3. واقع منظومة إكتساب المعرفة بالجزائر في ظلّ العولمة..... 115
1.1.3. واقع نشر المعرفة في الجزائر..... 115
1.1.1.3. لمحة وجيزة عن تطوّر التربية في الجزائر..... 115
2.1.1.3. تشخيص الوضع الراهن في قطاع التربية الوطنية..... 119
3.1.1.3. تشخيص الوضع الراهن في قطاع التكوين المهني..... 130
4.1.1.3. تشخيص الوضع الراهن في قطاع التعليم العالي..... 133
2.1.3. واقع إنتاج المعرفة في الجزائر..... 140

1.2.1.3. واقع منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر..... 140
2.2.1.3. تحليل وتقييم وضعية منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر خلال الفترة الخماسية " 1998 – 2002 "..... 144
3.2.1.3. آفاق منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في ظلّ البرنامج الخماسي الجديد " 2006- 2010 "..... 147
3.1.3. معوّقات وتحدّيات إكتساب المعرفة في الجزائر..... 154
1.3.1.3. المعوّقات والتحدّيات المرتبطة بالسياق التنظيمي لإكتساب المعرفة..... 154
2.3.1.3. المعوّقات والتحدّيات المرتبطة بالسياق المجتمعي المؤثر في إكتساب المعرفة.... 162
2.3. إدارة الجودة الشاملة مدخل إستراتيجي لمواجهة معوّقات وتحدّيات إكتساب المعرفة بالجزائر..... 169
1.2.3. مفاهيم و تعاريف أساسية حول الجودة وإدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي..... 170
1.1.2.3. مفهوم الجودة التربوية..... 171
2.1.2.3. مفهوم الجودة الشاملة في التربية..... 175
2.2.3. الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية..... 179
1.2.2.3. بناء رأس مال بشري راقي النوعية..... 180
2.2.2.3. ترقية جودة النوعية في جميع أنواع ومراحل التعليم..... 183
3.2.2.3. النهوض بالتعليم العالي..... 186
3.2.3. الجودة الشاملة في توظيف القدرات البشرية الجزائرية لإستعادة النمو الإقتصادي الحقيقي و مجتمع المعرفة 188
1.3.2.3. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع الأنشطة المجتمعية..... 189
2.3.2.3. التحوّل من نمط الإنتاج الريعي إلى نمط إنتاج المعرفة في البنية الإجتماعية والإقتصادية لتنشيط النمو الإقتصادي الحقيقي..... 192
خاتمة..... 200
المراجع..... 210

قائمـــة الأشكال

رقم الشكل		الصفحة
01	مراحل الوصول إلى الحكمة	24
02	مراحل الوصول إلى المعرفة والحكمة	24
03	مكوّنات رأس المال المعرفي	26
04	منظومة إكتساب المعرفة	27
05	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث و التطوير لكل 1 مليون من السكان في مختلف مناطق العالم " 1990-2000 "	38
06	هيكلة المنظومة التربوية	118
07	المعدّل الصافي للإلتحاق بالتعليم الأساسي حسب الجنس في الجزائر للفترة "1991-2004".	123
08	نسق الإبتكار	156

قائمـــة الجداول

الرقم		الصفحة
01	مصادر تمويل برامج البحث العلمي والتطوير التقني في دول مختارة خلال سنة 1999	39
02	عدد براءات الإختراع الممنوحة للمقيمين لكل مليون شخص في دول مختارة في عام 2002	41
03	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة و بلدان مختـارة للفـترة " 2000- 2004 " (بمليارات الدولارات).	80
04	قيمة الصادرات و الواردات من الخدمات بحسب المنطقة و بلدان مختارة للفترة " 2000 – 2004 "	82
05	القيمة المضافة النسبية لبعض الصناعات	98
06	تطوّر معدّلات الأمّية في العالم (%)	106
07	تطوّر أعداد التلاميذ المسجلين في مختلف الأطوار في الفترة الممتدة من 1999/1998 إلى 2005/2004	120
08	معدّلات التمدرس الخام في الجزائر ومجموعة بلدان مختارة للفترة "1991- 2004 "	122
09	المعدّلات الصافية للتمدرس لمجموعة دول مختارة في سنة 2004.	124
10	معدّلات معرفة القراءة و الكتابة في الجزائر و مجموعة من الدول المختارة في الفترة " 2000- 2004 ".	124
11	تطوّر أعداد المعلمين و الأساتذة في مختلف الأطوار و المراحل التعليمية في الفترة " 1998- 1999 / 2004- 2005 "	125
12	إعانات الدولة المخصّصة لتمويل بيئة البحث والبرامج الوطنية للبحث والإستثمارات (بملايين الدينارات)	151
13	نصيب البحث العلمي سنويا من الناتج الداخلي الخام (بملايين الدينارات)	152
14	عدد الباحثين المجنّدين و عدد المشاريع المبرمجة خلال الفترة الخماسية " 2006- 2010 "	153
15	المتوسّطات الإقليمية غير المرجّحة لرقم الأونكتاد القياسي للقدرة على الإبتكار	161
16	تطوّر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة "2000- 2005 "	166

مقدمـــة

أدّت المعدّلات المرتفعة للنموّ التي اتسم بها إقتصاد المعلومات والمعرفة في السنوات الأخيرة إلى إحداث طفرة غير مسبوقة في الفكر الإقتصادي بشكل عام وفي فكر التنمية الإقتصادية بشكل خاص، ذلك أنّ هذا الإقتصاد الجديد لم يكتف بإحداث تغييرات هائلة في طبيعة العمليّات الإقتصادية فحسب، بل أحدث تغييرات جوهرية في أدوات الإنتاج والتسويق والتمويل، وتنمية الكوادر البشرية التي أصبحت في ظلّ النظام الإقتصادي العالمي الجديد القائم على المعرفة والإبداع الإنساني عاملا حاسما ومهمّا في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للأمم .

إنّ الصراع العالمي في الألفية الثالثة لن يكون أبدا كما كان في الماضي صراعا على رؤوس الأموال الضخمة أو المواد الخام الرخيصة أو الأسواق المفتوحة، بل سيكون صراعا على المعرفة، ذلك أنّ المعرفة وحدها هي التي ستصنع القوّة وتوفر رؤوس الأموال وتكتشف المواد الخام وتفتح الأسواق في زمن العولمة والمنافسة، بل إنّ المعرفة ستشكل إقتصادا جديدا قائما بذاته يتمتع فيه رأس المال البشري بالأولوية الكبرى، وهو ما سيقود لا محالة إلى تسابق دول العالم على بناء قدراتها البشرية الذاتية و تشجيع هجرة أدمغة ومواهب الدول الأخرى، حتى تعزّز من دورها وتفرض نفسها وثقافتها في عالم بات لا يحترم إلا الأقوى والأفضل.

و لذلك، فإنّ الدولة الجزائرية ومن خلال مؤسّساتها التربوية والتكوينية بحاجة اليوم إلى تأصيل إستراتيجيتها الخاصّة بالنموّ والمنافسة على بناء رأس مال بشري جزائري راقي الكمّ والنوعية، على إعتبار أنّ هناك اليوم فجوة عميقة بين تلك الدول التي جعلت إستثماراتها في مجال القوى العاملة عالية الجودة والخبرة والتأهيل، القادرة على التعامل الذكي و الإستخدام الفعّال للتكنولوجيات الحديثة في الإعلام والإتصال ؛ من ناحية، و بين تلك الدول التي أخفقت في ربط عجلة التنمية الإقتصادية بعجلة تنمية مواردها البشرية بسبب إهمالها للإستثمار النوعي المبكر والمكثف في التربية والتعليم والبحث العلمي؛ من ناحية أخرى .

و إذ كنا لا ننكر في المقابل أهمّية العوامل الإقتصادية المادّية وحجم عوائدها المعتبر على العمليّة التنموية، إلا أنّ تجارب التنمية و إحباطاتها في النموذج الإقتصادي قد لفتت الأنظار بشدّة إلى نموذج مغاير للتنمية يتمحور حول الإنسان ذاته بإعتباره صانع عمليّة التنمية وهدف ما تطرحه جهودها من ثمار في نفس الوقت. ومن ثمّ لم يعد ينظر للإنسان على أنه رأس مال بشري يجب الإستثمار فيه فحسب، بل تطوّرت النظرة إليه مبرزة أهمّية توسيع خياراته وإشباع حاجاته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ضمن مفهوم حديث للتنمية حجره الأساس المعرفة والإبداع الإنساني، وغايته بناء قدرات بشرية وطنية مؤهلة لقيادة عمليّة التنمية الشاملة، و وسيلته مدخل إدارة الجودة الشاملة كأسلوب حديث لإدارة المنظومة و المؤسّسات و العمليّات المسؤولة عن بناء هذه القدرات، و كفلسفة أو كتصوّر إستراتيجي متكامل في بنائها أوّلا و في توظيفها ثانيا في خدمة الأهداف التنموية لمجتمعات نامية تشتدّ حاجتها إلى المعرفة كي تصبح مناط الأمل في تجاوز تخلفها، ومفتاح تقدّمها و إزدهارها في عصر باتت خلاصته المعرفة عماد التنمية والجودة الشاملة السبيل إليها.

تبعا لما سبق فإنّ إهتمام الجزائر بمدخل إدارة الجودة الشاملة كفلسفة أو كرؤيا إستراتيجية في رسم وتنفيذ الأدوار الجديدة المنوطة بمنظومة إكتساب المعرفة ككل و بمنظومتي التعليم والتعلّم، والبحث العلمي والتطوير التقني على وجه الخصوص، لاسيّما على صعيد بناء القدرات البشرية الجزائرية ومن ثمّ توظيفها في خدمة عمليّة التنمية الإقتصادية، يصبح في ظلّ بيئة الفرص و المخاطر التي أفرزها النظام الإقتصادي العالمي الجديد وظاهرة العولمة المدخل الإستراتيجي الأمثل لمواجهة هذه التحدّيات ودفع عجلة التنمية في جزائر الألفية الثالثة.

والواقع أنّ منظومة إكتساب المعرفة بوظيفتيها نشرا وإنتاجا تواجه أزمة مركبة في الجزائر، فالمنظومة ذاتها تعاني من تخلف المجتمع الجزائري كونها جزء لا يتجزأ عنه، وتحدّ من فاعليتها قيود كثيرة يفرضها سياق تنظيمي يميّزه ضعف المنظومة التربوية وغياب نسق فعّال للإبتكار والتقانة، وسياق مجتمعي غير موات سماته نظام سياسي تغيب فيه ثقافة الديمقراطية والحكم الراشد؛ و إقتصاد ريعي يقوم على إستنضاب المواد الخام؛ ومجتمع يقدّس القوة والثروة على حساب العلم والمعرفة، وتكون محصّلة كلّ ذلك تدنّي الإنتاجية و قصور التنمية. ولكن في نفس الوقت تشتدّ حاجة الجزائر لمنظومة فعّالة لإكتساب المعرفة لتصبح مناط الأمل في تجاوز التخلف الإقتصادي والتكنولوجي الذي تعانيه و مفتاح تحقيق التنمية الإقتصادية التي تنشدها، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية لبحثنا :

كيف يمكن للجزائر أن تستفيد بنجاح من مدخل إدارة الجودة الشاملة في الإرتقاء بأداء منظومتها الوطنية لإكتساب المعرفة وتفعيل دورها الإستراتيجي في تحقيق التنمية الإقتصادية في ظلّ التحدّيات الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة ؟

وإنّ هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الثانوية التي سوف نحاول الإجابة عليها خلال دراستنا للموضوع:

- ما المقصود بالمعرفة و بمنظومة إكتسابها ؟ وما هي أهمّ الخصائص و المزايا التي يجب أن تتمتع بها لأداء وظيفتيها الرئيسيتين على أحسن وجه ومن ثمّ لتحقيق تنمية إقتصادية ؟
- ماذا نعني بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد وظاهرة العولمة ؟ و ما هي آثارهما المحتملة على مستقبل العلاقة بين إكتساب المعرفة و تحقيق التنمية الإقتصادية ؟
- ما هي التحدّيات الإستراتيجية الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة لمنظومة إكتساب المعرفة في الدول النامية ؟
- ما هو واقع إكتساب المعرفة في الجزائر نشرا وإنتاجا، وما هو أثره على فرص تحقيق التنمية الإقتصادية بها ؟ و ما هي أهمّ المعوّقات التي ساهمت في إفراز هذا الواقع ؟
- ماذا نعني بمدخل إدارة الجودة الشاملة ؟ و ما هو مدلوله في مجال إكتساب المعرفة ؟
- ما هي الخطوات والسياسات التي يجب أن تنتهجها الجزائر حتى تتمكن من الإستفادة الناجحة من مدخل إدارة الجودة الشاملة في بناء و توظيف قدراتها البشرية في خدمة أهدافها التنموية ؟

و محاولة منا الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة سننطلق من الفرضيات التالية:

- إنّ المعرفة هي العنصر الرئيسي في عمليّة الإنتاج والمحدّد الأساسي للإنتاجية، ومن ثمّ فإنّ إكتساب المعرفة و توظيفها بكفاءة في خلق قيم مضافة عالية سيساهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- لقد رسّخت ظاهرة العولمة العلاقة القائمة بين إكتساب المعرفة وتحقيق التنمية الإقتصادية، حيث بات الفن الإنتاجي السائد في مختلف القطاعات الإقتصادية في عصر العولمة فنا يقوم على كثافة المعرفة، و يعتمد على البحوث العلمية والتطبيقية، و يوظف نتائجها.

- إنّ قصور التنمية الإقتصادية في الجزائر يفسّره في المقام الأول غياب رأس مال بشري جزائري راقي الكمّ و النوعية كنتيجة لضعف المنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة و عدم ملائمة السياقين التنظيمي و المجتمعي الذي تتم فيهما عملية نشر المعرفة وإنتاجها.
- إنّ نجاح الجزائر في تحقيق أهدافها التنموية في الألفية الثالثة يقتضي وضع إستراتيجية وطنية تلتزم بموجبها السلطات العليا للبلاد ببناء القدرات البشرية الجزائرية وتوظيفها وفق فلسفة الجودة الشاملة، وتلتزم فيها الإدارات العليا للمؤسسات التعليمية والبحثية بإعتماد منهج إدارة الجودة الشاملة كأسلوب حديث في إدارة هذه المؤسّسات.

إنّ هذا البحث يكتسي أهمّية كبيرة نظرا لأهمّية وحساسية الموضوع الذي يعالجه و المتمثل في واقع إكتساب المعرفة في الجزائر وتحدّياته وسبل تحسينه لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتعظيم المكاسب المحتملة من العولمة ودرء المخاطر التي تنذر بها، لاسيّما و أنّ العديد من التجارب التنموية في العالم خاصّة تجربة النمور الآسيوية تؤكد أنّ التقدّم العلمي والتكنولوجي والتفوق الإقتصادي بات يستند اليوم بالدرجة الأولى على مدى توافر منظومة وطنية فعالة لإكتساب المعرفة تأخذ على عاتقها مهمّة إعداد وبناء رأس مال بشري مؤهل لقيادة عملية التنمية الشاملة. كما أنّ العديد من الدراسات الأكاديمية و التقارير الدولية الصادرة عن هيئات و مؤسّسات إقتصادية عالمية نافذة كتقرير البنك الدولي السنوي حول التنمية الصادر في سنة 1999/1998 تحت عنوان " المعرفة لأجل التنمية "، وتقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان " نحو إقامة مجتمع المعرفة " وغيرهما كثير ، أشارت إلى أنّ هناك تظافر قويّ وعلاقة متينة بين إكتساب المعارف العلمية وتعزيز القدرات الإنتاجية للمجتمع لاسيّما في النشاطات الإنتاجية عالية القيمة المضافة و كثيفة الإستخدام للتكنولوجيا الحديثة ، هذه النشاطات هي معقل القدرات والمزايا التنافسية على الصعيد العالمي ، وهي بذلك تصبح أحد المداخل الرئيسية للتنمية في زمن العولمة .

إنّ هذا البحث يمكن أن يكون خريطة طريق وطنية لمسيرة طويلة من الإصلاح والتطوير يمكن أن تؤسّس لغد جزائري أفضل ، كونه حاول تحليل وتقييم الواقع الفعلي لإكتساب المعرفة في الجزائر نشرا وإنتاجا خلال الفترة الممتدة ما بين " 1998-2005 " من خلال دراسة ومناقشة أوضاع ثلاثة قطاعات حسّاسة هي التربية الوطنية، التكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي، ومن ثمّ قام بتشخيص و تحديد أهمّ المعوّقات التنظيمية والمجتمعية التي ساهمت في إفراز هذا الواقع ، ولينتهي في الأخير إلى إعداد تصوّر إستراتيجي للحلول المقترحة لتحسين جودة المنظومة الجزائرية لإكتساب

المعرفة وتطوير أدائها، تصوّر حجره الأساس مدخل إدارة الجودة الشاملة الذي يعدّ أحدث أسلوب إداري أبتدع لمسايرة المتغيرات الدولية التي أفرزتها ظاهرة العولمة والتحدّيات العلمية والتكنولوجية التي فرضتها ثورة المعلومات و الإتصالات .

يهدف هذا البحث أساسا إلى لفت إنتباه وإقناع صانعي و متخذي القرار في أعلى هرم الدولة الجزائرية إلى ضرورة تبني نموذج تنموي مغاير بعد فشل كل الخيارات التنموية السابقة في بناء إقتصاد وطني متنوع و قوي ومتطوّر ، نموذج يركز على دور المعرفة وتكوين رأس مال بشري جزائري راقي الكم والنوعية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بدلا من التركيز المفرط على تكوين رأس المال المادّي وإغفال دور العنصر البشري كما حدث فيما سبق، نموذج تنموي يتمحور إذن حول الإنسان الجزائري بإعتباره أغلى ما تملكه الجزائر من ثروات وبذلك يعطي أولوية كبرى للإستثمار المبكر والمكثف في التربية والتكوين والبحث العلمي وفق إستراتيجية وطنية شاملة تحسن توظيف مدخل إدارة الجودة الشاملة في رسم الأهداف الجديدة المنوطة بمنظومة إكتساب المعرفة من ناحية ، وفي مواجهة التحديات الإدارية والتكنولوجية التي فرضتها ظاهرة العولمة من ناحية أخرى .

وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف الأساسي، سعينا إلى تحقيق الأهداف التالية من بحثنا:

- إبراز الدور الذي باتت تلعبه المعرفة كعنصر رئيسي من عناصر الإنتاج ومحدّد أساسي من محدّدات الإنتاجية، ومن ثمّ دورها ككل في عملية التنمية الإقتصادية.
- التعريف بمختلف النظريات التي عالجت مشكلة النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، والوقوف على أهمّ الأسباب التي ساهمت في الإنتقال بهذه النظريات من التركيز على أهمّية تكوين رأس المال المادّي بإعتباره العنصر الحاسم في عملية التنمية الإقتصادية إلى التركيز على أهمّية تكوين رأس المال البشري و إكتساب المعارف التكنولوجية والعلمية.
- إلقاء المزيد من الضوء على أهمّ التحدّيات الإستراتيجية التي فرضها النظام الإقتصادي العالمي الجديد وظاهرة العولمة في كافة أبعادها السياسية، الإقتصادية، الإدارية و الثقافية لاسيّما فيما يتصل بطموحات وآفاق التنمية لشعوب ودول العالم الثالث.
- إبراز الأدوار الجديدة المنوطة بالمنظومات الوطنية لإكتساب المعرفة خاصّة في الدول النامية لمواجهة التحدّيات الإستراتيجية الجديدة التي فرضتها ظاهرة العولمة .

- تحليل وتقييم واقع إكتساب المعرفة في الجزائر نشرا وإنتاجا من خلال دراسة أوضاع قطاعات التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العلمي.
- الخروج بتصوّر إستراتيجي لتطوير أداء منظومة إكتساب المعرفة بالجزائر وتفعيل دورها الحاسم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في جزائر الألفية الثالثة.

تتمثل حدود دراستنا هذه فيما يلي:

- لقد مثلت منظومة إكتساب المعرفة بوظيفتيها نشر المعرفة وإنتاجها الإطار العام لدراستنا، غير أنّنا ركزنا في هذه الدراسة على مجالات التنشئة الإجتماعية و التعليم دون وسائط الإعلام والترجمة في تحليل عملية نشر المعرفة من ناحية، وركزت على مجال الإنتاج العلمي دون الإنتاج الأدبي والفني في تحليل عملية إنتاج المعرفة من ناحية أخرى، ذلك أنّ التربية والتعليم، والبحث العلمي والتطوير التقني تمثل جوهر وأساس عملية إكتساب المعرفة.
- لقد ناقشت هذه الدراسة واقع إكتساب المعرفة نشرا وإنتاجا في وطننا الجزائر على وجه التحديد وذلك من خلال تحليل وتقييم مسيرة ثلاثة قطاعات وطنية حسّاسة هي قطاع التربية الوطنية، قطاع التكوين المهني وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. ولقد إرتأينا أن تكون الفترة الممتدة من سنة 1999/1998 وإلى غاية يومنا الحالي الإطار الزمني لهذه الدراسة لعدّة إعتبارات أولاها أنّ سنة 1999/1998 تمثل بداية حقبة سياسية وأمنية جديدة في تاريخ الجزائر وضعت من جديد إشكالية التنمية على رأس سلم الأولويات الوطنية، وثانيها أنّ الإنجازات التي شهدتها هذه الفترة لاسيما على الصعيد الكمّي تعادل و حتى تفوق كلّ ما أنجز خلال الفترة الممتدة من الإستقلال وإلى غاية سنة 1999/1998.

لقد تم وقوع إختيارنا لمعالجة هذا الموضوع إلى عدّة أسباب شخصية و موضوعية أهمّها ما يلي :

- الميول الشخصي للباحث و إهتمامه بكلّ المواضيع التي تتعلق بالعلم والمعرفة والتربية والتعليم بحكم ترعرعه و إنتمائه لعائلة ورثت مهنة التعليم و رسالة التربية أبا عن جدّ .
- إنّ إختيارنا لموضوع يعالج واقع المعرفة و علاقته بإشكالية التنمية في الجزائر ليس بحاجة إلى كثير من التبرير في ضوء الدور المحوري لإكتساب المعرفة في إنتاج مقوّمات الرفاه المادّي والمعنوي من ناحية أولى، وسمات الحقبة الراهنة من تطوّر البشرية التي تقوم على كثافة المعرفة

والتسارع الدولي في إنتاجها في مجتمعات المعرفة من ناحية ثانية، والتخلف الكبير الذي تعانيه بلادنا في مضمار إكتساب المعرفة نشرا و إنتاجا و توظيفا من ناحية ثالثة.

- بحكم تخصّصنا فإننا نعتقد بأنّ مدخل إدارة الجودة الشاملة الذي يعتبر أحدث أسلوب إداري أبتدع لمواجهة التحدّيات التي فرضها السياق العالمي الراهن يمكن أن يصبح مدخلا إستراتيجيا لتحقيق التنمية في الجزائر إذا ما أحسنت هذه الأخيرة توظيفه في الإرتقاء بأداء منظومتها الوطنية لإكتساب المعرفة و تجويد مخرجاتها، ومن ثمّ فإنّ موضوع إدارة الجودة الشاملة بشكل عام وكيفية توظيفه في مجال إكتساب المعرفة بشكل خاص موضوع يستحق كل العناية و الإهتمام .

للإجابة على إشكالية البحث و إثبات صحّة الفرضيات تمّت دراستنا بالإعتماد على كلّ من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم و طبيعة الموضوع، و المنهج الإستقرائي خاصّة في الفصلين الأول والثاني الذين يعتبران بمثابة الجانب النظري للبحث، كما تمّ إستخدام المنهج التاريخي في الفصل الثالث لعرض تطوّر قطاعات التربية الوطنية، التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي خلال فترة الدراسة، كما تمّ إستخدام منهج المقارنة في بعض نقاط البحث لاسيّما في الفصل الثالث، و قد قمنا بإستخدام العديد من الأدوات التي تطلبها كل من المناهج السابقة:

- مختلف القوانين و التشريعات التي تتعلق بالموضوع.
- مختلف الإحصائيات، الدراسات والأبحاث الأكاديمية، و التقارير الوطنية والدولية التي لها صلة بواقع إكتساب المعرفة وتوظيفها في الجزائر أو في دول أخرى.
- الإستعانة بالدراسات السابقة و كذا مختلف الملتقيات و الأيام الدراسية التي إهتمت بالموضوع.

أثناء قيامنا بإعداد هذه الدراسة واجهتنا مشاكل عديدة، لكن المشكل الرئيسي كان في التناقض الكبير في بعض المعطيات الإحصائية التي تحصلنا عليها من مختلف الهيئات الرسمية الوطنية في ما بينها من جهة ، و في ما بينها وبين بعض الهيئات الرسمية الدولية من جهة أخرى .

و فيما يلي استعراض لأهمّ الدراسات التي أجريت في مجال بحث وتنفيذ إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية سواء على مستوى الجامعات أو المدارس:

- دراسة (عابدين ، 1992) حول " الجودة واقتصادياتها في التربية " بهدف تقويم الجهود العلمية في تعريف الجودة وتقديم تعريف مناسب للجودة التربوية، وكذلك تقويم الجهود المتبعة في قياس

الجودة، ورسم معالم الطريق المؤدية إلى قياسها، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها أنّ الجودة الشاملة في التربية هي مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كلّ أبعادها: مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للمجتمع .

- دراسة (Motwani,1995) بعنوان تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم جهود حديثة واتجاهات مستقبلية. وتضمنت الدراسة النظرية أربعة اتجاهات للجودة في التعليم وهي: التعريف والإجراءات، الدراسات المعيارية، النماذج التصورية، والتطبيق والتقويم. وإشتملت الدراسة على مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم وهي الوعي والالتزام، التخطيط ، تطبيق البرنامج والتقويم، والاتجاهات المستقبلية لتلك النواحي المقترحة.
- دراسة (مها جويلى، 2002) بعنوان المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية وهدفت الدراسة الى الكشف عن متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم ومعرفة المبررات التي تستدعي تطبيق الجودة في النظام التعليمي. و أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ أهمّ متطلبات تحقيق الجودة هي تحديد الأهداف والأفكار وإشراك جميع الأطراف المستفيدة والتركيز على المناخ التعليمي والإدارة الواعية والتركيز على المخرجات و التأكيد على التحسين المستمر والتغذية الراجعة.
- دراسة (شحاده، 2003) بعنوان " نحو استراتيجية جامعية عربية موحدة " بهدف محاولة لتقديم الخطوط العريضة لإستراتيجية متكاملة للجامعات العربية تمكنها من مواجهة التحديات التي تجابها في القرن الحالي ومن تخريج طلبة يتمتعون بمهارات التفكير الناقد (Critical Thinking)، والتعلم المستمر (Life-long Learning)، وبالمهارات الأخرى المطلوبة لسوق العمل، ويستطيعون العيش والمنافسة في عصر العولمة وثورة المعلومات والإتصالات، ويعتزون بتراثهم وحضارتهم العربية الإسلامية، ويستطيعون في الوقت نفسه التعايش مع الحضارات العالمية الأخرى. وترتكز هذه الاستراتيجية على التحوّل بالفعل لا بالقول، من التدريس إلى التعلم، وجعل الطالب محور العملية التعليمية، وتسخير موارد الجامعة وأنشطتها المختلفة لتعزيز تحصيله العلمي، وتوضح هذه الدراسة بشيء من الإيجاز، طبيعة التعديلات المطلوب من الجامعات إجراؤها حتى تتمكن من تطبيق الاستراتيجية الجديدة سواء في رسالتها، وخططها الدراسية وبرامجها للتعليم العام، أو في طرق التدريس، وأساليب التقويم .

و م ن خ لال الع رض الـ سابق للدراس ات والبح وث الت ي أجري ت ف ي موض وع إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي والتعليمي يمكن استخلاص الآتي:

- توصلت نتائج كافة الدراسات العربية والأجنبية إلى إمكانية و أهمّية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية.
- أكدت الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية على أنّ الاستمرار في تطبيق هذا الأسلوب الإداري سيرفع من الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية وما يعنيه ذلك من إستغلال أمثل لمواردها و مدخلاتها، كما سيرفع من كفاءتها الخارجية وما يعنيه ذلك من تواؤم مخرجاتها مع متطلبات و حاجيات المجتمع.

و لكي تكون إجابتنا منطقية على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية، و كذا إختبار الفرضيات التي إنطلقنا منها في بحثنا سوف نقوم بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

سوف نحاول من خلال الفصل الأول إعطاء فكرة واضحة عن ماهية المعرفة وبعض المفاهيم المرتبطة بها كرأس المال المعرفي، مجتمع المعرفة ومنظومة إكتساب المعرفة التي سنتطرق إلى مكوّناتها و وظيفتيها الرئيسيتين نشر المعرفة وإنتاجها بالتفصيل. كما سنناقش في هذا الفصل موضوع التنمية الإقتصادية ، حيث سنقوم بإبراز مفهومها و التعرّف على أهمّ المتغيرات والعلاقات الأساسية التي تحكمها من خلال عرض و تحليل أهمّ نظرياتها ، ولنقوم في الأخير بإبراز العلاقة التي أضحت قائمة بين المعرفة والتنمية من خلال عرض العديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي أثبتت هذه العلاقة، و الإشارة إلى تركيز كلّ نظريات التنمية الحديثة على أولوية إكتساب المعارف التكنولوجية وتكوين رأس المال البشري على تكوين رأس المال المادّي لضمان إستمرارية وفعالية عملية التنمية.

أما الفصل الثاني، فسوف نخصّصه لدراسة و تحليل آثار ظاهرة العولمة على العلاقة المشار إليها في الفصل السابق بين إكتساب المعرفة و تحقيق التنمية. و لذلك سيكون من المفيد أن نقوم أولا بدراسة ظاهرة العولمة وتحليل مختلف أبعادها و مناقشة بنيتها المؤسّساتية قبل أن نشرع في دراسة التغيرات الإقتصادية العالمية الناجمة عنها و تحليل آثارها و إنعكاساتها على عملية التنمية في الدول النامية، ومن ثمّ مناقشة التحدّيات الإستراتيجية الجديدة التي فرضتها على منظومة إكتساب المعرفة ودورها الحيوي في دفع عجلة التنمية في هذه الدول لاسيّما و أنّ النشاطات الإنتاجية القائمة على

كثافة المعرفة أصبحت في عصر العولمة حجر الزاوية و محور إستيعاب الثورة التكنولوجية الراهنة، ومن ثمّ هي المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة.

أما الفصل الثالث فهو يعتبر بمثابة دراسة تطبيقية تتضمّن إسقاطا لعناصر ونتائج الدراسة النظرية في الفصلين السابقين على بلدنا الجزائر. لذلك سنشرع أولا في تحليل وتقييم الواقع الفعلي لمنظومة إكتساب المعرفة في الجزائر في شقيها نشرا عبر تبصّر مسيرة التربية والتعليم والتكوين، وإنتاجا عبر تبصّر مسيرة البحث العلمي والتطوير التقني . ومن ثمّ سنقوم بإعداد و إقتراح تصوّر إستراتيجي لتحسين وضعية هذه المنظومة وتطوير أدائها، تصوّر يقوم على ضرورة إلتزام الدولة الجزائرية أولا بتبني فلسفة الجودة الشاملة في رسم وتنفيذ الأدوار المنوطة بمنظومة إكتساب المعرفة لاسيّما على صعيد بناء القدرات البشرية الجزائرية وتوظيفها في خدمة عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وثانيا في تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة في إدارة المؤسّسات التعليمية والبحثية الجزائرية.

كما يحتوي البحث على مقدمة و خاتمة تمت فيها حوصلة أهمّ الأفكار التي تضمنها البحث ونتائج إختبار الفرضيات التي تمّ الإنطلاق منها، إلى جانب أبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال معالجة البحث، بالإضافة إلى الإقتراحات و التوصيات التي إرتأينا تقديمها عسى أن تكون مفيدة.

الفصل 1
مفاهيم ونظريات أساسية حول المعرفة والتنمية

يشهد العالم اليوم تغيّرا سريعا و مستمرّا في التكنولوجيا و أساليب الإنتاج لاسيّما في ظلّ رسوخ ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية . وفي ظلّ هذه الظروف شديدة التعقد، وجدت كافة الدول، مصنّعة كانت أم سائرة في طريق النموّ، نفسها أمام تحدّ خطير و خيار صعب يتمثل في ضرورة تبنّي نظام إقتصادي جديد قائم على المعرفة و الإبداع الإنساني .

لقد أضحت المعرفة في زمن العولمة السبيل لبلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية العليا و أصبحت بصورة متزايدة محرّكا قويّا للتحوّلات الإقتصادية و الإجتماعية، إذ بات مستقرّا أنّها عنصر جوهري من عناصر الإنتاج و محدّد أساسي للإنتاجية لاسيّما في النشاطات الإنتاجية عالية القيمة المضافة والتي تقوم بدرجة متزايدة على كثافة المعرفة و التقادم المتسارع فيها للتكنولوجيات المستخدمة، هذه النشاطات أصبحت اليوم معقل القدرة التنافسية على الصعيد العالمي و هي من ثمّ أحد المداخل الرئيسية للتنمية في الدول النامية.

لقد أصبح الحديث عن الأولوية التي يحتلها الإستثمار في رأس المال البشري كإستراتيجية تنموية فعّالة تقوم على بناء القدرات البشرية و من ثمّ توظيفها بكفاءة في خدمة العمليّة التنموية في إطار منظومة متكاملة لإكتساب المعرفة، و كما هو معتاد فإنّ الدول المتطوّرة سعت إلى تطوير أداء هذه المنظومة و ترقيته على عكس الدول النامية التي عانت فيها منظومة إكتساب المعرفة من أزمة مركبة، حيث إنعكس عليها تخلف المجتمع لكونها جزء لا يتجزء منه، كما أنّ هذا المجتمع الذي لا يثمّن المعرفة لن يوفر حتما لمنظومة إكتساب المعرفة الموارد و المناخ اللازمين لتفعيلها و زيادة كفاءتها، وتكون بذلك المحصّلة تدنّي الإنتاجية و قصور التنمية في دول تواجه تحدّيا متناميا و سياقا عالميا جديدا إسمه العولمة .

و لهذا خصّصنا هذا الفصل للتطرّق إلى هذه النقاط المهّمة، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين رئيسيين : نتناول في المبحث الأول ماهية المعرفة و بعض المفاهيم المرتبطة بها ثمّ منظومة إكتساب

المعرفة بوظيفتيها نشرا و إنتاجا و التي تمثل أهمّ نقطة يجب التطرّق إليها . و سيمكننا هذا المبحث من وضع الحدود التي يتم في إطارها معالجة هذا البحث.

أمّا المبحث الثاني فيتناول مفهوم التنمية الإقتصادية و معوّقاتها أولا، وأهمّ نظرياتها ثانيا، و أخيرا دور المعرفة و منظومة إكتسابها في تحقيق التنمية الإقتصادية .

1.1. ماهية المعرفة و منظومة إكتسابها

إنّ الصراع العالمي في ظلّ عصر العولمة و التكنولوجيا الحديثة لن يكون أبدا كما كان في القديم صراعا على رأس المال أو المواد الخام أو فتح الأسواق ، بل إنّه أصبح صراعا على المعرفة و إكتسابها و توظيفها بكفاءة لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة .

فعلا، لقد مضى الوقت الذي كانت تقاس فيه درجة تقدّم المجتمعات بالمؤشرات الإقتصادية الصرفة كنصيب الفرد من الناتج الكلي، و بات الفارق في مدى إكتساب المعرفة و في مدى القدرة على إكتسابها هو المحدّد الرئيسي لرقيّ المجتمعات و تقدّمها .

ومن ثمّ فإنّ إكتساب المعرفة من خلال منظومتي التعليم والتعلّم، والبحث العلمي والتطوير التقني يصبح من الأهميّة بمكان ، لكن الأهمّ من ذلك كلّه هو العمل على التوظيف الفعّال للمعرفة المكتسبة للوصول إلى مرحلة مجتمع المعرفة .

وسنعمد من خلال هذا المبحث إلى إعطاء فكرة واضحة عن ماهيّة المعرفة وبعض المفاهيم المرتبطة و المقاربة لها أولا ، ثم عن منظومة إكتساب المعرفة بمحوريها : نشرا و إنتاجا، ثانيا .

1.1.1. المعرفة و بعض المفاهيم المرتبطة بها

إنّ المعرفة إكتسابا و إنتاجا و توظيفا قد غدت في مطلع القرن الحادي و العشرين هي الوسيلة الكفيلة بتحقيق التنمية في جميع ميادينها و مجالاتها ، فهي غالبا ما ترسم الحدود بين القدرة و العجز، و بين الغنى و الفقر، و بين التقدّم و التخلف . و لهذا كله سوف نتطرّق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم المعرفة بتفصيل أكبر و بتوضيح أعمق، و إلى بعض المفاهيم الحديثة المرتبطة بالمعرفة والمرادفة لها و نخصّ هنا بالذكر : مجتمع المعرفة ، رأس المال المعرفي و منظومة إكتساب المعرفة مع إبراز العلاقة بين هذه المفاهيم كلها .

1.1.1.1. مفهوم المعرفة

ليست المعرفة بالمفهوم الجديد و الطارئ في الفكر الإنساني، فقد حضيت بإهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ العصور القديمة، ولكنّ المعرفة في إطار العلوم الإقتصادية والإدارية أصبحت موضوعا حيويا في العصر الحديث، عصر خلاصته أنّ المعرفة هي مفتاح النموّ الإقتصادي وأساس قاعدي متين لإيجاد المزايا التنافسية .

لقد إختلف الكتاب و الباحثين حول مفهوم المعرفة و هذا شيء طبيعي، لأنّ كل واحد منهم ينظر إليها من زاوية معيّنة تتناسب مع ميولاته و إتجاهاته مستندا في ذلك على التعاريف اللغوية أو العمليّاتية التي تعكس وجهة النظر تلك، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى، فإنّ مفهوم المعرفة بحدّ ذاته يبدو مفهوما شديد المطاطية لا يحتمل تعريفا ضيّقا و محدّدا.

و سنعرض فيما يلي بعض أهمّ تلك التعاريف :

- يرى " ياسين سعد غالب " أنّ المعرفة هي أساس القدرة في عمليّة خلق الأفكار و تحقيق مستويات عالية من الجودة و الإبداع التقني، بل هي ضرورية لتنفيذ الأنشطة الإدارية بكفاءة و فعالية، ووفقا لهذا المفهوم للمعرفة فإنّ المعلومات التي تمتلكها المنظمة في أنظمتها الداخلية و المهارات و القدرات العقلية لدى عامليها تشكل موردا قادرا على تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة إذا ما تمّ إستخدامه و إدارته بشكل علمي و منطقي [1] ص24 ، في حين يذهب " الصباغ " إلى القول أنّ المعرفة ليست المعلومات، بل هي أعلى شأن منها و بغرض الحصول على المعرفة علينا أن نسعى أولا إلى الحصول على المعلومات [2] ص41 .

- أمّا " باجات " فيرى أنّ المعرفة يتمّ إبتداعها أو إعادة بناؤها أو تغييرها من أجزاء من المعلومات ذات الصلة وغير ذات الصلة ، إلى درجة أنّ المعلومات تتمتع بالنوع الصحيح من الإشارات التي تكون مساعدة على تكوين المعرفة في ذهن المتلقي، و بذلك فإنّ المعرفة في نظر هذا الكاتب ليست بالشيء الثابت، بل هي متغيّرة سواءا في الأساليب و الطرق أو في ما يمتلكه الأفراد من معلومات تنعكس على طريقة أداء الأنشطة التي يمارسونها بشكل واضح . و يصنف " باجات " المعرفة إستنادا إلى أماكن تواجدها، إلى معرفة فردية تتعلق بكلّ ما يمتلكه الفرد من مهارات إبداعية و خبرات عملية، و إلى معرفة جماعية تتمثل في العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في أماكن العمل خاصّة و في المجتمع عامّة و ما ينتج عنها من سلوكات نتيجة تفاعل قيم و ثقافات تلك الجماعة، وأخيرا إلى المعرفة المنظمة التي تشمل العمليّات و الأحكام و القواعد و العمل الروتيني ضمن المنظّمات [3] ص 148.

- أمّا " مالهوترا , Malhotra " فتحدّث عن المعرفة الكامنة في عقول البشر واصفا إيّاها بأنها موجودات معرفية (Knowledge Assests) [4] ، في حين ركز " ريد , Reid " على إعتبار

أنّ المعرفة رأس مال فكري و قيمة مضافة في حالة إستثمارها و تحويلها إلى قيمة لخلق الثروة من خلال التطبيق[5] . كما عرّف كلّ من " أوكار و دايقز , Aaker and Daygs" و "نورثرافت ونيل , Northeraft and Neal " المعرفة بأنّها معالجة للمعلومات و التصوّرات الذهنية من طرف الأفراد [6] . وعرّفها " تيربان , Turban " بأنّها الفهم و الإهتمامات و الإطلاعات التي يتمّ إمتلاكها من خلال التعليم و الخبرة [7] ص 231.

- أمّا " بولانيي , Polanyi " و " نوناكا و تاكوشي , Nonaka and Takeuchi " فقد تطرّقوا إلى مفهوم المعرفة من منظور شامل من خلال زاوية التفاعل بين نوعين من المعرفة : المعرفة الضمنية المتعلقة بالمهارات (skills) التي توجد بداخل عقل و قلب كل فرد فيصعب بذلك نقلها و تحويلها إلى الآخرين، والمعرفة الظاهرة المتعلقة بالمعلومات الموجودة و المخزّنة في أرشيف المنظمة أو المجتمع فيمكن بذلك لكل فرد الإطّلاع عليها و الوصول إليها بسهولة و يسر . و قد ميّز " Polanyi " بين هذين النوعين بوضوح عندما قال: " إنّنا نعرف أكثر ممّا يمكن أن نقول "، و في ذلك إشارة صريحة لصعوبة وضع المعرفة الضمنية في كلمات منظومة [8] ص 59. و أمّا المعرفة في نظر " Nonaka and Takeuchi "، فهي نتاج لعناصر عديدة أهمّها البيانات و المعلومات و القدرات والإتجاهات ، يقوم الأفراد بإستحضارها لأداء أعمالهم بإتقان أو لإتخاذ قراراتهم بنجاح [9] ص 59.

و في الحقيقة نحن نتبنّى هذا التعريف الأخير و نؤيّده لكن مع بعض الإضافات التي نراها ضرورية لإستكمال بعض الجوانب التي أغفلها هذا التعريف ، فالمعرفة في نظرنا هي: " تلك البيانات و المعلومات و الأفكار و القدرات و الإتجاهات و مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق تاريخي محدّد، والتي تكون قادرة على توجيه السلوك البشري فرديا و مؤسّسيا في مجالات النشاط الإنساني كافة ".

إذن المعرفة تضمّ أيضا حسب رأينا البنى الرمزية التي تمتلك عبر التعليم المدرسي و الدروس المستفادة من خبرات العمل و الحياة ، كما تشمل أيضا الحقائق و القصص و الصور و موجّهات السلوك البشري موثقة بصفة ظاهرة أو ضمنية . و على ذلك فإنّ المعرفة قد تكون صريحة (مدوّنة أو مسجّلة) و قد تكون ضمنية (في موجّهات السلوك البشري التلقائية مثلا) ، كما أنّ إنتاج المعرفة لا يقتصر فقط على الأشكال التقليدية للتعليم و البحث العلمي ، بل تنتج المعرفة كذلك في شكل الأصناف المختلفة للتعبير الفنّي و الأدبي .

إنّ المعرفة في نظرنا حالة إنسانية أرقى من مجرّد الحصول على المعلومات ، بل إنّ المعرفة يمكن في عصر الإنفجار المعلوماتي أن تضيع في خضمّ فيضان المعلومات عبر شبكات الإنترنت مثلا، حيث يتطلب الوصول للمعلومات، ناهيك عن المعرفة، تنقيبا وإنتقاءا وربّما معالجة كي نتحصّل على

المعلومة المفيدة التي نريد ، إلاّ أنّ المعرفة كما يظهرها الشكلين رقم 01 و 02 أقلّ درجة على سلّم السموّ الإنساني من الحكمة التي يشترط لبلوغها إلتزاما بالقيم الأخلاقية والإنسانية العليا كالحرّية و العدالة والكرامة [10] ص 36.

الشكل رقم 01 : مراحل الوصول إلى الحكمة [11] ص 78.

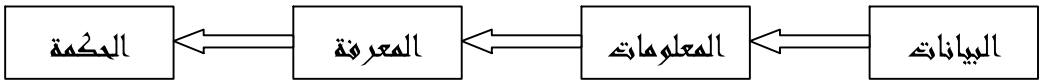

الشكل رقم 02 : مراحل الوصول إلى المعرفة والحكمة [12] ص 09.

2.1.1.1. مجتمع المعرفة

إنّ نقطة البداية في الإهتمام بالمعرفة هي الإيمان بأنّ الأصول المعرفية للمجتمع ممثلة في المعرفة و الخبرة لا الأصول المادّية و المالية هي المحدّدات الأساسية للإنتاجية و التنافسية و من ثمّ المدخل الرئيسي للتقدّم و التنمية في الألفية الثالثة. و لن نجد هذا الإعتقاد مترسّخا و متبلورا إلا في إطار مجتمع المعرفة .

إنّ مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة ، إنتاجها و توظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الإقصاد، المجتمع المدني و السياسة بهدف ترقية الحالة الإنسانية [10] ص 37 . إنّ المعرفة في ظلّ هذا المجتمع إذن ، تلعب دورا حاسما و متعاظما في تشكيل البنى المجتمعية و تطوير أدائها في مختلف المجالات لاسيّما في مجال العمل ، حيث يزداد العاملون في منظومة المعرفة و يزداد نصيبهم من قوّة العمل ، كما ترتفع نسبة وقت العمل المخصّصة للنشاطات المعتمدة على كثافة المعرفة. ذلك أنّ إقامة مجتمع المعرفة تعني إقتصاديا التأسيس لنمط إنتاجي جديد يقوم على المعرفة عوضا عن النمط الإنتاجي الربيعي الذي تتحقق فيه القيم الإقتصادية أساسا من إستنضاب المواد الخام كما هو الحال اليوم في الجزائر .

إنّ الثقافة السائدة في مجتمع المعرفة هي " ثقافة المعرفة " ، ثقافة تحفّز على إكتساب المعرفة و توظيفها و ترسم سبل نشر المعرفة و إنتاجها . إن التحدّي الأساسي في هذا المجتمع يكمن في تحويل المجتمع ذاته من منظومة تضمّ بعض الأفراد العارفين إلى منظومة تتمحور بكاملها حول خلق

المعرفة و نشرها و توظيفها بكفاءة في ترقية الحالة الإنسانية، و لن يتحقق ذلك إلا بتغيير النظرة بشأن التعامل مع الأصول المعرفية من خلال تشجيع خلق " رأس المال المعرفي " و نشره في عموم المنظومة و إقامة البنية المجتمعية المواتية لذلك .

3.1.1.1. رأس المال المعرفي:

لقد شاع إستخدام مفهوم رأس المال المعرفي (الفكري) " Intellectual Capital " في التسعينيات من القرن الماضي و أصبح ينظر إليه بإعتباره ممثلا حقيقيا للقدرة على المنافسة و تحقيق النجاح على المستوى الوطني (المجتمع) أو الفردي (المؤسسة) بعد أن كانت المصادر الطبيعية تمثل الثروات الحقيقية فيما قبل [13] ص 05 .

إنّ مفهوم رأس المال من المفاهيم الإقتصادية التي تعبّر إلى جانب مفاهيم الأرض، العمالة والتنظيم عن عناصر الإنتاج، وقد أقتبس هذا المفهوم الإقتصادي ليطبّق في مجال العلوم الإجتماعية والإدارية، حيث أطلق على مجموعة المهارات و الخبرات المتراكمة والتعليم الذي يتمتع به العنصر البشري إصطلاح " رأس المال البشري "، إلا أنّه في عصرنا الحالي، عصر الإنفجار المعرفي، زاد التركيز على إصطلاح " رأس المال الفكري " الذي يتضمّن الأصول المعرفية كلها بما في ذلك الأصول البشرية، ويميّزها عن باقي الأصول المادّية . وفي هذا الإطار نستعين بوجهة نظر الباحث " أبريل , April " الذي وضع حدودا فاصلة بين الموارد المادّية والموارد المعرفية أو الفكرية ، حيث أشار إلى أنّ الموارد المادّية هي تلك الموارد التي تظهر في ميزانية المؤسّسة (الدولة) كالعقارات والتجهيزات، في حين أنّ الموارد المعرفية تتمثل في ثقافة المؤسّسة (الدولة) ذاتها ، وفي المعرفة التكنولوجية والعلامات التجارية وبراءات الإختراع التي تمتلكها، وفي المعارف العلمية لعامليها، بالإضافة إلى عنصري التعليم والتدريب والخبرة المتراكمة لدى كوادرها البشرية [14] ص 445 .

لقد تعدّدت تعاريف رأس المال الفكري و إختلفت حسب إختلاف نظرة الأفراد إلى الأصول المعرفية وحسب إختلاف إهتمامات مستخدميها ، إلا أنّ الجميع إتفق على مكوّناته الأساسية الموضحة في الشكل رقم 03 و هي كالآتي :

- الأصول البشرية: وهي تمثل رأس المال البشري الذي يتضمّن: المعرفة، المهارات، الإبداع والخبرة.
- الأصول الفكرية: تضمّ المعلومات، المذكرات المكتوبة، المنشورات والإرشادات. وتتكوّن هذه الأصول بمجرّد إنتقال المعلومات والمعرفة والأفكار من الأصول البشرية ليتمّ تسجيلها وتصبح معرّفة و محددة للجميع .

- الملكية الفكرية : وهي براءات الإختراع ، حقوق الطبع و النشر، العلامات التجارية والأسرار التجارية وهي كلّ ما يمكن حمايته قانونيا .

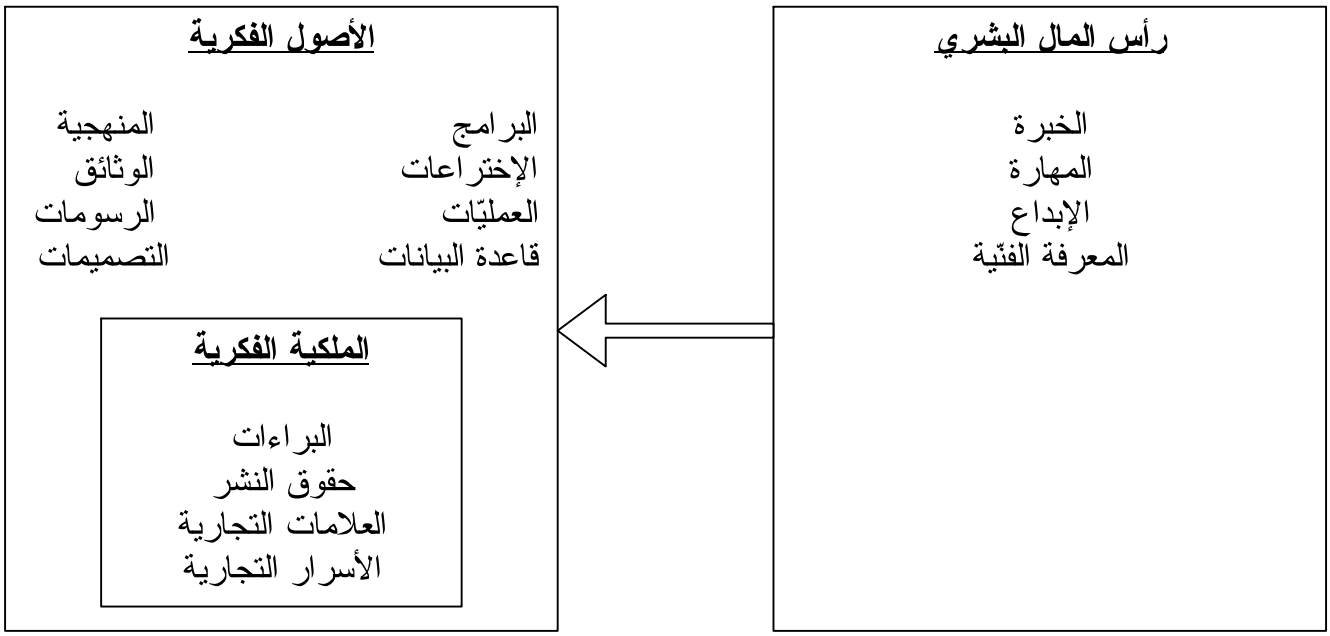

الشكل رقم 03: مكوّنات رأس المال المعرفي [15] ص 367.

4.1.1.1. منظومة إكتساب المعرفة

إنّ عمليّة تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي يوظف بدوره بكفاءة في إنتاج معارف جديدة تمرّ عبر مرحلتين متكاملتين و متناسقتين ، الأولى محورها نشر المعرفة المتاحة و الثانية محورها عمليّة إنتاج معارف جديدة في مجالات المعرفة كلها كالعلوم الطبيعية والإجتماعية والإنسانية و حتى الفنون و الآداب . و يسمّى الإطار الذي تتمّ فيه هذه العمليّة و العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة فيها " منظومة إكتساب المعرفة " [10] ص 38 .

إنّ منظومة إكتساب المعرفة في مجتمع معيّن منظومة مركبة و معقدة تعكس خصوصيات هذا المجتمع : التاريخ ، الثقافة و المؤسّسات، و ذلك نظرا لتعدّد و تداخل العمليّات و المؤسّسات المجتمعية المسؤولة عن بناء رأس المال المعرفي و توظيفه في نشر المعرفة و إنتاجها من جهة ، و نظرا لتعدّد و تداخل العوامل المؤثرة في هذه العمليّة وخاصّة في جودتها من جهة أخرى، سواءا كانت هذه العوامل عوامل تنظيمية، مجتمعية، سياسية وقانونية وهي عوامل داخلية، أو عوامل إقليمية و دولية وهي عوامل خارجية .

وبتعبير آخر فإنّ جودة منظومة إكتساب المعرفة و كفاءتها سواءا في المحور المتعلق بنشر المعرفة أو في المحور المتعلق بإنتاجها، تتوقف على مدى جودة و كفاءة السياق التنظيمي (الإدارة) المرتبط بدوره بجودة و كفاءة السياق المجتمعي للمنظومة (الثقافة السائدة ، التراث الفكري ، الدين و اللّغة)، بالإضافة إلى السياقين السياسي و القانوني المؤطرين و المنظمين لعمليّات و مؤسّسات نشر وإنتاج المعرفة، و يحيط بكل هذا المكوّنات و يؤثر فيها السياق الإقليمي و العالمي خاصّة في ظلّ تسارع العولمة. و يمكن تمثيل مجمل عناصر منظومة إكتساب المعرفة في الشكل رقم 04 كما يلي:

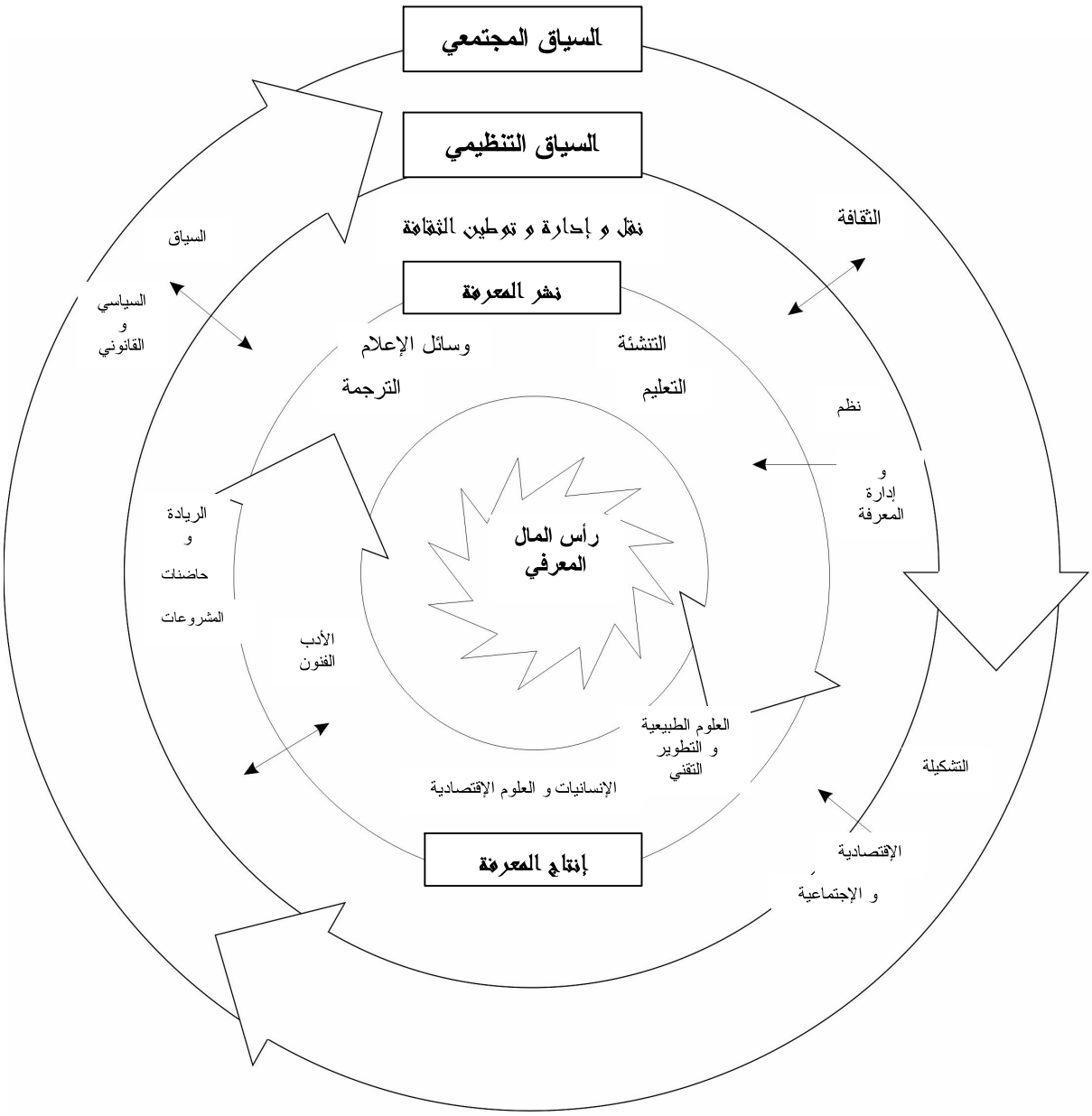

الشكل رقم 04: منظومة إكتساب المعرفة [10] ص 42 .

2.1.1. نشر المعرفة: « الوظيفة الأولى لمنظومة إكتساب المعرفة »

إنّ عمليّة نشر المعرفة عمليّة تتجاوز مجّرد نقل المعلومات و البيانات وإن كان من الأهميّة بمكان أن يصاحب عمليّة نشر المعرفة نقل و توصيل للمعلومات عبر وسائط مختلفة، و لكن التحدّي الحقيقي في هذه العمليّة يكمن في كيفية تحويل المعلومات إلى مخزون معرفي قادر على تفعيل مسار إنتاج المعرفة و تكوين رأس مال معرفي يسهم في الوصول إلى التنمية الإقتصادية .

و يتمّ نشر المعرفة من خلال التنشئة ومراحل التعليم المختلفة، و سنتعرّض لكلّ عنصر منهما بالتفصيل خلال هذا المطلب.

1.2.1.1. التنشئة الإجتماعية

يختلف الكائن البشري عن سائر الكائنات الحيّة الأخرى في أنّه لا يملك عند مولده قوّة فطرية خاصّة بالإكتفاء الذاتي و القدرة على العيش وسط مجتمع منظم ، إذ لابدّ له من الإعتماد على الآخرين عددا من السنين أثناء نموّه ليكسب بفضل رعاية الكبار له الوسائل الإجتماعية و النضج الثقافي الذين يعينانه على رعاية نفسه و التفاعل مع غيره من النّاس .

والمجتمعات الإنسانية قاطبة ، تعتمد في بقائها و نموّها على التربية و الثقافة لأنّ أساليب حياتها و أنماط تفكيرها التي تكوّنت و إستقرت بين أفرادها لا تنتقل إنتقالا بيولوجيا كما تنتقل بعض الصفات الجسمانية و الخلقية و إنّما تكسبها الأجيال المتعاقبة عن طريق التعلّم و التثقف و المشاركة في الخبرة الإجتماعية، فمهما كانت بساطة الحياة في أيّ جماعة إنسانية من حيث محصولها اللّغوي و تقدّمها العلمي و معاييرها الخلقية و أساليبها المعيشية، فإنّ هذه الأشياء لا تنشأ معها منذ الولادة و إنّما تنمو عن طريق التلقين و التثقيف ، ثمّ إنّه إذا كانت الثقافة ضرورة لإستمرار الجماعة على هذا النّحو، فإنّها أكثر ضرورة و إلحاحا للجماعة الإنسانية كلما إرتقت في سلم التطور الثقافي و زاد محصولها اللّغوي و عظم نصيبها من العلم و التطبيق العلمي و تعقدّت نظمها و أساليب العيش فيها [16] ص 60 ، و بذلك تتضح لنا جليّا أهميّة التنشئة الإجتماعية للأفراد لاسيّما للجدد منهم (الأطفال) وعمليّة تثقيفهم في ضمان إستمرارية و تطوّر الأساليب المعيشية في مجتمع معيّن من جيل إلى جيل على الدوام .

إنّ التنشئة الإجتماعية هي العمليّة التي يكتسب الأفراد بمقتضاها المعرفة و المهارات و الإتجاهات و القيم و الأنماط التي تؤثر في تكيّف الفرد مع بيئته الطبيعية و الإجتماعية و الثقافية [10] ص 51 ، و رغم أنّ التنشئة الإجتماعية تمتدّ كعمليّات تعلم في مراحل حياة الفرد المختلفة، إلا أنّ مرحلة الطفولة تعدّ أكثر المراحل حساسية و تأثرا بها، فعن طريق التنشئة الإجتماعية يصبح كل وليد شخصية إنسانية

ناضجة و عضوا كاملا و مساهما بفعالية في تقدّم المجتمع و تطوّره . و على الرّغم من مركزيّة الطفل في عمليّة التنشئة فإنّه نادرا ما كان ينظر له كفرد فاعل و مؤثر فيها في القديم، إلا أنّ هذه النظرة القاصرة بدأت في التغيّر تدريجيا نتيجة للدراسات الإجتماعية و النفسية و الأنثروبولوجية التي أكدّت على أهميّة خبرة الطفل الإجتماعية وأسلوب تعلمه و إكتسابه للمعرفة في عمليّة التنشئة .

وهناك ثلاثة أساليب معتمدة و متعارف عليها في عمليّة التنشئة : الأسلوب المتسلط ، الأسلوب المتساهل و الأسلوب الحازم، إلا أنّ أغلب الأبحاث في هذا الميدان أثبتت أنّ الأطفال الذين تربّوا في كنف الدين (الأسلوب الحازم) أظهروا تكيّفا أكبر من الناحية النفسية و الإجتماعية و كانت درجاتهم أعلى في التحصيل العلمي و تقدير الذات [17] ص297 ، في حين أشارت الدراسات إلى أنّ أكثر الأساليب إنتشارا في الدول المتخلفة على غرار الجزائر وباقي الدول العربية هي أساليب التسلط والتساهل و الحماية الزائدة ممّا يؤثر بصورة سلبية على نموّ الإستقلالية و الثقة بالنفس و الكفاءة الإجتماعية للطفل، و هذا سيؤدّي لا محالة إلى زيادة السلبية و ضعف مهارات إتخاذ القرار ليس فقط سلوكيا و إنّما في طريقة التفكير أيضا، حيث يتعوّد الطفل منذ الصغر على كبح التساؤل و تنعدم لديه روح الإكتشاف و المبادرة.

2.2.1.1. التعليم

لقد ثبت في الأذهان منذ القدم بأنّ تعليم الإنسان هو المحدّد الأساسي لحياته المستقبلية، و لقد عبّر أحد حكماء الصّين منذ حوالي خمس و عشرين قرنا بفضل بعد نظره عن أفضلية الإستثمار في البشر من خلال التعليم بالمقارنة مع أوجه الإستثمارات المادّية الأخرى حينما قال : " إذا زرعت محصولا فسوف تحصد سنة، و إذا غرست شجرة فقد تقطف ثمارها عشر سنين، أمّا إذا علمت الشعب فسوف تحصد مائة عام " . و لكن بالرّغم من ذلك، كانت النظرة إلى التعليم قديما لا تتعدّى أنّه مجرّد خدمة تقدّم إلى الأفراد دون إنتظار أيّ عائد من ورائها ، و بذلك كان الإنفاق على التعليم حسب هذا الطرح يعدّ إستهلاكا لا عائد منه في حين كانت النظرة إلى الإنفاق على بناء المصانع و إستصلاح الأراضي و غيرها من الأمور المادّية الأخرى مغايرة ، حيث كان هذا الإنفاق يعدّ " إستثمارا " و ليس إستهلاكا نظرا لسرعة و ضخامة عائده، و كنتيجة لذلك أهمل التعليم إهمالا كبيرا . و بمرور الوقت لاحظ العديد من الإقتصاديين فروقا جوهرية بين المتعلم والأمّي لاسيّما بين العامل المتعلّم و نظيره الأمّي، إن من حيث القدرة الإنتاجية و سرعة التأقلم مع التحسينات في أنظمة و أساليب الإنتاج أو من حيث حسن التعامل مع الزملاء و الموضوعية في التعامل مع الإشاعات و غير ذلك، و من هنا بدأت النظرة إلى التعليم تتغيّر تدريجيا و بدأ مفهوم رأس المال البشري في الشيوع بين علماء الإقتصاد المهتمّين بالتربية، حيث زاد الإعتقاد بأنّ تعليم الإنسان يصقل مهاراته و قدراته و يكسبه العديد من

الصفات و منابع القوّة البشرية بما يفيده في حاضره و مستقبله بشكل يفوق بكثير ما أنفق عليه من وقت و جهد ومال [18] ص 45 .

و لقد مرّت عمليّة النظر إلى التعليم كعمليّة " إستثمار " بمرحلتين ، الأولى تعرف بمرحلة التقرير، حيث لاحظ المفكرون و المتخصّصون فروقا جوهرية عامّة بين المتعلّمين و غير المتعلّمين في السلوك و الإنتاج و غيرها ، ممّا دفعهم إلى تقرير وجود آثار وعوائد إيجابية للتعليم في بناء البشر. و شاع في هذه المرحلة أسماء " كآدم سميث " ، " دافيد ريكاردو " و " ألفريد مارشال " و غيرهم كثيرون. أمّا المرحلة الثانية فتعرف بمرحلة القياس، حيث حاول الباحثون في هذه المرحلة قياس بعض آثار التعليم في الدخل الفردي و الوطني و في جوانب الشخصية المختلفة بالإعتماد على معطيات المرحلة السابقة، و شاعت في هذه المرحلة أسماء بارزة منها " تيودور شولتز " و " جاري بيكر " و " إدوارد دينسون " و غيرهم كثير.

1.2.2.1.1. المرحلة الأولى في تغيير النظرة إلى التعليم: « المرحلة التقريرية »

إنّ تحديد البدايات التاريخية الدقيقة لهذه المرحلة من الصعوبة بمكان و إن وجدت بعض الإرهاصات لها في كتابات أفلاطون و إشارات حكيم الصّين ، إلاّ أنّ الأخصائيين أجمعوا على أنّ فضل السبق في النظر إلى التعليم صراحة على أنّه إستثمار بشري طويل الأجل يعود إلى آدم سميث " Adam Smith" و غيره من الإقتصاديين و الكلاسيكيين الأوائل . لقد ناقش " آدم سميث " التعليم في مواضيع عديدة من كتاباته عن ثروة الأمم عندما حلّل و تحرّى طبيعة ثروة الأمم و أسبابها، و توصّل إلى أنّ الجهد الإنساني يمثل قلب كلّ الثروات و جوهرها [18] ص 92 ، و لقد إعتبر " آدم سميث " بوضوح التعليم و التدريب من صور تراكم رأس المال البشري و صور الإستثمار المفيد لكلّ من الأفراد المتعلمين و للمجتمع عامّة، كما لاحظ أنّ نفقات التعليم تعدّ واحدة من أهمّ العوامل التي تساهم في إحداث تباينات الدخول. وبالإضافة إلى دور التعليم في الإستثمار الإنتاجي، فإنّ التعليم عند " سميث " هو سلعة سياسية و إجتماعية تساهم في منع الفوضى و حفظ الديمقراطية و بالتالي خلق البيئة و العوامل المساعدة على النموّ الإقتصادي ، و بهذا نجد أنّ " آدم سميث " لم يغفل الجوانب السياسية و الإجتماعية للتعليم و لا أبعاده التربوية و يتضّح ذلك أكثر من المكوّنين الرئيسيين الذين شكّلا الأساس لكل إطارات العمل لنظريّة رأس المال البشري الإنتاجي من منظور " سميث " و هما [18] ص 94 :

* أنّ مدخلات العمل تتضمّن أبعادا نوعية عند سميث بالإضافة إلى الأبعاد الكمّية كالقدرات المكتسبة فطريا و المهارة و البراعة و المعايير الأخرى التي يتمّ على أساسها إختيار العمال .

* أنّ القدرات المكتسبة من خلال التعليم و الدراسة أو التلمذة المهنية " apprenticeship " تتكلف دائما نفقات فعلية و هي رأس مال ثابت و حقيقي مجّسد في الشخص.

كما ناقش ألفرد مارشال " A. Marshall " التعليم في كتابه " مبادئ علم الإقتصاد " أثناء معالجته لموضوعي التدريب الصناعي و توزيع الدخل، حيث أقرّ بدور التعليم و التدريب في إثراء إمكانيات البشر عندما إعتبر أنّ الثروة الشخصية تشمل أيضا كلّ الطاقات و القدرات و العادات التي تساهم بشكل مباشر في جعل الإنسان كفئا من المنظور الصناعي. كما حلل " ألفرد مارشال " وظائف التعليم و تمويله و أدواره في العمل في كتابه " التجارة و الصناعة " مميّزا بين أنواع متعدّدة من التعليم أهمّها التعليم العام و التعليم الفني.

و من أهمّ الملاحظات على مناقشة " مارشال " لموضوع التعليم هو عدم إغفاله للفوائد غير المادّية للتعليم من ناحية أولى عندما أشار إلى أنّ التعليم يكسب الفرد الإتزان و السلوك القويم وينمّي لديه سمات المواطنة الصالحة، و تأكيده على العلاقة الوثيقة بين التعليم و الإنتاج من ناحية ثانية عندما وصف المعرفة بأنّها أكثر عوامل الإنتاج قوّة لدى الإنسان ، فهي تمكّنه من قهر الطبيعة و إرضاء حاجاته [19] ص 208-213 .

و يؤكّد كارل ماركس " Karl Marx " في الجزء الأول من كتابه " رأس المال Capital " أنّ إحدى نقاط فشل الرأسمالية تكمن في رفض أصحاب القطاع الخاص الإستثمار في التدريب المهني لرفع الإنتاجية الصناعية، و بغضّ النظر عن تشدّد " ماركس " إتجاه الرأسمالية ، فإنّ آراءه هذه توحي بإيمانه الشديد بقدرة التعليم و التدريب و أهميتهما في صنع مستقبل الأمم .

كما كان للعديد من الإقتصاديين الأوائل الآخرين دراسات حول التعليم ، أمثال توماس روبرت مالتوس " T.R. Malthus " و دافيد ريكاردو " D. Ricardo " و جون ستيوارت ميل " J.S.Mill " و جون باتيست ساي " J.B.Say " و غيرهم ، و يمكن تلخيص نظرتهم إلى التعليم في النقاط التالية [18] ص 95 :

- يعدّ التعليم سلعة رأسمالية حيث يسهم في إختصار عدد العاملين، كما أنّه يشكل بالنسبة للمجتمع ككل مخزونا من رأس المال غير المادّي .
- يعدّ التعليم إستثمارا مفيدا بدرجة عالية ، فهو فرع خاص من الإستثمار البشري .
- للتعليم إقتصاديات خارجية " External Economies " كبيرة ، فالإنسان المتعلم عادة ما ينشر المعرفة حوله و يجعل زملاءه من العمّال أكثر إنتاجية .
- التعليم سلعة إجتماعية، فهو يشارك في منع الجريمة أو تقليلها وتنقية الأذواق والأخلاق و السلوكيات .

- التعليم سلعة سياسية ، فهو يؤثر إيجابا في النظام و القانون و ينمّي سمات المواطنة الصالحة و يسهم في تحسين نظام الحكم و يحفظ بذلك الحرّية السياسية و الدّينية .
- يعدّ التعليم أحد المنابع المهمّة للنموّ الإقتصادي و ربّما يعدّ هذا العائد ثمرة مباشرة أو غير مباشرة لأغلب العوائد السابقة أو كلّها .

والخلاصة أنّ مجموع أفكار هؤلاء الإقتصاديين الأوائل تمثل المرحلة الأولى (المرحلة التقريرية) لإعتبار التعليم كعمليّة إستثمارية لها عوائد إيجابية على العمليّة التنموية. و لقد كانت هذه المرحلة الأساس و المرجع للمرحلة الثانية و التي ركزت على المعالجة الكمّية للتعليم و لعوائده.

2.2.2.1.1. المرحلة الثانية في تغيير النظرة إلى التعليم: « مرحلة القياس »

رغم أهميّة النتائج التي أسفرت عنها المرحلة التقريرية التي كشفت وجود عوائد متعدّدة و متشابكة للتعليم قد تفوق ما قد ينفق عليه من وقت و جهد و مال ، إلا أنّ المرحلة الثانية لم تبدأ بشكل واضح إلا في نهاية الخمسينيات و بداية الستينيات من القرن الماضي و ذلك على يد " تيودور شولتز T.Shultz" و " دينسون إدوارد , E.Dension " و "جاري بيكر , G.Becker " و غيرهم من الروّاد الذين ركّزوا بشكل كبير على العوائد الإقتصادية للتعليم فقط ، و لعلّ تأخّر محاولات قياس عوائد التعليم و لاسيّما الإقتصادية منها، يرجع بالأساس إلى تركيز معظم النظريات التي عالجت النموّ الإقتصادي و التنمية الإقتصادية منذ القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين على العوامل المادّية المختلفة الداخلة في عمليات الإنتاج لإعتبارها العامل الحاسم و الأهمّ في التنمية الإقتصادية، كالإقتصادي جون ماينارد كينز " J.M.Keynes " الذي رأى هو و مؤيّدوه في أواسط الأربعينيات و بداية الخمسينيات من القرن الماضي أنّ العنصر البشري لا يقوم إلا بدور هامشي في عمليّات الإنتاج و بالتالي في عمليّات النموّ و التنمية[20] ص 73. و قد أكدّ مارك بلوج " Mark Blaug " هذا المعنى عندما أشار إلى أنّ معظم الإقتصاديين قبل 1960 كانوا غير مدركين لحقيقة أنّ الظواهر الإقتصادية يمكن أن تفسّر بوضوح بواسطة فكرة تشكيل رأس المال البشري .

لقد جاء " تيودور شولتز " أستاذ الإقتصاد بجامعة شيكاغو بملاحظاته و أبحاثه المتعدّدة و أعاد إكتشاف و بلورة مفهوم " رأس المال البشري " ، و لقد كان لتحليلاته النظرية و التاريخية لنموّ الإقتصاد الأمريكي من خلال مؤشر العائد المباشر للفرد و موقع رأس المال البشري المجتمعي أصداء و تداعيات مهمّة في علم الإقتصاد الكلاسيكي، ممّا إستحق على كتاباته أن يوضع في قائمة الحاصلين على جائزة نوبل لعلم الإقتصاد لما ورد فيها من تحليلات و إستقصاءات حول معدّل إسهام التعليم و المعرفة فيما يعود على الفرد وعلى الإقتصاد الكلي من عوائد تزيد عن ما أنفقه الفرد كلما

إرتفع مستوى تعليمه، و عن قيم إستثمارات المجتمع مقارنة بعوائدها في الإنتاج الوطني العامّ . لقد حاول " شولتز " البحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل، فسعى إلى تحويل الإنتباه من مجرّد الإهتمام بالمكوّنات المادّية لرأس المال إلى الإهتمام بتلك المكوّنات الأقلّ مادّية و هي رأس المال البشري، بعد أن لاحظ إهمال الباحثين للثروة البشرية و تجنّبهم لأي تحليل منظّم لها . و قد ركز شولتز إهتمامه على عمليّة التعليم بإعتبارها إستثمار لازم لتنمية الموارد البشرية و بأنّها شكل من أشكال رأس المال و من ثمّ أطلق على التعليم إسم " رأس المال البشري " طالما أنّه يصبح جزء من الفرد الذي يتلقاه، و بما أنّ هذا الجزء أصبح جزءا من الفرد ذاته، فإنّه لا يمكن بيعه أو شراؤه أو معاملته كحق مملوك للمنظمة [15] ص 67.

و رغم شيوع إسم شولتز، لاسيّما بعد خطابه الرّياسي للجمعية الأمريكية الإقتصادية في اللقاء السنوي في ديسمبر 1960 و الذي تمحور حول الجدوى الكبيرة للإستثمار في رأس المال البشري، إلا أنّ هناك أسماء أخرى كان لها أثار مماثلة ، خاصّة أنّهم بدأوا أبحاثهم في فترات متقاربة مع أعمال " شولتز "، و يأتي في مقدّمة هؤلاء " إدوارد دينسون " و " جاري بيكر " .

و لقد نتج عن هذه الأعمال الرائدة لشولتز و دينسون و بيكر إنطلاقة مفاجئة للأبحاث المتعلقة بالقيمة الإقتصادية للتعليم ، أبحاث ركزت على التعليم بوصفه المتغيّر الرئيسي و ربّما الوحيد في تفسير النموّ الإقتصادي و فروق المكاسب [21] ص 19. و من هنا تغيّر الحال بشكل جذري : من التركيز على آثار العوامل المادّية في التنمية الإقتصادية إلى التركيز على رأس المال البشري و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية .

3.2.2.1.1. التعليم في عصر العولمة

لقد تعاظمت أهميّة التعليم في عصر العولمة أو ما يسمّى بمجتمع القرية الكونية الواحدة ، عصر غدت مطالب التقدّم و التنمية فيه معتمدة على القدرة البشرية في خلق الثروة بإستمرار و ليس من خلال إمتلاك مصادر الثروة الطبيعية و المادّية فحسب، هذه الأخيرة فقدت الأهميّة و الميزة النسبية في الإنتاج و الرّفاه التي كانت تتمتع بها في الماضي ، لصالح القدرات المعرفية على إنتاج العلم و صناعة التكنولوجيا .

إنّ دور التعليم في سياق هذه التطوّرات العلمية و التكنولوجية المتسارعة يزداد أهمية و حسما، فهو لن يقتصر على تكوين الذهنيات و السلوكات المرنة القادرة على مواجهة تحدّيات و تداعيات العولمة فحسب، بل يمتدّ إلى ضرورة إحداث التوازن بين قيم الإنتماء و الخصوصيّة الثقافية من جهة، و توجّهات العولمة المهدّدة لصيانة الهويّة و نمائها من جهة أخرى .

وبتعبير آخر، إنّ التحدّي الذي يواجه التعليم في عصر العولمة و المنافسة المحمومة بين الأمم هو تكوين رأس المال البشري إن لم نقل المعرفي المؤهل لقيادة مسيرة التنمية الشاملة .

3.1.1. إنتاج المعرفة : « الوظيفة الثانية لمنظومة إكتساب المعرفة »

بعد أن تطرّقنا في المطلب السابق إلى الوظيفة الأولى لمنظومة إكتساب المعرفة، سوف نتطرّق في هذا المطلب إلى الوظيفة الثانية لهذه المنظومة و هي إنتاج المعرفة و الذي يعّد المرحلة الأرقى من إكتساب المعرفة في أيّ مجتمع و المدخل الأوسع إن لم يكن الوحيد لولوج مجتمع المعرفة العالمي .

إنّ تمكّن مجتمع ما من إنتاج المعرفة لدليل قاطع على أنّ هذا المجتمع أصبح يمتلك القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه البشر جميعا و تبوّأ المكانة الرّفيعة بين الأمم في المجالات العلمية و التقنية و الأدبية و الفنية بفضل تشجيع البحث العلمي و التطوير التقني و خلق نسق مساعد على الإبتكار و الإبداع في جميع الميادين .

1.3.1.1. الإنتاج العلمي في العلوم الطبيعية و التطوير التقني

لقد إرتبط البحث العلمي في تاريخه العتيق بمحاولات الإنسان الدءوبة للوصول إلى المعرفة و فهم الكون الذي يعيش فيه، و قد ظلت الرّغبة في المعرفة ملازمة للإنسان منذ المراحل الأولى لتطوّر الحضارة، و عندما حمل المسلمون العرب شعلة الحضارة الفكرية للإنسان ووضعوها في مكانها السليم، كان هذا إيذانا ببدء العصر العلمي القائم على المنهج السليم في البحث ، فقد تجاوز الفكر العربي الإسلامي الحدود التقليدية للتفكير اليوناني و أضاف العلماء العرب و المسلمون إلى الفكر الإنساني منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة و التجريب ، بجانب التأمّل العقلي ، كما إهتمّوا بالتحديد الكمّي و إستعانوا بالأدوات العلمية في القياس ، ثم نقل الغرب التراث الإسلامي و أضاف إليه إضافات جديدة حتى إكتملت الصورة و ظهرت معالم الأسلوب العلمي السليم في إطار عامّ يشمل مناهج البحث المختلفة و طرائقه في مختلف العلوم التطبيقية و الإنسانية [22] ص 10.

1.1.3.1.1. مفهوم البحث العلمي و أهميّته

1.1.1.3.1.1. مفهوم البحث العلمي:

ليس من اليسير أن نحصر كلّ التعاريف التي أطلقت على مفهوم " البحث العلمي "، حيث تعدّدت تلك التعريفات و تنوّعت تبعا لأهدافه و مجالاته و مناهجه، لكنّ معظم تلك التعريفات تلتقي

حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقا لقواعد علمية دقيقة ، و هذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية رغم إختلاف حياديتها و تعدّد أنواعها .

وعند تناول مصطلح " البحث العلمي " يلاحظ أنّه يتكوّن من كلمتين هما: " البحث " و " العلمي"، أمّا البحث لغويا فمعناه طلب و تقصّي حقيقة من الحقائق أو أمرا من الأمور، و هو يتطلّب التنقيب و التفكير و التأمّل وصولا إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه [23] ص 114. أمّا كلمة " العلمي " فهي كلمة منسوبة إلى العلم، و العلم يعني المعرفة و الدراية و إدراك الحقائق. و العلم في طبيعته طريقة تفكير و طريقة بحث أكثر ممّا هو طائفة من القوانين الثابتة، أمّا في منهجه فهو المعرفة المنسّقة التي تنشأ من الملاحظة و التجريب [24] .

و عبارة البحث العلمي مصطلح مترجم عن اللغة الأجنبية (Scientific Research)، و هو يعتمد على الطريقة العلمية التي تعتمد بدورها على الأساليب المنظّمة الموضوعة في الملاحظة و تسجيل المعلومات ووصف الأحداث و تكوين الفرضيات.

و من أشهر تعريفات البحث العلمي ما أورده الكاتب (بدوي ، 1968) ، حيث عرّفه بأنّه الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقائق في العلوم بوساطة طائفة من القواعد العامّة التي تهيمن على سير العقل، و تحديد عمليّاته حتى يصل إلى نتيجة معلومة أسبابها ، و ما يناسبها من حلول و ذلك بطريقة محايدة غير متحيّزة للمشكلة . كما عرّفه الكاتب (خضر، 1989) بأنّه عمليّة فكرية يقوم بها شخص يسمّى الباحث من أجل تقصّي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معيّنة تسمّى موضوع البحث بإتباع طريقة علمية منظّمة تسمّى منهج البحث و ذلك بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمّى نتائج البحث [25] . أمّا الكاتبة (العواودة ، 2002) فعرّفت البحث العلمي بأنّه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حلّ لمشكلة محدّدة ، وذلك عن طريق الإستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد و الأدّلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحدّدة [26] ص 02. أمّا البحث العلمي في نظر (فان دالين ، 1969) فهو المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصّل إلى حلول للمشكلات التي تؤرّق البشرية. في حين يرى (روميل ، 1964) بأنّه التقصّي أو الفحص الدقيق من أجل إكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ، و نموّ المعرفة الحالية والتحقق منها [27] ص 20-21.

ومن خلال عرض التعاريف السابقة ، يمكن القول أنّ كل تعريف منها تناول البحث العلمي من زاوية معينة ، سواء من زاوية الأهداف ، أو من زاوية الوظائف ، أو من زاوية الأهمّية . ونحن نرى أنّه بإمكاننا إعطاء التعريف التالي الذي يشمل كلّ الزوايا التي تعرّضت لها التعاريف السابقة في آن واحد: " إنّ البحث العلمي هو مجموعة من الخطوات المتكاملة والمتناسقة المستخدمة في تحليل مشكلة

ما وفق أسلوب علمي بغرض إيجاد حلّ معالج لها أو بغية التوصّل إلى نتائج يمكن تعميمها على المشاكل المشابهة لها ".

2.1.3.1.1.1. أهميّة البحث العلمي

يعدّ البحث العلمي ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة، كما يعدّ أيضا السمة البارزة للعصر الحديث، و لقد تزايدت أهميّته مع تزايد إدراك الأمم بأنّ عظمتها وتفوقها رهين بمدى تطوّر قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية. ومع أنّ البحوث العلمية تحتاج إلى وسائل كثيرة ومعقدة ، وتتطلب أمولا طائلة، إلاّ أنّ الدول المتقدّمة المدركة لقيمة البحث العلمي ترفض أيّ تقصير نحوه على إعتبار أنّه الدعامة الأساسية لتطوّر الإقتصاد وبلوغ التنمية الشاملة .

ويمكن القول أنّ البحث العلمي لم يعد رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين القابعين في مكاتب مغلقة، بل أضحى في زمن العولمة محرّكا للنظام الإقتصادي العالمي الجديد بما يسهم في العمليّة التجديدية التي تمارسها الأمم والحضارات لتحقيق واقع عملي يجسّد السعادة والرفاهية، و لتجسيد فهم جديد للماضي في سبيل إنطلاقة جديدة للحاضر ورؤيا إستشرافية للمستقبل [28] .

ونظرا للأهمّية القصوى للبحث العلمي في تطوير القدرات التنافسية للدول، نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي أنفقوا على البحث العلمي خلال عام 1996 أكثر من 417 مليار دولار وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي على البحث العلمي. كما تزايد الإهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في دول جنوب شرق آسيا ، حيث رفعت كوريا الجنوبية نسبة إنفاقها على البحث العلمي من الناتج الداخلي الخام من 0.6 % في سنة 1980 إلى 2.89% في سنة 1997 ووجّهت أولوياتها نحو مجالات الإلكترونيات وتقنيات المعلومات وأدوات التقييس وعلوم الفضاء والطيران. أمّا دولة ماليزيا الإسلامية فقد أصبحت بفضل سياستها العلمية والتقنية الدولة الثالثة في العالم في إنتاج رقائق أشباه الموصلات، و أكدت في خطتها المستقبلية لعام 2020 على الأهمّية الخاصّة للبحث العلمي والتطوير التقني في الجهود الوطنية للتنمية الصناعية والتكنولوجية.

وممّا لا شكّ فيه أنّ ما حققته هذه الدول من تطوّر تقني و إقتصادي، وسيطرة على الأسواق العالمية، يعزى بصفة رئيسية إلى نجاحها في تسخير البحث العلمي في خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال رسم سياسات علمية وتقنية فعّالة تعزّزها إستثمارات مالية ضخمة في المكوّنات المختلفة لمنظومة إكتساب المعرفة من بحث وتطوير ، تعليم وتدريب وأنشطة مساندة وغيرها [29] .

2.1.3.1.1. مدخلات البحث العلمي ونواتجه

إنّ الإستقراء التاريخي لتطوّر العلم في الحضارة الإنسانية ينتهي بنا إلى نتيجة هامّة مفادها أنّ العلم لم يتأسّس و لم يتطوّر إلا بعد أن أنشئت المؤسّسات الخاصّة به، ثمّ إستحدثت من بعد ذلك مهنة العالم وتبعتها التطبيقات العلمية فيما بعد . ومن ناحية أخرى، فإنّ إمكانية نشر الثقافة العلمية من مجتمع لآخر بواسطة الترجمة أو هجرة العلماء، لن تكون قائمة في غياب البنية الأساسية الضرورية لإحتضان العلم وتوطينه .

إنّ الدراسات التي تناولت الإنتاج العلمي والبحث في ميدان العلوم الطبيعية والتطوير التقني تبقى قليلة إذا ما قورنت مع حيوية هذا المجال ودوره في تفعيل منظومة إكتساب المعرفة. ولقد إعتمدت أغلب الدراسات المتوفرة إن لم نقل كلها على نموذج المدخلات والمخرجات في توصيفها وتحليلها للبحث العلمي والتطوير التقني في مختلف الدول، وذلك بالإعتماد على عدّة مؤشرات متعارف عليها سواءا فيما يخّص المدخلات أو المخرجات . و سنعتمد بدورنا على هذا النموذج في بحثنا .

1.2.1.3.1.1. مدخلات البحث العلمي والتطوير التقني

عادة ما يتمّ التركيز على المؤشرات البشرية والمالية بالخصوص في دراسة مدخلات البحث العلمي والتطوير التقني بإعتبارهما المدخلان الجوهريان لمنظومة البحث والتطوير (R&D) [10] ص 69- 73 .

1.1.2.1.3.1.1. إعداد العاملين في إنتاج المعرفة

حيث تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهمّ مدخلات ومقوّمات العمل في الأنشطة البحثية والتطويرية والإبتكارية. و تقوم هناك علاقة وطيدة بين منظومة التعليم ككل والتعليم العالي على وجه الخصوص ودورها في نشر المعرفة، وبين منظومة البحث العلمي والتطوير التقني ودورها في إنتاج المعرفة، حيث يتمّ إعداد وتدريب باحثي المستقبل خلال مراحل التعليم المختلفة خاصّة في مرحلة التعليم العالي .

2.1.2.1.3.1.1. العاملون في البحث والتطوير

حيث يعتبر العدد الإجمالي للباحثين والعلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير لكل واحد (1) مليون من السكان من أهمّ المؤشرات التي تقاس في ضوئها مدخلات البحث العلمي . ويوضّح الشكل رقم (05) أنّ هذا العدد مرتفع في الدول المتقدّمة خاصّة في دول أمريكا الشمالية و أستراليا في القارّة

الأقيانوسية والدول الأوروبية مقارنة مع العدد الموجود في الدول النامية كما هو الحال في الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

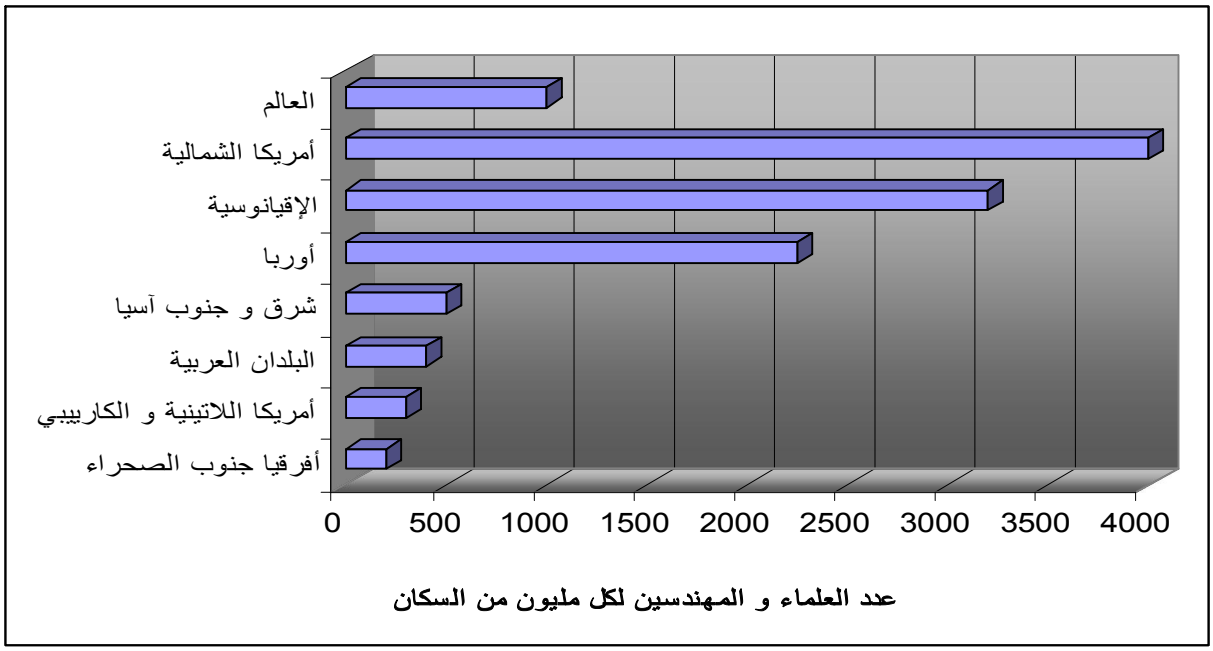

الشكل رقم 05: عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث و التطوير لكل 1 مليون من السكان في مختلف مناطق العالم " 1990-2000 " [10] ص 72.

3.1.2.1.3.1.1. الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقني

يحتاج حفز البحث و التطوير إلى رغبة سياسية جادّة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له، وهو أمر يحتاج إلى مخصّصات مالية تفوق بكثير ما تخصّصه اليوم العديد من الدول النامية للبحث العلمي، كما هو الحال في بلادنا، والذي لا يتجاوز 0.2 % من الناتج الداخلي الخام ، في حين تخصّص الدول المتقدّمة ما بين 2.5 % و 5 % من ناتجها الداخلي الخام للبحث العلمي . أضف إلى ذلك أنّ 89% من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية مثلا يأتي من مصادر حكومية ، في حين لا تبلغ مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية سوى 3 % فقط ، بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدّمة عن 50 % كما هو موضّح في الجدول رقم01 . ويشير ذلك بوضوح إلى وجود إرتباط عكسي بين التقدّم العلمي والتكنولوجي وبين نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي .

الجدول رقم 01: مصادر تمويل برامج البحث العلمي والتطوير التقني في دول مختارة خلال سنة 1999 [10] ص 72.

البلد	تمويل حكومي (%)	الصناعة ومؤسسات الأعمال(%)	الجهات الخارجية (%)	الهبات (%)
اليابان	22	67	-	11
الو.م أ *	33	63	3	04
إسرائيل	43	08	41	08
تركيا	65	29	03	03
البلدان العربية	89	03	08	-

4.1.2.1.3.1.1. مؤسّسات البحث والتطوير

تعتبر المؤسّسات التي تمارس نشاطات البحث العلمي والتطوير التقني من أهمّ المدخلات في منظومة البحث والتطوير ، ومن أمثلة هذه المؤسّسات ، مؤسّسات التعليم العالي كالجامعات ، المراكز البحثية المتخصّصة، ومراكز أو هيئات البحث العلمي. و إذا كان العمل على زيادة عدد هذه المؤسّسات من الأهمّية بمكان، فإنّ الأهمّ من ذلك كله هو العمل على تحسين جودة إسهامات هذه المؤسّسات في العمليّة التنموية من خلال ما تقدّمه من دراسات وأبحاث علمية عالية الجودة. وهنا يكمن الخلل في الدول العربية ، فمراكز وهيئات البحث العلمي ومؤسّسات التعليم العالي والمراكز البحثية المتخصّصة وإن بلغ عددها 588 مركزا و 126 مركزا تخصصيا [30] لم تتمكن من دفع عجلة التنمية في الوطن العربي ، وهذا ما يثير تساؤلات عدّة حول الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا العجز ، وإن كان في عدم إدراج أيّ مؤسّسة جامعية أو مركز بحثي عربي ضمن قائمة أحسن 500 جامعة في العالم لسنة 2005 يحمل في طيّاته إجابات صريحة وواقعية على هذه التساؤلات .

2.2.1.3.1.1. مخرجات البحث العلمي والتطوير التقني

يمكن قياس مخرجات أو نواتج البحث العلمي والتطوير التقني من خلال المنشورات العلمية وبراءات الإختراع و الإبتكارات .

1.2.2.1.3.1.1. النشر العلمي

تعدّ المنشورات العلمية أحد أهمّ مخرجات البحث العلمي، وكلما زاد عدد المنشورات العلمية في الدوريات العالمية المحكّمة من جهة، وزاد عدد المنشورات العلمية لكل مليون مواطن من جهة أخرى، كان ذلك دليلا على توسّع البحث العلمي وتطوّره بالمنطقة أو البلد المعني. ومنه فلا غرابة في أن نجد عدد المنشورات العلمية في الدول المتقدّمة أكبر بكثير منها في الدول النامية ، فمثلا في سنة 1995، كان عدد المنشورات العلمية في الدول العربية 26 منشورة لكل مليون مواطن عربي، في حين كان عددها في البرازيل 42 بحثا وفي الصين 11 بحثا وفي الهند 19 بحثا لكل مليون مواطن ، وهي أرقام بعيدة كل البعد عن تلك المسجّلة في فرنسا 840 بحثا أو في هواندا 1252 بحثا أو سويسرا 1878 بحثا علميا لكل مليون مواطن . و تجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ من أهمّ المؤشرات التي يمكن أخذها في الإعتبار لقياس مدى جودة الأبحاث عموما ، قياس عدد الإقتباسات المرجعية منها ، حيث تزداد الإشارة إلى البحث كلّما إرتفع مستواه و أضاف جديدا إلى المعرفة الإنسانية . وفي هذا الصدد نجد مثلا أنّ عدد المقالات التي زاد الإقتباس منها عن 40 مرّة في سنة 1987 كان مقالا واحدا فقط في كلّ من مصر والسعودية والجزائر والكويت ، بينما وصل هذا العدد إلى 10481 مقالا في الولايات المتحدة الأمريكية و 523 مقالا في سويسرا [31] ص 62.

2.2.2.1.3.1.1. براءات الإختراع

تعدّ براءات الإختراع ثاني أهمّ المؤشرات المفيدة عن مدى نشاط البحث العلمي والتطوير التقني، فزيادة عددها هو دليل على توسّع البحث العلمي وتطوّره بطبيعة الحال وهذا ما نلاحظه في الدول المتقدّمة، في حين أنّ إنخفاض عددها هو دليل في المقابل على عدم الإهتمام بالبحث العلمي وبالتالي دليل على تخلّف الدولة المعنية والجدول رقم 02 يؤكد ذلك بوضوح .

وإذا كانت المنشورات العلمية وبراءات الإختراع مؤشرات مفيدة عن نشاط البحث العلمي والتطوير التقني، فإنّها لا تعبّر بحدّ ذاتها عن النشاط الإبتكاري لدولة ما ، فالإبتكار الوطني يشمل بشكل عام تطوير منتجات وعمليّات إنتاج سلع وخدمات جديدة ، وتطوير تقانات حديثة للإستخدام في المرافق التنموية المختلفة، حيث تلعب التقانة دورا هامّا في أدائها أو في رفع كفاءتها كأنشطة التصميم الهندسي للمنتجات وللعمليّات الإنتاجية و البرمجيات.

الجدول رقم 02 : عدد براءات الإختراع الممنوحة للمقيمين لكل مليون شخص في دول مختارة في عام 2002 [32] ص 262.

البلد	عدد براءات الإختراع	البلد	عدد براءات الإختراع
الو.م.أ	302	فرنسا	183
اليابان	852	إسرائيل	35
بريطانيا	88	الجزائر	00

2.3.1.1. الإنتاج العلمي في العلوم الإنسانية و الإجتماعية

إنّ التقدّم العلمي لأيّ أمّة مرتبط حتما بمدى قدرتها على مسايرة العصر والإلمام بكافة المعارف المنظمة والمتاحة عن الإنسان، الكون والحياة ، و إجراء البحوث اللازمة لضمان إطراد نموّها . وعليه فإنّ مستوى التقدّم العلمي للأمّة يرتبط بكمّ ونوع المخزون المتاح لها من البحوث العلمية، وبمدى قدرة المجتمع على توظيف هذا المخزون في عمليّات التنمية الشاملة، فلا تنمية بدون بحث علمي ولا تقدّم بدون توطين للعلم [33].

وعندما نتكلم عن البحث العلمي فنحن لا نعني به العلوم الطبيعية والتقنية فقط، بل نعني به أيضا البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية . فالحقيقة أنّ جميع المجتمعات تحتاج إلى معرفة إجتماعية وإنسانية لكي تبني صرح مستقبلها ، كما أنّ تفاعل علماء العلوم الطبيعية مع نظرائهم في العلوم الإجتماعية والإنسانية مطلب هامّ وحيوي للبناء السليم لأيّ مجتمع، بالإضافة إلى أنّه يحقق تكامل ووحدة العلم والمعرفة.

لقد ساد إعتقاد ساذج ولا يزال في الأوساط المؤسّسية وفي أوساط العامّة على السواء في العديد من الدول النامية، بأنّ النقص في التحصيل والبحث في العلوم الطبيعية والتقنية هو السبب الوحيد للتخلّف ، وبالتالي فإنّ الخروج من عقدة التخلف يكمن في تطوير هذه العلوم فحسب . ولقد ترتب على ذلك إهمال كبير للبحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية في هذه الدول ، ناهيك على أنّ هذه الأخيرة إنتهجت سياسات غير معلنة للتضييق على البحث في هذه العلوم ، كيف لا وهي العلوم التي تجعل من المجتمع والسلطة والأيديولوجيا والحرّية والتاريخ و الإعتقاد مواضيع لها ، وهي التي تسعى لفهم واقع الإنسان والمجتمع وكيفية تغيير هذا الواقع نحو الأفضل. وما دامت فكرة التغيير تؤرّق أنظمة الحكم في هذه الدول التي أدمنت الإستنقاع في واقعها، فإنّ أفضل وسيلة للخلاص من

وقع هذه الفكرة هي خلق الشروط التي تحول دون البحث في الواقع ومن ثمّ حرمان العلوم الإنسانية والإجتماعية من وظيفتها .

إنّ المجتمعات البشرية النامية على الخصوص ، لن تستطيع اليوم أن تواجه مشكلاتها التنموية بدون المعرفة و العلم لاسيّما في ظلّ عصر يشهد ثورة في المعلومات و الإتصالات و تسارعا في الإبتكارات و الإختراعات، و من ثمّ فإنّ تطوير منظومة البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية، و توفير البيئة و المناخ اللازمين لذلك هي سياسات لا تتجزّء عن السياسات التي يجب على الدول النامية - كما هو الحال بالنسبة للجزائر و العالم العربي- أن تتبنّاها ، فحرّية التعبير الفكري مثلا أكثر محورية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية منها في العلوم الطبيعية أو التقانية و ذلك بحكم طبيعة الموضوع لا بحكم طبيعة الفكر أو صاحبه، و ممّا هو معلوم أنّ وضع الحرّيات المدنية و السياسية في الدول النامية هو من أكثر الأوضاع سوءا في العالم، و أنّ التعليم و البحث لا يمثلان استثناءا في هذا الوضع .

وبهذا نكون قد تطرقنا في هذا المبحث إلى مختلف النقاط الضرورية التي تمكننا من التعريف بمنظومة إكتساب المعرفة و بوظيفتيها الأساسيتين نشر المعرفة و إنتاجها و التي ستساعدنا في متابعة البحث .

2.1. نظريات التنمية الإقتصادية : من التركيز على رأس المال المادّي إلى التركيز على دور المعرفة و تكوين رأس المال البشري

بعد أن تطرّقنا في المبحث السابق إلى التعريف بالمعرفة و منظومة إكتسابها، سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على موضوع التنمية الإقتصادية من خلال إبراز مفهومها و التعرّف على المتغيّرات والعلاقات الأساسية التي تحكمها و ذلك من خلال عرض و مناقشة النظريات الأساسية للتنمية التي صاحبت تطوّر الفكر الإقتصادي ، لنقوم في الأخير بالتعريف بمكانة المعرفة و منظومة إكتسابها كمتغير أساسي جديد في عمليّة التنمية فرضته المستجدّات العالمية الراهنة .

1.2.1. مفهوم التنمية الإقتصادية و معوّقاتها

إنّ الحديث عن التخلف و التنمية يثير قضية أو إشكالية التفرقة بين النموّ الإقتصادي و التنمية الإقتصادية، و لهذا فإنّه من المفيد أن نقوم بشرح تفصيلي لكلى المفهومين يمكّننا في النهاية من حصر أوجه الإختلاف بينهما .

1.1.2.1. تعريف النموّ الإقتصادي " Economic Grouth "

إنّ النموّ الإقتصادي يعني حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة مستمرّة في متوسّط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن [34] ص 51 . و بالتعمّق أكثر في هذا التعريف يتعيّن علينا التأكيد على العناصر التالية :

- أنّ النموّ الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، بل لابدّ و أن يترتب عليه زيادة في متوسّط الدخل الفردي الحقيقي ، بمعنى أنّ معدّل النموّ في الناتج المحلي الإجمالي لابدّ أن يفوق معدّل النموّ السكاني حتى تؤدّي الزيادة في الناتج الإجمالي أو الدخل الإجمالي للمجتمع إلى زيادة في متوسّط الدخل الفردي الحقيقي . و ممّا سبق يمكن القول أنّ :

معدّل النمو الإقتصادي = معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي – معدّل النموّ السكاني

- أنّ النموّ الإقتصادي يعني حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي و ليس دخله النقدي ، فإذا كان الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معيّنة عادة سنة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدّمها، فإنّ الدخل الحقيقي يشير إلى كميّة السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال هذه الفترة الزمنية، أي أنّ الدخل الحقيقي يأخذ بعين الإعتبار المستوى العام للأسعار، حيث أنّه إذا حدثت زيادة في الدخل النقدي بنسبة معينة قابلتها زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار، فإنّ الدخل الحقيقي سيبقى ثابتا، بل إنّه سينخفض إذا كانت الزيادة في معدّلات الأسعار (معدّل التضخم) أكبر من الزيادة في الدخل النقدي [35] ص 12. و مما سبق يمكن القول أنّ :

معدّل النموّ الإقتصادي الحقيقي = معدّل نموّ دخل الفرد النقدي – معدّل التضخم

- أنّ النموّ الإقتصادي ظاهرة مستمرّة و ليست ظاهرة عارضة أو طارئة ، و بتعبير آخر فإنّ الزيادة التي تتحقق في الدخل لابدّ أن تكون على المدى الطويل ، و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول

بزوال أسبابها، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الإستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموّا إقتصاديا .

و هذا يتعّين علينا الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أنّ مفهوم النموّ الإقتصادي يركز على التغيّر في كميّة السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسّط دون أن يهتمّ بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها ، كما أنّه مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيّر في رفاهية الفرد نظرا لإعتماده على البيانات المنشورة عن الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي إقتصاره على السلع و الخدمات المتداولة في السوق فقط مع إهماله للسلع و الخدمات المنتجة و المستهلكة دون أن تعرض في السوق كخدمات ربّات البيوت و الإستهلاك الذاتي للمزارعين لجزء من محاصيلهم، هذا من جهة. و من جهة أخرى، فإنّ النموّ الإقتصادي يركز على الجانب المادّي للرّفاهية و يهمل الجوانب الأخرى كحرّية الرأي و حرّية التعبير و المشاركة السياسية و الوعي الثقافي و غيرها .

2.1.2.1. تعريف التنمية الإقتصادية

تتعدّد تعاريف التنمية الإقتصادية بتعدّد مشارب و مذاهب الكتاب و الباحثين المهتمّين بها، فيعّرفها البعض بأنّها العمليّة التي يتمّ بموجبها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدّم و ما يقتضيه ذلك من إحداث العديد من التغيّرات الجذرية و الجوهرية في البنية الإقتصادية، و يعرّفها البعض الآخر بأنّها العمليّة التي تؤدّي بالإقتصاد الوطني إلى الدخول في مرحلة الإنطلاق نحو النموّ الذاتي [34] ص 55

والملاحظ أنّ جميع المهتمّين بموضوع التنمية، أجمعوا على أنّ التنمية الإقتصادية، على عكس النموّ الإقتصادي، تنطوي على حدوث تغيّر في هيكل توزيع الدخل و هيكل الإنتاج، و تغّير في نوعية السلع والخدمات المقدّمة للأفراد بجانب التغيّر في كميّة السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسّط. وعلى ضوء ذلك يمكننا القول بأنّ التعريف الأدّق للتنمية الإقتصادية يجب أن يتضّمن العناصر التالية [35] ص 17:

- حدوث زيادة مستمرّة في متوسّط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة نسبيا من الزمن ، أي تحقيق نموّ إقتصادي حقيقي في فترات متتالية، و هذا يوحي بأنّ النموّ الإقتصادي عامل من العوامل المساعدة على تحقيق التنمية الإقتصادية .

- الشمولية، فالتنمية الإقتصادية تغيّر شامل لا ينطوي فقط على الجانب الإقتصادي كما يظهر من التسمية بل يمتدّ إلى كل الجوانب الأخرى ، الثقافية و السياسية و الإجتماعية و حتى الأخلاقية. و بذلك نجد أنّ التنمية الإقتصادية تتضمّن التحديث " Modernization " و ما يقتضيه ذلك من زيادة

الإعتماد على المعرفة العلمية في إتخاذ القرارات على أن تكون هذه المعرفة ملتزمة بالجانب الأخلاقي، فالعلم الحديث قدّم الطاقة النووية و الهندسة الوراثية بما تحملهما من جوانب إيجابية أخلاقية و أخرى سلبية لا أخلاقية، و لاشكّ في أنّ التنمية الإقتصادية تعني الإستفادة بهما في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع ، كما أنّ التنمية الإقتصادية الحقيقية تتضمّن المزيد من الحرّية السياسية و الديمقراطية " Democratization " و مزيدا من المشاركة " Participation " ومزيدا من اللامركزية " Decentralization " .

- إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع بما يخفّف من ظاهرة الفقر ، و هذا ما لا يتحقق في ظلّ النموّ الإقتصادي الذي لا يتطوّر إلى التنمية الإقتصادية ، و لعلّ المثال الجزائري خير دليل على ذلك، فعلى الرّغم من أنّ الجزائر حققت معدّلات نموّ إقتصادي تتراوح ما بين 4.9 % إلى 6.8 % في الفترة الممتدة " من سنة 2000 إلى سنة 2005 " [36] ، إلا أنّ النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص مستمرّ، و هذا يعني أنّه على الرّغم من تحقيق نموّ إقتصادي في الجزائر إلا أنّ حالة الجزائريين في غالبيتهم كانت تزداد بؤسا .

- أمّا العنصر الآخر الضروري الذي تنطوي عليه عمليّة التنمية الإقتصادية، فيتمثل في التحسّن في نوعية السلع و الخدمات المقدّمة للأفراد لاسيّما تلك السلع و الخدمات الأساسية كالمواد الغذائية الضرورية و الملابس الشعبية و المساكن اللائقة و الخدمات التعليمية و الصحّية. و لذلك فإنّ مفهوم التنمية الإقتصادية يتضمّن ضرورة تدخّل الدولة سواءا كانت حكومة مركزية أو جماعات محلية لتتحكم في نوعية هذه السلع و الخدمات و ذلك من خلال دعم الغذاء الأساسي و تحسين مستوى العناية الصّحية و دعم التعليم الأساسي .

- و يتمثل العنصر الخامس للتنمية الإقتصادية في تغيّر هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية، فالعديد من الدول النامية تختصّ اليوم في إنتاج المواد الأولية كالبترول الخام و المعادن ثم تقوم بتصديرها على هذا الشكل للدول المتقدّمة على أن تستوردها منها في شكل منتجات مصنّعة و نصف مصنّعة و هذا سبب مباشر في إستمرار تبعيتها للدول المتقدّمة، و من ثمّ فإنّ أحد مداخل التنمية الإقتصادية في الدول النامية هو تغيّر هيكلها الإنتاجي بحيث يزيد النصيب النسبي للإنتاج الصناعي مقارنة مع النصيب النسبي للإنتاج الأوّلي، و لكن هذا لا يعني بأيّ حال من الأحوال بأنّ التنمية الإقتصادية تعني إهمال القطاع الأوّلي لحساب القطاع الصناعي، و إنّما تعني تطوير القطاع الصناعي بما يمكّن فيما بعد من تطوير القطاع الأوّلي، و بالتالي فإنّ دور الدولة في هذه العمليّة دور محوري و ذلك من خلال العمل على تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية في إطار خطّة تنموية شاملة، و العمل على نشر الصناعات في المناطق الريفية و الحضرية بشكل

متوازن بدلا من تركيزها على المناطق الحضرية ، بالإضافة إلى خلق نوع من التكامل و التجانس بين برنامج التصنيع المحلي و برنامج التصدير[37] ص 281- 296.

- أمّا العنصر السادس و الأخير في عمليّة التنمية الإقتصادية فهو يتمثل في تواصلها أو استمراريتها وهو ما يصطلح عليه اليوم بالتنمية المستدامة " Sustainable Development " ، فالأجيال الحاضرة تستخدم البيئة و الموارد الطبيعية و كأنّها هي المالك الوحيد لها، متجاهلة بذلك حقوق الأجيال القادمة في البيئة و الموارد الطبيعية بالإستخدام اللاّعقلاني لها . إنّ ضمان إستمرارية و إستدامة عملية التنمية الإقتصادية يتطلّب العديد من الخطوات أهمّها ضرورة إستحداث تكنولوجيا نظيفة تحافظ على البيئة و تخلق بدائل للموارد و الطاقات الناضبة إلى جانب الإهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق إستمرارية التنمية و تواصلها .

3.1.2.1. معوّقات التنمية الإقتصادية

لقد دأب العديد من المحلّلين على البحث الجدّي في أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليّات إنماء سريعة و متجدّدة، ولقد دارت أغلب التفسيرات الحديثة لأسباب هذا الفشل حول جملة من المعوّقات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية . و سنتعّرض إلى هذه المعوقات بشيء من التفصيل.

1.3.1.2.1. المعوّقات الإقتصادية [38] ص 110- 112

1.1.3.1.2.1. الضغط السكاني

يرى الكثير من الإقتصاديين أنّ التزايد السكاني المتدفق في الدول النامية يشكّل عائقا خطيرا أمام إمكانية تحقيق مستويات معيشية أفضل في هذه الدول، حيث يتمخض عن هذا التزايد في عدد السكان إنخفاض في معدّل نموّ نصيب الفرد من الدخل الإجمالي و ذلك بسبب مشاركة أناس متزايدين في الدخل الإجمالي، هذا بالإضافة إلى إنخفاض معدّل نموّ الدخل الإجمالي نفسه و ذلك بسبب إنخفاض حجم الإدّخار و من ثمّ حجم الإستثمار الذي يتأتى من أيّ مستوى من الدخل في حالة توزيعه على عدد أكبر من السكان .

والملاحظ أنّ بعض الإقتصاديات النامية لا تكاد تتحقق فيها زيادات في نصيب الفرد من الدخل إلاّ وينتج عنها إنفجار سكاني يؤدّي إلى عودة مستويات المعيشة فيها إلى ما كانت عليه من قبل و ربّما تنخفض حتى عن تلك المستويات .

2.1.3.1.2.1. تدهور شروط التجارة و الإحتكار الأجنبي

يرجع بعض الإقتصاديين فشل الدول النامية في تحقيق التنمية الإقتصادية إلى وجود بعض العوامل الخارجية التي تقف وراء ذلك ، فيرى البعض مثلا أنّ الدول المتقدّمة عملت على إستخدام و توظيف قدراتها الهائلة المنبثقة على الإستعمار و الإحتكار إلى إتجاه طويل لخفض شروط التجارة " Terms of Trade " لصالحها و ضدّ الدول النامية . و يشير هؤلاء الإقتصاديين إلى أنّه في فترات الإنكماش الإقتصادي تنخفض مستويات الإنتاج الوطني في الدول المتقدّمة ممّا يؤدّي إلى الحفاظ على الأسعار السائدة لمنتجاتها أو عدم إنخفاضها بمعدّلات كبيرة ، بينما يؤدّي زيادة حجم الإنتاج الوطني في فترات الرّواج الإقتصادي إلى إرتفاع أسعار منتجات الدول المتقدّمة بمعدّلات متزايدة بسبب قدرة الإتحادّات العمّالية على المطالبة برفع مستويات الأجور بسرعة، إلا أنّ هذا الوضع يختلف تماما في الدول النامية، حيث لا توجد للمنتجين أو العمّال السلطات الإحتكارية للتأثير على الأسعار العالمية الخاصّة بمنتجاتهم . و بذلك أصبحت أسعار منتجات الدول النامية خاضعة لظروف الطلب العالمية، فتنخفض في فترات الإنكماش و ترتفع في مراحل الرّواج الإقتصادي العالمي، و قد أدّى ذلك بطبيعة الحال إلى إنخفاض أسعار المنتجات الأوّلية التي تصدّرها الدول النامية مقابل إرتفاع أسعار المنتجات المصنّعة التي تستوردها من الدول المتقدّمة .

ويفسّر بولدوين [39] ص 61 تدهور شروط التجارة ضدّ الدول النامية بجمود الموارد في هذه الدول، فقد تتخصّص دول نامية في إنتاج سلعة ما يحقق لها معّدل ربح مرتفع ، لكن سرعان ما ينخفض هذا المعدّل المرتفع للأرباح بسبب دخول منافسين جدد إلى هذا المجال و تزايد المعروض منه في الأسواق العالمية، و المشكل يكمن حينئذ في عدم قدرة الدول النامية على تحريك رؤوس أموالها و عمالتها إلى مجالات جديدة على عكس ما هو الحال في الدول المتقدّمة. و لاشكّ أنّ هذا التدهور في شروط التجارة كان سببا مباشرا في عجز الدول النامية عن تحقيق التنمية الإقتصادية .

3.1.3.1.2.1. ضعف الإدّخار

لاشكّ أنّ أحد المشكلات العويصة التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين في الدول النامية تتمثل في عدم توافر المال الكافي لتمويل مشروعاتهم، ويرجع بعض الإقتصاديين ذلك إلى إنخفاض مستويات الدخول الفردية في هذه الدول وضعف القدرة الشرائية فيها، وبالتالي عدم القدرة على الإدخار، حيث يستخدم الدخل كلّه في ضمان الحصول على السلع الإستهلاكية الضرورية . وفي ظلّ هذه الظروف لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تحقيق معدّل مرتفع للتراكم الرأسمالي يسهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية [38] ص 127.

ولكن إذا كان بالإمكان تفهّم دوافع الطبقات الفقيرة للميل نحو الإستهلاك على حساب الإدخار، فإنّ إحجام ذوي الدخول المرتفعة في الدول النامية عن الإدّخار رغم قدرتهم على ذلك يثير العديد من التساؤلات ، وإن كان العديد من الإقتصاديين ، ونحن نؤيّدهم في ذلك ، قد عزوا هذه الظاهرة إلى أثر المحاكاة أو التقليد " Demonstration Effect " الذي يعاني منه أصحاب هذه الدخول المرتفعة . فنتيجة للتواصل الدولي، أصبحت مستويات مقارناتهم غربية وبالتالي أصبحوا يطّلعون على مستويات الإستهلاك في الدول الغربية المتقدّمة ويحاولون تقليدها، أي بتعبير آخر أصبح هؤلاء غير قادرين نفسيا على الإدّخار . ولكن في المقابل ، لا يجب أن نغفل حقيقة ضعف أو حتى غياب القدرات والحوافز التنظيمية الكفيلة بحثّ ذوي الدخول المرتفعة على الإدّخار في العديد من الدول النامية .

4.1.3.1.2.1. ضعف الحافز على الإستثمار

يجمع الباحثون الإقتصاديون على أنّ ضعف أو غياب الحوافز لدى المنظّمين ورجال الأعمال للإستثمار في مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة يمثل أحد أهمّ معوّقات التنمية الإقتصادية في الدول النامية . ويرجع نيركس [40] ص 05 ضعف الحافز على الإستثمار إلى ضعف القدرة الشرائية لدى الأفراد والتي تعزى بدورها إلى إنخفاض دخولهم الحقيقية بسبب تدنّي الإنتاجية. ويرى نيركس أن تدنّي مستوى الإنتاجية يعود إلى ضآلة حجم رأس المال المستخدم في الإنتاج بسبب ضعف الحافز على الإستثمار، وبذلك تقع الدول النامية في دائرة مفرغة " Vicious Circle " يصعب عليها الخروج منها .

ويجدر بنا أن نؤكد هنا على أنّ ضعف الحافز على الإستثمار لا يعزى فقط إلى تدنّي القدرة الشرائية للأفراد كما زعم نيركس، ولكن هناك عدّة عوامل أخرى تساهم في ذلك كصغر حجم الأسواق في الدول النامية بما لا يشجّع رجال الأعمال على الإستثمار في مشاريع ضخمة وذات إنتاجية عالية، وكذلك بسبب تفشي الفساد والبيروقراطية في الأجهزة الإدارية والحكومية، وضبابية التشريعات والقوانين وتعقدّها ممّا يساعد على خلق بيئة طاردة للإستثمار .

5.1.3.1.2.1. ضعف البنية التحتية الأساسية للعمليّة الإنتاجية

إنّ التقدّم نحو أساليب أكثر إنتاجية ليس بالأمر الممكن دون توافر بنية تحتية من الهياكل القاعدية لاسيّما في مجال المواصلات والإتصالات كالمطارات و الموانئ والسكك الحديدية والطرقات السريعة ومشاريع التزوّد بالكهرباء والماء والغاز ومدّ الخطوط الهاتفية، وهي مشاريع ضخمة بطبيعتها لكنها تلعب دورا حيويا في تشجيع الإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية لمساهمتها في خفض التكاليف المتغيّرة للوحدة من منتجات هذه المشاريع الإستثمارية من إجمالي التكاليف . ولعلّ غياب

مثل هذه البنى التحتية في الدول النامية أو عدم كفايتها أحد الأسباب المباشرة في فشل مسيرتها التنموية.

6.1.3.1.2.1. عدم كفاية اليد العاملة الماهرة

يجمع العديد من المحلّلين الإقتصاديين على أنّ الوضع الراهن لليد العاملة في الكثير من الدول النامية يشكّل عقبة رئيسية في طريق تقدّمها و إزدهارها ، فلقد بات من المعروف أنّ القسم الأكبر من القوّة العاملة في هذه البلدان لا يتمتع بالخبرات الفنية والمؤهّلات العلمية العالية .

وفي هذا الصدد تظهر جليّا أهمّية الدعوة إلى التركيز على الإستثمار في التعليم والتكوين في بلادنا لتذليل هذه العقبة والتغلّب عليها .

2.3.1.2.1. المعوّقات الإجتماعية

يصرّ بعض علماء الإجتماع أنّ العقبات النفسية هي العقبة الرئيسية التي تقف في طريق التطوّر الإقتصادي للبلدان النامية، و يعتقد هؤلاء العلماء أنّ الأوضاع السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية لعبت دورا حاسما في توجيه القيم و نسق الحوافر المجتمعي، فقد خضعت العديد من الدول النامية منذ عهود الإستقلال إلى أنظمة سياسية " وطنية " لم تستطع أن تتخلّى عن نزعات الإستبداد التي أثرت على هامش الحرّيات و بالتالي في أخلاق الناس و قيمهم العملية، و كان توزيع " السلطة " الذي توازى في غالب الأحيان مع توزيع الثروة في الدول النامية آثاره في أخلاق الأفراد و المجتمعات ، حيث بدا أنّ تغليب المنفعة الخاصة على المنفعة العامة، وإستشراء الفساد الإجتماعي والأخلاقي، وغياب النزاهة والمسؤولية و أمراضا أخرى كثيرة ، إنّما ترتبط جميعا بشكل أو بآخر بهذا التفاوت غير العادل . كما أنّ القيم السالبة التي إنتشرت خلال الفترة الماضية قعدت بالإبداع و أفرغت المعرفة من مضمونها التنموي و الإنساني ، فقد ضعفت القيمة الإجتماعية للعالم و المتعلّم و المثقف و كادت القيمة الإجتماعية العليا تنحصر في الثراء و المال بغضّ النظر عن الوسائل المؤدّية إليهما و حلّت الملكية و الإمتلاك محّل المعرفة و العلم . و قد نجم عن هذه البيئة الإجتماعية الطاردة ، تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة و ما تمثله من خسارة كبيرة للمجتمعات النامية، خسارة لا تنحصر في تكلفة إعداد الخبرات المهاجرة إلى البلدان المتقدّمة فحسب بل تكلفة الفرصة الضائعة المتمثلة في تغييب المساهمة المنتظرة لهذه الكفاءات في التنمية الوطنية . و تستدعي هذه الخسارة المزدوجة عملا جادّا لتقليل أثرها إلى أدنى حدّ ممكن بالإستفادة من هذه الكفاءات المهاجرة أثناء وجودها في المغترب، أو لتحويلها إلى مكسب هائل بإجتذابها نحو العودة المؤقتة أو النهائية للوطن الأم محمّلة برأس مال معرفي أضخم، و لن يتأتى هذا إلا بقيام مشروع جدّي للنهضة الإنسانية في هذه الدول يعطي أهميّة و عناية بالغة

للتعليم و البحث العلمي لكي يغري هذه الكفاءات المهاجرة و يجعل مشاركتهم منتجة و محققة لذاتهم و لنهضة أوطانهم .

3.3.1.2.1. المعوّقات السياسية

يرى بعض المفكرين أنّ المعوّقات السياسية هي أشدّ وطأة على التنمية الإقتصادية من المعوّقات الإجتماعية والإقتصادية، فالسلطة السياسية في العديد من الدول النامية تعمل على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجّهاتها و أهدافها، و هي بالضرورة تحارب كل الأنماط المعرفية المعارضة .

ويشكل عدم الإستقرار السياسي وإحتدام الصراع و التنافس على المناصب النابع من الإفتقار لقاعدة ثابتة و مقبولة للتداول السلمي على السلطة ، أي للديمقراطية ، عائقا أساسيا أمام نموّ المعرفة و توطّنها النهائي و ترسّخها في الدول النامية. فمن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير المستقر أنّ مؤسّسات البحث العلمي أخضعت للإستراتيجيات السياسية و للصراع على السلطة، و قدّمت مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسّسات على مقاييس الكفاءة و المعرفة، و قيدّت الحرّيات الفكرية و السياسية للباحثين ممّا أسهم في تكبيل العقول الحيّة و قتل حوافز الإبداع ، و لا غرو أن يؤدّي ذلك إلى تخلف المنظومة العلمية و التقنية وضعفها الإداري و المعرفي و عجزها عن الإنتاج و الإبتكار .

إنّ التغلب على هذه المعوّقات السياسية لن يتحقق إلا بتأسيس مجال معرفي مستقلّ في إطار تعليم راق و ديمقراطي يعمل على إنتاج المعرفة و تنميتها بإستقلال تامّ عن الإكراهات السياسية، و لن يتأتى ذلك إلا بترسيخ قيم الديمقراطية السياسية من جهة ، و ديمقراطية المعرفة و حرّية إكتسابها و إنتاجها من جهة أخرى .

ولابدّ من التأكيد في ختام هذا المطلب على ضرورة تغيير النظرة السائدة في الدول النامية إتجاه مفهوم التنمية الإقتصادية و بالتالي تصحيح مسارها لكي تتجاوز المعوّقات التي تعترضها، ذلك أنّ مفهوم التنمية في بعض من هذه الدول لاسيّما ذات الوفرة المالية إرتبط بمستوى المعيشة و الرّفاه الإستهلاكي بدلا من إقامة نسق إنتاجي قويّ و متطوّر قابل للنماء بإطراد بما يوفر لأفراد المجتمع الأمن و العزّة و القدرة على مواجهة التحدّيات التي باتت تفرضها العولمة [41] ص 165. و تتطلّب عمليّة التغيير هذه حسب رأينا، ضرورة التحوّل نحو إقامة "الحكم الصالح أو الراشد" في الدول النامية وما يقتضيه ذلك من إصلاح جذري وشامل لمختلف قطاعات الدولة ومؤسّساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولمختلف مؤسّسات القطاع الخاص ومؤسّسات المجتمع المدني هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتطلب عمليّة التغيير أيضا العمل على إصلاح التعليم والبحث العلمي وتحسين

جودتهما بشكل يعكس توجّها جديدا نحو تحقيق التنمية الإقتصادية يقوم على تعزيز دور المعرفة وتكوين رأس المال البشري راقي النوعية .

2.2.1. نظريّات التنمية الإقتصادية

لقد رأينا فيما سبق أنّ عمليّة التنمية الإقتصادية تهدف إلى إحداث تغيير شامل في الهيكل الإنتاجي وهيكل توزيع الدخول بما يؤدّي في النهاية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. لكن هناك العديد من المعوّقات التي قد تحول بين عمليّة التنمية وبين تحقيق أهدافها المرجوّة ، ولذلك فإنّ إختيار الإستراتيجية التنموية القادرة على إحداث التغيير الشامل المرجوّ وتجاوز المعوّقات التي تفرضها ظروف الإقتصاد الوطني وخصوصيّاته يصبح إختيارا إستراتيجيا حاسما .

و سنحاول فيما يلي عرض أهمّ النظريّات التي تحاول وضع سياسات تنموية تساعد الدول على الخروج من دائرة التخلف في أقصر مدّة وبأقلّ تكاليف ممكنة.

1.2.2.1. نظرية جوزيف شومبيتر " Joseph Shumputer "

يعتبر " شومبيتر" أحد إقتصاديي القرن العشرين الذين وجّهوا إهتماما خاصا لدراسة التطوّر والنموّ الإقتصادي. وقد وردت معظم أفكاره حول النموّ الإقتصادي في كتابه الذي أسماه " نظرية التنمية الإقتصادية " " The Theory of Economic Development " الصادر في سنة 1911 .

ويرى شومبيتر أنّ التنمية الإقتصادية تحدث غالبا في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة ، ومن ثمّ فإنّ القرارات الكبرى الخاصّة بالأعمال و الإستثمار في ظلّ هذا التصوّر تنطوي على درجة كبيرة من المخاطرة وحالة من عدم التأكّد. وفي هذه الأحوال يتردّد رجال الأعمال العاديين عن القيام بالإستثمار، ويتطلب الأمر نوعا معيّنا من الأشخاص هو المنظّم " The Entrepreneur " لكي يحرّك ويدفع الإقتصاد إلى الأمام [38] ص 93 والمنظّم هو ذلك الرجل ذو النظرة الثاقبة الذي يقدم على النشاط الإستثماري في ظلّ إقتصاد بالغ الديناميكية ، ومن ثمّ شديد الخطورة بفضل قدرته على تلمّح الفرص و إبتكار كل ما هو جديد كتقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية، و إستخدام طرق إنتاجية جديدة والقيام بفتح أسواق جديدة و إدخال سلع مبتكرة إليها .

ونظرا للإهتمام الكبير الذي أبداه شومبيتر لمفهوم المنظّم في مجال التنمية الإقتصادية ، فإنّه قام بدراسة أبعاد النموذج المنظمي والتنمية ، ورأى أنّ الشخص الأكثر أهميّة في عمليّة التنمية والدافع لها هو ذلك الشخص الذي يوجّه إستخدام الأرصدة الإستثمارية وليس الشخص الذي يمدّ بها، على إعتبار أنّ التحسينات التكنولوجية لم تشهد قصورا منذ وجد البشر ولكن ما غاب أحيانا هو توفر القدرات التنظيمية اللازمة لإدخال هذه التحسينات في ربوع الإقتصاد الوطني. و إنتهى شومبيتر إلى أنّ المذهب المنظمي يتضمّن نشاطا ناجحا يهدف إلى المبادرة بالقيام بمشروع يستهدف الرّبح أو الحفاظ على المشروع وتنميته، وغالبا ما تكون هذه الأهداف مرتبطة في التنمية الإقتصادية بالإستعداد لتحمّل المخاطرة [42] ص 24 .

2.2.2.1. نظرية الدفعة القويّة " Big Push "

يعارض العديد من الإقتصاديين الفكرة القائلة بأنّ التنمية الإقتصادية هي سلسلة من الدفعات المتقطعة، و حسب رأيهم فإنّ كسر الحواجز و عوامل المقاومة الداخلية للتقدّم في إقتصاد البلد المتخلف يقتضي القيام بدفعة قويّة، أي ضرورة البدء بتنفيذ برنامج ضخم من الإستثمارات في بناء مرافق رأس المال الإجتماعي من طرق و مواصلات و توصيل الكهرباء و الغاز و الماء و هي مشاريع ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها ، لكنّها قادرة على خلق وفورات إقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية جديدة . و إلى جانب البرنامج الإستثماري الضخم الخاص ببناء مرافق رأس المال الإجتماعي، يجب تخصيص برنامج إستثماري مواز له يهدف إلى إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا و أفقيا .

لقد قدّم " روزنشتين رودان, R. Rodan " نظرية الدفعة القوية في صدد إهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق و جنوب أوربا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية منطلقا من فرض أساسي لعمله هو أنّ التصنيع في شكل دفعة قويّة هو السبيل الوحيد لدفع عجلة التنمية الإقتصادية في هذه الدول[34] ص 118، إلا أنّه فاضل ما بين النموذج التصنيعي الذي يقترحه و بين النموذج التصنيعي الروسّي الذي رفضه لأنّه يستلزم قدرا هائلا من الموارد يلزم لتحقيقها الضغط الشديد على الإستهلاك المنخفض أصلا و هو ما لا تقدر عليه تلك الدول آنذاك ، أمّا النموذج الذي إقترحه "رودان" للتصنيع ، فيتمثل في توجيه إستثمارات ضخمة في جبهة عريضة من الصناعات الإستهلاكية الخفيفة التي تدعّم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الإقتصادية في إقامتها في آن واحد ، في حين أنّ إقامتها على إنفراد لم يكن ليحقق مثل تلك الجدوى ، كما أنّه يجب العمل على إحداث نوع من التوازن و التكامل بين هذه الصناعات الإستهلاكية و مشاريع البنية التحتية. و لقد أكّد رودان في نفس الوقت على ضرورة

الإستفادة من تقسيم العمل الدولي متمثلا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية و إستيراد السلع الإنتاجية المتاحة من البلاد المتقدمّة .

3.2.2.1. نظرية النموّ المتوازنBallanced Grouth [34] ص 121

لقد صاغ الإقتصادي " راغنار نوركس , R.Nurks " جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمّها روزنشتين رودان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية " نظرية أو إستراتيجية النموّ المتوازن "، و تقوم هذه النظرية على أنّ تحقيق التنمية الإقتصادية و تطوير الإقتصاد الوطني لن يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الإستهلاكية المتوازنة فيما بينها، لكن مع التأكيد على ضرورة خلق التوازن بين مختلف القطاعات الإقتصادية حتى لا يمثل تخلف أحد القطاعات عقبة أمام نموّ القطاعات الأخرى. و تستهدف هذه النظرية التركيز على إنتاج السلع الإستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية و ليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى و ذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدّمة. ولمواجهة إشكالية توفير الموارد المالية الضخمة التي يقتضيها تنفيذ إستراتيجية النموّ المتوازن ، إقترح " نيركس" الإعتماد على الموارد المحلية و ذلك لعدم ثقته في الإعتماد على الإستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية التي تكون فيها شروط التبادل في غير صالح الدول النامية .

ولقد وجّهت عدّة إنتقادات لهذه النظرية، فإنتقد البعض تأجيل تنمية و تطوير صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قويّة في إنشاء الصناعات الإستهلاكية الخفيفة لأنّ ذلك سوف يؤدّي إلى قصور في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل نظرا لزيادة الإستهلاك على حساب الإدّخار، و بالتالي ستتباطىء عمليّة التنمية في الأجل الطويل. كما أنّ البعض الآخر من الباحثين الإقتصاديين يرى بأنّ تطبيق هذه النظرية يشجّع على التضخم لأنهّا تتطلب موارد ضخمة، أكثر ممّا هو متاح في الدول النامية، و إن توفّرت في بعض الدول فالقدرة على توظيفها في خلق سلع إنتاجية و خدمات مقابلة ضعيفة . و نحن نساند هذين الإنتقاديين ، فتجارب التنمية و لاسيّما في شمال إفريقيا و أمريكا اللاتينية أثبتتهما .

4.2.2.1. نظرية النموّ غير المتوازن Imballanced Grouth

ترتبط هذه النظريّة بالإقتصادي " ألبرت هيرشمان , Albert Hirshman" الذي إنتقد كثيرا نظرية النموّ المتوازن و إعتبرها غير واقعية و غير مناسبة لحالة الدول النامية ، و بالمقابل إقترح نظريّة النموّ غير المتوازن كنظريّة بديلة لها معتبرا إيّاها أكثر واقعية و تناسبا لحالة الدول النامية

لكونها تتوافق و الموارد المتاحة فيها و تساعد في التغلب بفعالية أكبر على العجز في إتخاذ القرارات الإستثمارية الذي تفتقر إليه هذه الدول [34] ص 124.

ولقد أيّد "هيرشمان " فكرة الدفعة القويّة في عملية التنميّة ، إلا أنّه أراد أن تتركّز هذه الدفعة القويّة في قطاعات أو صناعات إستراتيجية محدّدة تكون ذات أثر حاسم في تحفيز الإستثمار في قطاعات أو صناعات أخرى مكمّلة بدلا من تشتيت الدفعة القويّة على جبهات كثيرة .

و يرى هيرشمان أنّ النمط المثالي للتنمية يتمثل في خطوات متتابعة تقود الإقتصاد الوطني بعيدا عن حالة التوازن، على إعتبار أنّ التنمية عمليّة ديناميكية تنقل الإقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى و لكن عند مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل ، فكلّ خطوة إنسانية تخلق إختلالا في التوازن سوف يصحّح نفسه عن طريق إحداث إختلال في التوازن لخطوة تالية . و بتعبير آخر فإنّ كلّ خطوة أو حركة إنمائية يدفع إليها إختلال في التوازن سابق عنها ، و يتمخّض عن هذه الخطوة الإنمائية بدورها إختلال جديد في التوازن فيحث الإقتصاد على القيام بخطوة إنمائية جديدة و هكذا .

ونحن نشاطر بعض الإقتصاديين في إعتبارهم أنّ أهمّ إنتقاد يمكن توجيهه لهذه النظريّة هو إعتمادها بشكل كبير على حرّية الإستثمارات في القطاعات التي يراها المستثمرون تحقق أهدافهم الفردية، ذلك أنّها تتخذ من إختلال التوازن محرّكا للنموّ بما يؤدّي إليه من حضّ للأفراد على إتخاذ قرارات الإستثمار في القطاعات التي تصحّح هذا الإختلال و تحقق مصالهم الشخصية . و ينتج عن هذا الإعتماد المفرط على الحرّية الفردية في الإستثمار غياب التخطيط الشامل لعمليّة التنمية الإقتصادية و ما يقتضيه من تعبئة لأكبر قدر من الموارد الإقتصادية و توظيفها بكفاءة و فعالية. و لعلّ طريقة تعبئة الموارد الإقتصادية في الدول النامية و إستخدامها بصفة لا عقلانية و التي أدّت في كثير من الأحيان إلى إهدارها و ضياعها تدعّم وجهة نظرنا هذه إذا ما أعتمدت هذه النظريّة كصيغة مثالية لعمليّة التنمية في الدول المتخلفة .

5.2.2.1. التصنيع كأسلوب للتنمية الإقتصادية [34] ص 307

تعاني الدول النامية من إختلالات هيكلية في إقتصادياتها، و بذلك تصبح عمليّة التنمية عمليّة ضرورية لتصحيح هذه الإختلالات. و يعتقد بعض الإقتصاديين أنّ التصنيع هو جوهر عمليّة التنمية الإقتصادية لما له من قدرة على تصحيح الإختلالات الهيكلية في الإقتصاديات النامية من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي و هيكل الصادرات ، فبدل أن تعتمد هذه الدول على إنتاج مادّة أولية واحدة و ما يحمله ذلك من مخاطر تقلّبات الأسعار المستمرّة و إتجاه شروط التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية، فإنّها بفضل التصنيع ستصبح قابلة على إنتاج المئات من السلع الإستهلاكية و الإنتاجية على السواء و بذلك تقلل من واردتها و تزيد من صادراتها بما يحسّن موازين مدفوعاتها الخارجية.

ولقد إختلفت إستراتيجيات التصنيع المتبعة من طرف الدول الرأسمالية عن تلك الإستراتيجيات المتبعة في الدول الإشتراكية . فالدول الرأسمالية أخذت بإستراتيجية التصنيع التلقائي التي تعكس مبدأ الحرّية الإقتصادية الذي يتبنّاه النظام الرأسمالي ، و يعتقد أنصار هذه الإستراتيجية أنّ طلب السوق على السلع الإستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى لتحفيز المستثمرين على إنشاء العديد من الصناعات الإستهلاكية التي تؤدّي زيادة طاقتها الإنتاجية إلى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية والمعدّات والآلات فيحفزّ ذلك نموّ الصناعات الثقيلة، و لعلّ تجربة بريطانيا و اليابان الناجحتين خير دليل على إمكانية نجاح تطبيق هذه الإستراتيجية. أمّا الدول الإشتراكية و على رأسها الإتحاد السوفياتي سابقا، فأخذت بإستراتيجية التصنيع الأساسي التي تعطي أولوية كبرى للصناعات الثقيلة و على الأخصّ الصناعات الهندسية التي تعتمد عليها القطاعات الإقتصادية الأخرى . و تنصبّ عمليّة التصنيع في الدول الإشتراكية حسب هذه الإستراتيجية على بناء و تنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة و التي تنتج المعدّات و الآلات التي تستخدمها باقي قطاعات الإقتصاد الوطني .

نستنتج من العرض السابق أنّ النظريات المقترحة لعمليّة التنمية الإقتصادية تحمل في طيّاتها أفكارا سليمة و حلولا واقعية يمكن الإنتفاع بها وفقا للظروف السائدة في كل دولة ، إلاّ أنّ الملاحظة الأهّم هي أنّ هذه النظريات ركزّت كلّها على أهميّة و دور رأس المال المادّي في عمليّة التنمية الإقتصادية بإعتباره العنصر الرئيسي من بين العناصر الإنتاجية ، ولذلك فقد تعاملت كلّها مع عنصر العمل على أنّه عنصر و عامل ثانوي من عوامل الإنتاج، إلا أنّ هذا الفكر الإقتصادي التقليدي والنظرة القاصرة إلى العنصر البشري بدأت في التغيّر في الآونة الأخيرة في ظلّ النظام الإقتصادي العالمي الجديد، حيث أصبح الإهتمام منصبّا على دور المعرفة و الإبداع الإنساني في دفع عجلة التنمية الإقتصادية .

3.2.1. دور المعرفة و منظومة إكتسابها في تحقيق التنمية

لقد إنتقد العديد من الإقتصاديين من أمثال " تيودور شولتز "، " إدوارد دينسون " و " غاري بيكر " تركيز نظريّات التنمية التي تطرّقنا إليها سابقا، على رأس المال المادّي بإعتباره العنصر الحاسم والأهمّ في تحريك و دفع عجلة التنمية الإقتصادية، و إغفالها للعنصر البشري و للدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه في عمليّة التنمية. و لقد أثبت الواقع العملي صحّة هذه الإنتقادات، ذلك أنّ كثيرا من الدول النامية على غرار الدول العربية فشلت تجاربها التنموية فشلا ذريعا، و ما من شكّ في أنّ السبب الرئيسي لهذا الفشل يكمن في بقاء نماذج التخطيط للتنمية في هذه الدول أسيرة للنموذج الإقتصادي المتمحور حول رأس المال و الإستثمار المادّي و عوامل الأرض و المعدّات التكنولوجية

المستوردة وغيرها من العوامل المادّية، لكنّ هذا النموذج و ما إنبثق عنه من سياسات و إستراتيجيات تنموية لم يحقق الأهداف المنشودة في تحسين أحوال البشر. و في مقابل فشل الدول العربية في بلوغ التنمية المنشودة، نجد أنّ دولا أخرى كانت لا تزال إلى تاريخ ليس بالبعيد دولا متخلفة كدول جنوب شرق آسيا أو كما يطلق عليها اليوم النمور الآسيوية، أصبحت اليوم دولا صناعية و متقدّمة إقتصاديا وتكنولوجيا، و لا يختلف إثنان على أنّ السرّ وراء هذه المعجزة الآسيوية و أحد أهمّ الدروس المستفادة من خبرة التنمية في هذه الدول هو الدور الحرج للإستثمار المبكر و المكثف في التعليم و الإستمرار في تحسين نوعيته بوتيرة عالية لتكوين رأس مال بشري راقي الكمّ و النوعية.

وإذ كنّا لا ننكر أهميّة العوامل الإقتصادية المادّية و حجم عوائدها على العمليّة التنموية، إلاّ أنّ تجارب التنمية و إحباطاتها في النموذج الإقتصادي، قد لفتت الأنظار بشدّة إلى نموذج مغاير للتنمية يتمحور حول الإنسان ذاته بإعتباره صانع التنمية وهدف ما تطرحه جهودها من ثمار متمثلة في قدراته و مهاراته بإعتباره فردا منتجا، و في حاجاته بإعتباره فردا مستهلكا و منتفعا . و من ثمّ لم يعد ينظر للإنسان على أنّه رأس مال بشري يجب الإستثمار فيه فحسب، بل تطوّرت النظرة للإنسان مبرزة أهميّة توسيع خياراته و ضرورة إشباع حاجاته السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، و بذلك تتكامل النظرة للإنسان هدفا و وسيلة، و وسيلة و هدفا في جدلية التنمية المركبة بين مختلف مواردها و غاياتها و ضمن مفهوم حديث للتنمية حجره الأساس و جوهره إكتساب المعرفة و توظيفها بفعالية من خلال منظومتين متناسقتين و متكاملتين فيما بينهما، المنظومة التعليمية/ التعلّمية و منظومة البحث العلمي والتطوير التقني. و في عالم كثافة المعرفة و العولمة تشتدّ حاجة الدول النامية لمنظومة فعّالة لإكتساب المعرفة نشرا و إنتاجا و توظيفا لتصبح مناط أملها في تجاوز تخلفها و أحد مفاتيحها الرئيسية لتحقيق تقدّمها و إزدهارها .

و تثير هذه المقدّمة تساؤلا مهمّا حول مدى وجود علاقة وثيقة بين منظومة إكتساب المعرفة مجسّدة أساسا في منظومة التعليم /التعلّم و منظومة البحث العلمي و التطوير التقني، و بين التنمية .

وسنحاول إبراز معالم هذه العلاقة تدريجيا من خلال التطرّق إلى نظريّة رأس المال البشري لتيودور شولتز والأبحاث المكمّلة لها باعتبارها الأسس النظرية لهذه العلاقة، ثمّ نتطرّق إلى منهج التنمية البشرية بإعتباره النموذج التنموي الذي جعل الإنسان هدفا للتنمية بعدما كان وسيلة لها فقط ، لنقوم في الأخير بعرض أهمّ الدراسات الميدانية التي تناولت علاقة التعليم و البحث العلمي بالتنمية .

1.3.2.1. نظريّة رأس المال البشري و الأبحاث المكمّلة لها

لقد حاول تيودور شولتز " T.Schultz " أستاذ الإقتصاد بجامعة شيكاغو الأمريكية البحث عن تفسيرات أكثر فعالية للزيادة في الدخل ، فسعى إلى تحويل الإنتباه من مجرّد الإهتمام بالمكوّنات المادّية لرأس المال إلى الإهتمام بتلك المكوّنات غير المادّية و هي رأس المال البشري.

ولقد لاحظ شولتز إهمال النظريّات التي عالجت النموّ الإقتصادي و التنمية الإقتصادية منذ القرن الثامن عشر للثروة البشرية و عدم وجود أيّ تحليل منظم لهذه الثروة، فقام بتركيز جهوده على التوصّل إلى نظريّة للإستثمار في رأس المال البشري تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية .

لقد أشار شولتز إلى ضرورة تبنّي مفهوم جديد يعتبر مهارات و معرفة الفرد شكلا من أشكال رأس المال الذي يمكن الإستثمار فيه، بل أكثر من ذلك فقد أصبح مقتنعا بأنّ هذا النوع من الإستثمار هو السبب في تحقيق المجتمعات الغربية لمعدّلات نموّ متسارعة و ليس الإستثمار في رأس المال المادّي [18] ص 65- 67 .

و قد بنى شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فروض أساسية :

- أنّ النموّ الإقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادّية ، يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري .
- يمكن تفسير الإختلافات في الإيرادات وفقا للإختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد .
- يمكن تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادّي.

و لقد قام شولتز بتركيز أبحاثه الأولى للإستثمار البشري على الإنتاجية في مجال الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث توصّل إلى نتيجة بالغة الأهميّة مفادها أنّ الإستثمار في الأفراد في شكل التعليم و التدريب من خلال منح دراسية للمزارعين كانت السبب الرئيسي وراء تحقيق الطفرة في الإنتاجية الزراعية، و من ثمّ ركز شولتز إهتمامه على عمليّة التعليم بإعتبارها إستثمار ضروري لتنمية الموارد البشرية و شكل من أشكال رأس المال . و لقد أطلق على التعليم إسم رأس المال البشري طالما أنّه يصبح جزء من الفرد الذي يتلقاه .

ورغم شيوع إسم " تيودور شولتز " لاسيّما بعد خطابه الرياسي للجمعية الأمريكية الإقتصادية " A.E.A " في لقائها السنوي في ديسمبر 1960 والذي تمحور حول الجدوى الكبيرة للإستثمار في رأس المال البشري، إلاّ أنّ هناك أسماءا أخرى كانت لها بصمتها في ميدان الإستثمار البشري، و يأتي في مقدمّة هؤلاء " إدوارد دينسون , E.Denison " و"غاري بيكر , G.Becker ". هذا

الأخير أوضح بطريقة عمليّة كيفية إستخدام المفاهيم التي جاءت بها نظريّة رأس المال البشري كأداة للتحليل في إقتصاديات الإستثمار في الموارد البشرية، حيث ركز بيكر أبحاثه على التدريب بنوعيه العام والمتخصّص و إعتبره أكثر جوانب الإستثمار البشري فعالية في توضيح تأثير رأس المال البشري على الإيرادات و العمالة و على باقي المتغيّرات الإقتصادية الأخرى .

ولقد نتج عن هذه الأعمال الرائدة لشولتز و دينسون و بيكر إنطلاقة جادّة للأبحاث المتعلقة بالقيمة الإقتصادية للتعليم في مختلف الجامعات و المعاهد لإختبار إطار العمل النظري الخاص بالإستثمار البشري. و بدأ من ثمّ التركيز على التعليم و البحث العلمي في إطار منظومة متكاملة لإكتساب المعرفة بإعتبارهما المتغيران الأساسّيان في تفسير النمّو الإقتصادي، و تغيّر الحال بذلك بشكل جذري : " من التركيز على آثار العوامل المادّية التقليدية في التنمية الإقتصادية إلى التركيز على رأس المال البشري و أثره في التنمية الإقتصادية ".

2.3.2.1. نظريّة التنمية البشرية

لقد إكتسب مفهوم التنمية البشرية ذيوعا كبيرا منذ عام 1990 بتبنّي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح بمضمون محدّد و تركيب مقياس أو دليل للتنمية البشرية *، و قد تمّ خلال نفس السنة نشر أوّل تقرير أممي حول موضوع التنمية البشرية.

1.2.3.2.1. مفهوم التنمية البشرية

وفقا للتقرير الأوّل للتنمية البشرية، فإنّ البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، و بالتالي فقد عرّف التنمية البشرية بأنّها عمليّة توسيع الخيارات البشرية، و الواقع أنّ مفهوم الخيارات " Choices " تعبير عن مفهوم سابق يعود إلى الإقتصادي الهندي الأصل "أمارتيا سن , A .Sen " ألا و هو مفهوم الإستحقاقات " Entitlements ". و أحقيّات البشر من حيث المبدأ غير محدودة ، لكنّ الإستحقاقات الثلاثة الأساسية التي ركز عليها التقرير الأوّل للتنمية البشرية هي عند أيّ مستوى من التنمية : العيش حياة طويلة و صحّية ، توافر الموارد اللازّمة لمستوى معيشي لائق و حقّ إكتساب المعرفة. و تقوم عمليّة التنمية البشرية دائما وفقا لنفس التقرير على محورين أساسين [10] ص 18 :

- الأوّل، و هو بناء القدرات البشرية الممكنّة من التوصّل إلى مستوى رفاه إنساني راق و ذلك من خلال الإستثمار في التعليم و التدريب و الصحّة و التغذية .

---

* دليل التنمية البشرية " HDI " و هو دليل يحتوي على ثلاثة معايير جزئية تتمثل في المستوى الصحي معبرا عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد ، و مستوى التحصيل العلمي معبرا عنه بالمتوسط المرجع لنسبة محو الأمية بين الكبار و متوسط نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاثة الأولى مع وزن نسبي 3/2 و 3/1 على التوالي ، بالإضافة إلى مستوى المعيشة معبرا عنه بمتوسط الدخل الحقيقي المعدل .

- الثاني، و هو التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني : زيادة الإنتاج المعرفي من خلال البحث العلمي و التطوير التقني، و حرّية التمتع بالمشاركة في الشؤون السياسية والإجتماعية و الثقافية .

إنّ الإستنتاج الأهمّ في مضمون التنمية البشرية هو أنّ إكتساب المعرفة يعدّ أحد الأحقيّات الإنسانية الأساسيّة، و لكن يجب التأكيد في نفس الوقت على أنّ إكتساب المعرفة هو أيضا السبيل إلى التنمية البشرية في جميع مجالاتها ، فالتنمية البشرية هي في الجوهر نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر من أوضاع تعدّ غير مقبولة في سياق حضاري معيّن إلى حالات أرقى من الوجود البشري تؤدّي بدورها إلى الإرتقاء بمنظومة إكتساب المعرفة، و في نفس الوقت لن يتسنّى الإرتقاء بالحالة الإنسانية في ظلّ التحدّيات التي تفرضها العولمة إلاّ من خلال إكتساب المعرفة و توظيفها بفعالية.

2.2.3.2.1. مقارنة مدخل التنمية البشرية مع باقي مداخل التنمية

من الملاحظ أنّ مدخل التنمية البشرية يختلف و يتميّز عن غيره من مداخل التنمية الأخرى، فمدخل الدخل " Income Approach " ينظر للنموّ الإقتصادي على أنّه حدوث زيادة مستمرّة في متوسّط الدخل الحقيقي لكنّه يهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين طبقات المجتمع، كما أنّه لا يهتمّ بتحسين نوعية الحياة البشرية، إذ لا يوجد ما يضمن ترجمة النموّ الإقتصادي إلى تنمية بشرية بطريقة تلقائية : مثلا قد يكون لدى شخص ما دخل مرتفع و لكن قدراته البشرية محدودة كأن يكون غير متعلّم أو لا يتمتع بصحة جيّدة .

أمّا مدخل تنمية الموارد البشرية " Human Resource Development " فهو ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثله مثل رأس المال المادّي و الأرض، و هو يقيّم الإستثمار في رأس المال البشري ممثلا في التعليم و التدريب و الصحّة و التغذية بدلالة الدخل الإضافي الذي يولّده هذا الإستثمار، و يحكم على مدى جدواه من خلال مقارنة معدّل العائد على الإستثمار في رأس المال البشري من خلال مدى تأثيره على مقدرة الناس على القراءة و التعلّم، و مدى تأثيره على مستوى التغذية لديهم و مدى تأثيره على مستواهم الصحّي ، و بالتالي فإنّ هذا المدخل يعتبر الإستثمار في رأس المال البشري مجديا إذا ساعد على تحسين القدرات البشرية و لو كان معدّل العائد النقدي الصافي منها صغيرا . و ملخّص القول أنّ مدخل التنمية البشرية لا ينظر للإنسان كوسيلة لتحقيق التنمية فحسب كما هو الحال في مدخل تنمية الموارد البشرية، بل يعتبره هدف العمليّة التنموية ذاتها.

أمّا بالنسبة لمدخل الرفاهية " Welfare - approach " فهو ينظر للإنسان كمنتفع من عمليّة التنمية و ليس كطرف فاعل في إحداثها، و من ثمّ فإنّ التنمية وفقا لهذا المدخل تعني زيادة رفاهية

الأفراد بغضّ النظر عن كيفية حدوث هذه الزيادة. و هناك فرقين أساسيين بين مدخل الرفاهية ومدخل التنمية البشرية، ففي حين ينظر الأوّل للإنسان بإعتباره مستفيدا من ثمار التنمية فقط، فإنّ الثاني ينظر للإنسان بإعتباره وسيلة التنمية وغايتها كما ذكرنا سابقا، هذا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية فقد تكون التنمية حسب مدخل الرفاهية تعني زيادة الإنفاق على التعليم و الصحّة، أمّا من جهة نظر التنمية البشرية فالعبرة ليست بكمّ المبالغ المنفقة على التعليم و البحث و الصحّة و لكن بنتائج هذا الإنفاق من زيادة في نسبة المتعلمين و إرتفاع متوسّط العمر المتوقع للحياة عند الميلاد و مستوى التغذية الجيّد .

و بعد تطرقنا إلى مفهوم التنمية البشرية و إجراء مقارنة بين مداخل التنمية المختلفة و مدخل التنمية البشرية يمكننا القول أنّ التنمية البشرية تقوم على أربعة عناصر أساسية [35] ص 52:

- الإنتاجية " Productivity ".
- العدالة " Equity ".
- الإستمرارية " Sustainability ".
- المشاركة " Empowerment ".

فلا بدّ من زيادة قدرات الأفراد التعليمية و التدريبية و من ثمّ توظيفها بكفاءة لزيادة الإنتاجية في مختلف مجالات النشاط الإنساني والتي تؤدّي بدورها إلى زيادة في الدخل الإجمالي، و من ناحية أخرى لابدّ أن تتاح أمام جميع الأفراد في المجتمع فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية والإستفادة من ثمارها من خلال جعل فرص التعليم و التعلّم متساوية للجميع بما يحقق العدالة في المساهمة والإستفادة. كما لا يجب أن تقتصر إتاحة الفرص المتساوية فقط بين أبناء الجيل الحالي فحسب، بل بين أبناء الجيل الحالي و أبناء الأجيال القادمة و هو ما يضمن إستمرارية التنمية. و يتضمّن عنصر الإستمرارية فكرة ضرورة المحافظة على البيئة للأجيال القادمة، و هي فكرة إنبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية المنعقد في " ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992 و الذي أسّس لمنهج التنمية المتواصلة " Development Sustainable ". كما تقتضي عمليّة التنمية البشرية مشاركة فاعلة للأفراد في إتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم و تسيّرها حتى تكون التنمية لهم و بهم .

3.3.2.1. بعض الدراسات التي تناولت علاقة إكتساب المعرفة بالتنمية

لقد تناولت العديد من الدراسات و الأبحاث الأكاديمية علاقة التعليم و البحث العلمي و التطوير التقني بالتنمية و سنتطرّق فيما يلي إلى أهمّ النتائج التي توصّلت إليها أبرز هذه الدراسات:

- في دراسة إستخدمت بيانات سلسلة قطاعية عن سبعة و عشرين (27) ولاية بالبرازيل بين عامي 1970 و 1980 في تقدير دالّة إنتاج متغيّرها التابع هو معدّل النمو الحقيقي، و متغيّراتها التفسيرية هي معدّل نموّ رأس المال المادّي و معدّل نموّ العمالة و معدّل نمو رأس المال البشري معبّرا عنه بالتعليم ومعدّل التقدّم التكنولوجي ، إتّضح أنّ التعليم هو ثاني أهمّ عنصر يؤثر في النموّ الإقتصادي بعد التقدّم التكنولوجي، حيث كان يفسّر هذا الأخير 40 % من النموّ، بينما كان التعليم يفسّر 24 % من النموّ [43] ص 45 - 70. وإتضّح أنّ زيادة متوسّط سنوات التعليم لأفراد القوّة العاملة بسنة واحدة يؤدّي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة 20 % تقريبا، غير أنّ هناك حدّ أدنى لعدد سنوات التعليم يمتدّ بين 3 إلى 4 سنوات يبدأ بعدها التحسّن في التعليم يزاول أثره على النموّ .

و لقد أكدّت دراسة أخرى قام بها الإقتصادي " لي ، M.Lee " على كوريا الجنوبية و تايوان نفس النتائج السابقة [44] ص 275 – 288.

- في دراسة أخرى أجريت عن ستة (06) دول متقدّمة هي : اليابان، المملكة المتحدة، السويد، فرنسا، إيطاليا و أستراليا خلال فترات زمنية مختلفة بهدف إختبار العلاقة السببية التبادلية بين النموّ و التعليم العالي إتضّح أنّ مستوى التعليم العالي و التطوّر الكمّي و النوعي فيه كان يزاول تأثيرا جوهريا وطرديا على مستوى التنمية و معدّلات النمّو في الدول الأربعة الأولى ، بينما لم يكن له هذا التأثير الجوهري على التنمية في دولتين هما إيطاليا و أستراليا [45] ص 354 - 357 .

إنّ النتيجة الأهمّ التي توصّلت إليها هذه الدراسة هي أنّه لا توجد علاقة ميكانيكية بين التعليم العالي و التنمية، فالتعليم العالي قد لا يؤدّي إلى تحقيق التنمية في بعض الحالات كأن لا تكون مثلا محتويات ومناهج التعليم العالي لا تخدم عمليّة التنمية و لا أغراضها، أو أن تكون نوعية هذا التعليم نفسه متردّية بحيث لا يستطيع الخرّيجون بمستواهم العلمي المنخفض أن يفيدوا التنمية، أو أن يكون عدد خرّيجي الجامعة يفوق بكثير إحتياجات سوق العمل ممّا يؤدّي إلى تفاقم البطالة دون أيّ زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي .

- و لقد فرّقت دراسة أخرى بين الأفراد زائدي التعليم " Overeducated " و الأفراد ناقصي التعليم " Undereducated ". فإذا تلقى فرد ما تعليما أكثر ممّا تتطلّبه الوظيفة التي يشغلها يكون زائد التعليم، أمّا إذا تلقى تعليما أقلّ ممّا تتطلّبه الوظيفة التي يشغلها فيكون بذلك ناقص التعليم.

و لقد أثبتت هذه الدراسة أنّ الإلتحاق بجامعات ذات نوعية منخفضة هو الذي يخلق ظاهرة الأفراد ذوي التعليم الزائد، حيث أنّ هؤلاء لا يصلحوا للإلتحاق بوظائف تتناسب مع درجاتهم العلمية لنقص خبرتهم وتردّي مستواهم العلمي، و لذلك فإنّهم يبحثون عن وظائف تتطلّب مستوى تعليمي أقلّ من مستوى درجتهم فإذا وجدوها يلتحقون بها، و من ثمّ فإنّهم وإن كانوا زائدي التعليم فهم ناقصي التأهيل " Underqualified ". أمّا الجامعات التي تقدّم مستوى تعليمي راق، فلا يكون خرّيجيها زائدي

التعليم، ذلك أنهم يستطيعون الإلتحاق بوظائف تتناسب مع درجتهم العلمية لتميّز أدائهم. [46] ص 228 .

و النتيجة الأهمّ في نظرنا، هي أنّ هذه الدراسة أكدّت على أنّ زيادة الإنفاق على التعليم بصفة عامّة والتعليم العالي بصفة خاصّة لن تمكّن من دفع عجلة التنمية إلا إذا كان التعليم ذاته ذي نوعية جيدّة.

- و في دراسة أخرى أجريت على إثنتي عشر (12) ولاية هندية خلال فترة الثورة الخضراء "1961-1981" إتضح أنّ هناك تكاملا بين الإستثمار في رأس المال البشري و الإستثمار في التقدّم التكنولوجي لاسيّما عن طريق البحث العلمي و التطوير التقني، حيث ساعد التقدّم التكنولوجي على زيادة معدّلات العائد من التعليم، حيث كانت دخول الأفراد المتعّلمين بالمناطق الرّيفية الهندية تزداد بمعدّلات أعلى من دخول الأفراد غير المتعلّمين نظرا لقدرة الأفراد المتعلّمين على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة و قدرتهم على تطبيقها، هذا من ناحية. و من ناحية أخرى إتضح أنّ متوسّط الرّبحية المحقق من إستخدام التكنولوجيا الحديثة في أوساط الأفراد المتعلّمين كان أعلى منه في أوساط الأفراد غير المتعلمين، و هذا يعني أنّ التعليم يؤثر بصفة مباشرة على ربحية التقدّم التكنولوجي [47] ص 931- 953 .

ولقد توصلت هذه الدراسة حسب رأينا إلى نتيجة بالغة الأهميّة مفادها أنّ التكامل بين المنظومة التعليمية/ التعلمية ومنظومة البحث العلمي والتطوير التقني يؤدّي إلى تفعيل دور منظومة إكتساب المعرفة ككل في تحقيق التنمية .

- وفي دراسة أجريت على سبعة عشر (17) قسما علميا بالولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثة مجالات علمية مختلفة هي العلوم الإجتماعية و العلوم الطبيعية و الهندسة، حيث ينتج كل قسم فيها أربع منتجات هي التدريس لمرحلة الليسّانس، التدريس لمرحلة الماجستير، التدريس لمرحلة الدكتوراه و أخيرا البحث العلمي*، إتضح أنّ هناك نوعين من الوفورات للتعليم في هذه المؤسّسات. أمّا النوع الأول فهو وفورات الحجم " Economies of Scale " و يتمثل في تناقص متوسّط التكلفة مع زيادة حجم الإنتاج، أمّا النوع الثاني فهو وفورات التنوّع " Economies of Scope " و هو يشير إلى إنخفاض التكلفة كنتيجة لإنتاج المؤسّسة عددا من المنتجات المرتبطة بدلا من إنتاجها منتج واحد. و يرجع سبب إنخفاض التكلفة إلى إستخدام نفس المدخلات في إنتاج العديد من المنتجات، و لذا فإنّ تكلفة الوحدة في ظلّ التنوع قد تكون أقلّ منها في ظلّ التخصّص مع ثبات العوامل الأخرى .

ولقد أثبتت هذه الدراسة أنّ هذه الوفورات تتوقف إذا زاد حجم النشاط العلمي أكثر من 30% ، و من ثمّ تشير هذه الدراسة إلى نتيجة جدّ هامة مفادها أنّ غلات حجم التعليم قد تكون متزايدة إذا لم تتجاوز مستوى معيّن [48] ص 120- 142.

* التدريس يقاس بعدد الساعات المعتمدة ، و البحث العلمي يقاس بعدد الأبحاث المنشورة في السنوات الثلاث الأخيرة .

- ولقد أثبتت دراسة أجريت على خمسة عشر (15) ولاية أمريكية في الجنوب خلال أربعة (04) سنوات، أنّ التوسّع في كمّ التعليم الذي يتلقاه المواطنون الأمريكيون السود بالإضافة إلى التحسّن في نوعيته أديّا إلى تحسين توزيع الدخل في صالحهم [49] ص 308-322. و لقد أكدّت دراسة أخرى أجريت على تسع وخمسين (59) دولة نفس المعنى السابق، حيث إتضح أنّ تحسّن مستوى التحصيل العلمي يؤدّي إلى تحسين توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة . غير أنّ هذه الدراسة أشارت إلى أنّ زيادة مستوى التحصيل العلمي عن مستوى معيّن يكون مصحوبا بتناقص معدّل العائد على التعليم، و هو ما يعني أنّ العلاقة بين الدخل و التعليم هي علاقة غير خطّية. كما أشارت نفس الدراسة إلى أنّه كلما زاد تباين توزيع التعليم بين أفراد القوّة العاملة كلّما زاد تباين توزيع الدخل بينهما[50] ص 51- 58.

إنّ النتيجة الأهمّ التي توصّلت إليها الدراستين الأخيرتين إذن هي أنّ التعليم وسيلة فعّالة لتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

وخلاصة القول أنّ كلّ هذه الدراسات أثبتت وجود علاقة بين إكتساب المعرفة من خلال التعليم والبحث العلمي بالتنمية في مجالاتها المختلفة، إلاّ أنهّا أكدّت أنّ هذه العلاقة ليست بالعلاقة الميكانيكية، فالتعليم والبحث العلمي قد يصبحا عبئا على التنمية في مجالاتها المختلفة لا عاملين مساهمين فيها إذا كان المجهود المبذول في سبيلهما يفوق بكثير المردود المحقق منهما، ومن ثمّ فإن جودة منظومتي التعليم والبحث العلمي بشكل خاص وجودة منظومة إكتساب المعرفة بشكل عام تصبح من الأهمّية بمكان لتحقيق التنمية المنشودة .

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها خلال هذا الفصل من أجل إلقاء الضوء على أهمّ المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوعي المعرفة و التنمية أوّلا و من ثمّ البرهنة على مدى أهميّة إكتساب المعرفة عبر جهود التعليم/التعلّم و توظيفها من خلال منظومة البحث العلمي و التطوير التقني في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة ثانيا، و ذلك بالإستناد على العديد من الدراسات و الأبحاث الأكاديمية التي تناولت علاقة التعليم و البحث العلمي بالتنمية وعلى ضوء العديد من تجارب التنمية في دول العالم المختلفة، توصّلنا إلى النتائج الهامّة التالية :

- إنّ المعرفة ليست مجرّد معلومات و أفكار و قدرات إنسانية فحسب، بل هي بنى رمزية يمتلكها الإنسان أو المجتمع بصفة عامّة عبر التعليم المدرسي و الدروس المستفادة من خبرات العمل و الحياة تكون قادرة على توجيه السلوك البشري فرديا و مؤسّسيا في مجالات النشاط الإنساني كافة.

- لقد بات مستقرّا في نظر جميع الإقتصاديين أنّ المعرفة أصبحت العنصر الرئيسي في عمليّة الإنتاج والمحدّد الأساسي للإنتاجية، و من ثمّ فإنّ إكتساب المعرفة و توظيفها بكفاءة في خلق قيم مضافة عالية يمثل أحد أهمّ مداخل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الدول النامية.

- إنّ عمليّة إكتساب المعرفة عمليّة معقدة و طويلة الأمد نظرا لتعدّد و تداخل العمليّات و المؤسّسات المجتمعية المسؤولة عن بناء رأس المال البشري و توظيفه في نشر المعرفة و إنتاجها، و من ثمّ فإنّ نجاح هذه العمليّة رهين بمدى نجاح المنظومة التعليمية في بناء القدرات البشرية، و مدى كفاءة توظيف هذه القدرات البشرية في خدمة عمليّة التنمية من خلال منظومة فعّالة للبحث العلمي و التطوير التقني.

- تختلف آراء الإقتصاديين حول النموذج التنموي المثالي، ففي حين يرى البعض ضرورة التركيز على تكوين رأس المال المادّي بإعتباره العنصر الأساسي في دفع عجلة التنمية الإقتصادية مستندين على نظريّات التنمية التي سادت منذ القرن الثامن عشر إلى خمسينيات القرن الماضي، فإنّ البعض الآخر يصرّ على ضرورة تبنّي نموذج تنموي مغاير يتمحور حول الإنسان ذاته بإعتباره وسيلة التنمية و غايتها ، و من ثمّ تصبح الأولوية لضرورة التركيز على تكوين رأس المال البشري المؤهّل لقيادة عمليّة التنمية البشرية التي تبنتها الأمم المتحدة .

و نحن نرى أنّ النموذج التنموي الثاني هو النموذج التنموي المثالي و إن كنّا لا ننكر أهمية تكوين رأس المال المادّي، لاسيّما و أنّ تجارب التنمية في دول جنوب شرق آسيا أو النمور الآسيوية قد أكدّت في الميدان الدور الحرج للإستثمار المبكر و المكثف في التعليم و الإستمرار في تحسين نوعيته بوتيرة عالية في تكوين رأس مال بشري راقي الكمّ و النوعية، و قادر على تحقيق التنمية المستدامة .

الفصل 2
علاقة إكتساب المعرفة بتحقيق التنمية في ظل العولمة

لقد سبق و أن أبرزنا المكانة المرموقة التي أضحت المعرفة تتبوأها كعنصر أساسي و مهمّ إن لم نقل الأهمّ ضمن باقي عناصر العمليّة الإنتاجية، و من ثمّ باتت منظومة إكتساب المعرفة تضطلع بدور حيوي و فعّال في عمليّة التنمية ككلّ ، لاسيّما في الدول المتقدّمة التي تبنّت نموذجا تنمويا حديثا يعطي أهميّة متزايدة للإستثمار في التعليم و البحث العلمي و التطوير التقني .

و كما جرت عليه العادة ، فقد تخلفت العديد من الدول النامية -كما هو الحال بالنسبة لبلدنا الجزائر- عن الرّكب و لم تع خطورة الموقف إلا بعد أن أصبح التحدّي مركبا، ذلك أنّ الأحداث و التحولات الجذرية التي شهدتها تسعينيات القرن الماضي و بداية القرن الحادي والعشرين كنتيجة لثورة المعلومات و الإتصالات، و بروز ظاهرة التكتلات الإقتصادية العملاقة و سرعة إنتشارها، بالإضافة إلى تعاظم دور الشركات المتعدّية الجنسيات على الساحتين السياسية و الإقتصادية ، أفرزت بيئة شديدة التعقد و الديناميكية و تحدّيا جديدا للدول النامية على وجه الخصوص إسمه " العولمة "، يضاف إلى تحدّي التنمية الذي فشلت هذه الدول في التعامل و التعاطي الإيجابي معه إلى حدّ يومنا هذا .

و إذا ما أدركنا أنّ النشاطات الإنتاجية القائمة على كثافة المعرفة أصبحت في عصر العولمة ، حجر الزاوية و محور إستيعاب الثورة التكنولوجية الراهنة، ومن ثمّ المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة، لسلمنا بحتمية العلاقة بين إكتساب المعرفة والتنمية في هذا العصر، و بحيوية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظومة محلية فعّالة لإكتساب المعرفة في مواجهة هذا التحدّي الجديد .

وعلى ضوء هذا التمهيد و في إطار حرصنا على التوصّل التدريجي إلى الأهداف المرجوّة من بحثنا، إرتأينا أن نخصّص هذا الفصل لإبراز معالم هذا التحدّي الجديد و آثاره المحتملة على منظومة إكتساب المعرفة في الدول النامية بشكل خاص، في ظل توطدّ العلاقة بين المعرفة و التنمية .

ولقد قمنا في سبيل ذلك بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، يخصّص المبحث الأول لدراسة ظاهرة العولمة و تحليل مختلف أبعادها و مناقشة بنيتها المؤسّساتية، أمّا المبحث الثاني فيخصّص لدراسة

وتحليل آثار العولمة على عمليّة التنمية، ومناقشة التحدّيات التي فرضتها على منظومة إكتساب المعرفة و الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية، وذلك بعد إبراز توطد العلاقة بين المعرفة و التنمية و توسّع مهامها و صورها في عصر العولمة .

1.2. مفاهيم و تعاريف أساسية حول العولمة

يتحدّث الكثيرون اليوم في الغرب و الشرق على السواء على ظاهرة جديدة إسمها " العولمة " تبلورت بصورة متسارعة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي و فرضت نفسها على النظام الإقتصادي العالمي و أضفت المزيد من التحدّيات و التعقيدات على الإستراتيجيات التنموية لاسيّما بالنسبة للدول النامية .

وفي ظلّ الأحداث المتسارعة في عالم اليوم و مع وجود العوامل والقوى الدافعة الجديدة التي هيمنت على السوق الإقتصادية العالمية و خاصّة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تغيّرت خارطة العالم الإقتصادية بشكل غير مسبوق يحمل في طيّاته إنذارا شديد اللّهجة لكل القوى الإقتصادية النامية خاصّة مع بروز التكتلات الإقتصادية العالمية والشركات المتعديّة الجنسيات وموجة الإنفتاح الإقتصادي العالمي و تحرير المبادلات التجارية الدولية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية .

1.1.2. النظام الإقتصادي العالمي الجديد و مفهوم العولمة

قبل أن نقوم بتحليل ظاهرة العولمة و أبعادها و من منطلق أنّ نظام اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية و حتمية لتطوّر نظام الأمس، سنعمد إلى تتبّع التطوّر التاريخي لتكوين النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي تمثل العولمة اليوم أحدث و أكمل صوره .

1.1.1.2. مراحل تطوّر النظام الإقتصادي العالمي الجديد

يمكن القول أنّ النظام الإقتصادي العالمي الجديد الحالي قد مرّ في تكوينه بأربع مراحل تاريخية هي [51] ص20 :

1.1.1.1.2. المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973

تعتبر هذه المرحلة بحق مرحلة بداية تكوّن النظام الإقتصادي العالمي بأقطابه ومكوّناته ، فمن ناحية القطبية ، شهد العالم أثناء هذه المرحلة إنقسام النظام الإقتصادي العالمي إلى نظامين أو قطبين: النظام الرأسمالي و النظام الإشتراكي . أمّا من ناحية المكوّنات، فقط كان الإتجاه واضحا نحو قيام نظام إقتصادي عالمي يتكوّن من ثلاث مكوّنات هي: النظام النقدي الدولي و أنشئ له صندوق النقد الدولي " IMF " في سنة 1944 ليبدأ نشاطه رسميا عام 1947، و النظام المالي الدولي و أنشئ له البنك الدولي " WB " عام 1944 أيضا و ليبدأ نشاطه رسميا في عام 1946، والنظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في هذه المرحلة على عكس المكوّنين الآخرين، حيث إقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الجات " GATT " عام 1947 مع الإتفاق على إجراء مفاوضات متعدّدة الأطراف سمّيت بجولات الجات و التي لم تنته إلا في المرحلة الثالثة من تطوّر النظام الإقتصادي العالمي، وذلك في جولة الأروجواي " Uruguay Round " ، ليتمّ بعد ذلك التوقيع على إتفاقية مراكش عام 1994 و إنشاء منظمة التجارة العالمية في الأوّل من يناير 1995 .

و لعل أهمّ ما ميّز هذه المرحلة ما يلي:

- إستغلال الدول الرأسمالية لثروات الدول النامية ممّا أدّى إلى تدهور شروط التبادل التجاري الدولي من جانب الدول النامية، حيث كانت هذه الأخيرة تصدّر ثرواتها الباطنية في شكلها الخام و بأسعار زهيدة على أن تقوم بإستيراد حاجياتها من المواد المصنّعة و نصف المصنّعة من الدول الرأسمالية و بأسعار باهضة، هذا من جهة. و من جهة أخرى ، فإنّ سيطرة الدول الرأسمالية على عمليّات الإنتاج والنقل و التوزيع لكثير من المواد الأوّلية المنتجة في الدول النامية جعلها تستحوذ على الجزء الأكبر من الفائض الإقتصادي الذي يتولد لدى هذه الدول .

- إستحواذ الدول الرأسمالية المتقدّمة على نصيب الأسد في حصص كلّ من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و لمّا كان الوزن النسبي لكلّ عضو في إدارة هذه المنظمات متوقف على نصيبه في مجموع حصصها، فإنّ ذلك جعل الدول المتقدّمة تسيطر على إدارة هاتين المنظمتين الدوليتين وتحصل على النصيب الأكبر من التمويل المتاح منهما . و للعلم فإنّ الدول المتقدّمة ترفض لغاية يومنا الحالي إعادة النظر في توزيع حصص الأعضاء في كلّ من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي [52] ص241.

وقد لوحظ أيضا في هذا الإطار غياب دول المعسكر الإشتراكي عن المنظمات الإقتصادية الدولية المكوّنة للنظام الإقتصادي العالمي في ذلك الوقت، حيث كان صندوق النقد الدولي لا يضمّ في عضويته إلاّ رومانيا و يوغوسلافيا و المجر و بولندا، أمّا البنك الدولي فقد كان يضمّ في عضويته

رومانيا و يوغوسلافيا و الصّين فقط، و لا شكّ أنّ إستمرار غياب دول المعسكر الشرقي كان ينطوي على خلل شديد في ترتيب الأوضاع الإقتصادية الدولية في هذه المرحلة .

2.1.1.1.2. المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 1990

لقد أدّت إفرازات المرحلة الأولى من توسّع للهوّة بين الدول الرأسمالية و الدول النامية، و تزايد الإدراك لدى الدول المتقدّمة أنّ إستمرار هذه الأوضاع على نفس الحال لا يخدم الغرب و لا يخدم السلام العالمي، إلى بروز الحاجة إلى نظام إقتصادي دولي جديد يستجيب لتطلعات شعوب العالم الثالث. و لقد كان لنجاح دول الأوبك في التحكّم في أسعار و كميّات البترول بعد حرب أكتوبر 1973 و إنتصار الشعب الفيتنامي بعد حرب الثلاثين عاما دور هام في تبلور الإحساس بإمكانية تعديل نظام العلاقات الإقتصادية الدولية تعديلا جوهريا، و تجلى ذلك بوضوح من خلال مطالبة الرئيس الجزائري الرّاحل "هواري بومدين" خلال ترأسّه لمؤتمر القمّة الرابع لدول عدم الإنحياز في سبتمبر 1973 بالجزائر العاصمة بعقد دورة خاصّة للجمعية العامّة للأمم المتحدة تناقش فكرة المطالبة بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، لتنعقد بفعل تلك الدورة الخاصّة في مايو 1974 و يتمخّض عنها إعلان بالغ الأهمّية في وثيقتين جد هامتين :

- إعلان بشأن " إقامة نظام إقتصادي دولي جديد " بالقرار رقم 3201.
- برنامج عمل من أجل " إقامة نظام إقتصادي دولي جديد " بالقرار 3202 ، يتكوّن من عدّة نقاط أهمّها العمل على ضمان تمويل التنمية في الدول النامية و تشجيع التعاون الدولي و إنتقال التكنولوجيا.

و لقد تواصلت الجهود خلال هذه المرحلة لبلورة هذا النظام الإقتصادي الدولي الجديد الأكثر عدالة من خلال العديد من المؤتمرات كمؤتمر " يونيدو " * في ليما 1975 الذي أوصى بضرورة رفع نصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي عام 2000 إلى 25% من الإنتاج الصناعي العالمي، ومؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر1975 الذي تناول قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية والديون ، بالإضافة إلى مؤتمر " أونكتاد الرابع " ** الذي عقد في كينيا في سنة 1976 و نادت فيه الدول النامية بضرورة المحافظة على أسعار عادلة لـ 17 مادّة خام تمثل ثلاثة أرباع صادرات الدول النامية و ضرورة معالجة مشكل المديونية الخارجية .

---

* يونيدو : منظمة الأمم المتحدة الصناعية للتنمية .

** أونكتاد : إختصار لإسم المؤتمر بالإنجليزية : United Nations Conference on Trade and DevelopementUnited

وعلى الرّغم من أنّ بداية هذه المرحلة قد شهدت توجّها قويّا نحو تكوين إقتصاد دولي جديد يكون أكثر عدالة و يحقق السلام الدولي، فإنّ نهاية هذه المرحلة أدّت إلى نتائج معاكسة تماما، وبالخصوص فيما يتعلق بظهور قوى دافعة أخرى تؤسّس لنظام إقتصادي عالمي جديد يختلف تماما عن النظام الذي نودي لتأسيسه في بداية هذه المرحلة . و لعلّ أهمّ إفرازات هذه المرحلة تمثلت فيما يلي :

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية .

- تزايد قوّة تأثير صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و إتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية من خلال مبدأ المشروطية الدولية المتبادلة بين المنظمتين، حيث أصبح الحصول على تمويل من إحدى المنظمتين يرتبط بموافقة المنظمة الأخرى .

و تعدّ هذه التطوّرات و التغيّرات قوى دافعة نحو دخول الإقتصاد العالمي مرحلة جديدة .

3.1.1.1.2. المرحلة الثالثة الممتدة ما بين 1991 إلى القرن الحادي والعشرين

تعتبر هذه المرحلة بحق مرحلة إعلان القطيعة مع الثنائية القطبية و نهاية الحرب الباردة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي السابق و بداية التفرّد الأمريكي بالقرار العالمي سياسيا و إقتصاديا ، و يعتبر إعلان الرئيس الأمريكي بوش الأب في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في مارس 1991 أنّ حرب الخليج كانت المحكّ الأوّل لقيام نظام عالمي جديد ، البداية الحقيقية للمرحلة الثالثة من تكوّن النظام الإقتصادي العالمي الجديد التي شهدت تنامي الحديث عن ظاهرة عالمية جديدة إسمها " العولمة " تسعى لتكريس سيادة آليات السوق و الحرّية الإقتصادية و الديمقراطية. و إذا كانت الدول النامية هي التي بادرت إلى المطالبة بنظام إقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة خلال المرحلة الثانية، فإنّ المفارقة خلال هذه المرحلة هي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل رأس العالم الغربي المتقدّم أصبحت هي الساعية لإرساء هذا النظام الجديد و قواعده و لكن وفق مقاربة أمريكية غربية بحتة .

و لعل أهمّ ما ميّز هذه المرحلة ما يلي : [51] ص 25- 26

- إعادة هيكلة النظام الإقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد و إعادة توطين الأنشطة الصناعية و التكنولوجية، حيث بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي تأتي في مقدّمته الدول الصناعية الكبرى، ثمّ تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا مع بعض دول شرق أوربا ثم تأتي بقيّة دول العالم الثالث المتخلفة تكنولوجيا .

- إنهيار الإتحاد السوفياتي السابق وما يعنيه ذلك من بداية عصر القطبية الإقتصادية الواحدة و سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على القرار الإقتصادي العالمي خاصّة بعد إنضمام معظم دول المعسكر الإشتراكي إلى المؤسّسات الإقتصادية العالمية .

- التحوّل نحو الخوصصة " Privatization " و التخلي تدريجيا عن الإقتصاد القائم على التخطيط المركزي والقطاع العام لصالح إقتصاد السوق و القطاع الخاص .
- الإتجاه إلى عولمة الإقتصاد " Globalization " على نطاق كلّ أطراف الإقتصاد الدولي، حيث يتحوّل العالم إلى قرية صغيرة " Global - Village " محدودة الأبعاد و متنافسة الأطراف بفعل الثورة العلمية و التكنولوجية .
- إنشاء منظمة التجارة العالمية " WTO " في الأوّل من يناير 1995 لتحلّ محلّ سكرتارية الجات " GATT " و تتولى مهمّة تسيير النظام التجاري الدولي، و ليكتمل بذلك الضلع الثالث المكوّن لمثلث النظام الإقتصادي العالمي الجديد (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي- منظمة التجارة العالمية).

إنّ هذه المرحلة تمثل مرحلة حرجة في حياة النظام الإقتصادي العالمي الجديد، حيث شهدت بداية القطبية الأحادية مع إنهيار المعسكر الإشتراكي و بداية الحديث عن العولمة مع إكتمال مؤسّسات النظام الإقتصادي العالمي الجديد بإنشاء منظمة التجارة العالمية و سعيها لتحرير المبادلات التجارية الدولية ليس فقط في مجال السلع، بل في مجال الخدمات، والملكية الفكرية الأدبية، والفنية، والصناعية، وقوانين الإستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية .

4.1.1.1.2. المرحلة الرابعة الممتدة من فشل مؤتمر " سياتل " إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما بعدها

في إطار ديناميكية مفهوم النظام الإقتصادي العالمي الجديد، فإنّه يمكن القول بأنّ هذا النظام قد دخل في المرحلة الرابعة في تطوّره بعد فشل المؤتمر الوزاري الثالث الخاص بمنظمة التجارة العالمية "WTO " بسياتل الأمريكية بسبب الخلافات الحادّة التي نشبت بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي حول موضوع الدعم المقدّم للمنتجات الزراعية من جهة، وبين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق من جهة أخرى، كما ظهرت للعيان بوادر خلافات حادّة بين الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية إمتدّت إلى المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة بالدوحة القطرية، حول قضايا صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وقضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة[51] ص29.

ولعلّ في تصاعد كلّ هذه الخلافات مدلول هام مفاده أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تكون القائد الأوحد للنظام الإقتصادي العالمي الجديد ، ولا تستطيع توجيهه إلى الإتجاه الذي تريده وترضاه، لأنّها أضحت في حالة تنافسية مع الأطراف الأخرى وخاصّة الإتحاد الأوربي واليابان

ومؤخّرا العملاق الصيني والدبّ الروسي والتي وقفت جميعها إلى جوار مجموعة الدول النامية الداعية إلى نظام إقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة ووضوحا، لا تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي الداعية لتشكيله وبنائه وفقا لمقاربتها الأحادية .

ويمكن إجمال مجموعات التغيّرات الإجمالية التي أسّست لقوى دافعة جديدة بدأت تنادي بضرورة قيام نظام إقتصادي عالمي جديد متعدّد القطبية فيما يلي :

- فشل مؤتمر سياتل الخاص بمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في الفترة الممتدة ما بين 1999/11/30 إلى 12/03/ 1999 بمدينة سياتل الأمريكية و ذلك للأسباب التي تطرّقنا إليها سابقا

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أثرّت سلبا على الإقتصاد الأمريكي ومن ثمّ على الإقتصاد العالمي بحكم الوزن الكبير للإقتصاد الأمريكي في الإقتصاد العالمي. و لقد كانت لهذه الأحداث تداعيات خطيرة على العالم بسبب موجة المخاوف التي سادت في أعقابها و التي أثرت سلبا على حركة الإستثمارات و السياحة و الطيران بسبب إرتفاع تكاليف النقل و التأمين . لقد خلقت هذه الأحداث حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، لكنّ الأكيد في نفس الوقت أنّها وضعت علامة إستفهام كبرى حول الآفاق المستقبلية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد .

- بداية ما يسمّى " بالحرب الأمريكية على الإرهاب " كنتيجة حتمية و رد فعل منتظر على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، و سعي الولايات المتحدة الأمريكية لجرّ كل دول العالم إلى هذه الحرب تحت القيادة الأمريكية، حيث قال الرئيس الأمريكي " جورج والكر بوش " بصراحة في خطاب له: " من ليس معنا فهو ضدنا " ، لكنّ فشل هذه الحرب و الذي تجلى بوضوح في غياب الإستقرار السياسي و الأمني في أفغانستان بعد خمس سنوات من إسقاط نظام طالبان من ناحية و فشل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بعد الإطاحة بالنظام العراقي السابق و ما تتكبّده الولايات المتحدة الأمريكية من خسائر بشرية و إقتصادية تقدّر بملايير الدولارات من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى تداعيات الملف النووي الإيراني و إنقسام المجموعة الدولية إزاءه و ترنّح المشروع الأمريكي المسمّى بمشروع " الشرق الأوسط الكبير " بسبب قوى الممانعة في المنطقة لاسيّما بعد إنتصار المقاومة اللّبنانية على العدوان الصهيوني الأمريكي في حرب الثلاثة والثلاثين يوما، إلى جانب تصاعد الموجة اليسارية المعادية لأمريكا و لسياستها الإمبريالية في قارّة أمريكا الجنوبية التي تعتبر الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية ، أثبت بما لا يدع أي مجال للشكّ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون قادرة بأيّ حال من الأحوال على الإستفراد بالقرار السياسي والإقتصادي العالمي مجدّدا ، و أنّ النظام الإقتصادي العالمي الجديد لابدّ و أن يكون متعدّد القطبية .

- إنضمام الصّين إلى منظمة التجارة العالمية رسميا خلال مؤتمر الدوحة 2001 و ما يمثله ذلك من دلالات كبيرة فيما يتعلّق بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد، حيث يشير ذلك إلى أنّ هناك طرفا فاعلا

و رئيسيا جديدا أصبح يأخذ مكانه بقوّة في الإقتصاد العالمي، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى أكثر من 1649.4 مليار دولار* سنة 2004 ، كما حقق الإقتصاد الصيني أعلى معدّلات النموّ في العالم منذ سنة 1992 إلى غاية سنة 2005 **، و ترى كلّ المنظمات الإقتصادية العالمية أنّ الإقتصاد الصيني سيصبح الإقتصاد الأول في العالم في سنة 2020 إذا ما حافظ على نسب النموّ الحالية .

- أزمات العولمة الناتجة عن تفاعلات النظام الإقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الثالثة لتطورّه، حيث شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي و بداية الألفية الثالثة سلسلة من الأزمات في إقتصادات العديد من دول العالم، أبرزها أزمة جنوب شرق آسيا والأزمة المكسيكية والأزمة الأرجنتينية وجاءت الأزمة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتطرح ما يسمى حاليا " بعولمة العولمة "، أي وضع القواعد و الآليات التي تجعل العولمة في خدمة الجميع و ليس في خدمة الأقوياء فقط، أي بتعبير آخر البحث عن عولمة أكثر عدالة و أكثر وضوحا. و قد عبّر عن هذه الرؤيا الجديدة منتدى دافوس العالمي المنعقد سنة 2002 من خلال المحاور التي تناولتها جلساته و التي تمثل اليوم إهتمامات الإقتصاد العالمي في الوقت الحاضر كالعمل على خفض الفقر و تحقيق المساواة وإستعادة النموّ المستدام ، بالإضافة إلى إحترام الإختلافات و إعادة تقييم الزّعامة و أسلوب الحكم .

- تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة و التي جعلت من المطالبة بنظام إقتصادي عالمي أكثر عدالة بالنسبة للفقراء أهمّ أهدافها، و لعلّ المظاهرات الصاخبة التي شهدتها مدينة سياتل الأمريكية في نوفمبر 1999 أثناء إنعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية التي شارك فيها حوالي 10 آلاف متظاهر لمدة ثلاثة أيّام، و كذا مظاهرات مدينة دافوس السويسرية في 2001، و المظاهرات المعادية للعولمة و النظام الإقتصادي العالمي الجديد في معظم العواصم الأوروبية لاسيّما في لندن بمناسبة عيد العمال لسنة 2001 وصولا إلى أضخم مظاهرة مناوئة للعولمة و التي شهدتها مدينة جنوة الإيطالية في يوليو 2001 أثناء إنعقاد قمّة الدول الثمانية الصناعية الكبرى و التي ضمّت قرابة 300 ألف محتج من كافة أنحاء العالم بالإضافة إلى الحملات العديدة التي تعرّضت لها الشركات المتعدّية الجنسيات في العديد من الدول النامية تعبيرا عن رفض الهيمنة الأمريكية و كذلك عقد العديد من المؤتمرات المناهضة للعولمة كان آخرها في 21 ماي 2006 بشرم الشيخ المصرية ، تحمل في طيّاتها العديد من علامات الإستفهام حول مستقبل النظام الإقتصادي الدولي الجديد و مستقبل العولمة، و يدفع بنا في

---

* وردت في كلمة السفير الصيني بمصر أمام الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر السنوي للمجلس المصري للشؤون الخارجية بتاريخ 2005/12/28

** يبلغ متوسط معدل النمو الإقتصادي الصيني في الفترة الممتدة ما بين " 1992 – 2005 " 9.4 % و هو الأعلى في العالم على الإطلاق.

إطار هذا البحث إلى ضرورة تحليل هذه الظاهرة من خلال التعريف بها و بأبعادها و بمؤسّساتها لنفهم سبب المعارضة الشديدة التي تعرّضت لها .

2.1.1.2. مفهوم العولمة

للعولمة تعريفات متعدّدة ، و كلّ تعريف يتناولها من زاوية معيّنة أو يركز على بعد دون الآخر، فالإقتصاديون مثلا يرون العولمة كظاهرة أو نظام إقتصادي عالمي يهدّد الأنظمة الإقتصادية الضعيفة والمتخلّفة ، وعلماء الإجتماع يرون العولمة كنظام إجتماعي أو ثقافة إجتماعية عالمية تحمل الكثير من القيم ومعايير السلوك المخالفة لثقافات و أنظمة المجتمعات في كثير من بلدان العالم، و علماء القانون ينظرون إلى العولمة كنظام قانوني جديد يهدّد القوانين و الشرائع الوطنية للبلدان في العالم، بل و يهدّد سيادة الدول على أراضيها و مواطنيها و ذلك بطريقة مشروعة عبر قنوات الأمم المتحدة و ووكالاتها المختلفة .

وخلافا لهذه التعريفات السابقة، فأصحاب العولمة أو الداعون لها يرونها ظاهرة خير و مجد جديد لحرّية الإنسان العقلية و الإجتماعية و الإقتصادية، و وحدة الإنسانية في إطار عصر جديد من الحرّية و الرفاهية .

ومهما كان الأمر فإنّ العولمة في نظرنا هي فكر عالمي له أبعاده و بدون أيّ شك تأثيراته الواسعة على كلّ سكان الأرض. و في الوقت الذي سيكون فيه هذا التأثير سلبيا لا محالة على المجتمعات النامية ومنها المجتمع الجزائري، سيكون هذا التأثير إيجابيا بالمقابل على الدول الغربية المتقدّمة و في مقدمّتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزّعم العولمة و تقودها .

ومهما كانت التعريفات و الرؤى فهناك عدم إتفاق على تعريف العولمة و نتائجها و ليس هذا في بلدنا الجزائر فقط ، بل يكاد الأمر يكون شائعا في كلّ دول العالم بما في ذلك الدول الغربية نفسها، وهذا يرجع إلى أنّ التعريف تحكمه خلفيات ثقافية و سياسية و تحكمه مصالح و مطامح و غايات مختلفة، إلا أنّ معظم التعريفات التي حدّدت العولمة يغلب عليها الطابع الإقتصادي و التجاري. وفي هذا السياق يمكن تعريف العولمة بأنّها حركة عالمية تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية وتسهيل إنتقال رأس المال عبر العالم كسوق عالمية. و بتعبير آخر: العولمة هي حركة تعمل على إحداث تداخل بين مختلف المسائل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية دون الأخذ بعين الإعتبار الحدود السياسية للدول و لا لأنظمتها و تشريعاتها بما يجعل العالم في النهاية قرية كونية واحدة تتقارب أجزاؤها و تتكامل بفضل الثورة العلمية و التكنولوجية أو كما يسمّيها بريجنسكي العصر التكنوتروني [53] ص131 " ERATECHNETRONIC " ، فلا تخرج العولمة عن كونها نتاجا لحركة التقدّم التكنولوجي و ثورة الإتصالات .

و كخلاصة لكلّ ما قيل من قبل ، يمكننا القول بأنّ العولمة ظاهرة مركبة و إن كانت ذات بعد إقتصادي بالدرجة الأولى ، يراد بها تحقيق التشابك على المستوى الدولي و تحقيق الإندماج و التكامل عن طريق التأثير في سيادة الدولة على حدودها و تذويب الأخيرة أمام الشركات المتعدّية الجنسيات التي تمثل العنصر الفاعل في الإقتصاد المعولم من ناحية ، و عن طريق خلق علاقات دولية قائمة على تحرير التجارة و المعاملات الدولية و إنفتاح الأسواق الوطنية و ربطها بالسوق العالمية مع تبنّي إستراتيجيات ذات أبعاد عالمية تعتمد على التطوّرات العلمية و التكنولوجية، من ناحية أخرى .

و بتعبير آخر: إنّ العولمة تهدف إلى تحقيق التشابك على المستوى الدولي من خلال العمل على عولمة التجارة الدولية و رأس المال و الخدمات و حتى الأفكار و المعلومات من خلال بنية مؤسّساتية متكاملة و مترابطة فيما بينها تسمّى مؤسّسات العولمة .

2.1.2. الأركان الأساسية للعولمة

إنّ العولمة كما خلصنا إليه سابقا تعني في مضمونها العام الإنسياب الحرّ للتجارة و رأس المال والخدمات و المعلومات عبر الحدود، بما يؤدّي إلى ظهور تنافس محموم بين جميع دول العالم متقدّمة كانت أم نامية ، لضمان الوصول إلى الأسواق الأجنبية و إجتذاب الإستثمارات الأجنبية المنتجة والحصول على التقانة العالية بغية الإستفادة من الزيادة المتوقعة في الإنتاج العالمي و فرص العمل والتقدّم التكنولوجي . و لقد أدّى هذا التنافس بدوره إلى إتساع المجالات التي تجري عولمتها و التي من أبرزها [53] ص 144 :

1.2.1.2. عولمة التجارة " Trade Globalization or T . Liberalization "

إنّ أحد أهمّ إفرازات ثورة المعلومات و الإتصالات التي شهدتها نهاية الألفية الثانية و بداية الألفية الثالثة هو الطابع الكوني المتزايد للإقتصاد العالمي في مجالات التجارة و الإنتاج والتدفقات المالية والهجرة، حيث شهدت كل إقتصاديّات العالم زيادة مستمرّة في معدّلات التجارة الخارجية/الناتج الوطني الإجمالي و بات متوسّط النموّ في التجارة الدولية يتجاوز متوسّط معدّل النموّ في الناتج العالمي .

و يمكن القول أنّ أهمّ ما يميّز التجارة الدولية في زمن العولمة شيئين إثنين :

- التغيّر الحاسم في هيكل و مكوّنات التجارة الدولية كنتيجة حتمية للثورة العلمية و التكنولوجية، حيث أتاحت هذه الأخيرة إمكانية تحقيق أنماط جديدة من الإستهلاك ذات أبعاد عالمية ما أدّى إلى زيادة موجة الإستيراد و التصدير على الصعيد العالمي لاسيّما في المجالات كثيفة المعرفة كالإلكترونيات الدقيقة و صناعة البرمجيات . لقد أحدثت هذه الثورة العلمية و التكنولوجية ثورة في الإنتاج تمثلت في

إحتلال المعرفة الأهمّية النسبية الأولى في عمليّة الإنتاج، و ثورة أخرى في التسويق كنتيجة لعجز الأسواق المحلية عن إستيعاب إنتاج المشروعات العملاقة و إحتدام الصراع على الأسواق العالمية و تزايد الإتجاه نحو قيام التكتلات الإقتصادية الإقليمية و الدولية، بل و قيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعدّية الجنسيات لضمان التوسّع و السيطرة على الأسواق الناشئة و الحصول على المزايا الكبيرة التي تمنحها . و كلّ هذه الآثار الناتجة عن الثورة التكنولوجية بما تتضمّنه من ثورة إتصالات و مواصلات و معلومات ، أدّت إلى تغيير طبيعة السلع و الخدمات التي تشكل موضوع التجارة الدولية فحكمت بشكل حاسم مدخلات ومخرجات النظام الإقتصادي، و هو الأمر الحاسم في مجال التجارة، بل إنّ هذه الثورة أدّت إلى تعميق عالمية الإقتصاد أو خاصيّة العولمة التي يتميّز بها النظام الإقتصادي العالمي الجديد [54] ص27 .

- أمّا الشيء الثاني الذي يميّز التجارة الدولية حاليا هو الإجراءات الكبيرة في مجال تحرير التجارة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في الأول من يناير 1995 ، سواءا تعلق الأمر بالتخفيضات الكبيرة في التعريفات الجمركية أو رفع القيود الإستيرادية و الإنفتاح على الخارج أكثر فأكثر في إطار شروط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية . إنّ عولمة التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية " WTO " أفرزت خلافات حادّة برزت في مؤتمرات سياتل الأمريكية و الدوحة القطرية و كانكون المكسيكية، حيث تأكدت الدول النامية أنّ المفاوضات التجارية المتعدّدة الأطراف كانت تهدف إلى الإبقاء على مصالح الدول الغنية و إنتزاع المزيد من القرارت لتثبيتها و دعمها، و لعلّ قضية الدعم الفلاحي خير مثال على ذلك ، ففي حين تطالب منظمة التجارة العالمية بإلغائه في جميع الدول النامية، يواصل الإتحاد الأوربي دعم الصادرات الفلاحية عبر الأسعار في إطار السياسة الفلاحية المشتركة " PAC " و تواصل الولايات المتحدة الأمريكية تبنّي نظام دعم فلاحي يعرف " بدعم الدخل الداخلي عبر الأسعار" بغية تحقيق أكبر قدر من المكاسب في التجارة الدولية على مستوى منتوجات القطاع الفلاحي و لو على حساب الدول النامية، و هو ما يمسّ في الجوهر بمبادئ المنافسة و العدالة التي تطالب بها منظمة التجارة العالمية . و لكن مع النموّ المتزايد للتجارة الدولية و حركة رؤوس الأموال في ظلّ نظام إقتصادي عالمي جديد يرتبط بشبكة جديدة من العلاقات التجارية و المالية العالمية التي لا يستطيع أيّ أحد مهما كان حجمه أن يعزل نفسه عنها ، وجدت الدول النامية نفسها في أمسّ الحاجة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية التي و إن كانت تضمن لها نصيبها في السوق العالمية، فإنّها أضحت عامل ضغط عليها من خلال القواعد و الأعباء المفروضة عليها، كنظام التعريفات الجمركية و الإصلاح الضريبي، و ضرورة تطبيق القيود الكمّية و الإلتزام بمعايير تكلفة الملكية الفكرية و غيرها، و قد فرض ذلك واقعا مريرا على الدول النامية التي وجدت نفسها تبحث عن الوسائل اللازمة لإستيفاء الشروط التي تمكنها من الدخول في عضوية منظمة التجارة

العالمية بدلا من محاولة التحرّر من تلك الشروط ، و هذا ما أثر على المكاسب التي تجنيها الدول النامية من وراء التجارة الخارجية .

2.2.1.2. عولمة رأس المال " Globalization Capital "

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية، إلا أنّ عقد التسعينيات من القرن الماضي أبرز ميلاد ما يمكن أن نسمّيه " العولمة المالية "، و التي يرى البعض أنّها أبرز تجليات العولمة ، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدّلات تفوق بكثير معدّلات نموّ التجارة و الدخل العالميين .

و قد شهد العالم أخيرا أحداثا هامّة مثل الأزمات المالية الخانقة التي تعرّضت لها المكسيك سنة 1994 و دول جنوب شرق أسيا سنة 1997 و البرازيل سنة 1998 و روسيا في سنة 1999 والولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2001، بالإضافة إلى حدث مالي هام آخر هو ميلاد العملة الأوروبية الموحّدة " اليورو " وما نتج عن ذلك من تأثيرات عميقة على الإقتصاد العالمي ألقت بظلالها على إهتمامات الباحثين و الجامعيين [55] .

إنّ ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال، قد تحمل معها مخاطر عديدة و هزّات عنيفة و ما الأزمات المالية السابقة الذكر إلا خير دليل على ذلك ، و لكنّها في نفس الوقت تحمل في طيّاتها العديد من المزايا و الفوائد التي تعود بالنفع على الإقتصاد العالمي بشكل عام و على الدول النامية بشكل خاص ، ذلك أنّ نموّ إقتصادات هذه الأخيرة أصبح شرطا ضروريا لتحقيق النموّ الإقتصاد العالمي و لتضييق الهوّة بين أطرافه.

1.2.2.1.2. العوامل المفسّرة للعولمة المالية

و يمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية [56] ص 85 :

1.1.2.2.1.2. صعود الرأسمالية المالية

ونعني به الأهمّية المتزايدة لرأس المال، والتي تتجسّد في صناعة الخدمات المالية بمكوّناتها المصرفية وغير المصرفية. و كنتيجة لذلك أصبح الإقتصاد العالمي تحرّكه مؤشرات و رموز البورصات العالمية كداوجونز، ناسدك ، نيكاي ، داكس ، كيك 40 و التي تؤدّي إلى نقل الثورة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أيّ عوائق ، سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية .

2.1.2.2.1.2. بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال

إنّ الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الرّبح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الإدّخارية غير المستثمرة التي أصبح من الضروري البحث عن منافذ لإستثمارها، فراحت تبحث عن فرص إستثمارية على الصعيد الدولي لتدرّ مردودا أفضل ممّا لو بقيت في داخل البلد أو مستثمرة بمعدّلات ربحية منخفضة في الدول المصدّرة لهذه الأموال .

3.1.2.2.1.2. ظهور الأدوات المالية الجديدة " FinanciaL Innovation "

تكرّست العولمة المالية بنموّ الأدوات المالية الجديدة التي إستقطبت المستثمرين مثل المبادلات " SWAPS " ، الخيارات " OPTIONS " و المستقبليات " FUTURES " ، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية و هي الأسهم و السندات .

4.1.2.2.1.2. التقدّم التكنولوجي

يتكامل هذا العامل مع العامل السابق في الدور الذي تلعبه شبكات الإتصال و نقل المعلومات التي يتيحها التقدّم التقني الهائل الذي نشهده اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية، ممّا يسمح للمستثمرين بالفعل وردّ الفعل على التطوّرات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية و فورية.

5.1.2.2.1.2. أثر سياسيات الإنفتاح المالي

إرتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و سرعة إنسيابها بين سوق و آخر بشكل وثيق مع سياسات التحرّر المالي الداخلي و الخارجي .

2.2.2.1.2. مزايا العولمة المالية و مخاطرها

1.2.2.2.1.2. المزايا

يرى أنصار العولمة المالية أنّها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1.1.2.2.2.1.2. بالنسبة للدول المتقدّمة

تسمح العولمة المالية للبلدان المصدّرة لرؤوس الأموال و هي في غالبها دول صناعية متقدّمة بخلق فرص إستثمارية واسعة و أكثر ربحية لفوائضها المتراكمة، كما تمكّنها من توفير الضمانات الكافية

لأصحاب هذه الفوائض لمواجهة المخاطر التي تهدّد مصالحهم من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية و يوفرها التحكيم بين الأسواق المختلفة.

2.1.2.2.2.1.2. بالنسبة للدول النامية

- يمكّن الإنفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من الموارد المالية الكفيلة بسدّ الفجوة في الموارد المحلية و قصور تغطية المدخّرات الوطنية عن تمويل الإستثمارات المحلية .

- تسمح حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة " Foreign Direct Investement " و إستثمارات الحافظة المالية " Foreign Portfolio Investment " بالإبتعاد عن القروض المصرفية التجارية، و بالتالي الحدّ من زيادة حجم المديونية الخارجية .

- تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين .

- تساعد الإستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية .

- تؤدّي إجراءات تحرير و تحديث النظام المصرفي و المالي إلى خلق بيئة مشجّعة لنشاط القطاع الخاص، و بالتالي الحدّ من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج .

2.2.2.2.2.1.2. المخاطر [55]

لقد أثبتت تجارب عقد التسعينيات أنّ العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيرا ما تعني حدوث أزمات مالية خطيرة كأزمة المكسيك و أزمة النمور الآسيوية و غيرها ، و يمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية فيما يلي :

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للإستثمارات الأجنبية لاسيّما قصيرة الأجل كإستثمارات الحافظة المالية .

- مخاطر التعرّض لهجمات المضاربة .

- مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج .

- مخاطر دخول الأموال القذرة أو غسيل الأموال.

- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية و الإقتصادية .

أمّا الإشكالية الأخرى التي طرحتها ظاهرة العولمة المالية هي قضية دور الإستثمارات الأجنبية الخاصّة في تنمية البلدان أقل نموّا ، فالملاحظ أنّ هذه الإستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية وبغرض تحقيق الرّبح الوفير و السريع، و بالتالي تدعيم التقسيم الدولي القائم بدلا من تغييره لصالح

الدول النامية ، كما أنّ هذه الإستثمارات الأجنبية الخاصّة شأنها شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسّسات المالية الدولية تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدّلات نموها أكثر ممّا تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدّل نموّها كما يشهد بذلك توزيع هذه الإستثمارات بين مختلف مناطق العالم موضّحا في الجدول رقم 03 ، و إن كانت الدول النامية قد أفلحت إبتداءا من سنة 2001 في زيادة حصّتها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنّ ذلك كان في الحقيقة لصالح (10) دول ناشئة أو صاعدة و هي (الأرجنتين ، البرازيل ، تشيلي ، الصّين ، الهند، أندونيسيا، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، تايلاند ، المكسيك) حيث تستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية [57] . و هذا التوزيع يفنّد فرضية التوزيع الأمثل و العادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي .

الجدول رقم 03 : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة و بلدان مختـارة للفـترة " 2000-2004 " (بمليارات الدولارات) [58] ص 03.

المنطقة / البلد	التدفقات الداخلة من الإستثمار الأجنبي المباشر				التدفقات الخارجة من الإستثمار الأجنبي المباشر			
	2001	2002	2003	2004	2001	2002	2003	2004
الإقتصادات المتقدمة	596.3	547.8	442.2	380.0	662.3	599.9	577.3	637.4
أوربا	393.9	427.6	359.4	223.4	451.3	396.9	390.0	309.5
الإتحاد الأوربي	382.6	420.4	338.7	216.4	433.9	384.5	372.4	279.8
الولايات المتحدة	159.5	71.3	56.8	95.9	124.9	134.9	119.4	229.3
اليابان	6.2	9.2	6.3	7.8	38.3	32.3	28.8	31.0
البلدان المتقدمة الأخرى	36.7	39.6	19.6	52.9	47.7	35.8	39.1	67.6
الإقتصادات النامية	**217.8**	**155.5**	**166.3**	**233.2**	**78.6**	**47.8**	**29.0**	**83.2**
إفريقيا	20.0	13.0	18.0	18.1	2.6-	0.4	1.2	2.8
أمريكا اللاتينية و الكناري	89.1	50.5	46.9	67.5	29.7	11.4	10.6	10.9
آسيا و أوقيانيا	108.7	92.0	101.4	147.6	52.0	36.0	17.2	69.4
الصين	46.9	52.7	53.5	60.6	6.9	2.5	0.2-	1.8
جنوب شرق آسيا	18.8	14.5	17.4	25.7	23.3	6.4	5.8	13.6
شرقي أوربا كومنولث الدول المستقلة	11.7	12.8	24.1	34.9	2.7	4.5	10.6	9.7
العالم	**825.9**	**716.1**	**632.6**	**648.1**	**743.5**	**652.2**	**616.9**	**730.3**

3.2.1.2. عولمة الخدمات

تعتبر الخدمات مجالا جديدا بدأت العولمة في إكتساحه، حيث ساعد التقدّم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات على إحداث ثورة في مجال الخدمات، و أضحت صناعة الخدمات أداة أساسية من أدوات العولمة لقدرتها الفائقة على زيادة الربط بين الإقتصادات و الأسواق المختلفة

على الصعيد العالمي . لقد ساعدت ثورة التكنولوجيا و المعلومات على تجسيد الخدمات في صورة سلع ممّا زاد من قابليتها للتداول على المستوى الدولي، فبرامج الكمبيوتر أصبحت تعبّئ في أسطوانات مرنة، و الأفلام الترفيهية و التعليمية تسجّل على أشرطة الفيديو بما يسهل تبادلها دوليا، كما ساعدت هذه الثورة على تفكيك إنتاج و إستهلاك الأنشطة الخدماتية كثيفة المعلومات، بحيث أصبح بالإمكان ممارسة بعض هذه الأنشطة إن لم نقل كلّها ليس داخل صناعة الخدمات فحسب، بل و داخل صناعات أخرى كالصناعات التحويلية و الأولية و غيرها، ومن أمثلة هذه الأنشطة الخدماتية: البحث و التطوير، إدارة المخزون، ضبط الجودة، المحاسبة، التسويق ، الإعلان و الخدمات القانونية. و بالطبع لم تعد هناك صناعة متقدّمة في عالم اليوم تخلو من هذه الأنشطة الخدماتية، فعلى سبيل المثال 65-75 % من العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الأمريكية تحمل في أنشطة خدماتية داخل هذا القطاع [35] ص244 .

لقد أصبح من الممكن في زمن العولمة تبادل الخدمات التي كانت تتصف بالصلة الوثيقة بين المستهلك و المنتج في الأسواق الدولية كالتعليم و الرّعاية الصّحية و غيرها . فالتعليم عن بعد أصبح ممكنا عن طرق الإتصال عبر شبكة الإنترنيت، كما أصبح عقد المؤتمرات العلمية بين الباحثين والعلماء المختصين المقيمين في مناطق بعيدة متاحا بفضل الأقمار الصناعية، كما مكنت الثورة التكنولوجية من تسهيل عمليّة التواصل مع أسواق المال الدولية و عقد الصفقات فيها .

لقد أصبح قطاع الخدمات في ثوبه الجديد هو أكثر القطاعات ديناميكية بالنسبة للنموّ الإقتصادي، و أصبح تطوّر القطاعات الأخرى رهين بما يحدث من تطوّر في قطاع الخدمات، حيث باتت الخدمات التجارية ممثلة في النقل و السفر و الإتصالات و الخدمات الفنية و المهنية تحقق أعلى نسب النموّ على الصعيد العالمي و باتت تستقطب حجما متزايدا من الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

وممّا هو جدير بالذكر في هذا المقام، أنّ من بين أبرز نتائج جولة "الأوروغواي" في إطار الإتفاقية العامّة للتجارة و التعرفة " GATT " هو إدماج تجارة الخدمات ضمن التجارة الدولية، حيث تمّ التوصّل إلى تحديد مفهوم الخدمة *، كما أتفق على تضمين نتائج مفاوضات جولة الأوروغواي حول تجارة الخدمات في الإتفاقية العالمية للتجارة بعد إصرار البلدان المتقدّمة على ذلك نظرا لما تتمتع به من قدرات تنافسية كبيرة في مجال صناعة الخدمات نتيجة لإرتفاع المدخل التكنولوجي في إنتاجها مقارنة مع منتجات العالم الثالث، قدرات أهّلتها للإستحواذ على النصيب الأكبر من تجارة الخدمات على الصعيد العالمي كما يوضحه الجدول رقم 04 .

---

* تعتبر خدمة : خدمات الإتصال ، التحويلات الجارية ، السياحة ، الأنشطة المصرفية ، التأمين ، التشييد و البناء ، النقل ، الخدمات الإجتماعية (التعليم ، الصحة) .

الجدول رقم 04 : قيمة الصادرات و الواردات من الخدمات بحسب المنطقة و بلدان مختارة للفترة " 2000 – 2004 " [59] ص 200- 207.

المناطق أو البلدان أو التجمّعات الإقتصادية	الواردات – الصادرات (C.I.F – C.A.F) (بملايين الدولارات)				
	2000	2001	2002	2003	2004
الإقتصادات المتطورة					
الو.م.الأمريكية وكندا	269026	267260	277581	307031	348438
الإتحاد الأوربي + إسلندا + النرويج +سويسرا + جزر الفيروي	668143	686846	748338	886459	1017254
اليابان + إسرائيل	129372	120730	119518	123541	149081
أستراليا + نيوزلندا	22932	21234	22826	27082	33081
مجموع الإقتصادات المتطورة	**1089473**	**1096071**	**1168263**	**1344113**	**1547854**
الإقتصادات النامية					
أمريكا الجنوبية و الوسطى	73837	74154	68194	70830	79684
إفريقيا - الجزائر	39599 1411	40590 1413	42843 1511	48278 1510	58503 -
آسيا	281997	277218	295821	329102	412952
أوقيانوسيا ماعدا أستراليا و نيوزلندا	1256	1105	763	923	994
مجموع الإقتصادات النامية	**396690**	**393066**	**407621**	**449133**	**552133**
مجموع جنوب شرق أوربا+ شرق أوربا	**30786**	**37797**	**43826**	**52104**	**65244**
العالم	**1516949**	**1526934**	**1619710**	**1845350**	**2165231**

4.2.1.2. عولمة الثقافة (عولمة المعلومات و الأفكار)

للعولمة، كما أسلفنا القول، منظومة متكاملة يرتبط فيها الجانب السياسي بالجانب الإقتصادي، والجانبان معا يتكاملان مع الجانب الإجتماعي و الثقافي، و لا يكاد يستقلّ جانب بذاته .

و على هذا الأساس ، فإنّ العولمة الثقافية هي ظاهرة تلقى دعما كاملا و محكما من النفوذ السياسي والإقتصادي الذي يمارسه الطرف الأقوى في الساحة الدولية. و هكذا فبعد إنهيار المعسكر الإشتراكي، بدأت عناصر الإيديولوجية الغربية الليبرالية تعرف طريقها نحو أوسع إنتشار تعرفه عبر العالم مستفيدة من قوّتها الإقتصادية و العسكرية التي تمتلكها بالدرجة الأولى، و مستغلّة وسائل الإعلام المتطورّة جدّا للتسويق و التبشير بهذه الأيديولوجية. و فعلا، فقد بدأ الحديث عن العولمة كظاهرة غربية جديدة لها أبعاد و تداعيات كبيرة ، ليس فقط على المستويين الإقتصادي و السياسي، و إنّما على المستوى الثقافي أيضا، ذلك أنّ العولمة الثقافية بالخصوص بدت و كأنّها سيول ستجرف و تقضي على جميع الخصوصيّات الحضارية لجميع الشعوب غير الغربية، بل إنّ شعوبا أوروبية شعرت بمخاطر هذه العولمة و لم تجد بدّا في مناهضتها على إعتبار أنّها مشروع لأمركة العالم يهدف أساسا إلى زرع القيم و الأفكار الأمريكية في وعي الآخرين وتنميط أذواقهم و قولبة سلوكهم لتكريس سلوك إنساني جديد يتوافق و المصالح الأمريكية الضيّقة، ولو على حساب حضارات الغير و هويّاتهم الثقافية. و في هذا السياق يحضرنا القانون الذي فرضته السلطات الفرنسية على قنواتها التليفزيونية والذي ألزمتها بموجبه أن تكون نسبة البرامج المعروضة ذات المنشأ الأوروبي لا تقلّ عن 60 %، و ذلك طبعا لحصار البرامج الأمريكية، بل أكثر من ذلك، فقد تجاوز الأمر فرنسا إلى البرلمان الأوربي في حربه على مصطلح العولمة بمفهومها الأمريكي، حيث فرض هذا البرلمان قيودا شديدة على الأفلام الأمريكية التي تعرضها التلفزيونات الأوربية [60] .

و إذا كان الأمر كذلك مع الدول الأوروبية المتقدّمة إقتصاديا و المتحصّنة ثقافيا ، فإنّه سيكون أكثر خطورة لا محالة مع الدول النامية و منها بلدنا الجزائر، التي تعاني أصلا من التخلف الإقتصادي والتكنولوجي، لاسيّما و أنّ أجهزة الإستقبال و إلتقاط البث الإذاعي و التلفزيوني الفضائي قد إستطاعت الوصول في زمن العولمة إلى كلّ المنازل و البيوت و بالتالي تمكنت المادّة الإعلامية الغربية عموما والأمريكية خصوصا من الوصول إلى المتلقي في العالم الثالث دون أيّة حواجز تذكر، و نجحت في نشر و ترويح قيم المنافسة وتمجيد القوّة و التأكيد على الفردانية، و في نشر ثقافة الإستهلاك و الدعوة إلى تحرير الرّغبة الإنسانية من كل القيود و ما يعنيه ذلك من تحوّل الإنسان إلى السعي الحثيث لتحقيق الرّغبات الشخصية دون إعتبار لقيم الحق أو العدالة كما بشرّت بها كلّ الأديان السماوية [61] .

و النتيجة معروفة سلفا في ظلّ غياب وسائل مقاومة هذا الإختراق الثقافي، فالمادّة الإعلامية و الثقافة الغربية قد بدأت فعلا في صياغة الأذواق و الإهتمامات و الأهداف و ما يعنيه ذلك من خطورة بالغة على الهويّة الحضارية للأمم العريقة على غرار أمتنا العربية و الإسلامية .

وإذا لم يكن لدينا أيّ خيار كجزائريين و عرب و مسلمين إلا القبول بالعولمة و التعاطي الإيجابي مع تداعياتها السياسية و الإقتصادية و الثقافية، فلابدّ لنا من إكتساب الأسس و الأدوات التي لابدّ منها لدخول عصر العولمة و نحن مطمئنّين على قدراتنا التنافسية و في مقدّمتها الديمقراطية و المعرفة فلا حريّة من دون معرفة و لا معرفة بدون حرّية، و المؤكّد أنّ بداية العمل يجب أن تكون من الأسرة والمدرسة التي يبدو أنّ العولمة الثقافية نالت من وظائفهما التربوية و التكوينية، و أثرت على قدرتهما على الإستمرار في ممارسة أدوارها النبيلة في إنتاج و إعادة إنتاج منظومة القيم الإجتماعية والتي تجلت بوضوح في إخفاق النظام التعليمي ككل و تفكّك البناء الأسري وما تبعهما من إنهيار كامل و شامل لنظام القيم في المجتمع.

وفي ظلّ هذه التحدّيات الخطيرة، يصبح الإهتمام بالتربية و التعليم و البحث العلمي شكلا ومضمونا من الأهميّة بمكان في صياغة البديل الثقافي والحضاري الذي يحصّن الهويّة و يدافع عنها.

3.1.2. مؤسّسات العولمة

يتناول هذا المطلب و يناقش البنية المؤسّساتية للعولمة، و التي تتوزّع ما بين مؤسّسات نقدية ومالية منفذة وداعمة كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، ومؤسّسات قانونية منظمة كمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الشركات المتعدّية الجنسيات التي تمثل أداة لتأكيد و تعميق مفهوم العولمة .

1.3.1.2. صندوق النقد الدولي

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنّه المؤسّسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الإستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه [51] ص 84 . و لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فإنه يضطلع بالمهام التالية:

- تدعيم إستقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها .
- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينها من تصحيح إختلال موازين المدفوعات دون اللّجوء إلى إجراءات تقييدية، و يمنح في ذلك قروضا قصيرة و متوسّطة الأجل .
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الإحتياطات الدولية، و قد أنشئت في سبيل تحقيق ذلك حقوق السحب الخاصّة " Special Drawing Rights ".

- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية، حيث أدخل صندوق النقد الدولي ضمن إهتماماته عمليّات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد ككل، وذلك من خلال تقديم ما يسمّى بتسهيلات التصحيح الهيكلي. و إن كان ذلك يمثل تداخلا كبيرا مع إختصاصات و وظائف البنك الدولي .
- معالجة السياسات الإقتصادية الكلية للدول الأعضاء في الفترة قصيرة و أحيانا في الفترة المتوسّطة من خلال سياسات تعرف بسياسات التثبيت .

و لكن بالرّغم من حيوية الوظائف التي يسهر صندوق النقد الدولي على القيام بها بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص، إلا أنّ هناك العديد من الملاحظات و التحفظات على سياسات و أداء هذه المؤسّسة الدولية أهمّها :
- سيطرة الدول الصناعية الكبرى على إدارة صندوق النقد الدولي و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك لوحدها أكثر من 17 % من رأس مال الصندوق و القوّة التصويتية داخله، و هذا ما جعل صندوق النقد الدولي أداة في يد الدول المتقدّمة تستخدمها لتمرير سياساتها و تحقيق المكاسب على حساب باقي دول العالم .
- تزايد إستخدام صندوق النقد الدولي لما أصطلح على تسميته بالمشروطية، و منها أنّه يشترط إتباع سياسات معيّنة للإصلاح الإقتصادي في مجال علاج ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، و تخفيض معدّلات التضخم و إصلاح سعر الصرف و تحرير الأسعار و تحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الإقتصادي تغلب عليها إدارة الطلب في الأجل القصير والمتوسّط، و تترتب عليها آثار إجتماعية مرتفعة التكاليف خاصّة في الدول النامية، لاسيّما على صعيد تدهور القدرة الشرائية للمواطنين و إرتفاع معدّلات البطالة .

2.3.1.2. البنك الدولي

ينظر للبنك الدولي دائما على أنّه المؤسّسة الإقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، و يمكن تعريفه بأنّه المؤسّسة المالية الدولية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الإهتمام بتطبيق السياسات الإقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء [51] ص 94. و لذلك فإنّ مسؤوليته تنصبّ أساسا على سياسات التنمية و الإستثمار، سياسات الإصلاح الهيكلي و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص، كما أنّه يهتمّ أيضا " بالجدارة الإئتمانية " على إعتبار أنّه يعتمد في تمويله على الإقتراض من أسواق المال .

ولعلّ التدقيق أكثر في مفهوم البنك الدولي، يشير إلى أنّه ينطوي على ما يسمّى بمجموعة البنك الدولي و هي أربع مؤسّسات تمويلية : أوّلها البنك الدولي للإنشاء و التعمير، ثانيها مؤسّسة التمويل الدولية، ثالثها هيئة التنمية الدولية و رابعها هي الوكالة المتعدّدة الأطراف لضمان الإستثمار .

إنّ البنك الدولي على عكس صندوق النقد الدولي يركز على الفترة الطويلة، إلا أنّه يشترط بالنسبة لسياسات التكييف الهيكلي التي تمثل أبرز إهتماماته، أن تكون مسبوقة بسياسات التثبيت التي تعتبر الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولي بإعتبارها شروط تمهيدية و ضرورية لنجاح سياسات الإصلاح الهيكلي في الأجل المتوسّط و الطويل . ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين المؤسّستين التي تدعّمت أكثر بنشوء ما يسمّى اليوم بالمشروطية " Conditionality " المتبادلة بينهما : حيث أصبح الحصول على موارد مالية من إحدى المؤسّستين يتوقف على تنفيذ إشتراطية المؤسّسة الأخرى، ومن ثمّ أصبح من غير الممكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية * من البنك الدولي إلا بشرط التوصّل إلى إتفاق مساندة ** مع صندوق النقد الدولي و العكس، حيث لا يمكن الوصول إلى إتفاق مساندة مع الصندوق إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية يتمّ الإتفاق عليها مع البنك الدولي.

إنّ إغفال دور البنك الدولي كعامل مساعد على تحقيق الإستقرار الدولي في مجالات تمويل التنمية يعتبر إجحافا في حقّه، إلاّ أنّ هناك العديد من التحفظات و الملاحظات على السياسات التي ينتهجها أهمّها :

- أنّ إدارة البنك الدولي لا تزال خاضعة لنفوذ الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك بمفردها أكثر من 17 % من القوّة التصويتية داخل البنك الدولي على غرار ما تملكه داخل صندوق النقد الدولي .
- أنّ البنك الدولي لا يهتمّ كثيرا بتمويل تنمية المشروعات الصناعية التي تعتبر حجر الزاوية في التنمية الإقتصادية في الدول النامية، حيث مازال يركز فقط على قطاعات الفلاحة و الطاقة و البنية الأساسية.
- تزايد المشروطية من قبل البنك الدولي لاسيّما في برامج التكييف الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر شاملة لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية لاسيّما في الجوانب الإجتماعية .

ولعله من المناسب التأكيد في نهاية مناقشتنا لمؤسّستي " برويتون وودز " على أنّ دورهما في ضبط و مراقبة السياسات النقدية و المالية من شأنه أن يحقق نوعا من الإنسجام و النمطية في القواعد

---

* قروض التصحيحات الهيكلية إستحدثت سنة 1980 تمنح في حالة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة شرط أن تلتزم هذه الأخيرة بتنفيذ برنامج التكييف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة .

** ترتيبات المساندة " STAND BY ARRANGEMENT " إستخدمت منذ سنة 1958 لمواجهة العجز المؤقت في ميزان الدفوعات مقابل برنامج التثبيت .

والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم ، لكن بشرط أن يكون هذا الدور لصالح الجميع لا لصالح دول على حساب أخرى، وبالتحديد لا لصالح الدول الصناعية الكبرى على حساب الدول النامية.

3.3.1.2. منظمة التجارة العالمية

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في الأوّل من يناير 1995 لتحلّ محلّ سكرتارية الجات في إطار إستكمال النظام الإقتصادي العالمي الجديد لمؤسّساته مع تزايد ظاهرة عولمة السلع و الخدمات و رأس المال و المعلومات في ظلّ تطوّر مذهل لتكنولوجيات الإعلام والإتصال التي جعلت العالم يبدو و كأنّه قرية صغيرة .

وجاءت منظمة التجارة العالمية لتكرّس مفهوم العولمة و تعمّقه من خلال العمل على تحرير التجارة العالمية من جميع القيود و رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء فيها، و زيادة الطلب على الموارد الإقتصادية و الإستغلال الأمثل لها، و توسيع و تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، و المساعدة في حلّ المنازعات بين الدول، و الإدارة الآلية للسياسات التجارية ، بالإضافة إلى التعاون مع المؤسّسات الدولية الأخرى خاصّة صندوق النقد و البنك الدوليين لتحقيق الإنسجام بين السياسات التجارية و النقدية و المالية [55] .

إنّ ميلاد منظمة التجارة العالمية بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة أسّس لواقع جديد مليء بالتحدّيات لاسيّما بالنسبة للدول النامية، تبتدئ من إشكالية ضمان عضوية المنظمة و لا تنتهي عندها، فعضوية المنظمة العالمية للتجارة باتت تتطلب اليوم توفر جملة من الشروط التي تفرض الدول الصناعية الكبرى غالبيتها ، كإقامة نظام ديمقراطي و حماية حقوق الإنسان و حماية الملكية الفكرية وعدم تشغيل الأطفال دون سنّ العمل و إصلاح الأنظمة القانونية في الدول المترشحة للعضوية لكي تتطابق مع المواثيق و المعاهدات الدولية المتعدّدة في المجالات السابقة، وهي شروط جيّدة في مظهرها، نحن نؤيّدها و ندعو إليها ، لكن تخفي في باطنها أداة لإستفزاز و مساومة الدول النامية، و تعبّر عن مدى التناقضات الصّارخة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف منتجاتها و الدول النامية الساعية لحماية إقتصاداتها من المنافسة الحادّة في ظلّ إستمرار معاناتها من مشاكل مزمنة كالفقر و البطالة و المديونية. و غير إشكالية العضوية ، فإنّنا نرى في هذه المنظمة تكريسا للهيمنة و التبعية للنظام الرأسمالي الذي يخدم مصالح القوى الغربية و جماعات الضغط فيها، ونعتبرها جهازا آخر لإملاء السياسات و التحكم في العالم، بالإضافة إلى أنّها أضحت تشكل عبئا كبيرا على التنمية في الدول النامية من خلال إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية و بالتالي حرمان خزائن هذه الدول من إيرادات هي في أمسّ الحاجة إليها، يضاف إلى ذلك تأثير

المنافسة اللا متكافئة على دعائم إقتصاديّات الدول النامية لاسيّما و أنّ سياسات التحرير إمتدت لتشمل مجالات الخدمات و الملكية الأدبية و الفكرية و الفنية و التكنولوجية .

و رغم كلّ ذلك ، فإنّه حسب رأينا ، يمكن للدول النامية و على رأسها الجزائر* ، أن تعظم إستفادتها من منظمة التجارة العالمية إذا ما أحسنت إدارة إقتصادياتها المحلية ، و لن يتحقق لها ذلك إلا بتطوير و خلق الكفاءات و الكوادر القادرة على توليد و إستخدام التقانة الأكثر ملائمة لظروفها و إحتياجاتها، و بذلك يكون التركيز على تفعيل دور منظومتي التعليم و البحث العلمي و تحسين جودتهما أمر لا مناص منه ، بل مسألة حياة أو موت بالنسبة لهذه الدول .

4.3.1.2. الشركات المتعدّية الجنسيات **

تعتبر الشركات المتعديّة الجنسيات أو الشركات عبر الوطنية، اليوم القوّة المحرّكة للنظام الرأسمالي العالمي، وهي ظاهرة إقتصادية بالغة الأهمّية و خاصّة في مجال العلاقات الدولية، إذ تمثل إحدى القوى الأساسية المؤثرة في صنع الأحداث و التحوّلات الإقتصادية و الإجتماعية بل و السياسية في العالم المعاصر .

و على الرّغم من أنّ بعض الخبراء الإقتصاديين و القانونيين يختلفون في التسمية الدقيقة لهذه الشركات عن البعض الآخر، إلا أنّ الجميع يتفق حول دورها في تأكيد و تعميق مفهوم العولمة من خلال قدرتها على :

- التأثير على النظام النقدي الدولي نظرا لضخامة ما تمتلكه هذه الشركات من أموال سائلة من الذهب و الإحتياطات الدولية التي تبلغ حوالي ضعفي الإحتياطي الدولي منها. و ما مساهمة الشركات المتعدّية الجنسيات في الأزمات النقدية العالمية من خلال عمليّات تحرّكات و خروج الأموال من دولة لأخرى أو ما يسمّى بظاهرة " Hot Money Movements " إلا خير دليل على عمق هذا التأثير

- التأثير على حجم التجارة العالمية و على هيكلها ، نظرا لإزدياد حجم مبيعات هذه الشركات ليبلغ سنة 2004 حوالي 19 تريليون دولار [58] ص 02 ، و نظرا لإزدياد حجم التبادل التجاري بين هذه الشركات و مشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول النامية . كما أنّ هذه الشركات تملك القدرة أيضا على التأثير في هيكل التجارة العالمية بما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية و إمكانات و موارد هائلة، و ذلك من خلال إكساب الكثير من المواقع في دول العالم ميزة تنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة، سواءا في عناصر الجودة و التكلفة أو عناصر الإنتاجية و السعر .

---

* في إرتقاب حصولها على عضوية منظمة التجارة العالمية خلال سنة 2007 حسب تصريحات المسؤولين الجزائريين المكلفين بعملية التفاوض .

** يفضل البعض هذه التسمية بدلا عن الشركات متعدّدة الجنسيات و نحن نوافقهم ، لاسيّما أنّ منظمة الأمم المتحدة فضّلت إستخدام كلمة TRANSNATIONAL بدلا عن كلمة MULTINATIONAL و كلمة CORPORATION بدلا عن ENTREPRISE .

- التأثير على توجّهات الإستثمار الدولي ، حيث يتأكد سنة بعد سنة أنّ الخارطة الإستثمارية العالمية تتأثر إلى حدّ كبير بتوجّهات النشاط الإستثماري للشركات المتعدّية الجنسيات إن من حيث توزيعه الجغرافي على مختلف مناطق العالم، أو من حيث توزيعه القطاعي في هذه المناطق . وقد عزى تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2005 الصادر عن الأونكتاد النموّ المظطرد للإستثمار الأجنبي المباشر ليبلغ بنهاية سنة 2004 حوالي 9 تريليون دولار إلى إستثمارات نحو 70.000 شركة عبر وطنية * و إلى الشركات التابعة لها بالخارج البالغ عددها 690.000 شركة . وقد لاحظ نفس التقرير أنّ من بين أكبر 100 شركة عبر وطنية على نطاق العالم توجد مقرّات أربع (04) شركات منها فقط في دول نامية، وهذا ما يدلّ على تركز إستثمارات الشركات المتعدّية الجنسيات في الدول الصناعية المتقدّمة . وفي هذا الصدد نجد أنّ التدفقات الداخلة إلى الدول المتقدّمة من الإستثمار الأجنبي المباشر قد بلغت 415 مليار دولار وهو ما يمثل 64% مجموع التدفقات الداخلة إلى مختلف مناطق العالم، كما أنّ نصيب الشركات المتعدّية الجنسيات المتواجدة في الدول المتقدّمة البالغ 637 مليار دولار في سنة 2004، يشكل معظم الزيادة الحاصلة في التدفقات الخارجة من الإستثمار الأجنبي المباشر لنفس السنة و التي بلغت 730 مليار دولار.

كما أنّ الملاحظة الأخرى الأهمّ هي التوزيع القطاعي لإستثمارات هذه الشركات، ففي الدول المتقدّمة يستأثر قطاع الصناعات التحويلية بنصف إجمالي إستثمارات تلك الشركات وخاصّة في الصناعات المتميّزة بالتقنية العالية " High Technology " كصناعة الإلكترونيات والحواسيب الآلية. ويلي هذا القطاع، قطاع الخدمات لاسّيما في مجال البنوك و التأمين و السياحة. أمّا إستثمارات الشركات المتعديّة الجنسيات في الدول النامية، فإنّ حوالي نصفها موجّه نحو الصناعات الإستخراجية كصناعة النفط والمعادن ، كما هو الحال في الإكوادور بأمريكا الجنوبية ، وبلدان الأنديز وأيضا دول القارة السمراء التي إجتذبت 18 مليار دولار كإستثمار أجنبي مباشر سنة 2004 خصّصت 9 ملايير دولار منها لصناعة النفط والتعدين [58] ص03 .

وبمناقشتنا للشركات المتعدّية الجنسيات ودورها في تعميق مفهوم العولمة، نكون قد إنتهينا من التطرّق إلى مختلف مؤسّسات العولمة وأدوات النظام الإقتصادي العالمي الجديد في إطار تحليلنا لظاهرة العولمة ولأبعادها السياسية والإقتصادية والثقافية، ونكون بذلك ألقينا الضوء على مجموعة الفرص والتحدّيات التنموية التي أفرزتها هذه الظاهرة والتي يجب أن تتأقلم معها منظومة إكتساب المعرفة في بلادنا من الآن فصاعدا لتفعيل دورها المنشود في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

* التسمية التي عبّر بها تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2005 عن الشركات المتعدّية الجنسيات .

2.2. العولمة: آثار مباشرة على التنمية وتحدّيات إستراتيجية لمنظومة إكتساب المعرفة في الدول النامية

بعد أن قمنا في المبحث الأول بتحليل ظاهرة العولمة و دراسة مختلف أبعادها السياسية، الإقتصادية، و الثقافية، سنعمد في هذا المبحث إلى دراسة التغيّرات الإقتصادية العالمية الناجمة عن هذه الظاهرة وتحليل إنعكاساتها وآثارها على المسيرة التنموية في الدول النامية، ولنقوم في الأخير بإبراز التحدّيات الإستراتيجية الجديدة التي أضحت تهدّد منظومة إكتساب المعرفة في الدول النامية و سبل مواجهتها في ظلّ توطد و إتساع معالم العلاقة بين المعرفة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

1.2.2. التغيّرات الإقتصادية العالمية و أثرها على التنمية بالدول النامية

لقد حدثت تغيّرات إقتصادية عالمية سريعة مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي والعشرين كان لها تأثير كبير على كلّ إقتصادات العالم، المتقدّمة منها و النامية. و من أهمّ خصائص هذه التغيّرات أنّها متشابكة يغذي بعضها بعضا بشكل يصعب من خلاله تحديد أيّ منها السبب وأيّها النتيجة. ويمكن تلخيص أهمّ هذه التغيّرات في العناصر التالية :

1.1.2.2. زيادة موجة التحرّر الإقتصادي في العالم

لقد بدأت كثير من دول العالم في الآونة الأخيرة بإعادة توزيع الأدوار بين الحكومة و السوق، و كان الإتجاه الجديد نحو زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في إدارة الشؤون الإقتصادية في ظلّ تزايد الإعتقاد بأنّ القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد و تحقيق النموّ الإقتصادي. و قد عرف هذا الإتجاه بالخوصصة " privatisation " .

1.1.1.2.2. تعريف الخوصصة

تعني الخوصصة زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية و تشغيل و إدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات، بما يخدم أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية [35] ص 103. و هذا يعني أنّ الخوصصة لا تقتصر فقط على مجرّد تحويل ما بيد القطاع العام إلى حوزة القطاع الخاص، و إنّما تتضمّن زيادة الدور الموكل إلى القطاع الخاص في خطط التنمية من خلال زيادة الحوافز المقدّمة له بحيث يستحوذ تدريجيا على النصيب

الأكبر من الإستثمار الكلي و العمالة الكلية و الناتج الكلي في المجتمع من خلال النموّ الطبيعي أو الذاتي، أو ما أصبح يعرف بعمليّة " الخوصصة بأسلوب النموّ " .

وفي المقابل لا تعني الخوصصة أبدا التصفية الكاملة لجميع وحدات القطاع العام، و إنّما تقتصر عادة على المشروعات أو المؤسّسات العامة ذات الطابع التجاري دون المؤسّسات العامة التي تقدّم خدمات أساسية لأغراض إجتماعية و ثقافية كالتعليم و الصّحة، و إن كنت لا أمانع شخصيا من إتاحة الفرصة لتحقيق الخوصصة في قطاعات التربية والتكوين ، والبحث العلمي و التطوير التقاني بغية زيادة كفاءتها و تحسين جودتها ، ذلك أنّ جودة مخرجات هذه القطاعات ممثلة في الإطارات و الكوادر الفنية عالية التدريب و التأهيل، و البحوث و الدراسات ذات القيمة العلمية العالية من الأهميّة بمكان في نجاح عمليّة الخوصصة نفسها في تحقيق أهدافها التنموية، وفي نجاح مسيرة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ككل.

2.1.1.2.2. الآثار التنموية للخوصصة

يوجد هناك آثار تنموية عديدة للخوصصة، منها الإيجابية و منها السلبية ، و سوف نركز على الآثار الهامّة التالية [35] ص 111 :

1.2.1.1.2.2. الأثر على الكفاءة الإنتاجية

يترتب على عمليّات الخوصصة زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية مما يؤدّي إلى التخلص من عناصر عدم الكفاءة التي عادة ما تنمو في ظلّ البيئات المحمية إقتصاديا، كما تؤدّي الخوصصة إلى توليد الحافز على التجديد و ظهور منظمين و إداريين أكثر كفاءة على إدارة النشاط الإقتصادي . كما يترتب على تحرير الأسعار و التخلص من التدخلات التي تشوبها، تحسّن تخصيص الموارد و توجيهها بذلك نحو أفضل الإستخدامات.

و كنتيجة لهذه التغيرات فإنّه من المتوقع ولو نظريا أن يترتب على الخوصصة زيادة الكفاءة الإنتاجية في الوحدات محلّ الخوصصة ، و عادة ما يأخذ ذلك شكلا من الأشكال التالية:

- زيادة الإنتاج الكلي بإستخدام نفس القدر من الموارد .
- تقليل كميّة المدخلات اللازمة للحصول على نفس الحجم من الإنتاج .
- تحسين نوعية الإنتاج .

2.2.1.1.2.2. الأثر على العمالة

كما رأينا سابقا، يمكن لزيادة الكفاءة الإنتاجية أن تأخذ شكل زيادة في مستوى الإنتاج الكلي بإستخدام نفس القدر من الموارد، ممّا يعني بتعبير آخر زيادة الإنتاجية دون الإستغناء عن أي جزء من العمالة و هذا شيء إيجابي إذا ما حصل. و لكن من الممكن أن ننظر إلى أثر الخوصصة من وجهة نظر أخرى، و هي أنّها تؤدّي إلى الحصول على نفس مستوى الإنتاج و لكن بمقدار أقل من المدخلات، و نظرا لأنّ وحدات القطاع العام غالبا ما تعاني من بطالة مقنعة، فإنّه يمكن أن يترتب على الخوصصة، التخلّص من العمالة الزائدة وهذا ما يعني تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة دون تخفيض الإنتاج الكلي. و لكنّ هذا الأثر لا يعتبر في الحقيقة الأثر الوحيد للخوصصة على العمالة، فهناك أيضا أثر الموارد الناتجة عن بيع بعض وحدات القطاع العام على العمالة، ذلك أنّ إستثمار هذه المبالغ (الموارد) في مشروعات جديدة يمكّن من خلق وظائف جديدة . وبذلك يكون الأثر الصافي للخوصصة على العمالة في فترة معينة إيجابيا إذا كان عدد الوظائف الجديدة الناتجة عن إستثمار موارد بيع الوحدات الإنتاجية محلّ الخوصصة أكبر من عدد الوظائف التي تمّ التخلص منها في إطار عمليّة الخوصصة والعكس بالعكس .

3.2.1.1.2.2. الأثر على النموّ الإقتصادي

تؤدّي الخوصصة إلى نموّ الناتج المحلي الإجمالي لسببين، الأوّل هو تحسّن تخصيص الموارد والذي يؤدّي بدوره إلى زيادة الإنتاجية، أمّا الثاني فهو يتمثل في إستثمار الأموال المحررّة في أصول القطاع العام المباعة بما يؤدّي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي .

كما تؤدّي الخوصصة إلى إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الطبقات المتوسّطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام .

4.2.1.1.2.2. الأثر الهيكلي

يترتب على الخوصصة إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وعلى حساب القطاع العام، ممّا يؤدّي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثمّ معدّلات الأرباح ، يضاف إلى ذلك أنّ تحرير الأسواق من القيود السعرية والحصص السلعية يؤدّي إلى زيادة درجة المنافسة بين وحدات القطاع الخاص نفسها، وبينها وبين ما تبقى من وحدات القطاع العام ، وهو ما يحفز على تحسين أداء جميع الوحدات الإنتاجية في القطاعين ، ويمكّن في النهاية من زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي، وبالتالي إحداث تغيّر في هيكلة الإقتصاد الوطني .

2.1.2.2.التحوّلات في آليّات النظام الإقتصادي العالمي الجديد ومؤسّساته

لعلّ المتأمّل في آليّات عمل النظام الإقتصادي العالمي الجديد لاسيّما في العقد الأخير أين شهد مفهوم العولمة إنتشارا واسعا، يلاحظ أنّ هناك عددا من الإتجاهات الحديثة المؤثرة في منظومة أداء هذا النظام ككل [51] ص 120، وبالتالي فإنّ القيام بدراسة هذه الإتجاهات وتحليل آثارها المتزايدة على الإقتصاد العالمي، وعلى الإستراتيجيات التنموية خاصّة، يصبح أمرا من الأهميّة بمكان لمواصلة بحثنا.

1.2.1.2.2. التحوّل في النظام النقدي الدولي

حيث يلاحظ أنّه قد حدث تحوّل في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم، حيث حلّ نظام أسعار الصرف العائمة محلّ نظام أسعار الصرف الثابتة. وقد كان للعمل بهذا النظام الجديد نتائج سلبية عديدة تمثلت في التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية، وهو ما أدّى إلى زيادة عدم اليقين في العلاقات الإقتصادية الدولية، يضاف إلى ذلك عدم مرونة هذا النظام في مواجهة الإختلالات الإقتصادية الداخلية والصدمات الخارجية كأزمات المضاربة مثلا، وهذا ما يؤثر لا محالة على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال و الإستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيّما في الدول النامية التي لا تملك الأدوات والآليّات الكفيلة بمعالجة هذه الإختلالات .

2.2.1.2.2. التحوّل في النظام المالي الدولي

لعلّ أهمّ تحوّل شهده النظام المالي الدولي هو ذلك التحوّل الذي طرأ على نمط التمويل الدولي بعد تفجّر أزمة المديونية الخارجية في المكسيك في صيف عام 1982، إذ بدأت تزداد الأهمّية النسبية للإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي بديل عن الديون الخارجية والمساعدات الإنمائية التي أصبحت تخضع للإستراتيجية الدولية أو مشروطية المؤسّسات المالية الدولية التي أشرنا إليها سابقا.

وفي ظل هذا التحوّل، ظهر تنافس شديد بين دول العالم على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل مشاريعها التنموية، لكن الإشكال في الدول النامية كان في إعتقاد بعض الدول النامية على غرار بلدنا الجزائر أنّ الأمر يتوقف فقط على منح المزيد من الحوافز الضريبية فحسب، في حين أنّ الأمر يتطلب في الحقيقة تحسين مناخ الإستثمار بمكوّناته و محدّداته العديدة، وتعزيز القدرات التنافسية للدولة المضيفة لهذه الإستثمارات من خلال توفير اليد العاملة الماهرة والإطارات عالية التدريب والتأهيل، وعبر بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية متينة، وكلّ ذلك في

إطار منظومة متكاملة لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر لا تعدو أن تكون الحوافز الضريبية إلا إحدى عناصرها .

3.2.1.2.2. التحوّل في النظام التجاري الدولي

ونعني به التحوّل من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة الحرّية الكاملة لها عبر إلغاء كل القيود الجمركية و غير الجمركية لاسيّما بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في سنة 1995، والتي دأبت على تحرير تجارة الخدمات تدريجيا بالتوازي مع التحرير الكلّي لتجارة السلع في مرحلة أولى، لتعمل بعد ذلك على تنظيم و حماية الملكية الأدبية و الفنية والصناعية، وتحرير قوانين الإستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية في مرحلة لاحقة .

إنّ هذا التحول الكبير إلى نظام الحرّية التجارية أدّى حقيقة إلى زيادة كبيرة في التجارة الدولية والنشاط الإقتصادي العالمي ككل ، لكنّه في المقابل فرض مزيدا من التحدّيات على الدول النامية التي لم تعد تملك من الخيارات سوى خيار تعزيز قدراتها التنافسية لاسيّما في المجال العلمي والتكنولوجي لضمان مكانة لائقة بها على الساحة العالمية .

4.2.1.2.2. التحوّل في إستراتيجيات التنمية

ونقصد به تحوّل معظم دول العالم إلى تبنّي إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بدلا من إستراتيجية الإحلال محلّ الواردات المتبعة من قبل، أي بتعبير آخر التحوّل من إستراتيجية تنموية ذات توجّه داخلي إلى إستراتيجية تنموية ذات توجّه تصديري خارجي تستغل الفرص الكبيرة التي تتيحها السوق العالمية في ظل العولمة، لاسيّما وأنّ نجاح هذه الإستراتيجية الجديدة في العديد من الدول النامية كالبرازيل والمكسيك وماليزيا وغيرها ، أثبت أنّ السوق العالمية تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لإختراقها. و لعلّ أهمّ ما يميّز هذه الإستراتيجية القدرة على خلق منتجات وصناعات تقوم على التطوير والمنافسة داخليا وخارجيا، بالإعتماد على التكنولوجيا الحديثة والتعاون مع مراكز البحوث والدراسات ورفع مستوى التدريب والتأهيل الإداري . وبتعبير آخر تتميّز هذه الإستراتيجية بالتحوّل إلى إنتاج ديناميكي متحرّك يستند إلى سياسات تحفيزية مدعومة بقاعدة تكنولوجية متقدّمة تحقق للمنتجات المصدرة مزايا تنافسية تضمن لها القدرة على الحفاظ على مكانتها في السوق المحلية وتمنحها القدرة على غزو الأسواق الخارجية ، فمن غير المتصوّر أن تتمتع أيّ صناعة بقدرة تنافسية في السوق العالمية دون أن تكون قادرة على المنافسة والتفوق في سوقها الوطنية والتجربة اليابانية في صناعة السيارات والحواسيب الآلية والرقائق الإلكترونية خير دليل على ذلك .

3.1.2.2. تزايد قوّة التكتلات الإقتصادية

لقد أصبح من المعروف أنّ من أهمّ خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة لمواجهة تحدّيات العولمة والحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية . و تعكس هذه التكتلات الإقتصادية درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل و تقسيم العمل الدولي و الإستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى . وإذا ما علمنا أنّ أنظمة التكامل الإقتصادي و التكتلات الإقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75 % من دول العالم و حوالي 80 % من سكانه، و تسيطر على حوالي 85 % من التجارة العالمية في بداية الألفية الثالثة، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات على الإقتصاد العالمي و توجّهاته، لاسيّما أنّ منظمة التجارة العالمية تسمح بقيام هذه التكتلات الإقتصادية و أنّ الشركات المتعدّية الجنسيات تعمل على إيجاد نوع من الترابط بينها لتعظيم مكاسبها [51] ص 54 .

ولعلّ من أهمّ التكتلات الإقتصادية العملاقة، الإتحاد الأوروبي في القارّة الأوروبية، والتكتل الإقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا)*، و رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، و جماعة التعاون الإقتصادي لآسيا الباسيفيكية (APEC). أمّا التكتلات الإقتصادية التي تكوّنت في الدول النامية لاسيّما في القارّة الإفريقية، فلا زالت أوزانها ضعيفة و تحتاج إلى المزيد من العمل و التنسيق في مجال التكامل الإقتصادي حتى تزداد درجة تأثيرها و تتمكّن من الإستفادة من المزايا الكبيرة التي تتيحها التكتلات الإقتصادية العملاقة، والتي من أهمّها تبادل المعلومات و المعارف التكنولوجية بين دول التكتل بشكل ترتقي معه القدرة التنافسية للدول على الصعيد العالمي في ظلّ توسّع القاعدة العلمية و التكنولوجية و إنخفاض تكلفة البحث العلمي و التطوير التقاني فيها .

و في هذا المقام ، يجب أن لا يفوتنا أن نضمّ صوتنا إلى الأصوات التي ما فتأت تنادي و تطالب بضرورة قيام تكتل إقتصادي عربي، و تكتل إقتصادي إسلامي يعملان على التنسيق بين السياسات الإقتصادية للدول العربية و الإسلامية، و على صياغة إستراتيجية موحّدة للتعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الإقتصادية الأخرى، بما يضمن المكانة اللائقة للعالمين العربي والإسلامي على الصعيد الدولي في ظل منافسة شديدة فرضتها الثورة العلمية والتكنولوجية، وتحدّيات خطيرة أفرزتها العولمة.

4.1.2.2. الثورة العلمية في المعلومات و الإتصالات و التكنولوجيا الحديثة

يتسم عالم اليوم بوجود الثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات و الإتصالات والمواصلات و التكنولوجيا كثيفة المعرفة " Knowledge Intensive " .

---

* النافتا : هي الحروف الأولى لإتفاقية التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية : North American Free Trade Agrement

ومن المتوقع أن يشهد العالم في الوقت الراهن، و خلال السنوات القليلة القادمة تعميقا مكثفا للثورة العلمية و التكنولوجية في مختلف المجالات، لاسيّما في مجال المعلوماتية التي ما فتأت تلج مختلف نواحي الحياة البشرية، و مجال التقانات الحيوية و تخليق الموارد و الطاقات الجديدة ، و أيضا في مجال الإلكترونيات الدقيقة و الإدارة الذاتية و الإنسان الآلي .

وقد إنعكست هذه الثورة في مختلف هذه المجالات على الفنّ الإنتاجي السائد ، فأصبح فنّا يقوم على كثافة المعرفة و يعتمد على البحوث العلمية و التكنولوجية و يوظف نتائجها .

ولقد ترتب على هذه الثورة العلمية و التكنولوجية العديد من النتائج على مستوى الإقتصاد العالمي في مجال السياسات الإقتصادية و الإستراتيجيات التنموية أهمّها :

- حدوث ثورة في الإنتاج ، تمثلت في إحتلال " المعرفة " الأهمّية النسبية الأولى في عمليّة الإنتاج و ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي كتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة " Intra – Firm " على عدّة دول وفقا لإعتبارات الكفاءة الإقتصادية. و في هذه الحالة أصبح من الصعوبة إن لم نقل من الإستحالة بمكان تصوّر أيّ نجاح لأيّة إستراتيجية تنموية في غياب منظومة فعّالة لإكتساب المعرفة و توظيفها بكفاءة .

- حدوث ثورة في مجال التسويق ، كنتيجة لعجز الأسواق المحلية عن إستيعاب إنتاج المشروعات العملاقة من جهة ، وكنتيجة حتمية للثورة في عالم الإتصال و المواصلات من جهة أخرى. و بات من أهمّ شروط نجاح السياسات التسويقية القدرة على الحصول على المعلومات المفيدة و في الوقت المناسب، و القدرة على إستخدامها و توظيفها في إطار إستراتيجية تسويقية متكاملة قائمة على المبادئ العلمية الحديثة .

وإذا ما تعمّقنا أكثر في هذه النتائج ، فسندرك حتما صعوبة التحدّي الذي أضحت تواجهه الدول النامية في ظلّ هذه الثورة العلمية و التكنولوجية ، فهي مطالبة من ناحية بإستدراك ما فاتها و العمل على تضييق الفجوة التكنولوجية و الرقمية بينها و بين الدول المتقدّمة ، و من ناحية أخرى هي مطالبة أيضا بالعمل على إكتساب القدرة على التعامل مع منجزات هذه الثورة وتوظيف إبتكاراتها وفق إستراتيجية متكاملة لتحقيق التنمية الشاملة، لاسيّما و أنّ العلاقة بين المعرفة و التنمية الإقتصادية والإجتماعية و التي تناولتها العديد من الدراسات و البحوث الأكاديمية التي أشرنا إليها في الفصل السابق ، باتت اليوم أكثر عمقا و توطدّا في زمن مشهده المهيمن هو العولمة، وعصر خلاصته أنّ المعرفة هي مفتاح النموّ الإقتصادي و أساس قاعدي متين لإيجاد المزايا التنافسية و فتح الأسواق الخارجية.

2.2.2. معالم العلاقة بين المعرفة و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في ظلّ تحدّيات العولمة و ثورة المعلومات والإتصالات

كانت النظريات الإقتصادية إلى وقت قريب، تنظر إلى التنمية على أنّها عمليّة تكوين رأس مال يحددّه مستوى الإستثمار، و لكن تحت تأثير الثورة الحالية في المعلومات و الإتصالات، و إنفتاح الإقتصادات الوطنية على الأسواق العالمية في ظلّ العولمة، و دخول التطوّرات التكنولوجية في كافة مناحي الحياة و أنظمة الإنتاج و التبادل من خلال شبكات متطوّرة جدا للإتصالات ، أصبحت النظرة إلى التنمية تتجاوز إطار تراكم رأس المال، إذ أنّ التنمية الإقتصادية و حتى الإجتماعية باتت ترتكز أكثر فأكثر على القدرة على إكتساب و تحصيل المعارف الجديدة و تكييفها مع خصوصيات البلاد، وبات مقياس التقدّم لأيّ بلد يتوقف على أمرين ، أوّلهما مدى الإعتماد على المعرفة العلمية و ثانيهما حصّة الصناعات الأكثر إهتماما بالتكنولوجيا الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي .

ومع إحلال الميزة التنافسية محلّ الميزة النسبية التقليدية كقانون أساس في العلاقات الإقتصادية الدولية في ظلّ نظام المنافسة الإحتكارية السائد في زمن العولمة و التكتلات الإقتصادية العملاقة والشركات المتعدّية الجنسيات، فإنّ المعلومات أو المعرفة العلمية والتقنية أضحت محور إهتمام الإقتصاديين بإعتبارها العنصر الأكثر فاعلية في عمليّة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المستدامة[62] ص 207 ، و جاءت العديد من التجارب التنموية الناجحة سواءا في الدول المتقدّمة أو الدول النامية حديثة التصنيع كدول جنوب شرق آسيا ، لتثبت صحّة هذه النتيجة ، ففي دراسة حول التنمية الإقتصادية و التحوّل التكنولوجي في أقطار OECD *، تبيّن أنّ حصّة التكنولوجيا العالية في الإنتاج و التصدير للصناعات التحويلية و خاصة الحاسبات و الإلكترونيات و الفضائيات قد إزدادت في تسعينيات القرن الماضي بحوالي الضعف لتصل إلى (20 – 25 %) ، كما أنّ أكثر من 50 % من الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الإقتصاديات المتطوّرة أصبحت تحققه الصناعات القائمة على كثافة المعرفة و إستخدام التكنولوجيا العالية و خاصّة تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات بسبب إرتفاع قيمتها المضافة مقارنة مع الصناعات التقليدية كما يبيّنه الجدول التالي :

* OECD : المنظمة الإقتصادية للتعاون والتنمية.

الجدول رقم 05: القيمة المضافة النسبية لبعض الصناعات [63] ص 196.

المنتج	القيمة المضافة (ملايير الدولارات)
الأقمار الصناعية	20.0000
المقاتلات النفاثة	2.2500
السوبر كومبيوتر	1700
محرّكات الطائرات	900
طائرات الجامبو	350
كاميرا الفيديو	280
الغوّاصات	45
التليفزيون الملوّن	36
السيارات العادية	05

لقد بات مستقرا إذن أنّ المعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج و محدّد أساسي للإنتاجية، حيث يقوم تضافر قويّ و علاقة متينة بين إكتساب المعرفة و القدرة الإنتاجية في المجتمع، و يزداد هذا التضافر قوّة و هذه العلاقة متانة في النشاطات الإنتاجية عالية القيمة المضافة التي تقوم و بدرجة متزايدة على كثافة المعرفة و التقادم المتسارع للمعارف و القدرات ، هذه النشاطات هي معقل القدرات والمزايا التنافسية على الصعيد العالمي، و هي من ثمّ أحد أهّم المداخل الرئيسية للتنمية في الدول النامية في زمن العولمة .

وفي المقابل، فإنّ قلة المعرفة و ركود تطوّرها يحكمان على الدول التي تعانيها، بضعف القدرة الإنتاجية و تضاؤل فرص التنمية، حتى إنّ فجوة المعرفة " Knowledge Gap " و ليس فجوة الدخل أصبحت تعدّ في نظر التقرير السنوي للبنك الدولي حول التنمية لسنة 1998/ 1999 المحدّد الرئيسي لمقدّرات الدول في العالم الآن ، و أصبحت في نظره القدرة على إكتساب المعرفة و توظيفها بكفاءة لا المؤشرات الإقتصادية كنصيب الفرد من الناتج الكلي أو معدّل النموّ فيه ، المقياس الحقيقي لمدى درجة تقدّم المجتمعات و رقيّها ، و بذلك فقد أكد هذا التقرير الصادر عن مؤسّسة إقتصادية عالمية نافذة بحجم البنك الدولي، على العلاقة المتينة بين إكتساب المعارف خاصّة المعارف العلمية و التكنولوجية وبين تحقيق التنمية الإقتصادية لاسيّما في ظلّ إتساع دائرة التخوّف من المخاطر

الكبيرة التي يتوقع أن يجرّها النظام الإقتصادي العالمي الجديد، و إتساع دائرة التحدّيات التي أفرزتها الثورة العلمية الحديثة .

وبعد أن توضحت لنا العلاقة النظرية القائمة بين المعرفة و التنمية الإقتصادية في ظلّ العولمة، سنعمد الآن إلى إبراز أهمّ معالم هذه العلاقة النظرية و صورها في الواقع العملي و التطبيقي في شتى القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية .

1.2.2.2. دور المعرفة في قطاعي الصناعة و تكنولوجيات الإعلام و الإتصال

إنّ السمة الرئيسية للثورة العلمية التقنية المعاصرة هو إعتمادها الكبير على المعلومات و إزدياد أهمّية الدور الذي تلعبه المعارف التكنولوجية فيها . و على خلاف الثورات التقنية الثلاث الأولى التي إعتمدت على مصادر غير متجدّدة كالحديد و الفحم و النفط ، فإنّ الثورة التقنية المعاصرة تعتمد على مصدر متجدّد و متدفق هو صناعة المعرفة ، ممّا مكن من التقدّم الهائل في مجالات علمية عديدة كالأقمار الصناعية و الحاسبات الآلية و الإنترنت و غيرها من المجالات القائمة على كثافة المعرفة.

1.1.2.2.2. تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات

تمثل تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة المحور الرئيسي في التطوّر المتسارع لصناعة الحاسب الآلي وصناعات المعلومات ، بل يمكن القول أنها تؤدي الدور الفعلي في مجمل الثورة التقنية الحديثة ، فقد تمّ إنتشار تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة في جميع أنشطة المجتمعات المتقدّمة و جميع قطاعاتها، كما تمّ الدمج بين العديد من إستخداماتها لينتج عنها تطبيقات واسعة في مجال الصناعة كتلك التي حدثت مثلا بين الإلكترونيات الدقيقة و تقنية الحاسبات و نتجت عنها المعلوماتية " Informatics "، أو تلك التي حدثت بين الإلكترونيات الدقيقة و تكنولوجيا الإتصالات و نتج عنها تقنية المعلوماتية عن بعد " Telematics " [64] ص 244، بالإضافة إلى عمليّات الدمج بين تكنولوجيا الحاسبات و المعلومات و العامل الآلي (الروبوت) و اللّيزر ، حيث أصبح بالإمكان بفضل ذلك تسيير الدورة الإنتاجية في مصانع ضخمة بإستخدام اليسير من القوى البشرية عالية التأهيل ، كما مكنت هذه العمليّات من تطوير نظام الأتمتة الصناعية المتقدّمة و ظهور ما يسمى "بنظام التصنيع المرن" و " التصنيع المتكامل بالحاسب الآلي" الذي يمثل اليوم قمّة ما وصلت إليه المصانع الأحداث في العالم، حيث أصبحت منظومة الإنتاج بفضله منظومة متكاملة تتضمّن آلات التصنيع المبرمجة و الروبوت الصناعي الذي يقوم بعمليّات النقل و التحميل بين كل الآلات، إضافة إلى وجود مستودعات مؤتمتة لتخزين المواد مع إستخدام آلات قياس مبرمجة أيضا للتأكد من جودة التصنيع،

و هذا كله يعتمد بطبيعة الحال على تقنية المعلومات الموزّعة على نظم التحكم و المراقبة و بإستخدام نظام إتصالات متطور معدّ لهذا الغرض، وهي النظم التي أصبحت اليوم الأكثر تكيّفا مع متطلبات الجودة و المنافسة على صعيد السوق العالمي .

2.1.2.2.2. تكنولوجيا المواد الجديدة [65]

لقد لعبت المعرفة العلمية و جهود البحث و التطوير دورا حاسما في إيجاد مواد مخلقة جديدة لتحلّ محلّ مواد أخرى تعتمد على الخامات الطبيعية النادرة أو المحدودة لاسيّما في قطاعات الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية، حيث تمّ مثلا تخليق ألياف البوليستر و النايلون و المطاط المخلق لتحل محلّ القطن و الصوف و الحرير و الجلود في العديد من الإستخدامات في مجالات الصناعة والتشييد و البناء .

3.1.2.2.2. التكنولوجيا الحيوية و الهندسة الوراثية

لقد مكنت الهندسة الوراثية الإنسان من إعادة هيكلة الجينات في الكائن الحيّ عن طريق عمليّة وصل أو إدماج هذه الجينات . و تشمل تطبيقات هذه التقنية مجالات متنوّعة في الصناعة و الزراعة والطبّ و المستحضرات الدوائية. و على الرّغم من أنّ التقدّم الذي تمّ إحرازه في مجالات عديدة لا يزال في طور الأبحاث و التطبيقات المعملية، إلا أنّه من المتوقع أن تحدث تغيّرات جذرية في قطاعات مختلفة و بالأخصّ في قطاع الصناعة و التعدين .

ومن أهمّ المجالات التي شهدت تقدّما كبيرا بفضل المعرفة و البحث و التطوير، مجال الطاقة حيث تمكّن الإنسان من توليد الطاقة البديلة من الكتلة الحيوية وتحويل هذه الكتلة و بقاياها إلى بروتينات غذائية [65] ، بالإضافة إلى توصّل الإنسان في مجال الصناعات البترولية إلى إستمكال مركّبات جرثومية و كائنات حيّة دقيقة لرفع مستوى صنع آبار البترول ، إضافة إلى إستخدام هذه المركّبات والمواد في معالجة البيئة . و هناك بعض الدراسات التي توّصلت مؤخّرا إلى إمكانية إستخدام الهندسة الوراثية و تطبيقاتها في تخليق الجينات التي تؤدّي إلى سرعة إكتشاف الأعطال في الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية بسرعة فائقة عن طريق النبضات المختلفة " plus " .

4.1.2.2.2. صناعة البرمجيات

لم يعرف عالمنا المعاصر صناعة تعبّر عن تعاظم الدور الذي تلعبه المعرفة في تحقيق التنمية مثل صناعة البرمجيات. لقد أصبحت أجهزة الكمبيوتر جزءا من كلّ جهاز و آلة، و بالتالي كان تطوير

أجهزة الكمبيوتر لابدّ منه لإعطاء مزيد من الفاعلية الإنتاجية لهذه الأجهزة و الآلات و جعلها أكثر توافقا و تلاؤما مع إحتياجات الناس، و كلما تطوّرت أجهزة الكمبيوتر تطوّرت معها برامج التشغيل وتكنولوجيا الحوسبة و الوسائط الإلكترونية، و تطوّر معها إقتصاد المعلومات و المعرفة [66] ص 173.

وعندما نطلع على قائمة الشركات الرائدة في هذه الصناعة كشركات مايكروسوفت " Microsoft " و أنتل " INTEL " و آي.بي.أم " IBM "، نعي أهمّية هذه الصناعة و ضخامة رؤوس الأموال التي توظفها و الأرباح التي تدرّها و العمالة التي تشغلها، و من ثمّ دورها في زيادة فرص النمّو الإقتصادي و تنمية القيم المضافة و الدخل و العائد و المردود ، و تشغيل الطاقات الإنسانية العاطلة بما يحقق في النهاية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المستدامة. و في هذا الإطار دائما، خلص تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2005 حول التجارة الإلكترونية و التنمية إلى نتيجة جدّ هامّة مفادها أنّ صادرات منتجات تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات ممثلة أساسا في الحواسيب و برامج تشغيلها و الرقائق الإلكترونية قد تجاوزت 1.1 تريليون دولار في سنة 2003، أي ما نسبته 15 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية ، متجاوزة بذلك القيمة المشتركة للتجارة الدولية في المنتجات الزراعية و المنسوجات و الملابس [67] ص 08. و حسب نفس التقرير فإنّ نموّ تجارة هذه المنتجات كثيفة المعرفة يرجع إلى نموّ صادرات الدول النامية الآسيوية بالخصوص التي تجاوزت 50 % من الصادرات العالمية من هذه المنتجات لاسيّما في الصّين التي حققت أعلى معدّلات النموّ و حققت أكبر المكاسب في الحصص في السوق العالمية. و هذا ما يدلّ على أهميّة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كعامل حيوي في الإستراتيجيات التنموية في القرن الحادي و العشرين .

2.2.2.2. دور المعرفة في قطاع الطاقة

إنّ الأبحاث المتعلقة بتطوير بدائل للطاقة قد سبقت الهزّة السياسية والإقتصادية التي نتجت عن تصحيح أسعار النفط و إستخدامه كأداة ضغط سياسي في منتصف السبعينات و مؤخّرا مع أزمة الطاقة الروسية – الأوكرانية – الأوروبية و أزمة الطاقة النووية الإيرانية. و تجدر بنا الإشارة إلى أنّ الأنشطة المتعلقة بتطوير التكنولوجيا للطاقة الجديدة لا تزال مستمرّة لاسيّما في مجال الطاقة النووية والشمسية و طاقة الرّياح، و هناك أيضا تكنولوجيا الطاقة الفوتوفولتية"Photo Voltage" و التي أخذت عدّة مسارات متسارعة تؤكد على أنهّا تمثل إحدى البدائل الأمثل المتاحة الآن للطاقة الكهربائية، و كذلك للطاقة الشمسية أيضا من خلال الخلايا البلورية المتعدّدة [64] ص 137.

وفي المقابل، فإنّ الأبحاث لم تتوقف في مجال الطاقة التقليدية (النفط) و ذلك بهدف الوصول إلى الإستغلال الأمثل لهاته الطاقة الناضبة، و ما توصّل العلم مؤخّرا إلى إستكمال مركبات جرثومية و كائنات حيّة دقيقة تعمل على رفع مستوى ضخ الآبار البترولية إلا خير ذلك دليل على ذلك .

3.2.2.2. دور المعرفة في القطاع الفلاحي [68]

يعتبر القطاع الفلاحي في أغلب الأحيان المحرّك الذي يدفع المراحل الأولى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، و لعلّ من أهمّ خصائص هذا القطاع هو قدرته الهائلة على زيادة الإنتاجية إذا ما توفرت الظروف السانحة لذلك، خاصّة تواتر البحوث العلمية في الميدان الفلاحي و إستخدام التكنولوجيات الحديثة بما في ذلك إستخدام الآلات و المعدّات الحديثة والأصناف النباتية و الحيوانية المحسّنة، والإعتماد على منجزات الثورة الحديثة في مجال نظم الإدارة المتطوّرة كنظم التغذية المتكاملة و نظم إنتاج المحاصيل – الحيوانات و النظم التي تجمع بين إنتاج المحاصيل و تربية الأسماك و غيرها من نظم الإدارة المتكاملة المتعارف عليها . و من أحسن الأمثلة في هذا المجال للبرهان على الدور الرائد الذي تلعبه المعارف العلمية و التكنولوجية في تحقيق التنمية الإقتصادية هو ما يطلق عليه إسم " الثورة الخضراء " التي تمكنت من رفع الإنتاجية و المردودية في قطاع الحبوب ما بين خمسينيات و تسعينيات القرن الماضي من 8 قنطار إلى 11 قنطار في الهكتار الواحد في القارّة الإفريقية ، و من 11 قنطار إلى 26 قنطارا في قارّة أمريكا الجنوبية ومن 11 قنطارا إلى 30 قنطارا في القارّة الآسيوية، و ذلك راجع أساسا إلى إستخدام أفضل النوعيات من البذور و العمل على تكييفها مع المناخات السائدة و خصوصيّات الأراضي المستخدمة .

4.2.2.2. دور المعرفة في القطاع التربوي و التعليمي

لقد أصبح وجود و تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال التعليم أمرا لابدّ منه حتى يتوافق هذا الأخير مع التطوّرات التي شهدتها المجالات الأخرى كالهندسة و الدّفاع و الطبّ و الفضاء و الزّراعة و الصّناعة و غيرها نتيجة للثورة التقنية المعاصرة في المعلومات و الإتصالات. و مع ترسّخ الإعتقاد بالدور الفاعل الذي يلعبه التعليم في عمليّة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، لاسيّما وأنّ كلّ الدراسات التي أشرنا إليها سابقا أكدّت ذلك، حدثت ثورة في النظام التربوي و التعليمي لتواكب الثورة التقنية المعاصرة كانت أبرز ملامحها ما يلي [69] :

1.4.2.2.2. التعلّم الإلكتروني

لقد أتاحت التطوّرات السريعة التي طرأت على تكنولوجيا المعلومات و الإتصال الفرصة للجامعات لتضع برامجها الدراسية في متناول الراغبين أينما كانوا، و إكتساب التأهيل العلمي و التقني اللازم، والحصول على الشهادة المطلوبة عن طريق التعلم الإلكتروني .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، كانت 2000 من مؤسسات التعليم العالي تقوم ببث برنامج (مسار دراسي) واحد على الأقل من برامجها على شبكة الإنترنت في سنة 2003، أي بنسبة 70 % من مجموع الجامعات الأمريكية، و تتفاوت هذه الجامعات في عدد البرامج الدراسية التي تقدّمها على الشبكة و التخصّصات التي تتيحها ، فمثلا يقدّم معهد " روجستر " التكنولوجي (05) شهادات جامعية في العلوم عبر شبكة الإنترنت ، وتقدّم جامعة " ألنوى " عشر (10) شهادات جامعية مختلفة على شبكة الإنترنت تشتمل على 220 برنامجا دراسيا في تخصّصات مختلفة كإدارة الأعمال، والتسويق، و برمجيات الحاسب وغيرها .

ويغطي مصطلح التعلّم الإلكتروني أنواعا متعدّدة من التعليم و التدريب عن بعد تقدّم بواسطة الحاسب سواءا كانت المادّة التعليمية مسجّلة على أقراص مرنة أو مدمجة ، أو تصل إلى حاسب المتعلّم عبر الإنترنت أو تبثها إليه الأقمار الصناعية أو محطات التلفزة .

2.4.2.2.2. التعليم عن بعد

إذا كان التعلّم الإلكتروني نوعا من أنواع التعليم عن بعد، فهو يختلف عنه من حيث طبيعة العمليّة التربوية و المضمون و المنهجية و التقويم ، لكنّ الفرق الأساسي بينهما يكمن في أنّ دور المتعلّم في التعليم عن بعد يبقى دورا سلبيا ، إذ أنّه يتلقى المعلومات دون أن يشارك في الدرس أو يتفاعل مع المادّة التعليمية، أمّا في التعلّم الإلكتروني، فإنّه يشارك في العمليّة التربوية خطوة بخطوة، حيث أتاحت تكنولوجيا المعلومات و الإتصال إمكانية إجابة المتعلّم عن كلّ سؤال يوجّهه إليه الأستاذ الذي يراه على شاشة الحاسب و الحصول في الحال على نتيجة إجابته [69] .

أمّا من حيث المضمون و المنهجية المتبّعة، فإنّ المادة التعليمية في التعليم عن بعد معدّة لجميع المنخرطين ّ، بينما يتغيّر محتوى المادّة و طريقة عرضها من فرد إلى آخر و من مرحلة تعليمية إلى أخرى في التعلّم الإلكتروني وفقا لقدرات المتعلّم و إحتياجاته .

و أمّا من حيث التقويم، فإنّ التعليم عن بعد يقوّم إنجازات الطالب في نهاية البرنامج، بينما يكون التقويم في التعلّم الإلكتروني منتظما و مستمرّا. و بذلك يمكن القول أنّ التعلّم الإلكتروني أصبح طريقة ثورية لتزويد القوى العاملة بالمهارات و المعرفة التي تحتاج إليها لمواكبة التغيّرات المستمرة

في سوق العمل، و بات بذلك النموذج التعليمي الوحيد القادر على خلق الوسائل الكفيلة بمواجهة تحدّيات العالم المعلوماتي الجديد و سوق العمل المعولمة.

إنّ الصراع في القرن الحادي و العشرين سيكون بين رؤية مستقبلية مسلحة بالعلم و التكنولوجيا، ورؤية من الماضي لصيقة بأنماط تربوية قديمة، و ستقاس ثروة الأمم في هذا العصر بما يتركز في عقول أبنائها من معارف و تقنيات، و ليس بما تختزنه أرضها من ثروات و معادن . و لهذا فإنّ دول الغرب سارعت لإقتناص الفرص التربوية الجديدة الهائلة التي أصبحت متاحة بفضل التطوّرات الكبيرة في تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أعلن وزير التربية في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1996 عن الخطة الوطنية الأولى لتكنولوجيا التربية و هي ترمي إلى تهيئة طلاب أمريكا لمواجهة تحدّيات القرن الحادي و العشرين، و تتضمّن هذه الخطّة إستعمالا فعّالا للتكنولوجيا في المدارس الإبتدائية و الثانوية من أجل إعداد تربوي أفضل للإستجابة لمتطلبات سوق العمل و الإقتصاد الأمريكي الجديد. و في سنة 1999 تمّت مراجعة جذرية لتلك الخطة، و أعلنت وزارة التربية الأمريكية إلتزامها بتحقيق الأهداف التالية :

- جميع الطلاب و المعلمين سيستخدمون تكنولوجيا الإتصال في أقسامهم و مدارسهم و منازلهم .
- جميع المعلّمين سيستعملون التكنولوجيا بصورة فعّالة لمساعدة طلابهم على بلوغ مستويات أكاديمية رفيعة.
- جميع الطلاب سيكتسبون مهارات تكنولوجيا الإتصال في المدارس الإبتدائية، و هو ما أسمته الخطّة بمحو الأمّية الحاسوبية .
- تؤدّي المضمونات المعرفية الرقمية و التطبيقات الشبكية إلى تغيير نظرتنا إلى العمليّة التربوية تعليما و تعلما، و تجري عليها تغييرا جذريا .

وفي سبيل تنفيذ هذه الخطة أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية 1.1 بليون دولار على التدريب الإلكتروني في سنة 1999، ليتضاعف هذا المبلغ في سنة 2000 و يصل إلى 2.2 بليون دولار، و قدّر بحوالي 11.4 بليون دولار سنة 2004 [69]. وفي هذا الإطار دائما، أطلق الإتحاد الأوروبي مشروع الجامعة الأوروبية الشبكية إبتداءا من سنة 2001 لتسيير التعلّم الإلكتروني في مختلف التخصّصات .

وإذا كان الأمر كذلك مع الدول المتقدّمة ، فكيف سيكون الحال في الدول النامية التي تعاني أصلا من التخلّف و الفقر و الأمّية و فجوة معرفية ما فتأت تتوسّع يوما بعد يوم ، جعلت البنك الدولي يوصي حكومات هذه الدول بإتخاذ إجراءات حاسمة لتقليص هذه الفجوة المعرفية تتركز حول ثلاث نقاط : أوّلها العمل على تحصيل المعارف، و ثانيها العمل على إستيعاب المعارف عن طريق تعميم

التعليم الإبتدائي و تطوير التعليم العالي خاصّة في الميادين العلمية و التقنية، و ثالثها العمل على نقل المعارف عن طريق الإعلام الآلي و الإتصالات السلكية و اللاسلكية . و هذا لن يتحقق حسب رأينا إلاّ من خلال منظومة فعّالة لإكتساب المعرفة و توظيفها .

3.2.2. العولمة والتحدّيات الإستراتيجية الجديدة التي أفرزتها لمنظومة إكتساب المعرفة بالدول النامية

إنّ العولمة تتيح لا ريب فرصا هائلة لإكتساب المعرفة و تحسين أداء منظومة المعرفة المحلّية عبر النهل من معيّن المعرفة المتراكم على الصعيد العالمي و التعاون الدولي ، خاصّة في مجال التعليم و البحث و التطوير التقاني. إلا أنّ السياق العالمي الحالي يحمل في طيّاته من ناحية أخرى مخاطر محتملة على منظومة إكتساب المعرفة في الدول النامية و تحدّيات تزداد آثارها تعقيدا في حال قعود هذه الدول عن تشييد منظومتها المعرفية و تطوير أدائها بإطراد .

وتضمّ هذه المخاطر تبعات زيادة التعرّض لتقلبات العلاقات الإقتصادية الدولية السابق ذكرها لاسيّما من خلال التجارة الدولية و الإستثمار الأجنبي المباشر و مدى الإستفادة منهما في إكتساب المعرفة ، و القيود التي يمكن أن تفرضها إتفاقيات حماية الملكية الفكرية على إكتساب المعرفة و من ثمّ الطاقة الإنتاجية في البلدان النامية، بالإضافة إلى الإنتقائية التي تتعامل بها الدول الكبرى مع قضية حرّية تنقل البشر ، إذ لا تسمح إلا بإنتقال النوعيات التي تخدم مطالب إقتصاداتها و مجتمعاتها ، الأمر الذي يعزّز ظاهرة هجرة الأدمغة و الكفاءات الموجودة في الدول النامية إلى الخارج .

1.3.2.2. تحدّي الرفع من الكفاءة الداخلية لمنظومة إكتساب المعرفة لتحسين القدرات التنافسية

من المعروف أنّ العنصر البشري المؤهل جيّدا يخدم رفع القدرة التنافسية في البلاد بأكثر من وجه، فهو مصدر التخطيط الجيّد و إتخاذ القرار المناسب، كما هو مصدر العمل المتقن و بذلك يوفر للتنافسية أبرز أسسها و هي تقليص التكلفة، و ضمان التميّز و الجودة، و تواصل الإبداع و الإبتكار .

وفي ظلّ الضغوطات الشديدة على خدمات التعليم المعاصر وفق المواصفات الغربية بسبب النمّو السكاني الكبير و تزايد معدّلات الشباب في العديد من الدول النامية، أصبح من الصعوبة بمكان التوفيق بين ندرة الموارد و محدوديتها و تزايد الطلب على التعليم سواءا كان مدفوعا بزيادة الطلب الإجتماعي على مقاعد التدريس أم بزيادة الطلب الإقتصادي على الكفاءات و الخرّيجين .

وفي ظلّ الأخطاء الفادحة الملاحظة على السياسات التعليمية و سياسات البحث العلمي في غالبية الدول النامية ظهرت للعيان مشكلات حادّة أصبحت تهدّد الدور الحيوي و الريادي الذي تضطلع به منظومة إكتساب المعرفة، تأتي في مقدّمتها ضعف الكفاءة الداخلية للمنظومة نفسها نتيجة لضغط الكمّ و أوليته، و قد تجلى ذلك بوضوح في إرتفاع معدّلات الأمية بسبب إرتفاع معدّلات الرسوب المدرسي و قصور معدّلات التمدرس و تدهور نوعية التعليم .

1.1.3.2.2. الحدّ من إرتفاع معدّلات الأمية

تعتبر الأمية سببا و نتيجة للتخلف الإقتصادي و الإجتماعي، و هدرا للطاقات و الموارد البشرية بما يؤثر في النهاية و يضعف القدرة التنافسية للدول على الصعيد الإقليمي و العالمي .
وفي الوقت الذي إختفت فيه الأمّية تماما في أقاليم عديدة من العالم أو أصبحت على الأقل ذات معدّلات منخفضة جدّا، فإنّ المعدّلات لا زالت مرتفعة في العديد من الدول النامية كما هو الحال في معظم الدول العربية كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 06: تطوّر معدّلات الأميّة في العالم (%) [70]

السنوات / الدول	1980	1990	1995	2000
الدول النامية	60	48.8	43.8	38.8
الدول العربية	41.8	32.6	29.6	26.3
الدول المتقدّمة	3.4	1.9	1.4	1.1
العالم	30.6	24.6	22.7	20.6

و لا يعود إستمرار الأمّية في الحقيقة لضعف جهود مكافحتها فحسب، و إنّما أيضا لعدم سدّ منابع الأمّية بالتعليم الأساسي الإلزامي، و ما دامت معدّلات التمدرس في المرحلة الإبتدائية على الأقل لم تصل إلى شمول كافة الأطفال في سنّ هذا التعليم بالدول النامية*، فإنّ تدفقات الأميّين الشباب و المتسرّبين من المدارس ستستمر و تتوالى ، و إذا كان اليوم يوجد نحو 115 مليون طفل ممّن هم في سنّ التعليم الإبتدائي غير مقيّدين حاليا في أيّة مدرسة و معظمهم أميّون و يعيشون في فقر مدفع،

* و هو يمثل الهدف الثاني ضمن أهداف الألفية الإنمائية الواردة في التقرير النهائي لمؤتمر الأمم المتحدة لألفية التنمية لسنة 2000 .

و ما يقرب من 264 مليون طفل ممّن هم في سنّ التعليم الثانوي و غير مقيّدين حاليا في الدراسة، فإنّ هذه الأرقام ستتضاعف حتما في ظلّ تنبؤ التوقعات السكانية بأنّ البلدان النامية سيكون لديها 80 مليون طفل إضافي في سنّ الدراسة الإبتدائية و الثانوية بحلول عام 2025 [71] ص 9-11. و بالتالي فإنّ الوفاء بتعهّد المجتمع العالمي بتحقيق التعليم الإبتدائي الشامل و تخفيض معدّل الأمية تخفيضا كبيرا بحلول سنة 2015 خلال منتدى التعليم العالمي المنعقد بداكار السنغالية و خلال مؤتمر الأمم المتحدة لألفية التنمية لسنة 2000 يصبح صعب المنال إن لم نقل مستحيلا .

و في هذا المقام ، يجب أن لا تفوتنا الإشارة إلى أنّ الحديث عن الأمّية الأبجدية، و هي عدم معرفة القراءة و الكتابة، يجب أن لا ينسينا بأيّ حال من الأحوال الحديث عن تفاقم أنواع أخطر من الأمّية في الدول النامية في زمن العولمة و ثورة المعلومات و الإتصالات، أهمّهما الأمّية الوظيفية التي تعني فقدان القدرة على أداء الأعمال المتقنة في سوق العمل أو عدم التلاؤم مع إحتياجاتها أصلا، و الأمّية التقانية التي تعني ضعف القدرة على التعامل مع التقانات و التكنولوجيات الجديدة والتكيّف معها، خاصّة الحاسوب و تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات، و هو الشيء الذي يدعو إلى إعادة نظر شاملة في أساليب و مناهج التعليم و التكوين في الدول النامية .

2.1.3.2.2. الإنفاق على التعليم و البحث العلمي

لقد أصبح من الصّعب في هذا العصر تجاهل الرّسالة التي تقول بأهميّة التعليم و البحث العلمي، و قد إضطلعت الحكومات في كلّ مكان في العالم بدور جوهري في تعليم مواطنيها كنتيجة لأنّ التعليم أصبح اليوم وسيلة لتحسين المشاركة السياسية و تحقيق العدالة الإجتماعية و بوجه عام حجر الزاوية في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لأيّ مجتمع . و لكنّ السؤال الجوهري الذي بات يطرح نفسه في ظلّ هذا الحماس المتزايد لتشجيع تعميم التعليم و نشره، هو ما مقدار ما ينبغي أن يستثمره المجتمع في هذا المجال و في مجال البحث العلمي أيضا ؟ و إذا كان الإنفاق على التعليم و البحث العلمي يشكل مؤشرا هامّا على الأهمّية النسبية التي توليها الدولة لتكوين رأس المال البشري؛ و مقياسا حقيقيا لمدى توفر الإرادة السياسية لدفع عجلة التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، فإنّ هناك ثمّة ضرورة ملحة لزيادة معدّل الإنفاق العام على التعليم و البحث العلمي في الدول النامية ليس فقط لتعميم التعليم و نشره، و إنما لتحسين نوعية التعليم المتاح. و لكن في المقابل، فإنّ زيادة الإنفاق على التعليم لا تؤدّي بالضرورة إلى تعليم أفضل و الأمثلة في ذلك كثيرة ، ففي دراسة أجريت على التعليم الإبتدائي في أمريكا اللاتينية في عام 2001، جاءت كوبا في المركز الأول في درجات الإختبار و معدّلات إتمام الدراسة و مستويات محو الأمّية، و قد كان أداء الرّبع الأدنى من تلاميذ كوبا أعلى من المتوسّط الإقليمي في إجادة اللغات و الرياضيات في الفصلين الثالث و الرابع ، على الرّغم من

أنّ معظم الدول في نصف القارّة الغربي تنفق قدرا أكبر من الأموال العامّة على كلّ تلميذ من القدر الذي تنفقه كوبا على كلّ تلميذ ، و يظهر هذا المثال أنّه يمكن الحصول على تعليم أفضل بموارد أقل إذا حسنت صياغة السياسات التعليمية و صلحت إدارتها .

3.1.3.2.2. الحدّ من تدهور نوعية التعليم

إنّ التحدّي الأهمّ و الأخطر في مجال التعليم في عصر العولمة و المنافسة المحمومة، يكمن في مشكلة تردّي نوعية التعليم المتاح و ليس كمّه كما كان في السابق ، بحيث يفقد التعليم هدفه و دوره التنموي و الإنساني [10] ص 52- 53، فالنوعية الأعلى تترجم حتما إلى مكاسب أكبر للأفراد طوال حياتهم فضلا عن أنّ المجتمع الذي يضمّ قوّة عاملة أكثر تعلّما يمكنه أن يحقق نموّا إقتصاديا أسرع نظرا لإرتفاع إنتاجية الأفراد و زيادة الإبتكارات و الإختراعات و القدرة على التأقلم و التكيّف السريع مع التكنولوجيات الحديثة . و لإلقاء المزيد من الضوء على الدور الذي تلعبه نوعية التعليم في النموّ الإقتصادي ، إرتأينا تفحّص و مطالعة الدراسة التي قام بها كل من " إيريك هانوشيك " و " دينس كيمكو " على الفروق الدولية في المعرفة بالرياضيات و العلوم كما ظهرت في الإختبارات التي أجريت منذ ستينات القرن الماضي [72] ص 16، و قد تبيّن لهما حقا أنّ لنوعية المدرسة تأثيرا ملحوظا على الفروق في النموّ الإقتصادي بعد أن قاما بتشكيل كلّ نتائج الإختبارات الدولية السابقة المتوافرة في معيار واحد مركب للنوعية و مرتبط بالفروق في معدّلات النموّ عبر البلدان، فقد أثبتت قوة العمل المقاسة من خلال نتائج الرياضيات و العلوم أنّها العامل الأهمّ و الحاسم في النموّ الإقتصادي ، إذ كان فرق إنحراف معياري واحد في الأداء في الإختبار ، يرتبط بفرق يبلغ 1 % في معدّلات نموّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، علما أنّ تأثير هذا الفرق في معدّلات النمو الإقتصادي كبير جدّا ، إذ أنّ حدوث نموّ أعلى بمقدار نقطة مئوية واحدة سوف يغلّ دخولا أعلى خلال فترة تبلغ خمسين عاما بنسبة 64 % .

و لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا بشدّة يتمحور بالضرورة حول الأسباب التي تقف وراء تدهور جودة التعليم و نوعيته من ناحية، و حول كيفية تلافي هذه الأسباب و النهوض بالنظام التعليمي من ناحية أخرى. و إذا كان الجميع يتفق على أنّ قلة الموارد المخصّصة للتعليم هي السبب الرئيسي في تدهور نوعيته في أغلب الأحيان، فهذا لا يعني أنّه لا توجد أسباب أخرى لا تقلّ أهمّية عن هذا السبب الأوّل، و التي من أبرزها حسب رأي الشخصي وضعية المعلمين، السياسات التعليمية و أخيرا و ليس آخرا مناهج التعليم و مضامينه . فأمّا بالنسبة لوضعية المعلمين فهي لا تسّر أحد، فمن جهة هم يعانون من أوضاع إجتماعية مزرية بسبب ضعف المرتبات و غياب الإعتبار المعنوي

لهم في مجتمعات نامية لا تثمن المعرفة و لا تقدّر العلماء ، و من جهة أخرى هم يعانون من صعوبة الظروف المهنية التي يمارسون فيها مهنتهم من تكدّس للفصول و غياب أبسط الوسائل البيداغوجية و ندرة الدورات التكوينية. و أمّا السياسات التعليمية، فهي تعاني في كثير من البلدان النامية من غياب رؤية متكاملة للعمليّة التعليمية و لأهدافها. و أمّا المناهج التعليمية، فهي تعاني من هامشية المحتوى و إعتمادها على أسلوب التعليم القائم على التلقين و حشد المعلومات و إهمال التطبيق و التحليل، بالإضافة إلى عدم تكيّفها مع تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات التي إخترقت جميع المجالات و أحدثت ثورة فيها .

2.3.2.2. تحدّي الرّفع من الكفاءة الخارجية لمنظومة إكتساب المعرفة لخلق التواصل و التكامل مع سوق العمل و الحدّ من هجرة الأدمغة

تطرح التغيّرات المعاصرة التي طرأت على العديد من المجالات الإقتصادية و السياسية والإجتماعية و التعليمية ، تحدّيا جديدا لا يقلّ خطورة و لا أهمّية عن التحدي السابق و هو تحدّي الرّفع من الكفاءة الخارجية لمنظومة إكتساب المعرفة لبناء روابط و علاقات متينة مع باقي المنظومات المجتمعية و على رأسها منظومة سوق العمل، لاسيّما و أنّ متانة هذه الروابط و العلاقات باتت شرطا جوهريا لحيوية المنظومة نفسها، و لتعظيم دورها في ترقية الإنتاجية في المجتمع.

و النجاح في رفع هذا التحدّي يتوقف حسب رأيي على مدى النجاح في:

1.2.3.2.2. الحدّ من بطالة المتعلمين

من المعروف أنّ البطالة تصيب فئات السنّ الشابة و الداخلين جدول سوق العمل من دون خبرات سابقة، ولكن بطالة حملة الشهادات التي تتزايد في العديد من الدول النامية كما هو الحال في بلدنا الجزائر، تدفع إلى التفكير بالمدى الذي تتمّ فيه الإستفادة من المورد البشري و من الإستثمارات المخصّصة للتعليم ، و عن مدى ملائمة ذلك التعليم في ظلّ ظهور ظواهر عديدة تمثل هدرا للموارد البشرية و المالية على السواء كظاهرة " فرط التعليم "، حيث أخذ أرباب العمل في القطاعين العام و الخاص يطلبون شهادات أعلى لملء مناصب العمل التي كانت مخصّصة من قبل إلى حملة مؤهلات أقل نظرا لفائض العرض من حملة الشهادات. و ظاهرة " بطالة المتعلمين المقنعة " وبخاصّة في القطاع العام، حيث أصبح حملة الشهادات يشغّلون لأسباب سياسية وإجتماعية وليس لأغراض إقتصادية مرتبطة بتوصيف مناصب العمل و تحديد المؤهّلات و الكفاءات اللازمة فعلا لتلبية مهامها .

وفي مختلف هذه الحالات، فإنّ مشكلة الصلة بين منظومة إكتساب المعرفة عموما و المنظومة التعليمية/ التعلمية خصوصا، و بين سوق العمل من حيث الكمّ و المحتوى تطرح بشكل حادّ لما لها من آثار سلبية على الإنتاجية و من ثم خسارة في القدرة التنافسية للمنتجات و تدهور معدلات النموّ الإقتصادي .

2.2.3.2.2. الحدّ من ظاهرة تدني مهارات العاملين و تدهور إنتاجيتهم

تشير العديد من الدراسات التي أجريت على العديد من الدول النامية إلى ضعف الكفاءة العلمية والمهارات لدى أفراد قوّة العمل، إذ أنّ زمرة العمّال غير المهرة ما زالت تقترب من نصف قوّة العمل في العديد من الدول النامية و هو الشيء الذي أدّى إلى تراجع معدّلات الإنتاجية في هذه الدول، و إن كان ضعف الصلة بين المنظومة التعليمية/ التعلّمية و سوق العمل بالكمّ و الكيف و المحتوى هو السبب الرئيسي المباشر في ذلك، فإنّ ظروف التشغيل و الحوافز و تنظيم العمل و غياب الدورات التكوينية و التدريبية تعدّ بدورها أسبابا مباشرة في ذلك .

3.2.3.2.2. تعزيز الروابط بين مؤسّسات البحث العلمي و القطاعات الإنتاجية

تعدّ عمليّة ترويج البحث العلمي و توظيف نتائجه في التنمية من بين المعايير المعتمدة في قياس مدى تحقيق مؤسّسات البحث و التطوير لأهدافها، ومن مؤشرات النجاح في تفاعلها مع قطاعات المجتمع المستفيدة من البحث العلمي. إلا أنّ عملية ترويج نتائج البحث العلمي و التطوير التقني تواجه معوّقات عديدة في الدول النامية أهمّها ضعف الروابط المباشرة بين مراكز البحث و التطوير و الجامعات من جهة، و المؤسّسات الإنتاجية من جهة أخرى، بالإضافة إلى غياب أو قصور في المؤسّسات و البنى الوسيطة العامّة أو الخاصّة التي يمكن أن تلعب دورا في تعزيز الروابط و دعم العلاقة بين الطرفين مثل مكاتب التصميم و حاضنات الأعمال [10] ص 100- 101.

4.2.3.2.2. الحدّ من ظاهرة هجرة الأدمغة و الكفاءات

إنّ هجرة الكفاءات عالية التأهيل للغرب المصنّع تعدّ من أخطر الظواهر المؤثرة على إكتساب المعرفة في الدول النامية . و إضافة إلى حجم الظاهرة و تفاقمها عبر الزمن، فإنّ التمعّن في مسبّباتها يبيّن أمورا أشّد خطرا من نزيف الكفاءات ذاته. فالجميع يدرك اليوم أنّ السبب الرئيسي لهجرة الكفاءات هو غياب البيئة المجتمعية و الإمكانات التي يمكن أن تؤدّي إلى قيام الكفاءات بدورها المنشود في منظومة المعرفة و في نهضة بلادها ، مع تحقق الذات و توافر أسباب العيش الكريم .

وتتضمن الخسارة المترتبة على هجرة الكفاءات تحمّل الدول النامية تكلفة إعداد الكفاءات المهاجرة إلى البلدان المتقدّمة و تكلفة الفرصة الضائعة المتمثلة في العائد المنتظر لمساهمتهم في تنمية أوطانهم، و يستدعي الأمر بذلك عملا جادّا لتقليل هذه الخسارة المزدوجة عبر الإستفادة من هذه الكفاءات أثناء وجودها في المغترب أو بتحويلها إلى مكسب هائل بإجتذاب هذه الكفاءات للعودة إلى الوطن محمّلة برأس مال معرفي أضخم [10] ص 142- 143.

إنّ النجاح في تحقيق هذه الأهداف الأربعة و بالتالي النجاح في الرّفع من الكفاءة الخارجية لمنظومة إكتساب المعرفة و تعزيز روابطها مع باقي منظومات المجتمع يمرّ حتما عبر إعتماد مناهج تعليمية جديدة و أساليب تعليمية حديثة، و تبنّي سياسات ناجحة في ميدان البحث العلمي و التطوير التقني في إطار منظومة تربوية و بحثية تتسم بالكفاءة الخارجية و الصلة الوثيقة بحاجات سوق العمل من خلال التوجّه الحثيث إلى التعليم التطبيقي في جميع المستويات و ربط المدارس و الجامعات بمخابر البحث و ورشات الإنتاج، و عبر إستخدام وسائل التعليم العصرية كالتعليم عن بعد و التعليم الإلكتروني و إستحداث نسق مجتمعي جديد يقوم على ضرورة التعليم مدى الحياة .

في إطار إستكمال دراستنا النظرية، و بعد دراسة متغيّر وعنصر هامّ في بحثنا هو ظاهرة العولمة التي شغلت حيّزا كبيرا من كتابات و تحليلات رجال السياسة و الإقتصاد على السواء، و من خلال تحليلنا لأبعادها و مناقشتنا لتحدّياتها و آثارها المحتملة على مستقبل العلاقة بين المعرفة و التنمية، وعلى دور منظومة إكتساب المعرفة في تعميقها، توصّلنا إلى النتائج التالية :

- إنّ العولمة ظاهرة مركبة و إن كانت ذات بعد إقتصادي بالدرجة الأولى ، يراد بها تحقيق التشابك والإندماج على الصعيد العالمي عبر إلغاء فكرة الحدود و السيادة الوطنية لصالح علاقات دولية جديدة قائمة على بنية مؤسّساتية متكاملة، تضم مؤسّسات رسمية منفّذة و داعمة كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي، ومؤسّسات رسمية منظّمة كمنظمة التجارة العالمية، و مؤسّسات أخرى غير رسمية كالشركات المتعدّية الجنسيات .

- لقد أصبحت العلاقة بين إكتساب المعرفة و تحقيق التنمية أكثر عمقا في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغير التكنولوجي بشكل غير مسبوق، و أصبحت بذلك المعرفة الثروة الحقيقية للأمم بإعتبارها ثروة غير ناضبة و قادرة على ولوج كافة القطاعات الإقتصادية و المجالات الإنتاجية سواءا الصناعية، الزراعية أو التعدينية، وكافة المجالات الخدماتية كالبنوك و التأمين و السياحة وغيرها، بالإضافة إلى مجال التجارة الإلكترونية و مجال الحياة السياسية بالتمهيد إلى إيجاد

الحكومات الإلكترونية و نظام الإنتخاب الإلكتروني فائق التفاضلية. و خلاصة القول أنّ المعرفة هي عماد التنمية في زمن العولمة و شرطها الرئيسي .

- لقد أصبح من الضرورة و الأهمّية بمكان في ظلّ النتيجة السابقة ، العمل على زيادة الكفاءة الداخلية و الخارجية لمنظومة إكتساب المعرفة في أيّ مجتمع يريد تعظيم مكاسبه من الفرص الهائلة التي تتيحها العولمة و بلوغ التنمية المستدامة . و ما دامت قيمة المعرفة لأغراض التنمية تتوقف على مدى تطبيقها بفعالية، فإنّ الأمر يستدعي وضع إستراتيجيات فوق قطاعية تحقق التكامل بين وظيفتي منظومة إكتساب المعرفة : نشر المعرفة و إنتاجها ، من خلال إيجاد حلقات وصل بين نظم التدريب و طلب منظومة سوق العمل، و خلق صلات تربط بين المبدعين و الباحثين و محللي السياسة مع المنتجين و صانعي القرار من ناحية، ومن خلال الإستفادة و التوظيف الجيد لمنجزات ثورة المعلومات و الإتصالات في تطوير أداء منظومة إكتساب المعرفة نفسها من ناحية أخرى .

الفصل 3

إدارة الجودة الشاملة لمنظومة إكتساب المعرفة رؤيا إستراتيجية لمواجهة تحدّيات العولمة وتحقيق التنمية في جزائر الألفية الثالثة

إنّ السؤال التاريخي و الحاسم الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا اليوم قبل الغد يتعلق حتما بموقفنا كجزائريين عرب ومسلمين من العولمة، هل نرفضها شكلا ومضمونا ؟ أم نقبل بها ونعمل على إيجاد صيغة أو مشروع حضاري متكامل للتعامل معها .

وسأكون من السذاجة و العبث بمكان، إن ادّعيت القدرة على الإجابة على هكذا قضية، جازما بصحّة طرحي دون غيره، ولكنّي كباحث عربي جزائري أحبّذ الموقف الثاني، وأميل بذلك إلى القبول بالعولمة بإيجابياتها وسلبياتها، و إلى ضرورة إيجاد مشروع حضاري متكامل للتعاطي الإيجابي معها، لا لشيء سوى لأنّنا بكلّ بساطة لا نملك فعلا في ضوء معطياتنا و أوضاعنا الرّاهنة سوى هذا الخيار، فهل نستطيع كجزائريين وعرب أن نعيش ونحيا منعزلين عن العالم، حتى ولو كان هذا العالم عالما غربيا و أمريكيا مليئا بالظلم وعدم المساواة ؟ وهنا الإجابة لا غبار عليها و الإجماع حاصل، فنحن لا نستطيع ذلك، فالعزلة و الإنعزال تعني الجمود و الموت البطيء لأمّتنا. ثم لماذا لا نكون واقعيين ونقبل بعولمة الغرب كما قبل الغرب بعولمة العرب وثقافتهم وحضارتهم الإسلامية واستنهل منها في الماضي؟ بل ونتعامل معها ونستفيد منها لبناء أنفسنا وقدراتنا الذاتية العلمية و الإقتصادية بعيدا عن أوهام الهيمنة ومنطق المآمرة الذي لا طالما إتخذناه قناعا نخفي به وهننا وضعفنا، فالحقيقة واضحة وهي تخلف الجزائر و العرب أجمعين عن العالم المعاصر، و الحديث عن أيّة إنجازات لا يغيّر من الأمر شيئا، فأكثر ما أنجز حتى لا نقول كلّه تمّ بالعلم و التقنية الغربية، بل وبمخططّات وضعت أغلبها في بيوت الخبرة الغربية في أمريكا و أوروبا كما هو الحال لمشاريع برنامج دعم النموّ الاقتصادي بالجزائر للفترة " 2002-2004 " و البرنامج التكميلي المقرّر للفترة " 2005-2009 ". فلماذا نعيش إذن في إزدواجية، نقبل بصناعة الغرب و تقنيته ولا نقبل بعولمته ولا بالتعامل معها ؟

إذن وفق هذا التحليل ، فإنّني أجد أنّه من الحضارة و التفكير الإيجابي أن نستقبل العولمة بكلّ شجاعة و جرأة ونعترف بها كحضارة قويّة، ونعدّ أنفسنا وعقولنا للعيش فيها و التعامل معها .
و الأفضل أن نفعل ذلك بإرادة جزائرية وعربية حرّة بدلا من أن تدوسنا العولمة وتجبرنا على قبول ما لا نحبّ ولا نرضى، ونحاول في نفس الوقت أن نجد لأنفسنا كدولة وأمّة وحضارة عريقة دورا ومكانة في خارطة العالم و العولمة، و النمور الآسيوية و الصّين و الهند و البرازيل أمثلة جيّدة يمكن أن نتعلّم منها كيف نبني أنفسنا بأنفسنا وننال إحترام العالم، ونتحوّل من حياة التبعية و الذلّ و الإتهامات مرّة كإرهابيين و أخرى كمتخلفين وثالثة كمتعصّبين معادين للحرّية و الإنسانية.

و لكن وبعد أن إخترنا القبول بالعولمة، فما الذي يمكن عمله؟ وما الذي يجعلنا أكثر كفاءة وفعالية في إرساء دور بارز و إعتلاء مكانة مرموقة في عصر العولمة ؟
وجوابي الشخصي إنّها التربية و إكتساب المعرفة عبر التعليم و التكوين و البحث العلمي، هي التي ستمكننا من إعداد أجيال مستقبلية فخورة بهويّتها وحضارتها، وقادرة على فرض نفسها وثقافتها في عصر العولمة و العلم و الإبداع الإنساني. وهكذا فإنّ العمل على إيجاد منظومة فعّالة لإكتساب المعرفة في شقيها نشرا عبر التربية و التعليم و إنتاجا عبر البحث العلمي و التطوير التقني يصبح من الأهمّية بمكان، ولن يتأتى ذلك إلاّ من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة تبدأ بتحليل وتقييم الواقع الحالي لمنظومة إكتساب المعرفة بإيجابياته وسلبياته وتنتهي بإعداد تصوّر منطقي للحلول المقترحة لتحسين وضعية هذه المنظومة وتطوير أداءها، لا أراه شخصيا ممكنا وناجحا إلا من خلال تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في إدارة المنظومة بإعتبارها الأسلوب الإداري الحديث الوحيد على الأقل من وجهة نظري، القادر على الرفع من الكفاءة الداخلية و الخارجية لمنظومة إكتساب المعرفة في الجزائر.

وعلى ضوء هذا التمهيد، وبغية ربط دراستنا النظرية خلال الفصلين السابقين بدراسة تطبيقية تتضمّن إسقاطا لعناصر ونتائج الدراسة النظرية على بلدنا الجزائر، وتصوّرا شخصيا للحلول المقترحة لتجاوز المعوّقات و التحدّيات الملاحظة، إرتأينا تخصيص هذا الفصل الثالث للحديث عن واقع منظومة إكتساب المعرفة بالجزائر في ظلّ العولمة، وعن إدارة الجودة الشاملة بإعتبارها رؤيا استراتيجية متكاملة كفيلة بمواجهة تحدّيات الجودة والكفاءة الداخلية والخارجية لهذه المنظومة، و تحسين المكاسب من العولمة ودفع عجلة التنمية بالجزائر .

1.3. واقع منظومة اكتساب المعرفة بالجزائر في ظلّ العولمة

تؤكد الشواهد الجارية في عالم اليوم أنّ التقدّم العلمي و التكنولوجي و التفوّق الإقتصادي يستند دائما إلى منظومة لإكتساب المعرفة على درجة عالية من الجودة سواء في مجال التربية و التكوين أو في مجال البحث العلمي و التطوير التقني.

ويعتبر الصراع التكنولوجي العالمي في إطار النظام العالمي الجديد في أساسه صراعا بين الأنظمة التربوية المختلفة. وإنطلاقا من القناعة بأنّ الإنسان الجزائري هو أغلى ما تمتلكه الجزائر من ثروات وأنّه مفتاح أيّة تنمية، وأنّ التربية أصبحت حتمية تفرضها متطلبات التنمية الشاملة من حيث هي إستثمار له مردوده الإقتصادي و الإجتماعي، فينبغي أن تخضع المنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة للمراجعة و التقويم والتطوير الدائم حتى تواكب التحوّلات العميقة التي يشهدها المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة.

و لمّا كانت مسيرة الإصلاح و التقويم و التطوير تقتضي بالضرورة الوقوف أوّلا على الواقع الفعلي بإيجابياته وسلبياته، فإنّنا سنعمد من خلال هذا المبحث الأول إلى تبصّر مسيرة منظومة اكتساب المعرفة نشرا و إنتاجا، وبجميع منظوماتها الفرعية.

1.1.3. واقع نشر المعرفة في الجزائر

يقدّم هذا المطلب تحليلا وتقييما لأولى العمليتين أو الوظيفتين المجتمعتين الأساسيتين لمنظومة إكتساب المعرفة بالجزائر، وهي نشر المعرفة من خلال دراسة وصفية تحليلية على ضوء العديد من المؤشرات الكمية و النوعية لحال التعليم و التكوين بالجزائر .

و لقد رأينا أنّه من المفيد، أن تسبق هذه الدراسة الكمّية و النوعية، لمحة تاريخية وجيزة عن تطوّر قطاع التربية و التكوين في الجزائر، لا غنى عنها في نظرنا لفهم واقع نشر المعرفة فيها.

1.1.1.3. لمحة وجيزة عن تطوّر التربية في الجزائر

لقد خرجت الجزائر غداة الإستقلال في 1962، منهكة القوى، من حرب تحرير طويلة، جعلت بها حدّا لحقبة طويلة من إستعمار مدمّر. فعلاوة على إقتصاد متخلف متجه كلية نحو الخارج، وعلى مجتمع مفكك الأواصر، معدوم الثقافة، ورثت الجزائر في المجال التربوي وضعا مزريا للغاية: نسبة الأمّية تفوق 85 % ونسبة المتمدرسين لا تكاد تذكر، ونظام تربوي غريب بمحتوياته ومهامه، محدود في كفاءته و إمكاناته، يضاف إلى كلّ هذا سوء تأطير تقني وإداري عام في كلّ البلاد إستلزم

تجنيد القلة المتوفرة من الإطارات على حساب العمل البيداغوجي في التربية و التكوين . لقد حرّر الاستقلال طموح الجزائريين في حياة كريمة، تجلّى بوضوح في المطالبة بالتعلّم و التكوين و الترقية الثقافية و الإجتماعية [73] .

ولقد مرّ تنظيم التربية و التعليم بعد الإستقلال بمرحلتين أساسيتين[74] :

1.1.1.1.3. المرحلة الأولى (1962-1976)

وتعتبر هذه الفترة إنتقالية، حيث كان لا بدّ لضمان إنطلاق المدرسة، الإقتصار على إدخال تحويرات إنتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجّهات التنموية الكبرى. و من أولويات هذه الفترة تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية وتوسيعها إلى المناطق النائية، جزأرة إطارات التعليم، تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي، و التعريب التدريجي للتعليم.

وكان من نتيجة ذلك الإرتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سنّ الدراسة، إذ قفزت من 20% إبّان الدخول المدرسي الأوّل بعد الاستقلال إلى 70% في نهاية المرحلة.

أمّا التعليم العالي فقد عرف أول إصلاح حقيقي له في سنة 1971، وهو الإصلاح الذي ترك أثرا عميقا في شتى المجالات، أثرا لم تمحه محاولات إصلاحية جاءت بعده فبقي حتى يومنا هذا. ولقد كان تعريب إجازة التعليم العالي، وإستبدال نظام الوحدات بنظام الشهادات، وإنشاء الشعب والجذوع المشتركة، و تنظيم الجامعات في شكل معاهد بدلا عن الكليات أهمّ نتائج هذا الإصلاح الهام.

2.1.1.1.3. المرحلة الثانية (ابتداءا من سنة 1976)

إبتدأت هذه المرحلة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرّخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمّن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر، والذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الإتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحوّلات العميقة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية. وقد كرّس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته وتأمينه لمدّة 9 سنوات، وأرسى الإختيارات و التوجّهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث إعتبارها :

- منظومة وطنية أصيلة بمضامينها و إطاراتها وبرامجها.
- منظومة ديموقراطية في إتاحتها فرصا متساوية لجميع الأطفال الجزائريين.
- منظومة متفتحة على العلوم و التكنولوجيا.

وقد تضمّن الأمر السابق أهدافا عدّة، وطنية ودولية:

الأهداف الوطنية

و تتمثل في تنمية شخصية الأطفال و المواطنين وإعدادهم للعمل و الحياة و إكسابهم المعارف العامّة العلمية و التكنولوجية التي تمكنهم من الإستجابة للتطلعات الشعبية التوّاقة إلى العدالة و التقدّم وحق المواطن الجزائري في التربية و التكوين.

الأهداف الدولية

تتجسّد في منح التربية التي تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم على أساس إحترام سيادة الأمم وتلقين مبدأ العدالة و المساواة بين المواطنين و الشعوب و إعدادهم لمكافحة كلّ شكل من أشكال التفرقة و التمييز، وتنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية.

وصار التعليم بموجب الأمر السابق مهيكلا في إطار هيكلة المنظومة التربوية التي يبينها الشكل رقم 06 حسب المراحل التالية:

- تعليم تحضيري غير إجباري.
- تعليم أساسي إلزامي ومجاني لمدة 9 سنوات.
- تعليم ثانوي عام.
- تعليم ثانوي تقني.
- تعليم عالي.

ولقد أولى الأمر رقم 76- 35 المتضمّن تنظيم التربية و التكوين عناية خاصّة بالخدمات الإجتماعية المدرسية لتمكين التلاميذ من مواصلة دراستهم و إزالة الفوارق الناجمة عن الأسباب الإجتماعية أو الإقتصادية أو الجغرافية و تخفيف العبء عن العائلات. وتشمل الخدمات الإجتماعية المدرسية خاصّة الرّعاية الصحّية، التغذية المدرسية و النقل المدرسي في بعض المناطق النائية.

وبعد الإنتهاء من تقديم لمحة عن تطوّر التربية في الجزائر، سنشرع الآن في تشخيص وتحليل الوضع الراهن في كلّ من قطاعات التربية الوطنية، التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي في إطار دراستنا التحليلية لواقع نشر المعرفة بالجزائر.

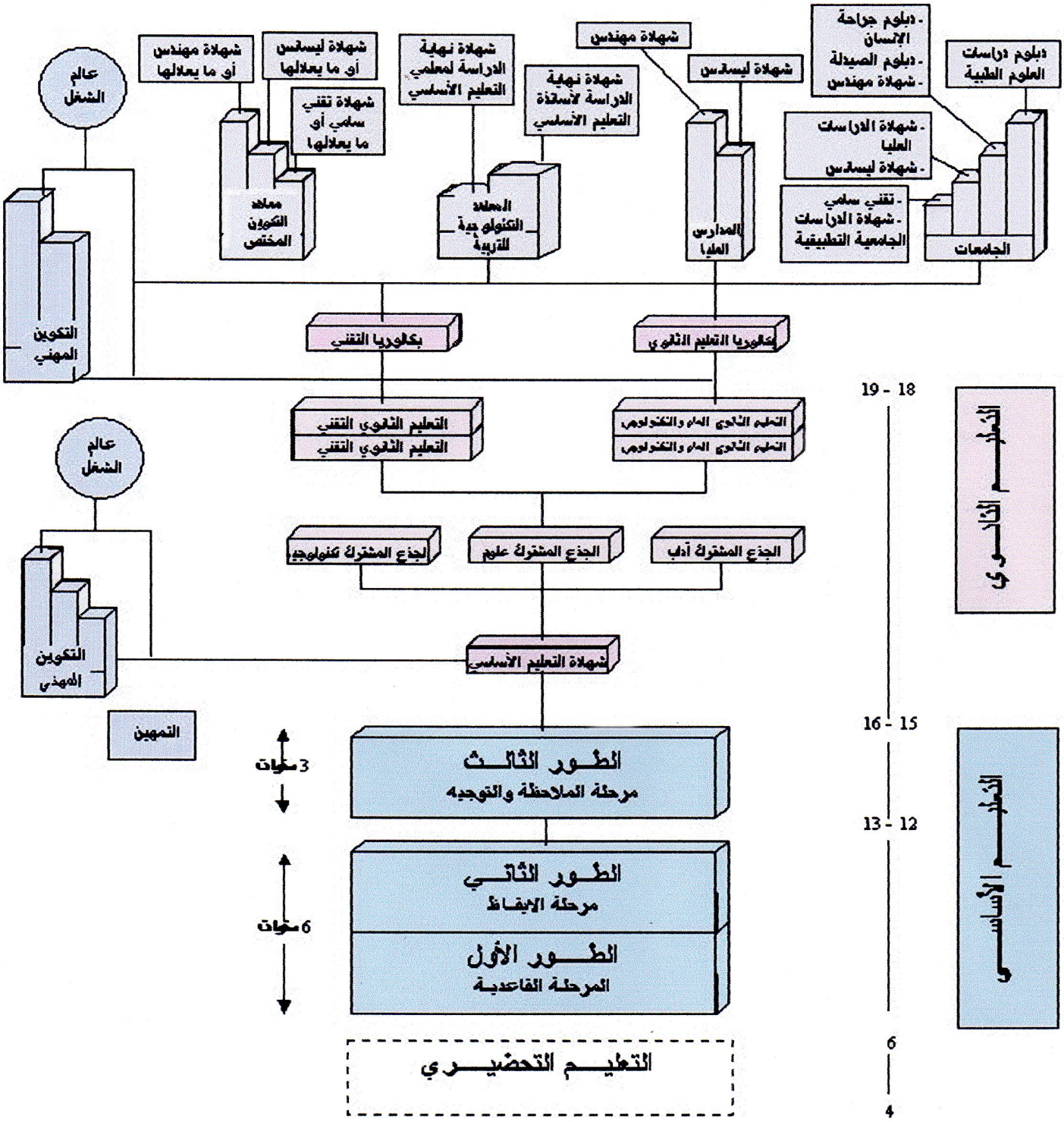

الشكل رقم 06: هيكلة المنظومة التربوية [74]

2.1.1.3. تشخيص الوضع الراهن في قطاع التربية الوطنية

يعتبر قطاع التربية النواة المركزية للنظام التربوي، ويعدّ التعليم الأساسي الموحّد و الإجباري الذي يمتدّ لتسع (9) سنوات، قاعدة هذا الصرح كله، فهو يمنح تربية قاعدية غايتها تكوين الفرد و المواطن والإعداد للإندماج الإجتماعي، ويجسّد المبادئ الدستورية لإجبارية التمدرس وديمقراطيته. كما أنّ التعليم الأساسي يحدّد إلى درجة كبيرة مآل التلاميذ البيداغوجي في الأطوار الأخرى، فهو يوفر لهم بالفعل ضروب التعلّم التي تطوّر لديهم القدرات القاعدية الضرورية لكلّ مواصلة لاحقة للدراسة و التكوين. ويلي التعليم الأساسي، التعليم الثانوي العام و التقني الذي يدوم ثلاث سنوات وتتوّجه شهادة البكالوريا التي تسمح بالإلتحاق بالتعليم العالي، وترجع أهمّية هذه المرحلة إلى كونها "ملتقى طرق" بين التربية القاعدية و التكوين و الإندماج المهنيين و التعليم العالي.

ومن أهداف التعليم الثانوي العام و التقني مواصلة التكفّل التربوي بالشباب البالغ من السنّ ما بين 16 و 19 سنة، و الإرتقاء بمستوياتهم الثقافية و العلمية.

ويبقى التعليم ما قبل المدرسي وهو تعليم غير إجباري لا تتكفّل به الدولة الجزائرية تكفّلا تامّا، بالإضافة إلى التعليم بالمراسلة ومحو الأمّية، مراحل تعليمية لا تقلّ أهمّية عن التعليم الأساسي و التعليم الثانوي في تطوير أداء النظام التربوي وتعزيز دوره الفاعل في تحقيق التنمية الشاملة.

1.2.1.1.3. أهمّ التوجّهات التي تميز تطور التربية الوطنية

كشفت مقارنة المعطيات الإحصائية للسنوات الأخيرة (1998- 2005) عن وجود عدد من الظواهر التي يعكس بعضها أوضاعا حرجة في سير النظام التربوي الجزائري مثل حجم التسرّب المدرسي و الزوال التدريجي لأقسام العلوم الدقيقة وتقلص أعداد المنتمين للتعليم التقني أو النتائج الضعيفة للإمتحانات، و التي يمكن أن تشكل مؤشرات تفيد في تقويم النظام وتسهم في إدخال التصحيحات المناسبة في الوقت المناسب.

و سنتفحّص فيما يلي بعض المؤشرات التي قد تساعد على تلمّس التوجّهات الرئيسية لتطوّر قطاع التربية الوطنية بالجزائر:

1.1.2.1.1.3. التطوّر في أعداد التلاميذ المسجلين

تكشف الدراسة التقييمية لتطوّر أعداد التلاميذ المسجّلين في مختلف أطوار التعليم الأساسي و التعليم الثانوي للفترة الممتدة بين السنة الدراسية "1998- 1999" و السنة الدراسية "2004-2005" و التي يبيّنها الجدول رقم 07 عن ملاحظات و نتائج جدّ هامة.

الجدول رقم 07: تطوّر أعداد التلاميذ المسجلين في مختلف الأطوار في الفترة الممتدة من 1999/1998 إلى 2005/2004 [75]

التعيين	99/98	00/99	01/00	02/01	03/02	04/03	05/04
3التلاميذ في الطور(1)و(2) للتعليم الأساسي. منهم بنات بنسبة (%)	4.778.870 2.229.343 %46.65	4.843.313 2.264733 %46.76	4.720.950 2.210.349 %46.82	4.691.870 2.204.240 %46.98	4.612.574 2.166.065 %46.96	4.507.703 2.119.522 %47.02	4.361.744 2.050.020 %47
3 التلاميذ في الطور(3) للتعليم الأساسي. منهم بنات بنسبة (%)	1898.748 896.209 %47.20	1.895.751 908633 %47.93	2.015.370 951.053 %47.19	2.116.087 1.016.356 %48.03	2.186.338 1.057.969 %48.39	2.221.795 1.083.125 %48.75	2.256.236 1.106.232 %49.03
3التلاميذ في التعليم الأساسي. منهم بنات بنسبة (%)	6.677.618 3.125.125 %46.80	6.739064 3173425 %47.09	6.736.320 3.178.869 %47.19	6.807.957 3.220.844 %47.31	6.798.912 3.224.044 %47.42	6.729.498 3.202.568 %47.59	6.617.076 3.155.683 %47.69
3 التلاميذ في التعليم الثانوي. منهم بنات (%)	909.927 499.459 %54.89	921959 516481 %56.02	975.862 547.946 %56.15	1.041.047 585.489 %56.24	1.095.730 621.608 %56.73	1.122.395 645.826 %57.54	1.123.123 648.379 %57.73
3 التلاميذ في التعليم الأساسي+ التعليم الثانوي منهم بنات(%)	7.648.991 3.653.341 %47.76	7.599.577 3.660.971 %48.17	7.712.182 3.726.815 %48.32	7.849.004 3.806.333 %48.49	7.894.642 3.845.652 %48.71	7.851.893 3.848.394 %49.01	7.741.049 3.804.492 %49.19

ويمكن حصر أهمّ الملاحظات و النتائج فيما يلي :

- بلغ العدد الإجمالي للتلاميذ في بداية فترة الدراسة، أي في السنة الدراسية "1998-1999"، 7.648.991 تلميذا، وقد إرتفع هذا العدد بنسبة 1.203% في نهاية فترة الدراسة أي في السنة الدراسية "2004-2005 " ليصبح بذلك 7.741.049 تلميذا. مع العلم أنّ أكبر عدد سجّل خلال السنة الدراسية "2002-2003" (7.894.642 تلميذا)، وأقلّ عدد سجل في السنة الدراسية "1999-2000" (7.599.577 تلميذا)، وهذا ما يدلّ على أنّ تطوّر العدد الإجمالي للتلاميذ خلال فترة الدراسة كان في الإتجاهين، إرتفاعا و إنخفاضا.

- بلغ عدد التلاميذ المسجّلين في مرحلة التعليم الأساسي في بداية فترة الدراسة 6.677.618 تلميذا موزّعين على الأطوار الثلاثة، وقد إنخفض هذا العدد بنسبة إجمالية تساوي 0.9 % ليصبح في نهاية فترة الدراسة 6.617.076 تلميذا. ويبيّن الجدول رقم07 أنّ هذا الإنخفاض بدأ خلال السنة الدراسية "2001-2000"، ليتوقف في السنة التي تليها ثم يعاود بعد ذلك خلال السنة الدراسية "2003-2002" ويتواصل إلى آخر سنة دراسية في فترة الدراسة. وإذا كان عدد التلاميذ المسجّلين في الطورين الأول و الثاني من مرحلة التعليم الأساسي ظلّ ينخفض منذ السنة الدراسية "2000-1999" و إلى غاية السنة الدراسية "2005-2004" وهو ما يفسّر إلى حدّ ما إنخفاض عدد التلاميذ في مجمل مرحلة التعليم الأساسي، فإنّ الوضع معاكس تماما بالنسبة لعدد التلاميذ المسجّلين في الطور الثالث من هذه المرحلة، حيث واصل إرتفاعه منذ السنة الدراسية "2000-1999" و إلى غاية نهاية فترة الدراسة.

- شهد مجموع عدد التلاميذ المسجّلين في مرحلة التعليم الثانوي إرتفاعا مستمرّا طوال فترة الدراسة حيث إنتقل من 909.927 تلميذ في السنة الدراسية "1998-1999" إلى 1.041.047 تلميذ في السنة الدراسية "2001-2002" التي تمثل منتصف فترة الدراسة، وليصبح 1.123.123 تلميذا في نهاية فترة الدراسة خلال السنة الدراسية "2004-2005" وبمعدّل زيادة إجمالية يساوي 23.43 % وبذلك نتوصل إلى نتيجة هامّة مفادها أنّ إرتفاع العدد الإجمالي للتلاميذ في قطاع التربية الوطنية ككل كان كنتيجة مباشرة لإرتفاع أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم الثانوي في ظلّ سيطرة موجة الانخفاض على أعداد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بصفة عامّة.

وفي الأخير، لا بدّ أن لا تفوتنا الإشارة إلى الارتفاع المستمر في أعداد البنات في مرحلة التعليم الثانوي طوال فترة الدراسة، وفي مرحلة التعليم الأساسي من بداية فترة الدراسة إلى غاية السنة الدراسية "2004-2003" أين بدأت في الانخفاض. أمّا نسبة الإناث للذكور فقد ظلت ترتفع باستمرار في مختلف الأطوار و المراحل طوال فترة الدراسة.

ويقودنا الحديث عن هذه الفكرة الأخيرة إلى الحديث عن معدّلات الإلتحاق بالتعليم أو نسب التمدرس الخام و الصافية في مختلف مراحل التعليم.*

إنّ معدّلات التمدرس أو الإلتحاق بالتعليم التي حققتها الجزائر تختلف من مرحلة تعليمية لأخرى، ففي مرحلة التعليم التحضيري نجد أنّ 5% فقط من الأطفال الجزائريين مسجّلين في هذه

* المعدل الخام للتمدرس هو نسبة عدد الأطفال المقيدين في مرحلة دراسية معينة بغض النظر عن سنّهم إلى عدد الأطفال في المجموعة العمرية لهذه المرحلة الدراسية. أما المعدّل الصافي للتمدرس فهو نسبة عدد الأطفال في المجموعة العمرية الرسمية لمرحلة دراسية معيّنة المقيّدين في هذه المرحلة إلى عدد الأطفال في المجموعة العمرية لهذه المرحلة الدراسية .

المرحلة في سنة 2004، في حين نجد أنّ هذه النسبة ترتفع إلى 62% في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى 85% في اليابان، وإلى 112% في إسرائيل، وإلى 114% في فرنسا، وهذا ما يعني أنّ المعدّل الخام للإلتحاق بالتعليم التحضيري في الجزائر ما زال ضعيفا جدّا.

أمّا في مرحلة التعليم الأساسي، فنجد أنّ المعدّلات الخام للتمدرس إرتفعت بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من سنة "1991 إلى سنة 2004" كما يوضّحه الجدول رقم 08، حيث كان المعدّل الخام للتمدرس 103% للذكور و88% للإناث و96% للذكور و الإناث في سنة 1991، ليرتفع إلى 116% للذكور و 107% للإناث و112% للذكور و الإناث في سنة 2004 ، وهي معدّلات تفوق كلّ المعدّلات الخام المحققة في الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و اليابان وفرنسا.

الجدول رقم08: معدّلات التمدرس الخام في الجزائر ومجموعة بلدان مختارة للفترة "1991- 2004 " [76]

المعدّل الخام للتمدرس في التعليم الأساسي (%)		الجزائر	الو.المتحدة.أ	اليابان	فرنسا	إسرائيل
1991	ذ كور و إناث	96	103	100	108	98
	ذكور	103	104	100	109	96
	إناث	88	102	100	109	100
1999	ذ كور و إناث	105	101	101	107	112
	ذكور	110	100	101	106	113
	إناث	100	103	101	105	112
2004	ذ كور و إناث	112	99	100	105	110
	ذكور	116	100	100	105	110
	إناث	107	98	101	104	111

أمّا بالنسبة للمعدّلات الصافية للتمدرس في التعليم الأساسي بالجزائر، فقد شهدت هي الأخرى إرتفاعا مستمرّا طوال الفترة الممتدة ما بين "1991-2004" كما يبيّنه الشكل رقم 07، حيث إنتقلت من معدّل صاف يساوي 95% للذكور و 83% للإناث و89% للذكور و الإناث في سنة 1991 إلى معدّل صاف يساوي 98% للذكور و 95% للإناث و97% للذكور و الإناث في سنة 2004، وهي معدّلات جدّ مقبولة إذا ما قورنت بالمعدّلات الجهوية، حيث قدّر معهد الإحصاء التابع لليونسكو

متوسّط معدّل التمدرس الصافي في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط في سنة 2004 بـ 85% للذكور و 78% للإناث و82% للذكور و الإناث.

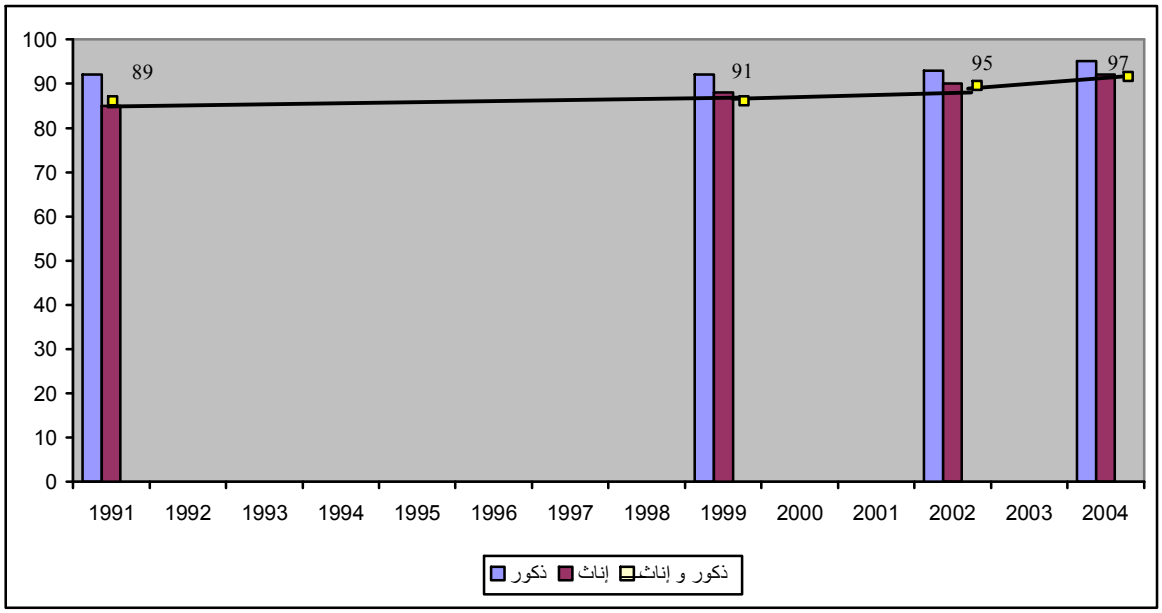

الشكل رقم 07: المعدّل الصافي للإلتحاق بالتعليم الأساسي حسب الجنس في الجزائر للفترة "1991-2004" [77] .

أمّا فيما يخصّ مرحلة التعليم الثانوي، فنجد أنّ المعدّلات الخام و الصافية للتمدرس المحققة في الجزائر مازالت بعيدة عن تلك المحققة في الدول المتقدّمة، ففي سنة 2004 حققت الجزائر معدّلا خاما للتمدرس في التعليم الثانوي يقدّر بـ 78% للذكور و84% للإناث و81% للذكور و الإناث، في حين حققت الولايات المتحدة الأمريكية معدّلا خامّا للتمدرس قدّر بـ 94% للذكور و 95% للإناث و 95% للذكور و الإناث، في حين حققت فرنسا معدّلا خامّا للتمدرس قدّر بـ 93% للجنسين. وأمّا بالنسبة للمعدّلات الصافية للتمدرس في التعليم الثانوي، فقد حققت الجزائر في سنة 2004، معدّلا يقدّر بـ65% للذكور و68% للإناث و66% للذكور و الإناث، في حين حققت الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و اليابان و فرنسا المعدّلات التي يبيّنها الجدول التالي:

الجدول رقم 09: المعدّلات الصافية للتمدرس لمجموعة دول مختارة في سنة 2004 [76] .

التعيين		الو.م.أ	إسرائيل	فرنسا	اليابان
المعدّل الصافي للتمدرس في التعليم الثانوي (%)	ذكور	%89	%89	%95	%100
	إناث	%91	%89	%97	%100
	ذكور و إناث	%90	%89	%96	%100

وكخلاصة لكل ما سبق، يتضح لنا جليّا من خلال هذه الدراسة المقارنة لمعدّلات التمدرس الخام والصافية في مختلف مراحل التعليم، أنّ الجزائر قطعت شوطا كبيرا في مرحلة التعليم الأساسي، إلا أنّ هناك عمل كبير ينتظرها في مرحلتي التعليم التحضيري و التعليم الثانوي لتحقيق معدّلات تمدرس مرتفعة على غرار المعدّلات المحققة في الدول المتقدّمة لتساهم في الحدّ من الأمّية ورفع معدّلات القراءة و الكتابة لدى المواطنين الجزائريين بمختلف فئاتهم العمرية و التي لا تزال هي الأخرى دون المستوى المأمول كما يثبته الجدول رقم 10.

الجدول رقم 10: معدّلات معرفة القراءة و الكتابة في الجزائر و مجموعة من الدول المختارة في الفترة " 2000-2004 " [76] .

التعيين		الجزائر	ماليزيا	إسرائيل	الأردن	الدول الأوروبية
معدّل معرفة القراءة و الكتابة للفئة العمرية:15سنة فأكثر	ذكور	%79.5	%92.00	%98.3	%95.1	%99
	إناث	%60.1	%85.4	%95.6	%84.7	%98.4
معدل معرفة القراءة و الكتابة للفئة العمرية (15-24 سنة)	ذكور	%94.1	%97.2	%99.7	%99.3	%99.8
	إناث	%86.1	%97.3	%99.6	%98.9	%99.8

2.1.2.1.1.3. التطوّر في أعداد المعلمين و الأساتذة

كما تكشف الدراسة التقييمية لتطوّر أعداد المعلمين و الأساتذة المكلفين بتأطيرالأعداد المتزايدة من التلاميذ خلال الفترة الممتدة بين السنة الدراسية " 1998- 1999" و السنة الدراسية "2004-2005 "، كما يبيّنها الجدول رقم 11، عن ملاحظات ونتائج جدّ هامة.

الجدول رقم 11: تطوّر أعداد المعلمين و الأساتذة في مختلف الأطوار و المراحل التعليمية في الفترة " 1998- 1999 / 2004 - 2005 " [75]

التعيين	99/98	00/99	01/00	02/01	03/02	04/03	05/04
3 المعلمين في الطور (1) و(2) من التعليم الأساسي منهم: إناث أجانب	169519 77833 100	170562 78662 84	169559 79.093 56	170039 81388 46	167529 81463 40	170031 84598 25	171471 86584 23
3 المعلمين في الطور(3) من التعليم الأساسي منهم: إناث أجانب	100595 49389 154	101261 50242 131	102137 51150 98	104289 52949 81	104329 53462 76	107898 56683 64	108249 57074 47
3الأساتذة في التعليم الثانوي منهم: إناث أجانب	54033 22764 147	54761 23501 127	55588 24264 118	57274 25753 111	57747 26598 090	59177 27925 83	60185 28772 75

ويمكن حصر أهمّ هذه الملاحظات و النتائج فيما يلي:

- الإرتفاع المستمر في العدد الإجمالي للمعلمين و الأساتذة لاسّيما في الطور الثالث بالنسبة لمرحلة التعليم الأساسي حيث شهد هذا الأخير زيادة إجمالية في عدد المعلّمين تقدّر بـ 7.6% خلال فترة الدراسة، وكذا مرحلة التعليم الثانوي التي شهدت زيادة إجمالية في عدد الأساتذة تقدّر بـ 11.38%، في حين لم يعرف عدد المعلمين في الطورين الأوّل والثاني من التعليم الأساسي إلا زيادة إجمالية طفيفة خلال فترة الدراسة قدّرت بـ1.15% فقط، ذلك أنّ هذين الطورين عرفا تطوّرا في الإتجاهين إنخفاضا وإرتفاعا في عدد المعلمين خلال فترة الدراسة، على عكس الطور الثالث من مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي.

- الإرتفاع المستمر في عدد المعلمات و الأستاذات خلال فترة الدراسة في مختلف الأطوار، حيث إرتفع عددهنّ في الطورين الأول و الثاني من التعليم الأساسي من 77833 معلمة في السنة الدراسية "1998-1999" إلى 86584 معلمة في السنة الدراسية "2004-2005" أي بزيادة قدرها 11.24% ، كما إرتفع عدد معلمات الطور الثالث من التعليم الأساسي خلال نفس الفترة من 49389 معلمة إلى 57074 معلمة أي بزيادة قدرها 15.56%. أمّا مرحلة التعليم الثانوي فقد عرفت هي الأخرى زيادة في عدد الأستاذات من 22764 أستاذة إلى 28772 أستاذة أي بزيادة

قدرها 26.39% . ولقد أدّت هذه الزيادات المتتالية إلى زيادة مكانة العنصر النسوي في النظام التعليمي الجزائر، حيث باتت المعلمات تمثلن نصف العدد الإجمالي للمعلّمين في الطورين الأول و الثاني بحلول السنة الدراسية "2004-2005"، وأكثر من النصف (52.79%) في الطور الثالث من التعليم الأساسي، وتقريبا نصف العدد الإجمالي في التعليم الثانوي (47.80 %).

- إنخفاض عدد المعلمين و الأساتذة الأجانب بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة وفي مختلف الأطوار و بمعدّلات إجمالية كبيرة، قدّرت بـ 77% في الطورين الأول و الثاني و69.48% في الطور الثالث بالنسبة لمرحلة التعليم الأساسي، وبمعدّل إجمالي يقدّر بـ48.97% في مرحلة التعليم الثانوي.

ولكنّ السؤال المطروح هنا هو هل ساهمت هذه الزيادات في عدد الأساتذة في تحسين معدّلات التأطير في ظلّ الزيادة الكبيرة التي لاحظناها في عدد التلاميذ المسجّلين؟ وهل تحسّنت البنية التأهيلية للمعلّمين بعد هذه الزيادة الكبيرة ؟

إنّ النسبة بين عدد الأساتذة وعدد التلاميذ بقيت ثابتة نسبيا في الطور الثالث من مرحلة التعليم الأساسي وفي مرحلة التعليم الثانوي، حيث إستقرّت في حدود 20 تلميذا لكلّ معلم في الطور الثالث و 18 تلميذا لكلّ أستاذ في التعليم الثانوي خلال الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة التي قمنا بها، أمّا الطورين الأوّل و الثاني من التعليم الأساسي، فقد شهدا تحسّنا ملموسا في معدّل التأطير، حيث إنتقل من 28 تلميذا لكل أستاذ في السنة الدراسية "1998-1999" إلى 25 تلميذا لكل أستاذ في السنة الدراسية "2004- 2005" . إنّ معدّلات التأطير في الطور الثالث من التعليم الأساسي و التعليم الثانوي تبرّر بعامل تخصّص الأساتذة، في حين يعتبر معلمو الطورين الأول و الثاني من التعليم الأساسي متعدّدي الإختصاص. وإذا كانت هذه المعدّلات تبدو مقبولة في عمومها، فإنّه لا بدّ من الإشارة إلى وجود فروق معتبرة بين مختلف مناطق الوطن حسب كثافتها السكانية، و في مختلف الأطوار و المراحل التعليمية ، ولذلك يجب أن تنصبّ الجهود في تقليص هذه الفروق لا في العمل على التخفيض الصوري في المعدّل المتوسّط.

أمّا بالنسبة لبنية هيئة التدريس في مختلف أطوار التربية الوطنية من حيث السنّ، فقد أثبتت دراسة قامت بها وزارة التربية الوطنية أنّ السنّ السائد يتراوح ما بين 20 و 40 سنة (75% بالنسبة لمعلمي الطورين الأول و الثاني للتعليم الأساسي، و82 % بالنسبة لأساتذة الطور الثالث و التعليم الثانوي)، وهذا يعني أنّ معدّل تجديد هيئة المعلمين سيكون ضعيفا لسنوات عديدة، وعليه فإنّه يجب أن تعطى الأولوية للتكوين في أثناء الخدمة من أجل تحسين مستويات المعلمين العاملين.

وفيما يخصّ التأهيل فقد وجدت هذه الدراسة، أنّ 83.54% من معلمي الطور الأول و الثاني في المدرسة الأساسية لديهم مستوى دراسي دون البكالوريا، 53.78% منهم تابعوا تكوينا مختصّا في

المعاهد التكنولوجية للتربية (ITE) و 46.22% تمّت ترقيتهم عن طريق التكوين الدائم و الإمتحانات المهنية. أمّا في الطور الثالث من التعليم الأساسي فإنّ 63.75% من الأساتذة وظفوا بشهادة البكالوريا لكنّهم تابعوا جميعا تكوينا مختصا في المعاهد التكنولوجية للتربية، ونجد أنّ 30.23% وظّفوا بشهادة البكالوريا و6.02% لديهم مستوى تعليم عال. وأمّا في التعليم الثانوي، فيبقى مستوى التوظيف متجانسا (ليسانس أو شهادة مهندس) [78] ص 21.

وبذلك يبدو جليا أنّ تأهيل مجموع المعلمين في كلّ الأطوار غير كاف و أنّ توظيفهم خضع إلى ضغط مرتبط بتعميم التعليم في وقت لم يكن فيه الإقبال على مهنة التعليم كبيرا، ويصبح العمل على تدارك النقص الفادح في تكوين هيئتنا التدريسية أكثر من ضرورة ملحة.

3.1.2.1.1.3. التطوّر في الهياكل و البنى القاعدية

لقد شهدت السنوات الأخيرة قفزة نوعية للجزائر في مجال إنجاز الهياكل و المنشآت القاعدية في حقل التربية، حيث بلغ عدد هياكل قطاع التربية الوطنية في الدخول المدرسي "2006/2005" إجمالا 22.783 مؤسّسة تتوزّع على 17.307 مدرسة إبتدائية و3981 متوسّطة و1495 ثانوية، بعد أن كانت لا تتعدّى في الدخول المدرسي "2005/2004" إجمالا 22308 مؤسّسة تتوزّع على 17041 مدرسة إبتدائية و3844 متوسّطة و 1423 ثانوية، و19914 مؤسّسة إجمالا في الدخول المدرسي "1999/1998" موزّعة على15507 إبتدائية و3224 متوسّطة و1183 ثانوية. وهذا يعني أنّ الدولة الجزائرية قامت في ظرف 7 سنوات ببناء 1800 إبتدائية و 757 إكمالية و 312 ثانوية جديدة. ناهيك عن زيادة عدد المطاعم المدرسية إلى 10.141 مطعم مدرسي، وعدد وحدات الكشف و المتابعة الصحية إلى 1.205 وحدة على الصعيد الوطني في الدخول المدرسي "2006/2005" بعدما كانت لا تزيد عن 6009 مطعم مدرسي و 920 وحدة كشف ومتابعة صحّية في الدخول المدرسي "2003/2002" [79]. و لكن بالرّغم من إرتفاع معدّل بناء المؤسّسات التعليمية، إلاّ أنّ الإنجازات المحققة تبقى بعيدة عن الإستجابة للطلب المتزايد الناتج عن تزايد عدد التلاميذ، كما أنّ حالة المباني غير مرضية، فعدد كبير منها أستلم وأستعمل قبل الانتهاء من الأشغال كلية تحت ضغط الحاجة.

4.1.2.1.1.3. تراجع أعداد تلاميذ التعليم التقني

في الوقت الذي إنطلق فيه النقاش حول غايات التعليم و التكوين في مرحلة ما بعد الأساسي وتنظيمه و بالأخصّ حول العلاقة بين التعليم التقني و التكوين المهني وموقعهما ضمن النظام التربوي، نلاحظ تراجعا ثابتا لأعداد المتمدرسين في التعليم التقني على إمتداد السنوات الأخيرة، حيث

لم يمثل عدد التلاميذ المسجّلين في الثالثة ثانوي في التعليم التقني إلا 7.94% من المجموع الكلي للتلاميذ المسجّلين في السنة الثالثة ثانوي في السنة الدراسية "2003-2004" بعد ما كان 8.655% في السنة الدراسية "2002-2003" و 8.19% في السنة الدراسية "2001-2002" و 8.78% في السنة الدراسية "2000-2001" و 8.81% في السنة الدراسية "1999-2000" و 9.40% في السنة الدراسية "1998- 1999". ولقد ساهم في هذا التراجع عدّة أسباب متضافرة منها توحيد التعليم الأساسي وضبط المسارات الدراسية الذي جعل شعب التعليم التقني القصير الذي يضمن تأهيلا مهنيا تضمحلّ شيئا فشيئا حتى الزوال، كما ساهم في ذلك غياب تقاليد تقنية وصناعية وتدهور الصورة الاجتماعية للعمل اليدوي لصالح وظائف التسيير و الإدارة ولصالح التعليم العام و الدراسات الجامعية [78] ص 15.

5.1.2.1.1.3. تمدرس الإناث

إنّ مشاركة الإناث، التي تعتبر من بين أهداف التمدرس العالمي، في إرتفاع على مستوى كلّ الأطوار، حيث إرتفعت نسبة الإناث في الطورين الأوّل و الثاني من التعليم الأساسي من 46.65% في سنة "1998-1999" إلى 47% في سنة "2004-2005"، و من 47.20% في سنة "1998-1999" إلى 49.03% في سنة "2004-2005" في الطور الثالث من التعليم الأساسي. في حين شهدت فيه هذه النسبة إرتفاعا كبيرا في مرحلة التعليم الثانوي، حيث إنتقلت من 54.89% في سنة "1998-1999" إلى 57.73% في سنة "2004-2005". ولقد إرتفعت كنتيجة لما سبق، نسبة الإناث لمجموع التلاميذ المسجّلين في قطاع التربية الوطنية من 47.76% في سنة "1998-1999" إلى 49.19% في سنة "2004-2005".

وفي هذا المقام لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الجزائر تمكنت من تحقيق هدف الألفية الإنمائية المتعلق بتحقيق التعليم الإبتدائي الشامل* ، وهي تقترب شيئا فشيئا من تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي بعدما تمكنت من تحقيقها في التعليم الثانوي** .

إنّ ترقية الإناث عن طريق النجاح في المدرسة يعتبر عامل تطوّر يتوافق وسياسة منصفة في مجال التمدرس ومرامي ترقية المجتمع. لكنّ هذا الوضع يولد بعض الإنشغالات على الصعيدين الإجتماعي و المهني، إذ لا ينعكس تفوقهنّ المدرسي على ترقيتهنّ الإجتماعية، على مستوى العمل بصفة عامّة و على مستوى تقلد مناصب المسؤولية على وجه الخصوص.

---

* يتحقق هدف التعليم الابتدائي الشامل عندما يكون معدل الالتحاق الصافي (نسبة التمدرس الصافية) يساوي على الأقل 95%.

** تتحقق المساواة بين الجنسين عندما يكون مؤشر المساواة بين الجنسين(IPS) المحسوب وفق المعدل الخام للتمدرس (TBS) يتراوح بين القيمة 0.97 و القيمة 1.03.

6.1.2.1.1.3. الامتحانات الرئيسية

1.6.1.2.1.1.3. الحصول على شهادة التعليم الأساسي (BEF)

بعد تتبّع نتائج إمتحان شهادة التعليم الأساسي خلال الفترة الممتدة من السنة الدراسية "1998-1999" إلى السنة الدراسية "2005/2004"، إتضح لنا جليّا ضعف هذه النتائج وتذبذبها بين التحسّن الطفيف في بعض السنوات و التدهور المفاجئ في سنوات أخرى ، فعلى سبيل المثال حصل إنخفاض حادّ في نسبة النجاح لسنة 1999 مقارنة مع سنة 1998، حيث إنتقلت هذه النسبة من 41.25% إلى 33.09 %، لكن سرعان ما إرتفعت هذه النسبة في السنة الموالية سنة 2000 إرتفاعا كبيرا لتبلغ 41.41% ، إلا أنّ هذه النسبة أخذت في التراجع من جديد بعد ذلك في سنوات 2001، 2002، 2004،2003.

إنّ ضعف نتائج إمتحان شهادة التعليم الأساسي يستدعي إقامة بحث تحليلي للتعرّف على أسباب الضعف الحقيقية، ومن ثمّ معالجتها بكفاءة بغية إستعادة الحيوية لنظامنا التربوي و الحفاظ على الجوانب الرمزية للإمتحانات المعبّرة عن الجدارة و الإستحقاق و الممثلة أيضا للملمح المرغوب في تلاميذ مدارسنا.

2.6.1.2.1.1.3. الحصول على شهادة البكالوريا (BAC)

بلغت نسبة النجاح 37.29% في دورة جوان 2005، مقابل 38.30% في دورة جوان 2004، وسجّلت بذلك النتائج تراجعا بنسبة قدرها 1.01% [79]. و يمكن القول من خلال تتبّعنا لهذه النتائج خلال الفترة الممتدة من السنة الدراسية "1998-1999" إلى السنة الدراسية "2004-2005"، أنّها عرفت تطوّرا في الإتجاهين تحسّنا تارة و تراجعا تارة أخرى . إنّ الجوانب الرقمية تشير إلى تحسّن نسبي في النتائج لاسيّما خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، لكن ينبغي عدم الانسياق وراء هذا الإنطباع الذي قد يكون صوريا لأنّ التدفقات الطلابية في المرحلة الأولى من التعليم العالي تطرح مشكلات أساسية من حيث الملمح المطلوب.

7.1.2.1.1.3. الرّسوب المدرسي

تكشف دراسة إحصائيات السنوات السبع الأخيرة زيادة منتظمة للرسوب المدرسي على المستوى الوطني، وتظهر بشكل لافت للإنتباه نسب الرسوب المرتفعة بشكل غير عادي في الأقسام النهائية لكلّ طور (18% في السنة السادسة أساسي و 31% في السنة التاسعة أساسي و 43% في السنة الثالثة ثانوي) . ويخلّ هذا الرسوب بالتوافق بين سنّ التلاميذ ومستوياتهم الدراسية، ويعدّ التوافق بين

المتغيرين مؤشرا عن تمدرس وتدفق جيدين وبخاصة في مرحلة التعليم الإجباري. والملاحظ اليوم هو أنّ هذه الظاهرة لم تعالج في الجزائر المعالجة البيداغوجية التي كان ينتظر منها أن تسمح للتلاميذ المعنيين بسدّ نقائصهم، بل تمّت معالجتها من زاوية تسيير تدفّقهم و الحفاظ على توازن مختلف المسارات المدرسية.

8.1.2.1.1.3. التسرّب المدرسي

يضاف إلى ظاهرة الرّسوب المدرسي، ظاهرة التخلّي عن الدراسة التي هي في إنتشار متزايد، حيث لا يزال في سنة 2005 نحو 10% من مجموع الأطفال الجزائريين أي ما يعادل 200 ألف طفل غير مسجّلين على مستوى المدارس سنويا، و500 ألف طفل آخر يتركون مقاعد الدراسة بسبب الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي يعيشون تحت وطأتها [80] . وتشير الإحصائيات المتعلّقة بظاهرة التسرّب المدرسي بالنسبة لتلاميذ السنة السادسة إبتدائي أنّها تصل سنويا إلى 7.73% من مجموع التلاميذ الجزائريين المتمدرسين، وتصل النسبة حدود 8% بالنسبة لتلاميذ مختلف أقسام الطور المتوسّط، فيما تبلغ حدود 23% في نهاية هذا الطور [81].

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة و إنعكاساتها السلبية على الإقتصاد التربوي ومستقبل جودة التربية والتعليم، فإنّ تشريحها ودراستها برؤية علمية وبمقاربة منهجية يشكل أولوية كبرى على مستوى وزارة التربية الوطنية وعلى مستوى الدولة الجزائرية ككل.

3.1.1.3. تشخيص الوضع الراهن في قطاع التكوين المهني

تمتلك الجزائر شبكة تكوين مهني جدّ متطورة من حيث الهياكل، تنتشر عبر التراب الوطني بصفة متوازنة نسبيا، وتتمثل الخاصّية الأولى لهذه الشبكة في تكوّنها بطريقة تدريجية تحت وصايات متعدّدة تشمل قطاعات وزارية ومؤسّسات و خواص وجمعيات...إلخ، ويقع قطاع التكوين المهني في الجزائر تحت ضغوطات و تأثيرات ذات طابع إجتماعي و إقتصادي وتنظيمي، فهو مطالب بإستيعاب العدد الهائل من خرّيجي المنظومة التربوية من جهة و بالإستجابة لمتطلبات عالم الشغل المتجدّدة و التكيّف معها من جهة ثانية.

1.3.1.1.1.3. شبكة مؤسّسات التكوين

لا يكوّن قطاع التكوين المهني وحدة متجانسة، حيث تطوّر تاريخيا حسب مبادرات وظروف مختلفة وهو يتألف اليوم من:

1.1.3.1.1.3. شبكة المؤسّسات التابعة لكتابة الدولة للتكوين المهني

إنّها الشبكة الأكثر توسّعا وتماسكا، حيث تنتشر عبر جميع ولايات الوطن، وهي تستقبل بصورة أساسية الشابّات و الشبّان الذين توقفوا عن الدراسة. وتضمن أنماطا شتى من التكوين (تكوين إقامي، تكوين عن طريق التمهين، تكوين عن طريق المراسلة، دروس مسائية) ، حيث تتوّج كلّ هذه الأنماط من التكوين بشهادات دولة من المستوى التأهيلي للعامل المتخصّص إلى مستوى التقني السامي [82] ص 53.

تتألف هذه الشبكة من831 مؤسّسة للتكوين [83] ، وهي موزّعة بين مراكز التكوين المهني و التمهين للمستويات 5.4.3.2.1 ، وبين معاهد وطنية عليا للتكوين المهني لمستوى التقني السامي. وهناك مؤسّسات متخصّصة في البحث التربوي و الدراسات و تكوين المكوّنين و إقتناء الأجهزة وصيانتها. و على الرّغم من سعي خريطة التكوين المهني إلى إعطاء الأولوية للمناطق الريفية من خلال إنجاز العديد من مؤسّسات التكوين بها، إلا أنّ النزوح الرّيفي و التجمّعات الحضرية الفوضوية الناجمة عنه، أدّت إلى استغلال مكثف للمؤسّسات الموجودة في المدن في مقابل إستغلال ضعيف لمؤسّسات التكوين الموجودة في المناطق الريفية.

2.1.3.1.1.3. شبكة المؤسّسات التابعة للوزارات و الشركات العمومية

1.2.1.3.1.1.3. مؤسّسات التكوين التابعة لوصاية وزارات أخرى

لقد نمت هذه المؤسّسات منذ المخطّط الرّباعي الأول، وكان هدفها تكوين الإطارات المتوسّطة تلبية للحاجة الخاصّة بكل قطاع. إنّ أهمّ القطاعات المعنية في الوقت الراهن هي التربية الوطنية، الصّحة، السياحة، الشبيبة و الرياضة. ولقد أقيمت هذه المؤسّسات ذات الأحجام المختلفة لأنماط متنوّعة من التكوين (تكوين أوّلي، تكوين تكميلي، تكوين لتحسين المستوى ، رسكلة)، ولشرائح تشمل شبابا خارجا من النظام التربوي، أو أعوانا وعمّالا يمارسون مهنا. ويتمّ تمويل هذه العمليّات التكوينية من ميزانيات الوزارات المعنية و تتوّج هذه الأنماط من التكوين عموما بشهادات مهنية نوعية.

2.2.1.3.1.1.3. مؤسّسات التكوين التابعة لوصاية شركات عمومية

لقد تطوّرت هذه المؤسّسات بصورة موازية لتلك المؤسّسات الواقعة تحت وصاية الوزارات، وكان من بين أهمّ أهدافها تلبية حاجات الشركات من الإطارات المؤهلة. وباستثناء المؤسّسات الكبرى مثل

" سيدار " و" المؤسّسة الوطنية للإلكترونيك " التي استقت أنظمة داخلية حقيقية للتكوين تمكّنها من مواجهة مشاكل التقلبات والتكييف المتواصل للموظفين مع التقنيات الجديدة، فإنّ القسم الأكبر من التكوين في المؤسّسات يتم حسب ممارسات و أنماط مختلفة لا تعبّر دائما عن وجود هيكل قاعدي خاص للتكوين، وهذا ما يصعّب التقويم الدقيق لطاقة التكوين هذه وفقا للمعايير الكلاسيكية لتقويم طاقات التكوين [82] ص 54 .

و تجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنّ الوضع الحالي يتميز بالتخلي التدريجي عن هذه الوظيفة لصالح اللّجوء إلى سوق الشغل وبغلق مراكز التكوين التي عكفت الدولة على تمويلها مباشرة نظرا للتكاليف المرتفعة لتشغيلها وضعف الجهاز الهندسي الموضوع المتميّز بكثافة التخصّصات.

3.2.1.3.1.1.3. مؤسّسات التكوين المعتمدة التابعة للقطاع الخاص

لقد تطوّرت هذه المؤسّسات منذ 1991 تطبيقا للمرسوم رقم 91-141 الصّادر بتاريخ 11 ماي 1991 الذي حدّد شروط إنشاء المدارس المهنية المعتمدة ومراقبتها. وتمنح هذه المؤسّسات حاليا تكوينا إقاميا عامّا أو تكوينا خاصّا حسب طلب الشركاء في عدّة تخصّصات أغلبها في الإعلام الآلي، التسيير، التجارة، الحلاقة وحرف الألبسة. ويتوّج التكوين بمختلف أنماطه إمّا بشهادة خاصة بالمؤسّسة أو بالمشاركة في الإمتحانات التي تنظمها مؤسّسات التكوين التابعة للقطاع العمومي للحصول على شهادات دولة [82] ص 55 . والجدير بالذكر أنّ بعض هذه المؤسّسات تعمل بشراكة مع هيئات تكوين أجنبية، وتخضع هذه المؤسّسات لمراقبة الدولة، لكن نقص المعطيات حول خصائص سير هذه المؤسّسات بسبب إستقلاليتها النسبية التي منحتها إيّاها السلطات العمومية، جعلت عمليّة مراقبة وتقويم نشاطها جدّ صعبة.

ويبيّن هذا العرض عن مختلف مؤسّسات التكوين المهني مدى تنوّع وتعدّد أنماط التكفل التي يوفرها التكوين المهني. ويتضح أنّ النمط الوحيد الذي يمثل شبكة منسجمة ومتجانسة هو الواقع تحت وصاية كتابة الدولة للتكوين المهني.

2.3.1.1.3. قدرات الاستقبال و التأطير التربوي في المؤسّسات التابعة لكتابة الدولة للتكوين المهني

1.2.3.1.1.3. قدرات الاستقبال

إستقبل القطاع خلال السنة التكوينية "2004-2005" ما يناهز 433.384 متدرّبا في مختلف أنماط التكوين أي بزيادة 109.952 متدرّبا عن السنة التي سبقتها و 169007 متدرّبا عن السنة التكوينية "1998-1999" [83]. ويتابع أغلب المتدرّبين تكوينهم في نمط التكوين الإقامي بنسبة 52.08% ويليه التكوين عن طريق التمهين بنسبة 39.45% ثم التكوين عبر الدروس المسائية بنسبة 5.29% وأخيرا التكوين عن بنسبة 3.18%. أمّا بالنسبة للطاقة البيداغوجية للإستقبال، فقد تعزّزت بشكل ملحوظ خلال السنة التكوينية "2005/2004" سواء في مراكز التكوين المهني و الملحقات التابعة لها، أو في معاهد التكوين المهني و الملحقات التابعة لها أو في المعاهد الوطنية المتخصّصة في التكوين المهني، حيث بلغت الطاقة البيداغوجية الإجمالية للإستقبال 196.360 مقعدا في السنة التكوينية "2004-2005" بعد ما كانت لا تتجاوز 150.896 مقعدا فقط في السنة التكوينية "1998-1999"، نظرا لإستيلام 106 مركز تكوين مهني جديد و 32 ملحقة تابعة له، و43 معهدا جديدا للتكوين المهني في الفترة الممتدة بينهما، وليصبح بذلك العدد الإجمالي لمؤسّسات التكوين في السنة التكوينية "2004-2005" 831 مؤسّسة تكوينية موزّعة كما يلي [83]: 524 مركز تكوين مهني و 210 ملحقة تابعة له، 71 معهد للتكوين المهني و21 ملحقة تابعة له و 6 معاهد وطنية متخصصة للتكوين المهني .

2.2.3.1.1.3. التأطير التربوي

يؤطر التكوين المهني 11082 مكوّنا، ومن ضمن هؤلاء المكوّنين 3003 أستاذا متخصّصا في التكوين المهني و8065 أستاذ التكوين المهني"PFP" و14 متمرّنا "Moniteurs" خلال السنة التكوينية "2004-2005"، بعدما كان التأطير مضمونا خلال السنة التكوينية "1998-1999" من طرف 8594 مكوّنا فقط بينهم 1163 أستاذا متخصّصا في التكوين المهني و7402 أستاذ تكوين مهني و29 متمرنا. وهذا ما يعني أنّ التأطير قد تدعّم كمّا ونوعا خلال هذه الفترة [84] .

4.1.1.3. تشخيص الوضع الراهن في قطاع التعليم العالي

للتعليم العالي، خاصّة الجامعي، دور بالغ التميّز والأهمّية في منظومة التعليم بوجه خاص، وفي منظومة إكتساب المعرفة بوجه عام. ولكن على جانب آخر، أصبح تردّي التعليم العالي في الجزائر، خاصة في منظور تردّي نوعيته، من معالم التخلّف بمعايير العصر، و الخوف كله أن يتحوّل التعليم العالي إن إستمرّ الحال على ما هو عليه من تردّ أو تفاقم، إلى أحد آليات تدويم تخلف الجزائر في

القرن الحادي و العشرين، في الوقت الذي أنجز فيه التعليم العالي، خاصّة الجامعات في البلدان المصنّعة مهمّتي الإنتشار الواسع و تأسيس النوعية الراقية في سياق ثقافي و إجتماعي و إقتصادي وسياسي متكامل ، إكتمل بناؤه بمشاركة فاعلة من التعليم العالي.

1.4.1.1.3. التنظيم البيداغوجي الإداري

إنّ وضع نموذج جديد للتنظيم الإداري للجامعة (الكلية) موضع التنفيذ و إنشاء الجذوع المشتركة الجديدة كعلوم الأرض و الفلاحة، وعلوم الطبيعة و الحياة * على سبيل المثال ، قد ولّد إظطرابا في طبيعة التجانس و الإنسجام على مستوى الأداء بالجامعة، ذلك أنّ هذا التنظيم الإداري الجديد للجامعة في شكل كليات أعتبر من طرف الخبراء إجراءا إداريا محضا كرّس غلبة الجانب الإداري على الجانب البيداغوجي، وأدّى تطبيقه المؤسّس على تصوّر خاطئ للإستقلالية دون أيّ تجريب ميداني مسبّق إلى عواقب وخيمة تجلت بوضوح في هشاشة الإستقرار على مستوى الجامعة الجزائرية. أمّا فيما يخص الجذوع المشتركة، فإنّ تطبيقاتها قد ألغت نظاما للتوجيه كان مقبولا من الجميع وعوّضته بنظام جديد أدخل عوامل خلّفت إضطرابات مسّت بنجاعة مقاييس التوجيه و الإمتحانات. كما جاءت النصوص المؤسّسة لهذه الجذوع المشتركة مناقضة لتوصيات أعمال اللجان البيداغوجية الوطنية.

وتجدر بنا الإشارة إلى أنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد شرعت في الثلاث سنوات الأخيرة في تطبيق هيكلة جديدة لنظام التعليم العالي في الجزائر (نظام LMD) شبيهة بتلك المعمول بها منذ مدّة في البلدان الأنجلوساكسونية والتي وافقت بلدان الفضاء الأوربي على تبنّيها مؤخّرا. وترتكز هذه الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم العالي في ثلاثة أطوار تتوّج بثلاث شهادات :

طور أول مدّته 3 سنوات بعد البكالوريا ويتوّج بشهادة الليسانس.

طور ثان مدّته 5 سنوات بعد البكالوريا ويتوّج بشهادة الماستر .

طور ثالث مدّته 8 سنوات بعد البكالوريا ويتوّج بشهادة الدكتوراه.

و لقد قرّرت الوزارة أيضا إنشاء مدارس الدكتوراه لتغطية التكوين لتحضير الماجستير والدكتوراه لتحسين نوعية ومستوى التكوين في مرحلة ما بعد التدرّج . وإذ كنت أشيد بهذه الإصلاحات وأدعمها شخصيا، إلا أنّني أرى أنّ الإقدام على هكذا إصلاحات دون إشراك الفاعلين الأساسيين بالجامعة سوف يرهن بصفة كبيرة فرص نجاحها، و سوف يزيد من هشاشة إستقرار الجامعة الجزائرية .

---

* قلص التنظيم البيداغوجي الجديد عدد الجذوع المشتركة من 15 إلى06 وهي: علوم الطبيعة و الحياة، العلوم الدقيقة و التكنولوجية و الإعلام الآلي، علوم الأرض و الفلاحة، السوسيولوجيا و الديموغرافيا، علم النفس وعلوم التربية و الفلسفة، العلوم السياسية و العلاقات الدولية، علوم الاتصال و الإعلام وعلم المكتبات، التاريخ وعلم الآثار.

1.1.4.1.1.3. بعض المؤشرات الكمّية حول تطوّر التعليم العالي بالجزائر

1.1.1.4.1.1.3. أعداد الطلبة

تكشف الدراسة التقييمية لتطوّر أعداد الطلبة خلال الفترة الممتدة بين السنة الجامعية "1998-1999" و السنة الجامعية "2004-2005" عن المعطيات و الأرقام التالية:

1.1.1.1.4.1.1.3. طلبة مرحلة التدرّج

بلغ عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرّج في الدخول الجامعي "2004/2005"، 721833 طالبا، أي بزيادة قدرها 15.86% و93.70% على التوالي مقارنة مع الدخول الجامعي "2003/2004" و الدخول الجامعي "1998/1999". وتدّل هذه الأرقام على التطوّر الكبير و السريع في أعداد طلبة مرحلة التدرّج في المؤسسات الجامعية الجزائرية.

2.1.1.1.4.1.1.3. المسجّلون بجامعة التكوين المتواصل

بلغ تعداد طلبة جامعة التكوين المتواصل في السنة الجامعية "2004-2005"، 59637 طالبا (منهم 23273 في ما قبل التدرج و36364 في مرحلة التدرّج) بزيادة تقدّر بـ 11.99% و 49.65% على التوالي مقارنة مع الدخول الجامعي في "2003/2004" و"1998/1999"، وهذا ما يعكس تطوّرا كبيرا في عدد المسجّلين في جامعة التكوين المتواصل. و لكن ينبغي التأكيد في هذا المقام على أنّ المسجّلين في جامعة التكوين المتواصل، لا يستجيبون إلى التسمية المتعارف عليها بـ " الطلبة " و المستعملة في اليونسكو. ومن المهمّ أيضا الإشارة هنا إلى ضرورة أن تعود جامعة التكوين المتواصل إلى مهامها الأصلية تبعا للنصوص التأسيسية المنشئة لها، وتتكفّل بتقديم تكوين تحت الطلب لعالم الشغل (تعمل على تأهيل ونظام الرسكلة...) [78] ص 69 .

3.1.1.1.4.1.1.3. طلبة مرحلة ما بعد التدرّج

تتميّز حالة الدراسات في مرحلة ما بعد التدرّج بالتزايد المضطرد لأعداد الطلبة المسجّلين، حيث وصلت أعدادهم في السنة الجامعية "2004-2005" إلى 33630 طالبا بعدما كانت لا تتعدّى 30221 طالبا و 19225 طالبا في سنتي "2003-2004" و"1998-1999" على التوالي، أي بمعدّل زيادة قدره على التوالي 11.28% و 74.92%. ولكن بالرّغم من هذا التطوّر الكمّي الإيجابي، إلا أنّ مردود دراسات مرحلة ما بعد التدرج ما يزال بعيدا عن الأهداف المرجوّة وهذا ما تعكسه عدم القدرة على الإستجابة لتنوّع وتمايز الإحتياجات التنظيمية و التحسينية للتقنية التي

يطرحها الإقتصاد، المجتمع و الفرد الجزائري من جهة، وعدم القدرة على تفعيل وتنفيذ سياسة تنمية الطاقات الكامنة العلمية و التكنولوجية من جهة ثانية، بسبب غياب التنسيق الثنائي المستوى للروابط (دراسات ما بعد التدرّج في الجزائر- التعاون الدولي) و (دراسات ما بعد التدرّج – البحث العلمي).

4.1.1.1.4.1.1.3. المسجّلون في التكوين العالي خارج المؤسّسات الجامعية التابعة لقطاع التعليم العالي:

بلغ عدد المسجّلين في مؤسّسات التكوين العالي عدا المؤسّسات التابعة لوزارة التعليم العالي 8252 طالبا في سنة "2005-2004" في حين أنّه كان يفوق 9940 طالبا في سنة "1999-1998" ، أي أنّ العدد الإجمالي للطلبة إنخفض خلال الفترة الممتدّة بينهما بنسبة إجمالية تقدرّ بـ 16.98% .

وفي الحقيقة أنّ عدد المسجّلين في مثل هذه المؤسّسات ما إنفك ينخفض منذ سنة "1999-1998" إلى غاية يومنا هذا باستثناء سنتي "2003-2002" و "2005-2004" أين إرتفع عدد الطلبة فيهما عن السنوات التي تسبقها.

2.1.1.4.1.1.3. المتخرّجون من التعليم العالي [85]

لقد بلغ عدد حاملي الشهادات في المؤسّسات الجامعية 91.828 في السنة الجامعية "2004-2003" بزيادة قدرها 106.21% مقارنة مع السنة الجامعية "1999-1998"، كما بلغ عدد حاملي الشهادات في جامعة التكوين المتواصل 3518 طالبا في سنة "2004-2003" بزيادة قدرها 16.52% مقارنة مع سنة " 1999-1998 ". أمّا حاملي الشهادات في التكوين العالي خارج المؤسّسات الجامعية فقد إنخفض عددهم من 4078 طالب لسنة "1999-1998" إلى 1969 طالب سنة "2004-2003"، أي بنسبة 51.71%، وذلك كنتيجة مباشرة لما أشرنا إليه سابقا من إنخفاض مستمرّ في أعداد المسجّلين في هذا النوع من المؤسّسات.

2.1.4.1.1.3. التأطير البيداغوجي

إرتفع تعداد الأساتذة العاملين في مؤسّسات التعليم العالي إلى 28371 أستاذا (25229 أستاذا دائما منهم 68 أستاذا أجنبيا، و3142 أستاذة شركاء) في الدخول الجامعي "2005/2004" بزيادة تقدّر بـ 74.48% عن الدخول الجامعي "1999/1998" [84] . وهذا ما يعكس تطوّرا كبيرا في عدد الأساتذة في الجامعات، في الوقت الذي عرف فيه عدد الأساتذة في مؤسّسات جامعة التكوين

المتواصل خلال نفس الفترة إنخفاضا مستمرّا من 1710 أستاذ إلى 935 أستاذ أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ 45.32%. كما إنخفض أيضا عدد الأساتذة في مؤسّسات التكوين العالي خارج المؤسّسات الجامعية التابعة لقطاع التعليم العالي خلال نفس الفترة دائما من 1093 أستاذ إلى 799 أستاذ، أي بنسبة 26.89 %.

ولكن بالرّغم من التطوّر الكمّي الكبير في عدد الأساتذة في الجامعات الجزائرية، إلاّ أنّ معدّلات التأطير ما تزال بعيدة عن ما يتطلبه تأطير نوعي، حيث بلغت معدّلات التأطير أستاذا واحدا محاضرا لكلّ 188طالبا في حين تبلغ هذه المعدّلات النوعية العالمية أستاذا واحدا محاضرا لكل 70 طالب. وهذا ما دفع بالجامعات الجزائرية إلى اللّجوء إلى إعتماد نظام الحصص و الساعات الإضافية إستثنائيا لمواجهة الظرف الراهن، لكن تحوّل هذا الحلّ الإستثنائي إلى ممارسة معمّمة في بعض الشعب، وفي العديد من المؤسّسات الجامعية خاصّة المراكز الجامعية بسبب ضعف التأطير رفيع المستوى من أساتذة و أساتذة محاضرين من جهة، و التوزيع غير المتوازن لهؤلاء عبر مختلف المؤسّسات الجامعية في الوطن من جهة ثانية، زاد الوضع سوءا وتعقيدا.

3.1.4.1.1.3. الهياكل البيداغوجية

لقد كانت الجامعة الجزائرية منذ بداية التسعينات ولا زالت إلى يومنا الحالي تعاني من قلة المرافق البيداغوجية و الإجتماعية. وتشتمل شبكة التعليم العالي اليوم على 59 مؤسّسة تعليمية جامعية متواجدة في 41 مدينة جامعية جزائرية، وهي تتكوّن من 27 جامعة بما في ذلك جامعة التكوين المتواصل، و16 مركزا جامعيا 06 مدارس عليا، 06 معاهد وطنية، 04 مدارس عليا للأساتذة وملحقتين جامعيتين بالبويرة وغرداية [85]. وتجدر الإشارة إلى أنّ برامج إنجاز المباني البيداغوجية ومرافق الإيواء شهدت وتيرة عالية في الإنجاز منذ سنة 1997 و تدعّمت أكثر خلال برنامج دعم النمّو الاقتصادي خلال فترة "2002-2005" * ومن المنتظر أن تتدعّم أكثر في إطار البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النموّ الإقتصادي الممتد من "2005-2009" ** . لكن من المهمّ أن نؤكد في نفس الوقت بأنّ إنجاز مباني جديدة، مهما كانت الحاجة إليها، لا يمكنها أن تخرج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تعيشها، فالبناء البيداغوجي أو المقعد البيداغوجي هي آخر ما يستند إليه في تقدير عظمة الجامعة.

---

* حيث إنتقل عدد المقاعد البيداغوجية من 340 ألف مقعد سنة 99 إلى 680000 مقعد سنة 2005 .

** حيث يتوقع إنجاز 467000 مقعد بيداغوجي جديد و350 ألف سرير لتصل في نهاية 2009 إلى 1.20000 مقعد بيداغوجي و 700.000 سرير .

4.1.4.1.1.3. التعاون الدولي [78] ص 77

من مظاهر هذا التعاون إرسال طلبة إلى الدراسة في الخارج أو إستقبال نظرائهم من دول صديقة وشقيقة. ولكنّنا نرى أنّه بات من الضروري إعادة النظر في كيفيات تقديم المنح الدراسية للطلبة الجزائريين، حيث تعكف الدولة الجزائرية في كلّ سنة على إرسال خيرة طلبتها إلى الخارج دون ضمان عودتهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تزال الجامعات الجزائرية تطبق على الطلبة الأجانب الذين يسجّلون أنفسهم فيها حقوق تسجيل رمزية مثلهم مثل الطلبة الجزائريين، في حين كلّ جامعات العالم تطبق على الطلبة الأجانب رسوما ذات قيمة كحقوق للتسجيل وهذا الأمر يتطلب هو الآخر إعادة نظر جدّية.

2.4.1.1.3. المكتبات و المخابر

1.2.4.1.1.3. المكتبات و التوثيق

لسنا بحاجة إلى توضيح الأهمّية الكبرى للمكتبات في نسيج البناء التحتي للجامعات، فهي مساحة للمطالعة وإستعارة الكتب التي تبقى رغم ثورة المعلومات و الاتصالات و الإنترنت، الوسيلة التعليمية المثلى للأستاذ و الطالب. ولكن لا بدّ لنا من الإعتراف بأنّ العناية التي تليها الجامعات في بلدنا إلى المكتبات لا ترقى إلى مستوى المهمّة المناطة بها، حيث أصبحت المكتبات الجامعية الجزائرية ولاسيّما مكتبات البحث المتخصّصة تعاني من ضعف التزويد و التمويل بمؤلفات البحث و المجلات العلمية الحديثة، ناهيك عن الدعامات التعليمية الأخرى كالوسائل السمعية البصرية و المعلوماتية من إنترنت، أفلام و أقراص مضغوطة ، وهو الأمر الذي أثر تأثيرا بالغا في تكوين الأساتذة و الطلبة الجزائريين الذين باتوا منعزلين عن المجال الدولي للبحث وغير قادرين بذلك على تحديث دروسهم و التقدّم ببحوثهم و الإطّلاع على النتائج العلمية الحديثة.

2.2.4.1.1.3. المخابر

على غرار المكتبات، لم تعد المخابر الجزائرية على كثرة عددها سواءا تلك الموجودة في جامعات العلوم الإنسانية أو جامعات العلوم و التكنولوجيا، تلعب الدور المنوط بها في التكوين، نظرا للإزدياد المضطرد في أعداد الطلبة و الغياب شبه الكلي لصيانة الأجهزة وبطء إقتناء المواد الكيميائية والأجهزة. ولقد أصبح أمرا شائعا أنّ طلبة الشعب التقنية و التكنولوجية لا يتلقون تعليما تطبيقيا كافيا، فتجد مهاراتهم منتقصة إلى أبعد حدّ في الوقت الذي تركز فيه كلّ دول العالم على إكتساب المهارات

والحذق اليدوي. وبذلك يصبح من الضروري القيام بتفكير معمّق حول مضمون الأعمال التطبيقية وكيفية حسن إستغلال الزمن المتاح لفائدة التعليم و التدريب في الجامعات الجزائرية من ناحية، والعمل من ناحية أخرى على مراجعة نمط تسيير الجامعات على المستويين الإداري و البيداغوجي.

3.4.1.1.3. الخدمات الجامعية

إنّ الوسائل المسخرة للخدمات الجامعية يسيّرها الديوان الوطني للخدمات الجامعية ومئتي وسبعة عشر (217) إقامة جامعية تابعة له. إنّ هذه الإقامات كان لها في سبتمبر 2005 سعة إيواء تقدّر بـ400.000 سريرا أي بزيادة نسبتها 142.42% عن سبتمبر 1998، ولكنّها تبقى رغم ذلك غير كافية خاصّة في المدن الكبرى. ومن ناحية أخرى إرتفع عدد المطاعم الجامعية من 148 مطعما في سبتمبر 1998 إلى 295 مطعما في سبتمبر 2005 [85]. وبصورة إجمالية فقد خصّصت الدولة غلافا ماليا قدره 49.35 مليار دينار جزائري للخدمات الجامعية في سنة 2005، وهو ما يمثل 47 % من الميزانية الإجمالية لكل القطاع [86] . و لكن رغم ضخامة هذا الغلاف المالي، إلا أنّ وضعية الخدمات الجامعية بالجزائر لا تزال مزرية، حيث ما زالت ظروف إسكان الطلبة غير مواتية ولا تسمح لهم بمتابعة دراستهم الجامعية في ظروف حسنة نظرا لإكتظاظ الغرف الجامعية، كما أنّ نوعية الوجبات الغذائية في المطاعم الجامعية ما فتأت تتدنّى من سنة لأخرى، هذا بالإضافة إلى تدهور الحضيرة الوطنية للنقل و إرتفاع الأسعار المطبقة من طرف الشركات العمومية و الخاصّة وهو ما إنعكس سلبا على ظروف نقل الطلبة ومن ثمّ على المردود البيداغوجي ككل.

و لكن في المقابل يجب أن لا نغفل الجهود الجبّارة التي تبذلها الدولة الجزائرية في هذا المجال، حيث يحصل اليوم أكثر من 90% من الطلبة الجزائريين (638.744 طالب) على منحة من الدولة ولو كانت غير كافية في نظرنا. كما أنّ أكثر من 50% من التعداد الطلابي يقطنون في الأحياء الجامعية (364.250 طالب)، وهذه النسب مرتفعة جدّا مقارنة بنسب البلاد المجاورة للجزائر ومرتفعة بالنسبة لكثير من بلاد العالم.

4.4.1.1.3. المناخ الإجتماعي [78] ص 90

لا مناص اليوم من الإقرار بأنّ الجامعة الجزائرية تعيش منذ سنوات عديدة أزمة عميقة تمنعها من أداء وظيفتها. فلا تكاد تمرّ سنة دون أن تكون مسرحا لإضرابات للطلبة أو للأساتذة تعبيرا عن سخطهم وعدم رضاهم عن الوضع الراهن للجامعة التي أصبح لا يختلف إثنان على أنّها لم تعد قادرة على أداء مهمّتها التقليدية في نشر المعرفة ونقلها عن طريق التعليم والتكوين، فكيف سيكون الحال

إذن بالنسبة لوظيفتها الأسمى والأرقى المتمثلة في إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي وتوظيفها في خدمة أهداف المجتمع والحفاظ على قيمه وترقية ثقافته .

2.1.3. واقع إنتاج المعرفة في الجزائر

يعدّ إنتاج المعرفة المرحلة الأرقى في عمليّة إكتساب المعرفة في أي مجتمع كان، فهي تعبّر بالتأكيد عن مدى إمتلاك المجتمع المعني للقدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يستفيد منه البشر جميعا .

و إذا كان مقياس تقدّم الأمم و نموّها هو أداؤها و إنجازاتها على الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي، فلابدّ أن لا ننسى أنّ هذه الإنجازات هي وليدة قدرة هذه الأمم على إنتاج المعارف التي شقت طريقها إلى حيّز التطبيق في مختلف نواحي الحياة العملية. وبعبارة أخرى، فإنّ التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي تعتبر الركيزة لتقدّم الأمم تعتمد أساسا على الكمّ الكبير من المعارف التي أنتجته هذه الدول في مجالات العلم و التكنولوجيا، و لا غرو إذن أنّ الدول المتقدّمة تولي إهتماما كبيرا إلى البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بوصفه مصدرا لإنتاج هذه المعارف . و إذا كان الإهتمام كبيرا و التطوّر واضحا لمنظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الدول المتقدّمة ، فما هو حال هذه المنظومة في الجزائر، و بالتالي ما هو واقع إنتاج المعرفة ككلّ بها ؟

1.2.1.3. واقع منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بالجزائر

إنّ الجزائر و على غرار كل دول العالم تسعى جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي و ذلك لإستدراك التأخر المسجّل و مواجهة مختلف التحدّيات الناتجة عن ظاهرة العولمة. غير أنّ هذه المسيرة التي و إن تكللت خلال العقود الثلاث الأخيرة بإكتساب قدرات بحثية ذات نوعية جيّدة تجسّدت في إنشاء العديد من مراكز و مخابر البحث و تطوير الكفاءات العلمية، إعترضتها العديد من العقبات و لا زالت تعترضها إلى حدّ يومنا هذا رغم كل الجهود المبذولة. و يمكن إيجاز أهمّ هذه العقبات فيما يلي [87] ص01 :

- تعاقب الوصايات على قطاع البحث العلمي و التغييرات المتكرّرة و المتقاربة التي مسّت هيكله التنظيمي و الإداري و البشري .
- غلبة الطابع الأكاديمي للبحث على حساب البحث التطويري و الصناعي .
- قلة الكفاءات المجنّدة لأعمال البحث بالمقارنة مع دول مماثلة لنا و قلة المتفرغين من المجندين منهم.

- ضعف التخصيصات المالية الموجّهة لتمويل البحث و أعماله، حيث ما زالت الجزائر تسخّر لحدّ كتابة هذه المذكرة أقل من 1% من ناتجها الداخلي الخام للبحث العلمي مقابل معدّل يفوق 1 % في الدول النامية و يتراوح ما بين 2.5 % و 3.2 % في الدول المتقدّمة .
- غياب سياسة تعاون في مجال البحث ومحدودية الموجود منها، و خدمته للطرف الأجنبي في غالب الأحيان .
- إنعدام التشجيع و الحوافز لفائدة الباحثين و إن توفرت فهي زهيدة جدّا .
- غياب آليات فعّالة لتثمين نتائج الأبحاث .

و لقد أدّت هذه المعوّقات إلى ضعف و قلة في الإنتاج العلمي من منشورات و مجلات و دراسات علمية (584 منشورة علمية)، وقلة عدد براءات الإختراع المسجّلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية (20) ، و أيضا قلّة النماذج المبتكرة في مراكز البحث و التطوير (179) [88].

وبغرض إعادة الإعتبار لهذا القطاع وإيلائه الأهمّية التي يستحق، ووضع حدّ للعقبات و الإختلالات التي جاء ذكر بعضها فيما سبق ، أصدرت السلطات العمومية قانونا توجيهيا للبحث العلمي في أوت 1998 و ألحقت به برنامجا خماسيا للفترة " 1998 - 2002 " [*] تضمّن التوجّهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي، و كرّس البحث العلمي و التطوير التكنولوجي أولوية وطنية ، و حدّد آليات لتجسيد هذه السياسة خصوصا في ميدان البرمجة و التنفيذ و ما يصاحبهما من تدابير مؤسّساتية و تخصيصات مالية و إمكانيات بشرية . كما أكد هذا القانون التوجيهي في مادته الثالثة على أنّ هدف البحث و التطوير يكمن في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية للبلاد، و ذلك عن طريق وضع ثلاثين (30) برنامجا للبحث والتطوير تترجم إشكالية التنمية في مجالاتها المختلفة في شكل أهداف منسجمة و أعمال بحث علمي تتجسّد في 1740 مشروع بحث سيقوم بإنجازها 5957 باحث في مراكز و وحدات البحث التابعة لكل قطاعات الإقتصاد الوطني و التي يقدّر عددها بحوالي 577 مركز ووحدة .

1.1.2.1.3. الإجراءات المتخذة لتجسيد أهداف القانون البرنامج

من بين الإجراءات المتخذة و التي تمّ وضعها حيّز التطبيق إلى يومنا هذا يمكن ذكر :

[*] القانون 98-11 المؤرخ بتاريخ 22 أوت 1998 .

1.1.1.2.1.3. من الناحية التنظيمية و المؤسّساتية

تمّ إصدار المراسيم التنفيذية التالية :

- المرسوم التنفيذي رقم 98 – 137 المؤرّخ في 3ماي 1998، المتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية و تنظيمها و سيرها .

- المرسوم التنفيذي رقم 99-243 المؤرّخ في 31 أكتوبر 1999 المحدّد لتنظيم اللّجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و سيرها .

- المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرّخ في 31 أكتوبر 1999 المحدّد لقواعد إنشاء مخابر البحث و تنظيمها و سيرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 99-257 المؤرّخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمّن لكيفيات إنشاء و تنظيم وسير وحدات البحث .

- المرسوم التنفيذي رقم 99-258 المؤرّخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمّن لكيفيات ممارسة المراقبة البعدية على المؤسّسات العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي و هيئات البحث الأخرى .

- المرسوم التنفيذي رقم 99-259 المؤرّخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمّن لكيفيات إنشاء و تنظيم و تسيير المؤسّسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي .

و لقد سمحت هذه المراسيم التنفيذية و نصوصها القانونية بـ :

- إعادة تنظيم كل وحدات ومخابر البحث وفقا لنصوص المراسيم المشار إليها أعلاه.

- إنشاء اللجان القطاعية الدائمة للبحث على مستوى الوزارات المعنية بالبحث و عددها أربعة عشر (14).

- إنشاء اللجان القطاعية المشتركة للبحث و عددها ثمانية (08).

- تنصيب مجلس الإدارة للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطوير.

- إنشاء إدارة مركزية قويّة.

2.1.1.2.1.3. من الناحية المالية

من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي و التطوير التكنولوجي المحددّة للفترة الخماسية " 1998-2002" نصّت المادّة 21 من القانون البرنامج على رفع حصة البحث العلمي من الناتج الداخلي الخام من 0.2% إلى 1 % خلال الفترة الممتدة من " 1998-2002" .

3.1.1.2.1.3. من ناحية الموارد البشرية

من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي و التطوير التكنولوجي المحدّدة للفترة الخماسية "1998-2002" أوصى القانون البرنامج بضرورة رفع عدد العاملين في البحث بمعدّل يتماشى مع إحتياجات برامج البحث السنوية المصادق عليها . و نتيجة لذلك ، فإنّ الطاقة البشرية العاملة في قطاع البحث العلمي و التي كانت تقدّر في أوائل سنة 1998 بـ 3257 شخص أي 116 باحث لكل مليون ساكن ، قد إرتفعت إلى حوالي 8000 باحث في سنة 2000 ، و لتصل إلى ما يقارب 11500 باحث في نهاية سنة 2002 أي 359 باحث لكل مليون ساكن ، وهذا بالرّغم من ضعف التحفيزات المالية للباحثين و هجرة الكفاءات العلمية الوطنية .

إنّ سياسة تنمية الموارد البشرية خلال الفترة الخماسية كانت ترمي أساسا إلى تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية من خلال [88] :

- رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث عن طريق وضع آليات جديدة محفّزة لجلب أكبر عدد منهم.
- الإستعمال الفعلي للموارد البشرية المؤهّلة الموجودة لصالح نشاطات البحث حسب ما تقتضيه التحوّلات الإجتماعية و الإقتصادية.
- الإستعانة بالكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج .
- ترقية البحث المشترك عن طريق إنشاء شبكات بحث مكوّنة من فرق تابعة للمعاهد و المراكز والمخابر.
- وضع الترتيبات الملائمة قصد السماح للباحثين بالتنقل بين مؤسّسات التعليم العالي و هيئات البحث الأخرى.
- إعداد دليل وطني للعاملين في ميدان البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

و تجدر بنا الإشارة في هذا المقام إلى أنّ الجزائر ووعيا منها بضرورة تعزيز صلاحيات الهيئات المكلّفة بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي لضمان إنجاح تنفيذ مجمل الإجراءات و التدابير التي جاء بها المخطط الخماسي، أقدمت في منتصف عام 2000 على إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي.

2.2.1.3. تحليل و تقييم وضعية منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر خلال الفترة الخماسية " 1998-2002 "

إنّ الأحكام و المراسيم القانونية السالفة الذكر تعتبر إختيارات رائدة في منهجية التكفّل العمومي بالبحث العلمي و بإمكانها عند التطبيق الكامل تحقيق نقلة نوعية في هذا الميدان .

غير أنّ عدم التكيّف الملائم، و في الوقت، تنظيميا و مؤسّساتيا و ماليا و بشريا مع أحكام هذا القانون و التكفّل المجزأ و المنقوص لبعضها، أعاق إنتعاش قطاع البحث العلمي و عرقل تطوّره و تسبّب في تأخر تجسيد المخطط الخماسي و تحقيق أهدافه .

و لبيان ذلك، سأتوقف عند أهمّ المحطّات التي يرتكز عليها النشاط البحثي.

1.2.2.1.3. فيما يخصّ البرمجة و تنفيذ البرامج الوطنية للبحث

إنّ البرمجة الوطنية لنشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي تمثل البنية الأساسية للنظام الوطني للبحث، و يمكن تعريفها بأنّها: "عمليّة التعرّف على و التعريف بالتوجّهات الكبرى للبحث، فهي تتكوّن من مختلف مواضيع البحث التي تعبّر عن الأهداف العلمية و التكنولوجية المراد تحقيقها والتي تساعد في توجيه فرق البحث نحو القيام بنشاطات بحثية تساهم في تحقيق هذه الأهداف الموضوعة " .

ومع صدور القانون التوجيهي للبحث العلمي رقم 98-11، تمّ إدراج برمجة نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، و لقد إعتمد هذا القانون نظاما جديدا للبرمجة من نوع البرمجة من فوق " Top Down " يقضي بإعداد و تنفيذ البرامج الوطنية للبحث التي تترجم إشكاليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر في شكل أهداف منسجمة و أعمال بحث علمي [89] ص 20 . هذا النظام الجديد للبرمجة الذي أحدث تغييرات جوهرية، ألغى النظام المعمول به قبل صدور القانون 98-11 و الذي كان قائما على أساس البرمجة من القاعدة " Bottom up " بعدما ثبت أنّ أغلبية مشاريع البحث المقترحة من طرف الباحثين لتكون نواة البرنامج الوطني للبحث لم تكن تعبّر عن الإنشغالات الأساسية للوطن سواءا من ناحية التنمية الإقتصادية والإجتماعية أو من ناحية تكوين الباحثين و المكوّنين للبحث [89] ص 21 .

2.2.2.1.3. فيما يخص التمويل

يعدّ التمويل من أهمّ مقوّمات تطوير البحث العلمي، غير أنّ واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في بلادنا يبقى بعيدا عن أهداف تقديرات القانون رقم 98-11 و البرنامج الخماسي الملحق به، و الذي نصّ على الرّفع التدريجي للميزانية حتى تصل إلى (1%) من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2000، حيث لم يتحقق هذا الهدف إلى غاية يومنا هذا و بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على مدّة إنتهاء البرنامج الخماسي للفترة "1998-2002"، بل إنّ هذا الهدف أصبح يرجى تحقيقه في آفاق سنة 2010 في إطار البرنامج الخماسي الجديد للفترة" 2006-2010"

و لإبراز هذا التباين بين التقديرات و الإنجازات فيما يخص عمليّة تمويل نشاطات و أعمال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي المقرّرة في البرنامج الخماسي " 1998-2002 " لا بأس من ذكر بعض الأرقام:

- بالنسبة لسنة 1999، كان من المفترض أن تصل إعانة الدولة إلى مبلغ 21.147 مليار دج ، في حين أقرّ قانون المالية مبلغ 5.1 مليار دج كميزانية سنوية للبحث العلمي، أي ما يعادل نسبة 0.14% من الناتج الداخلي الخام .

- بالنسبة لسنة 2000، كان من المفترض أن تصل إعانة الدولة إلى مبلغ 31.209 مليار دج ، في حين أقرّ قانون المالية مبلغ 5.1 مليار دج، و ما تمّ تحويله فعليا إلى رصيد الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي هو مبلغ 4.1 مليار دج فقط، أي ما يعادل نسبة 0.13 % من الناتج الداخلي الخام، و هي نسبة بعيدة كل البعد عن نسبة 1% المراد تحقيقها في هذه السنة [87] ص 4 .

- بلغ حجم الإنفاق السنوي المتوسّط على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي خلال الفترة "1999-2004" * مبلغ 9.411 مليار دج، خصّص منه 7.052 مليار دج لتعزيز بيئة البحث و تنفيذ البرامج الوطنية للبحث و 2.359 مليار دج للإستثمارات في البنى التحتية و إقتناء التجهيزات و بذلك يكون نصيب البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من الناتج الداخلي الخام يعادل نسبة 0.22 % في المتوسّط خلال هذه الفترة { أنظر إلى الجدول رقم 13}، و هي نسبة ضئيلة تعكس عجز الدولة الجزائرية عن بلوغ هدفها المتمثل في تخصيص 1% من ناتجها الداخلي الخام للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي حتى بعد نهاية الفترة المحدّدة للبرنامج الخماسي " 1998-2002 " بعدّة سنوات .

و يضاف إلى ضآلة النسبة الممنوحة في بلادنا للبحث العلمي ، تأخّر صبّ الميزانية المرصودة للقطاع سنويا في رصيد الصندوق وهو ما أدّى إلى التأخّر في تنفيذ العديد من مشاريع البحث وإنجاز

---

* هي الفترة المرجعية التي إرتكزت عليها وزارة البحث العلمي و التعليم العالي في تقييم نتائج البرنامج الخماسي " 1998-2002 " و إعداد البرنامج الخماسي الجديد " 2006-2010 " .

الإستثمارات المقرّرة في مجال البنى التحتية و الهياكل الأساسية، وكذلك بعض النقائص و الثغرات التي تعرفها مدوّنة النفقات، ناهيك عن العراقيل على مستوى المراقبين الماليين بخصوص التأشير على النفقات و هذا رغم إدخال مفهوم المراقبة البعدية .

3.2.2.1.3. فيما يخصّ تطوير الموارد البشرية

لتحقيق الأهداف المسطّرة في البرنامج الخماسي " 1998-2002 " المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على أحسن وجه ممكن، نصّ قانون 98-11 على تطوير الموارد البشرية وتنميتها، و رفع عدد الباحثين الناشطين في مختلف هياكل البحث إلى أن يصل إلى ثلاثة أضعاف العدد الموجود في سنة 1997 بنهاية البرنامج الخماسي بالنسبة لعدد الأساتذة الباحثين، و إلى ضعفي العدد الموجود في سنة 1997 بالنسبة لعدد الباحثين الدائمين . و في الوقت الذي تمّ فيه تحقيق الهدف الأوّل القاضي بمضاعفة عدد الأساتذة الباحثين ثلاث مرّات و لو في سنة 2005 أي بعد ثلاث سنوات من النهاية المفترضة للبرنامج الخماسي، حيث إرتفع عددهم من 3500 أستاذ باحث سنة 1997 إلى 13720 أستاذ باحث سنة 2005 ، فإنّ الهدف الثاني لم يتحقق لحدّ يومنا هذا، بل بالعكس، فقد إنخفض عدد الباحثين الدائمين من 2000 باحث دائم في سنة 1997 إلى 1500 باحث دائم في سنة 2005 [89] ص 32 .

و يتبيّن لنا من خلال هذه الأرقام أنّنا من حيث تعبئة الموارد البشرية، بعيدون عن أهداف و تقديرات القانون 98-11، بل بعيدون حتى عن الحدّ الأدنى المطلوب للتكفل بمهام بحث علمي دائم. و أسباب ذلك كثيرة، نذكر منها على وجه الخصوص [87] ص 05 :

- عدم توفر مناصب مالية لتوظيف باحثين دائمين على مستوى مؤسّسات البحث، بسبب تطبيق قاعدة النموّ الصفري (0) على ميزانيات التسيير لمراكز البحث منذ سنة 1995 و إلى يومنا هذا، ممّا جعل بعضها لا يستطيع التكيّف مع معايير المؤسّسة ذات الطابع العلمي و التقني حيث يشترط حدّ أدنى من 48 باحث .
- عزوف الطاقات العلمية على مستوى الجامعة عن ممارسة نشاطات البحث بسبب عدم توفر الحوافز المادّية و المعنوية لذلك: ضعف علاوة البحث أو عدم وجودها بالنسبة للبرامج الوطنية للبحث.
- تفاقم ظاهرة هجرة العقول و المهارات العلمية إلى الخارج أو إلى أنشطة وطنية أخرى أكثر ربحا.

4.2.2.1.3. فيما يخص التثمين

تعتمد عمليّة توظيف نتائج البحث العلمي في التنمية الإقتصادية كمعيار لقياس مدى تحقيق المؤسّسات البحثية لأهدافها، و تواجه هذه العمليّة في بلادنا صعوبات و عراقيل ناجمة عن حالة الإنفصال ما بين مؤسّسات و مراكز البحث من جهة و قطاع الإنتاج و الخدمات من جهة أخرى، ممّا أدّى إلى تشكك رجال الأعمال و الصناعيين في جدوى الإستثمار في ميدان البحث العلمي .

و من بين الأسباب التي أدّت إلى هذا الوضع نذكر على وجه الخصوص :

- غياب آليات تثمين نتائج البحث العلمي.
- غياب القنوات التي تربط بين العالم الأكاديمي و العالم الإقتصادي و الصناعي بصفة خاصّة.
- إنعدام تمويل التشجيعات الموجّهة لعمليّة تثمين و توظيف نتائج البحث .

3.2.1.3. آفاق منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في ظل البرنامج الخماسي الجديد " 2006-2010 "

بعد التأخّر الكبير المسّجل في تنفيذ البرنامج الخماسي " 1998-2002 " ، و كذا الإختلالات و النقائص العديدة الملاحظة على هذا البرنامج بحدّ ذاته سواءا على الصعيد المؤسساتي و التنظيمي و المالي، أو على صعيد الموارد البشرية ، أعلنت السلطات العمومية الجزائرية عن برنامج خماسي جديد للفترة " 2006-2010 " يهدف إلى القضاء على أو الحدّ من الثغرات و الإختلالات التي صاحبت تنفيذ البرنامج الخماسي السابق من جهة، وإلى ضمان إستمرارية الجهد الوطني لفائدة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من جهة أخرى .

1.3.2.1.3. أهداف البرنامج الخماسي " 2006-2010 "

لقد عملت السلطات العمومية الجزائرية على أن يحذو البرنامج الخماسي الجديد حذو سابقه فيما يخصّ توجيه نشاطات و جهود البحث العلمي و التطوير التكنولوجي نحو برامج وطنية تترجم إشكالية التنمية الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية للوطن في شكل أعمال بحث علمي و أهداف منسجمة أهمّها [89] ص 07 :

1.1.3.2.1.3. على مستوى قطاع الطاقة و المناجم

إنّ الأهداف العلمية المتوخاة من البرنامج الخماسي الجديد " 2006-2010 " تتمثل أساسا في :

- التحكم في إدخال و إستغلال التكنولوجيات و التقنيات الحديثة في مختلف مراحل دورة إنتاج، نقل، توزيع و تسويق المواد الطاقوية و المعدنية ، لاسيّما التقنيات الحديثة المستخدمة حاليا في مجال البحث الجيولوجي و التعديني، وتقنيات الجيوفيزياء و تطبيقاتها، والتقنيات الحديثة المستخدمة في رفع معدّلات إسترجاع (Tuc) و زيادة الإحتياطات الخام من المواد الطاقوية ومن المعادن .

- ترقية و تطوير برنامج وطني للإستخدامات السلمية للطاقة النووية لاسيّما بعد إنضمام الجزائر لمعاهدة حظر الإنتشار النووي و توقيعها على إتفاقية الضمانات العامّة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AEIA) و على البروتوكول الإضافي لهذه الإتفاقية. و سيمكن هذا البرنامج الجزائر من التحكم في مختلف المسائل المتعلقة بدورة الإحتراق " Combustible "، و بتطبيقات التقنيات النووية سواءا في مجال التنقيب و إستغلال الإحتياطات الخام من المواد الأولية النووية أو تثمين وتنقية هذه المواد، أو في مجال إنتاج مواد الإحتراق والمواد الخاصّة، أو أيضا في مجال إستغلال المفاعلات النووية وباقي المنشآت النووية و تسيير النفايات النووية ومعالجتها .

- ترقية وتطوير برنامج وطني للإستفادة من الطاقات المتجدّدة لاسيّما بعد توقيع الجزائر على إتفاقية " كيوتو " لمنع التسرّب الحراري و الإنبعاث الغازي ، وسنّها لقانون ترقية الطاقات المتجدّدة في إطار التنمية الوطنية المستدامة . وسيمكن هذا البرنامج الجزائر من التحكم في أساليب وتحويل وتخزين هذه الطاقات وتطوير وإنتاج المعارف الضرورية حولها، وبالتالي المحافظة على إحتياطاتها الحالية من هذه الطاقات ولما لا رفعها .

2.1.3.2.1.3. على مستوى قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال

لقد عرفت تكنولوجيات الإعلام والإتصال تطورّا سريعا و مذهلا خلال العقدين الأخيرين، حيث باتت تمثل اليوم جوهر الإقتصاد المبني على المعرفة، ومن ثمّ أصبحت معقل القدرة التنافسية على الصعيد العالمي . إنّ أهمّ أهداف البرنامج الخماسي الجديد في هذا المجال هو الإنتقال بالإقتصاد الوطني من مرحلة الإقتصاد الريعي إلى مرحلة الإقتصاد المبني على المعرفة من خلال وضع إستراتيجية وطنية متكاملة لإدخال و إستغلال تكنولوجيات المعلومات الحديثة في مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وخلق نسق جديد للإبتكار والتقانة، وتدعيم الإستثمار الأجنبي المباشر المساعد على نقل التقانة وتوطينها بالجزائر .

3.1.3.2.1.3. على مستوى تكنولوجيات الفضاء

لقد عرفت العشرية الأخيرة تطوّرا هائلا لم يشهد له العالم مثيلا من قبل في مجال تكنولوجيات الفضاء ، ولقد توافرت ظروف سياسية وأمنية وإقتصادية ساهمت في بقاء الجزائر في معزل عن هذا

التطوّر بالرّغم من أنّها تعدّ من أوّل الدول العربية والإفريقية وحتى النامية التي إمتلكت برنامجا وطنيا في هذا المجال تعود بداياته الأولى إلى أوائل ثمانينات القرن الماضي. ولقد جاء البرنامج الخماسي الجديد للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ليفعّل هذا البرنامج من جديد ويضع له أهدافا جديدة تتماشى مع التطوّرات الحاصلة في هذا المجال على الصعيد العالمي من ناحية، و تلبّي إحتياجات ومتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر من ناحية أخرى . ومن أهمّ هذه الأهداف :

- تطوير أقمار صناعية وطنية جديدة لأغراض مراقبة التغيّرات المناخية و دراسة مسار الكوارث الطبيعية ومحاولة التنبّؤ بفترات وأماكن حدوثها على غرار القمر الصناعي الجزائري" ألسات1 ".
- تطوير أقمار صناعية وطنية لأغراض الإعلام والإتصال لتحديث و رقمنة الشبكة الوطنية للإتصالات السلكية واللاسلكية وربطها بالشبكة العالمية .
- تدعيم التعاون العربي والإقليمي والدولي في مجال تكنولوجيات الفضاء .

2.3.2.1.3. التدابير والإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف البرنامج الخماسي " 2006 - 2010 "

لقد نصّ البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي " 2006-2010 " على ضرورة تكثيف الجهد الوطني لفائدة البحث العلمي على مختلف الأصعدة التنظيمية والمؤسساتية، و المالية، و البشرية من خلال إتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التي نذكر أهمّها فيما يلي :

1.2.3.2.1.3. على الصعيد المؤسّساتي والتنظيمي

يهدف البرنامج الخماسي الجديد " 2006- 2010 " إلى إستكمال التشكيل المؤسّساتي المقرّر وإعادة تفعيل مختلف الهيئات الموضوعة من طرف القانون رقم 98-11 ، لاسيّما الهيئات المكلّفة بالتوجيه والتنسيق ، والهيئات المكلّفة بإدارة و تسيير نشطات البحث العلمي .

ويمكن إجمال أهمّ الإجراءات والتدابير المتخذة في هذا الصدد في [89] ص 27- 31 :

- تفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي (CNRST) الذي يرأسه رئيس الحكومة ، بإعتباره الهيئة المسؤولة عن تحديد التوجّهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي ، وترتيب الأولويات بالنسبة للبرامج الوطنية للبحث .

- وضع هيكل تنظيمي وإداري ملائم وقوّي يسهر على تنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتنسيق نشاطات البحث بين القطاعات يتمثل في الإدارة العامّة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT).

- إقامة المجلس الوطني للتقييم (CNE) الذي يتكفّل بتقييم السياسة المنتهجة للبحث، وتقييم خياراتها و إنعكاساتها على الواقع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد .علما أنّ رئاسة هذا المجلس ستسند للوزير المكلّف بالبحث العلمي .

- خلق أقطاب الأنشطة " Pole d'activité " التي تضمّ مجموعة من المؤسّسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي (E.P.S.T) ، وحدات البحث و مخابر البحث المختارة على أساس النتائج المحصّل عليها والكفاءات التي توظفها.

- تحديث النصوص التنظيميّة الخاصّة بتنظيم وتسيير المؤسّسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي .

2.2.3.2.1.3. على الصعيد المالي

إنّ الجهد المالي الذي ستبذله الدولة خلال الفترة "2006 - 2010 " لتنفيذ البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي يأخذ بعين الإعتبار الميزانيات المالية المرصودة خلال الفترة " 1999– 2004 " أوّلا، والهدف المرجوّ تحقيقه بنهاية سنة 2010 والقاضي بتخصيص 1 % من الناتج الداخلي الخام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ثانيا .

ولقد بنيت التقديرات المالية لهذه الفترة على أساس خمسة (5) مؤشرات هي:

- عدد الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الواجب تجنيدهم كل عام.
- عدد المشاريع المبرمجة كل عام في إطار البرامج الوطنية للبحث .
- التكلفة الوحدوية لبيئة البحث .
- التكلفة الوحدوية المتوسّطة لمشروع بحث ما .
- تقديرات الإستثمار في مجال البنية التحتية و إقتناء التجهيزات الكبرى .

1.2.2.3.2.1.3. الميزانية الإجمالية المرصودة لتمويل البرنامج الخماسي من طرف الدولة الجزائرية

خصّصت السلطات العمومية الجزائرية ميزانية تقديرية إجمالية تبلغ 190,787 مليار دج للفترة الخماسية " 2006-2010 " كما هو موضّح في الجدول رقم 12 ، خصّص منها 63 % لتمويل

بيئة البحث و البرامج الوطنية للبحث، و37 % للإستثمارات في مجال البنى التحتية و إقتناء التجهيزات الكبرى .

2.2.2.3.2.1.3. نصيب البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الناتج الداخلي الخام

إنّ نصيب البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من الناتج الداخلي الخام سيعرف نموّا تدريجيا بنسبة 0.18 % سنويا حتى سنة 2009 كما هو موضّح في الجدول رقم 13 لتحقيق هدف تخصيص 1 % من الناتج الداخلي الخام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في سنة 2010 .

الجدول رقم 12 : إعانات الدولة المخصّصة لتمويل بيئة البحث والبرامج الوطنية للبحث والإستثمارات (بملايين الدينارات) [89] ص 61.

التعيين	متوسّط 2004/99	2006	2007	2008	2009	2010	مجموع 2010/2006
تمويل بيئة البحث والبرامج الوطنية للبحث	3.352	14.911	19.588	26.247	28.343	30.387	119.475
الإستثمارات في البنى التحتية و إقتناء التجهيزات الكبرى	2.359	1.497	7.173	12.131	22716	27.795	71.312
المجموع	5.711	16.408	26.761	38.378	51.059	58.187	190.787

الجدول رقم 13: نصيب البحث العلمي سنويا من الناتج الداخلي الخام (بملايين الدينارات) [89] ص 61.

التعيين	متوسّط 2004/99	2006	2007	2008	2009	2010	مجموع 2010/06
النفقات المتعلقة ببيئة البحث والبرامج الوطنية للبحث	7.052	18.435	23.644	30.835	33.513	36.190	142.616
نفقات الإستثمارات في البنى التحتية و إقتناء التجهيزات الكبرى	2.359	1.497	7.173	12.131	22.716	27.795	71.312
إجمالي النفقات	9.411	19.932	30.817	42.966	56.229	63.984	213.928
الناتج الداخلي الخام	4231000	5226310	5519340	5812370	6105400	6398430	-
نسبة نفقات البحث العلمي / الناتج الداخلي الخام	% 0.22	% 0.38	% 0.56	% 0.74	% 0.92	% 1	-

3.2.3.2.1.3. على صعيد تطوير الموارد البشرية

لقد سطر البرنامج الخماسي الجديد " 2006-2010 " هدفا طموحا فيما يخصّ تطوير الموارد البشرية يقضي بضرورة تعبئة أكثر من 28000 أستاذ باحث وهو ما يعادل 75 % من عدد أساتذة التعليم العالي، و 4500 باحث دائم بحلول سنة 2010 للتمكّن من التأطير الجيّد للنشاطات المتزايدة للبحث العلمي، والتنفيذ المحكم للمشاريع الكبيرة العدد والحجم خلال هذه الفترة الخماسية كما يبيّنها الجدول رقم 14. وبغية تحقيق هذا الهدف وتفادي الأخطاء والنقائص الملاحظة على تنفيذ البرنامج الخماسي السابق " 1998-2002 " ، قرّرت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات أهمّها :

- ضرورة الإسراع في إصدار القانون الخاص بالأستاذ الباحث والقانون الخاص بالباحث الدائم .

- توفير أسباب الإستقرار الإجتماعي والإداري للعاملين في مجال البحث العلمي بتهيئة البيئة المناسبة للبحث وضمان المستوى المعيشي اللائق .

- وضع إستراتيجية للتكوين المتواصل بطريقة تمكّن أساتذة التعليم العالي من التواصل مع العالم الخارجي و الحصول على المعارف الجديدة في العالم و التحكّم في التكنولوجيات الجديدة.

- تشجيع و تحفيز الباحثين على تثمين نتائج بحوثهم بواسطة إجراءات مختلفة كتمييز الباحثين أصحاب المنشورات و البراءات و المؤلّفات العلمية و التكنولوجية بمنحهم منحا و مكافآت معتبرة .

- وضع إطار مرن لإشراك الباحثين الجزائريين القاطنين بالخارج في ترقية البحث العلمي في بلادنا مع ضمان تمويل تنقلاتهم و التكفّل بهم خلال إقامتهم داخل الوطن.

الجدول رقم 14: عدد الباحثين المجنّدين و عدد المشاريع المبرمجة خلال الفترة الخماسية " 2006-2010 " [90]

التعيين	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع	2000	2803	3594	4730	5080	5430
عدد الباحثين الدائمين	1500	2100	2700	3300	3900	4500
عدد الأساتذة الباحثين	13720	14720	18863	25079	26579	28079
مجموع الأساتذة الباحثين و الباحثين الدائمين	32579	30479	28379	21563	16820	15220

4.2.3.2.1.3. على صعيد تثمين نتائج البحث

تشير كلّ التقارير عن حالة البحث العلمي في بلادنا إلى الإمكانيات العلمية الكبيرة التي تزخر بها الجامعات و مراكز البحث الجزائرية، لكن في المقابل يبقى المردود الإقتصادي لنشاطات البحث التي تقوم بها هذه الجامعات و المراكز لا يكاد يذكر، فالسوق الوطنية لا تتوفر إلا نادرا على منتجات البحث العلمي الوطني. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى غياب آليات ناجعة لتثمين نتائج البحوث الوطنية. و بهدف الحدّ من هذه الإشكالية إتخذت السلطات العمومية العديد من الإجراءات في إطار البرنامج الخماسي الجديد " 2006-2010 " أهمّها :

- تعزيز الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي "ANVREDET " إداريا وتمويلا وتشريعا.

- تشجيع إنشاء مؤسّسات إبتكارية (E.I) من طرف مؤسسات البحث و من طرف الباحثين تتولى تثمين و تسويق نتائج البحث العلمي و ذلك بإعتماد نظام جبائي خاص و إنشاء صندوق وطني للإبتكار لتمويل مثل هذه العمليات.

و تجدر بنا في نهاية مناقشتنا لواقع إنتاج المعرفة بالجزائر ، الإشادة بالجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات العمومية في سبيل تحسين و تدعيم منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي رغم الصعوبات الكبيرة التي تعترضها، و من ثمّ التأكيد على أهمّية تنفيذ البرامج الوطنية و مشاريع البحث المقرّرة في البرنامج الخماسي "2006-2010" في آجالها المحدّدة ووفقا للمعايير والشروط الموضوعة لها، حتى نتفادى الأخطاء و النقائص التي تسبّبت في تأخير حتى لا نقول فشل البرنامج الخماسي " 1998-2002 ".

3.1.3. معوّقات وتحدّيات إكتساب المعرفة بالجزائر

بعد أن عرضنا في المطلبين السابقين واقع إكتساب المعرفة في الجزائر نشرا وإنتاجا، سنناقش في هذا المطلب التحدّيات و المعوّقات التنظيمية و المجتمعية التي أفرزت هذا الواقع المرير.

1.3.1.3. المعوّقات و التحدّيات المرتبطة بالسياق التنظيمي لإكتساب المعرفة

يناقش هذا العنصر أهم التحدّيات المرتبطة بالسياق التنظيمي الذي يجري فيه إعداد الكفاءات في المدارس و الجامعات الجزائرية من ناحية، ويجري فيه نقل وتوطين التقانة بوصفها معرفة في الجزائر في ميدان النشاط الاقتصادي.

1.1.3.1.3. المنظومة التربوية السائدة

لا تزال التربية في الجزائر تتأرجح بين دعوتين لهما تداعيات وآثار واسعة، فهناك من يدعو إلى التربية من أجل سوق العمل، وهناك من يدعو إلى التربية لأجل إعداد الإنسان بأوسع معاني الكلمة ثقافيا وحضاريا و إجتماعيا، أي إعداد الإنسان الجزائري لمشروع حضاري هو بناء الحضارة الجزائرية العربية الإسلامية في القرن الحادي و العشرين. و الملاحظ أنّ المنظومة التربوية الوطنية لم تتخذ موقفا واضحا فهي بين هذا وذاك. و الحقيقة أنّ هناك ضرورة ملحة في نظري للتوفيق بين الدعوتين، فلا يجب أن تعدّ المنظومة التربوية الوطنية عاملا في مصنع يجهل ما وراء آلات مصنعه، ولا يجب في ذات الوقت أن تعدّ هذه المنظومة فيلسوفا ومنظّرا لا يستطيع أن يحصل على قوت يومه

بعمل يديه، فإستراتيجية التربية الوطنية في القرن الحادي و العشرين لا بدّ أن تجمع بين النظريتين، العلم لذات العلم و العلم للعمل و الرزق وسوق العمل و الإعداد لمشروع حضاري متكامل، وهو الهدف الأسمى لأيّ تربية إنسانية [91] ص 105. وبداية النجاح في هذه الإستراتيجية تكمن في صياغة نظرة تربوية جديدة لدور ووظيفة المدرسة و الجامعة في المجتمع المعاصر تختلف عن النظرة السابقة التي ما فتأت تعيد إنتاج نفس العقل و الإنسان الجزائري الواهن، نظرة تربوية جديدة تهتمّ بمواجهة المشكلات و التحدّيات الفنية و التربوية الحقيقية التي تعاني منها منظومتنا التربوية، من ضرورة إعداد و تأهيل المعلمين وتطوير المناهج و الكتب و المقرّرات الدراسية و التقنيات التربوية و أساليب تقييم و توجيه الطالب و تهيئة المحيط المدرسي.

2.1.3.1.3. نسق الإبتكار و التقانة السائد

يتطلب إقتصاد المعرفة تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة بما يضمن قيام نسق للإبتكار يقوم على الإدارة الكفوءة لنقل التقانة من خارج المجتمع و إستيعابها في النسيج المجتمعي، وعلى تنشيط إنتاج المعرفة بما يؤدّي إلى توليد تقانات جديدة و يحقق غايات الكفاءات الإنتاجية والتنمية الشاملة في آن واحد.

والإبتكار هو القدرة على إدارة المعرفة على نحو خلاق، إستجابة لمتطلبات الأسواق و حاجات المجتمعات، أو بتعبير آخر هو قدرة المجتمع على توظيف رأس المال المعرفي في إنتاج المعرفة/ التقانة و توظيفها في عمليّة التنمية. ويعتبر الإبتكار بذلك القاطرة الأساسية للنموّ الإقتصادي و السبيل الأنجع لبناء إقتصاد المعرفة ، ومن ثمّ القاعدة الرئيسية للمنافسة في الأسواق العالمية [10] ص 97 .

ويتكوّن نسق الإبتكار القطري من جميع المؤسّسات التي تؤثر في إنتاج المعرفة و في القدرة على إنشاء التقانة وتطويرها ونشرها و إستيعابها وتوظيفها في عمليّات الإنتاج. وكما يظهر من الشكل رقم 08 الوارد في الصفحة التالية، فإنّ نسقا فعّالا للإبتكار في قطر ما هو كلّ مركّب، فالتميّز في إنتاج المعرفة ونشرها وإستخدامها، والقدرة على المنافسة الدولية، وتحقيق مستوى متقدّم من التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لا يتوقف فقط على أداء مؤسّسات محدّدة كالمشروعات والجامعات و مؤسّسات البحث و التطوير لأنشطتها، بل يتوقف كذلك على كيفية تواصل هذه المؤسّسات و التفاعل فيما بينها من جهة، ومع مؤسّسات الدولة من جهة أخرى. كما يعتمد نجاح نسق الإبتكار على القيم و الثقافة الإجتماعية السائدة في المجتمع، وعلى النظام و البنى المؤسّسية الإقتصادية و القانونية و السياسة القائمة. ولذلك تلعب الدولة على وجه الخصوص دورا رئيسيا في بثّ الإبتكار في المجتمع، فهي المسؤولة عن إقامة بيئة إقتصادية مواتية، ونظام تعليم وتدريب فعّال، و بنية

إتصالات متطوّرة، وتدعيم القدرة الإنتاجية بتحسين بيئة عناصر الإنتاج وتطوير الأسواق حتى تستوعب منتجات المشروعات الإقتصادية. و السؤال الذي يطرح نفسه هنا بإلحاح هو أين بلدنا الجزائر من مثل نسق الإبتكار هذا ودوره الحيوي في إقتصاد المعرفة ؟

و الجواب هنا واضح وجلي في ضوء الواقع المزري لنشر المعرفة وإنتاجها في بلادنا الذي عرضناه وناقشناه فيما سبق، فالجزائر على غرار باقي الدول العربية تفتقر لنسق فعّال للإبتكار و التقانة، ويتجلى ذلك بوضوح في :

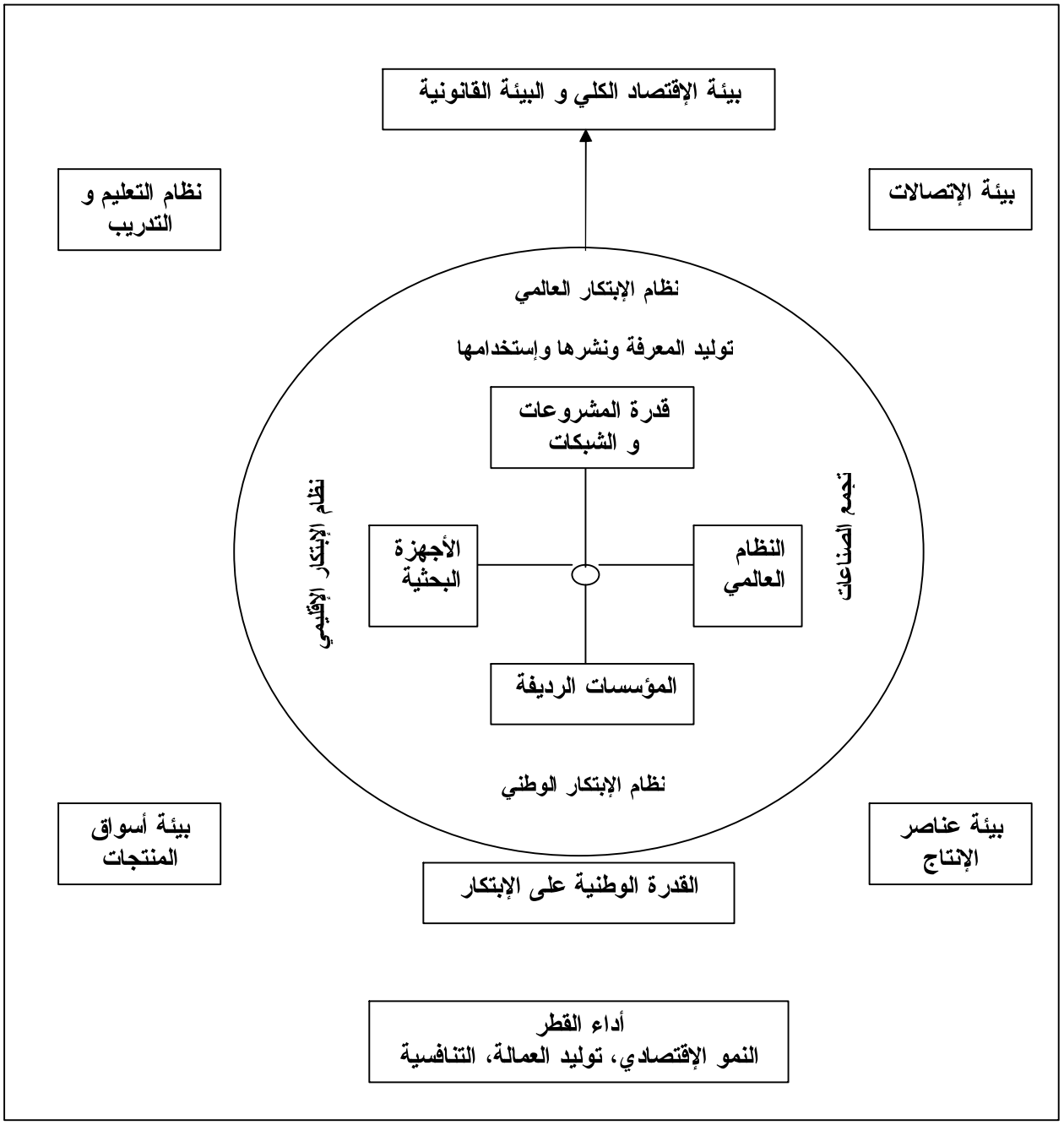

الشكل رقم 08: نسق الإبتكار [10] ص 97.

1.2.1.3.1.3. فشل سياسات نقل التقانة و إدارتها و توطينها في الجزائر

يمكن القول بأنّ التجربة الجزائرية في نقل و إدارة و توطين التقانة قد فشلت إلى حدّ كبير، على الرّغم من وضع نقل التقانة و إدارتها وتوطينها في رأس سلّم أولويات الدولة الجزائرية منذ سبعينيات القرن الماضي .

لقد إعتمدت الجزائر منذ السبعينات سياسة تصنيع قائمة على إقتناء المصانع و وسائل الإنتاج (من خلال عقود شراء) ، وعلى تدريب العمالة المحلّية على إنتاج منتجات مختلفة في تلك المصانع و بإستخدام وسائل الإنتاج المقتناة، معتقدة أنّ ذلك يمثل نقلا للتقانة وتمهيدا لتوطينها لاسيّما أنّ هذه المصانع كانت تستخدم في بادئ الأمر تقانات مواكبة لتلك المستخدمة عالميا أو متخلفة عنها تخلفا يسيرا في أسوء الحالات، وهو ما سمح للجزائر بتغطية إحتياجاتها من تلك المنتجات لفترة معينة، إلا أنّ إقتصار سياسات التصنيع هذه على مفهوم إقتناء وسائل الإنتاج دون الإهتمام بالسيطرة على التقانات وتوطينها كان معناه تقادم التقانات المستخدمة وبالتالي عجز المؤسّسات الإنتاجية الجزائرية عن المنافسة. وكردّ فعل على هذا المأزق، قامت الجزائر بفرض وتطبيق قوانين وأنظمة للحماية لم تساهم في الواقع إلاّ في تأزيم الوضع وتعقيده، حيث أدّت إلى إطالة عمر هذه المؤسّسات العاجزة بشكل قسري ومصطنع إلى أن أصبحت تشكل عبئا حقيقيا على الإقتصاد الوطني وعامل إستنزاف للثروات الوطنية.

ومع تفاقم أزمة التنمية في الجزائر وإتسّاع الفجوة التقانية بينها وبين الدول الصناعية، قرّرت الجزائر التخلّي نهائيا عن سياسات التصنيع السابقة ولجأت إلى تحرير الإقتصاد و التجارة وسنّ مجموعة من القوانين و التشريعات المشجّعة للإستثمارات الأجنبية وخلق بيئة تسمح للشركات المتعدّية الجنسيات بإفتتاح فروع لها بالجزائر وهو ما أدّى إلى إنتعاش مالي و إقتصادي، وإلى تسارع في معدّلات التنمية الإقتصادية في السنوات الأخيرة. لكنّ هذا الإنتعاش سيكون مؤقتا لا محالة وسرعان ما سيتحوّل إلى إنكماش إذا لم تتمكّن الجزائر من الإنخراط الحقيقي و الفعّال في حركة الإنتاج و التصدير العالمية وهو ما لم يحدث إلى غاية يومنا هذا، فالصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تتعدّ 64 مليون دولار خلال شهر جويلية 2006 أي ما نسبته 1.44% من الصادرات الإجمالية، و الصادرات الجزائرية من المواد النصف مصنّعة و التجهيزات الصناعية بالذات لم تتجاوز خلال نفس الفترة 36 مليون دولار و 4 مليون دولار أي ما نسبته 0.81% و 0.09% على التوالي من الصادرات الإجمالية [92] . و الأخطر من ذلك أنّ سياسات الإنفتاح التي تبنّتها الجزائر في السنوات الأخيرة لم تؤدّ هي الأخرى إلى نقل حقيقي للتقانة، ناهيك عن توطينها، فلقد تبيّن لنا بوضوح بعد إلقاء نظرة متفحّصة على التجربة الجزائرية مع الإستثمار الأجنبي المباشر لاسيّما فيما يخص فتح فروع للشركات المتعدّية الجنسيات لإنتاج جزء من مكوّنات المنتجات

خاصّة في مجال الصناعات الإلكترونية، أنّ هذه الشركات قد إحتفظت لنفسها بأجزاء عمليّات الإنتاج ذات الكثافة المعرفية و المتطلّبات العالية على مستوى مهارة الموارد البشرية، غير أنّها سمحت لفروعها في الجزائر بأن تنتج المكوّنات الأقل تقدّما من الناحية التقانية أو تلك التي لا تتطلب مستويات عالية من المهارات البشرية، وهو الأمر الذي أفسّره شخصيا بعدم وجود نيّة حقيقية لدى الطرف الآخر لنقل التقانة وتوطينها بالجزائر، ولعلّ مشروع السيّارة الإيطالية الجزائرية " فاتيا " الذي لم ولن ير النور خير دليل على صحّة ما نقول.

2.2.1.3.1.3. ضعف الروابط بين مؤسّسات البحث العلمي و القطاعات الإنتاجية

يتجلىّ ضعف الروابط بين مؤسّسات البحث العلمي و المؤسّسات الإنتاجية في:

1.2.2.1.3.1.3. قصور ترويج نتائج البحث العلمي

تواجه عمليّة ترويج نتائج البحث و التطوير عقبات أساسية في الجزائر لأسباب عديدة يأتي في مقدّمتها غياب أو قصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الإبتكارية الهامّة التي تتوسّط حلقات البحث و التطوير، وحلقات الإنتاج و التسويق و التي يمكن أن تتمّ في مراكز البحث و التطوير أو في مراكز الإنتاج أو عبر قنوات وسيطة تربط بينهما [10] ص 100. ويأتي قصور مؤسّسات البحث و التطوير الجزائرية في ترويج نتائج البحوث وتحقيق الروابط مع قطاع الإنتاج أساسا من محدودية الخبرة في مؤسّسات البحث و التطوير في المجال الصناعي، كما يعود أيضا إلى تدنّي مستوى المعرفة بالتقانات الصناعية القاعدية، إضافة إلى إفتقار العديد من مراكز البحث الجزائرية إلى إمكانات التصميم وإنتاج النماذج. و من أسباب هذا القصور أيضا النزعة الجامحة لدى العديد من مؤسّسات البحث و التطوير لمكافأة الباحثين وترقيتهم على أساس الأبحاث الأكاديمية وسجلّ المنشورات العلمية، ويكون من جرّاء ذلك إبتعاد الباحثين عن الجانب التطبيقي الهادف، وعن المساهمة في حلّ المشكلات التي تواجه القطاعات الإنتاجية وإنجاز أبحاث تقع ضمن إهتماماتها، ومساعدتها في إستيعاب وتطوير التقانات المستوردة ودفع وتيرة الإبتكار لديها . وكنتيجة لكلّ ما سبق ولإعتبارات أخرى، بقى الجزء الأكبر من الإنجازات البحثية و التطويرية و الإبداعية التي تتمّ في مؤسّسات البحث و التطوير الجزائرية غير مكتمل من حيث الوصول إلى حيّز الإستثمار.

2.2.2.1.3.1.3. غياب المؤسّسات الوسيطة والداعمة للإنتاج العلمي و التطوير التقاني

إضافة إلى الروابط المباشرة بين مراكز البحث و التطوير و الجامعات من جهة، و المؤسّسات الإنتاجية من جهة أخرى، تتعزّز جهود البحث و التطوير وتجد طريقها إلى مؤسّسات الإنتاج من خلال نماذج مختلفة من المؤسّسات و البنى الوسيطية الحكومية أو الخاصّة. ومن بين هذه البنى مراكز البحث والتطوير الصناعي الموجّهة أساسا نحو نشاطات هادفة تخدم القطاع الصناعي بالذات، ومكاتب التصميم أو مؤسّسات البحث التعاقدي وحاضنات الأعمال .

و في حين تكاد تغيب مراكز البحث و التطوير الصناعي عن الساحة الصناعية الجزائرية، فإنّ مكاتب التصميم تكاد تقتصر على قطاع البناء و الأشغال العمومية. وفي ظلّ غياب النشاطات المعقدة التي تنشأ في هذه المؤسّسات الوسيطة في مجالات هندسة التصميم وهندسة المشروعات وهندسة الإنتاج وهندسة الجودة، يبقى البحث و التطوير غير مرتبط بعمليّة التغيير التقاني.

ولمّا كان التوجّه إلى إقتصاد المعرفة يحتاج إلى منظومة مالية ومصرفية مساندة، فإنّ تطوير نظام الإستثمار المخاطر في مجال الصناعات الجديدة المبنية على المعرفة و التقانة الحديثة يصبح من الأهمّية بمكان لاسيّما من خلال مؤسّسات دعم الاستثمار المخاطر كبنوك الاستثمار المخاطر وبنوك أو مؤسّسات رأس المال التطويري وصناديق دعم المشروعات الصغيرة و المتوسّطة وصناديق دعم الإبتكار وغيرها. وكلّ هذه المؤسّسات التي تعدّ من المؤسّسات الوسيطة التي تعمل على الربط بين البحث و التطوير من جهة و القطاع الإنتاجي و الخدماتي من جهة أخرى [10] ص 101، لا تزال غائبة أو نادرة في أحسن الأحوال على السّاحة الجزائرية.

3.2.2.1.3.1.3. غياب شبه كلّي لدور المنظم الإبداعي وحاضنات التقانة و الأعمال "incubators "

تتحوّل الجزائر حثيثا لتأسيس إقتصاد السوق الحرّ، غير أنّ جني ثمار هذا الاقتصاد خاصّة في ميدان الكفاءة الاقتصادية يقتضي شرطان رئيسيان: ضمان التنافسية، و تبلور كتلة حرجة من المنظمين الإبداعيين الذين يتحمّلون المخاطر في إرتياد مجالات عديدة في توليد التقانة وإنتاج السلع و الخدمات. و ما زال كلا الشرطين بعيدا المنال في الجزائر، حيث صنّفت هذه الأخيرة في المرتبة 78 عالميا من أصل 104 دول مصنّفة حسب مؤشر القدرة التنافسية للنموّ لسنة 2005 بقيمة مؤشر تساوي 3.46% [93] .

علما أنّ هذا المؤشر هو حاصل ثلاث مؤشرات مجمّعة تحلّل عمليّة النمو الاقتصادي وهي: مؤشر التقنية ومؤشر المؤسّسات العامة ومؤشر بيئة الإقتصاد الكلي. ومن جهة أخرى ما زال نسقا التنشئة والقيم ونظام التعليم و التكوين في الجزائر تحضّ كلّها على توقي المخاطرة، وبالتالي تحول دون ظهور فئة المنظمين المبدعين القادرين على تحمّل المخاطرة و إختراق المجالات الإنتاجية الكثيفة المعرفة.

كما أنّ إستمرار غياب حاضنات الأعمال و التقانة في الجزائر، بإعتبارها نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الإبتكارية للمؤسّسات الصغيرة و المتوسّطة، أو للمنظّمين المبدعين المفعمين بروح الرّيادة و الذين يفتقرون إلى الإمكانات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقاناتهم المبتكرة وتسويقها، أصبح يمثل عائقا حقيقيا أمام سعي الجزائر الحثيث للتحوّل نحو إقتصاد السوق الحرّ.

3.2.1.3.1.3. إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التقانة وتوطينها بالجزائر

إنّ النشاط الإبتكاري أمر لا بدّ منه للنموّ الإقتصادي والتنمية. وعلاوة على ذلك، تتطلب التنمية الإقتصادية المستدامة أكثر من مجرّد " فتح الباب " ببساطة وإنتظار تدفق التكنولوجيا الجديدة عن طريقه، بل هي تتطلب جهدا تكنولوجيا متواصلا من جانب مؤسّسات الأعمال المحلية بالإقتران مع سياسات حكومية داعمة للإستفادة من عمليّة تدويل البحث و التطوير على الصعيد الدولي لاسيّما من جانب الشركات المتعدّية الجنسيات (أو عبر الوطنية) . ذلك أنّ عمليّة إكتساب القدرات التكنولوجية هي عمليّة بطيئة ومكلفة في نفس الوقت، كما أنّ التغيير التقاني وإستخدام التكنولوجيا المتقدّمة المرتكزة على العلوم في كثير من الصناعات يتطلّبان مهارات أعلى مستوى وجهدا تقنيا مكثفا، وهذا يتطلب بدوره هياكل أساسية أفضل خاصّة في مجال تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات، ويتطلب أيضا مؤسّسات داعمة قويّة، والأهمّ من ذلك كله أنّه يتطلب إمكانية حقيقية للوصول إلى قاعدة المعرفة الدولية وتسخيرها لصالح نظام الإبتكار المحلي وهو الأمر الذي تتيحه الشركات المتعدّية الجنسيات بإعتبارها محرّكات البحث و التطوير على الصعيد العالمي في زمن العولمة، حيث بلغ نصيبها قرابة نصف الإنفاق العالمي على البحث و التطوير لسنة 2002 المقدّر بنحو677 مليار دولار، وأكثر من ثلثي إنفاق مؤسّسات الأعمال في العالم على البحث و التطوير المقدّر بـ450 مليار دولار في سنة 2002 دائما [58] ص 29.

وتوجد إختلافات كبيرة في قدرات البلدان على الإبتكار و الإستفادة من عمليّة تدويل البحث والتطوير، فوفقا لمقياس جديد لقدرات الإبتكار الوطنية وهو " رقم الأونكتاد القياسي للقدرة على الإبتكار" ، تقع الجزائر وجميع دول شمال إفريقيا ضمن مجموعة القدرات المنخفضة في حين تقع

جنوب إفريقيا و موريشيوس مثلا في مجموعة القدرات المتوسّطة وتقع أمريكا و اليابان و الدول الأوروبية في مجموعة القدرات المرتفعة كما يوضّحه الجدول رقم 15، علما أنّ القدرات الإبتكارية لبلد ما تتصل إتصالا مباشرا بجاذبيته كبلد مضيف لأنشطة البحث و التطوير التي تقوم بها الشركات المتعدّية الجنسيات، وكذلك بقدرته على الإستفادة من نشاط البحث و التطوير هذا، في حين تعتمد نوعية نشاط البحث و التطوير المضطلع به في الخارج على القدرات المحلية للبلد المضيف.

الجدول رقم 15: المتوسّطات الإقليمية غير المرجّحة لرقم الأونكتاد القياسي للقدرة على الإبتكار [58] ص 29.

المنطقة	1995	2001
البلدان المتقدّمة بإستثناء البلدان الأعضاء الجديدة في الإتحاد الأوروبي	0.876	0.869
البلدان الأعضاء الجديدة في الإتحاد الأوروبي	0.665	0.707
جنوب آسيا وشرق آسيا	0.492	0.518
غرب آسيا وشمال إفريقيا	0.348	0.361
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	0.375	0.360
إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	0.157	0.160

وتشير البيانات الأحدث في العالم المتعلقة بمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر، إلى أنّ إمتداد البحث و التطوير إلى أماكن جديدة في العالم يكتسب زخما كبيرا، فمن بين 1773 مشروعا للإستثمار الأجنبي المباشر تنطوي على أنشطة بحث وتطوير على صعيد العالم أثناء الفترة "2002-2004" تتوافر معلومات بشأنها، فإنّ الأغلبية منها (1095 مشروعا) قد أضطلع بها في الواقع في بلدان نامية أو في جنوب شرق آسيا.

وفي دراسة إستقصائية تتناول أكبر الجهات المنفقة على البحث و التطوير في العالم أجراها الأونكتاد خلال الفترة "2004-2005" ، توضّحت أيضا الأهمّية المتنامية للمواقع الجديدة للبحث و التطوير، فأكثر من نصف الشركات المتعدّية الجنسيات المشمولة بالدراسة الإستقصائية لديها بالفعل وجود بحثي وتطويري في جنوب شرق آسيا. وأكدّت هذه الدراسة بذلك أنّ منطقة شمال إفريقيا التي تنتمي إليها الجزائر لا تعتبر من المواقع الجذابة للإستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير [58] ص 37. بل إنّ دراسة استقصائية أخرى أجراها الأونكتاد حول أكثر المواقع المحتملة إجتذابا للبحث و التطوير خلال الفترة "2005-2009 " [58] ص 34، أظهرت أنّ الصّين

حصلت على المرتبة الأولى بـ 61.8 % من أصوات أكبر الجهات المنفقة على البحث و التطوير في العالم، تليها الو.م.أ بـ 41.2% و الهند بـ 28.4% من الأصوات في حين لم تحصل منطقة شمال إفريقيا إلا على 1.5% من الأصوات لصالح كل من المغرب و تونس و أقلّ من 1.5% من الأصوات لصالح الجزائر وليبيا. وهذا ما يعكس فشلا ذريعا في السياسات المنتهجة من طرف بلداننا المغاربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر القادر على نقل التقانة.

2.3.1.3.المعوّقات و التحدّيات المرتبطة بالسياق المجتمعي المؤثر في إكتساب المعرفة

سنحاول في هذا العنصر تفسير تردّي حالة إكتساب المعرفة في الجزائر حاليا عبر تحليل ومناقشة أثر ثلاثة سياقات من السياق المجتمعي لمنظومة إكتساب المعرفة: الثقافة، البنية الإقتصادية والإجتماعية، و البنية السياسية على الصعيدين الوطني و الدولي.

1.2.3.1.3. المعوّقات الثقافية

إنّ المعرفة لا تنمو في فراغ بل في مجتمع محدّد ذي سياق ثقافي وتاريخي خاص، وما إستطاع العرب قديما أن يؤسّسوا لحضارة إنسانية قوية إلا من خلال تراثهم الثقافي و الفكري العريق.

وفي سياق الثقافة الجزائرية ذات البعد العربي والإسلامي يعتبر التراث الفكري مكوّنا أساسيا منها و اللغة الحامل الأداتي لها و الدّين المنظومة الإعتقادية الرئيسية الشاملة التي توجّه حياة هذه الثقافة. أمّا القيم الأخلاقية و الإجتماعية و السياسية فهي التي تحكم الفعل و توجّهه في منظومة الثقافة العربية [10] ص 113.

1.1.2.3.1.3. التراث الفكري و إشكالية التوظيف الإيديولوجي

إنّ التراث الفكري العربي عموما و الجزائري خصوصا يطرح اليوم مشكلات معرفية أساسية، وذلك لإتصاله بالمعرفة ومناقضته لها في آن واحد. فهو متصل بالمعرفة لأنّه متصل باللغة و بالدّين و بالعلوم و بالثقافة، وهو مناقض لها لأنّ النظر فيه لا يجري في أغلب الحيان وفق مطالب العلم، وإنّما تكتنفه العاطفة و الهوى و الرّغبة و الأماني و التمجيد و إغفال الواقع العياني و الحقائق المشخّصة التي لا تبعث على رضى النفس، أي بتعبير آخر أنّ التراث الفكري الجزائري أصبح يوظف إيديولوجيا لتحقيق مطالب سياسية أو مقاصد مصلحية لا شأن لها بالنظر العلمي الخاص.

2.1.2.3.1.3. الدّين الإسلامي و إشكالية التأويلات المناوئة للتنمية

لاشكّ في أنّ علاقة الدّين بالمعرفة وإنتاجها ترتبط إرتباطا عضويا بالمفهوم الذي يتحدّد عن ماهيّة الدّين وموقفه الشامل من الدّنيا. وفي النصوص الدينية الإسلامية نتبيّن حالة من التوازن المنشود بين الدّين وبين الدّنيا، أو بين عالم الحياة الدنيوية وبين الآخرة، بل نشهد تشديدا عظيما في هذه النصوص على أهميّة مفاهيم النظر و الإعتبار و التفكر و العلم و العقل و التعقل، وعلى ما يتعلق بإستخلاف الإنسان في الأرض وضرورة إعماره للدّنيا و النظر في ملكوت السموات و الأرض و تسخير الكون لخير الإنسان، حيث يقول المولى عزّ وجلّ في كتابه العزيز الحكيم **(القرآن الكريم): " شهد الله أنّه لا إله إلا هو و الملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط "** ، و يقول: **" هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون"** ، ويقول أيضا: **" يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات "** و يقول: **" قل ربّ زدني علما "** و يقول: **" ن و القلم وما يسطرون"** [94] .

أمّا في السنّة النبوية الشريفة، فيقول نبيّ الرّحمة و السلام سيّدنا **محمّد صلى الله عليه وسلم: " من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا من طرق الجنّة وإنّ الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم وإنّ العالم ليستغفر له من في السماوات و من في الأرض و الحيتان في جوف الماء وإنّ فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب وإنّ العلماء ورثة الأنبياء وإنّ الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ورثوا العلم فمن أخذ بحظ وافر"** [95]. و يقول: **" ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإنّ العلم لا يهلك حتى يكون سرّا "** [96].

لكن تطورّ الجزائر و العالم العربي المعاصر عموما و المشكلات الوطنية و السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية التي طرأت منذ سنوات الإستقلال، خلفت آثارا عميقة في جملة الأوضاع المعرفية و العقلية و الثقافية في بلدنا وفي باقي الدول العربية الشقيقة. وكان الدّين و التصوّرات المرتبطة به أحد الوجوه الأساسية التي تأثرت بهذا التطوّر حيث أفضى تحالف نظام الحكم المستبد مع فئة من علماء الدّين الإسلامي المحافظين إلى تأويلات للإسلام خادمة للحكم ولكن مناوئة للتنمية الإنسانية، خاصّة فيما يتصل بحرّية الفكر ومساءلة الناس للحكم ومشاركة النساء في الحياة العامّة، كما أنّ التضييق على العمل السياسي في بلادنا قد دفع بتيّارات ذات صبغة إسلامية تحت الأرض، وألجأ بعض التيّارات السياسية إلى المتاجرة بالإسلام، والتمسّك بتأويلات متشدّدة ديننا الحنيف بريء منها، وإعتماد العنف وسيلة للتغيير السياسي، الأمر الذي أشاع الفرقة داخل المجتمع الجزائري وقلص من فرص تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

3.1.2.3.1.3. اللغة العربية، تراث وثروة و أزمة

تواجه اللغة العربية اليوم في الجزائر و في غيرها من الدول العربية تحدّيات قاسية و أزمة حقيقية تنظيرا وتعليما ونحوا ومعجما وإستخداما وتوثيقا وإبداعا ونقدا. وتضاف إلى مظاهر الأزمة هذه، القضايا التي تثيرها تكنولوجيا المعلومات، وهي القضايا المتعلقة بمعالجة اللغة آليا بواسطة الحاسوب. وتنطوي علاقة اللغة العربية بنقل المعرفة وإستيعابها في الجزائر على قضايا عديدة أهمّها قضيتان محوريتان وشديدتا الترابط فيما بينهما: تعريب التعليم الجامعي وتعليم اللّغة العربية.

إنّ قضية تعريب التعليم الجامعي باتت شرطا أساسيا لتنمية أدوات التفكير وتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية، فضلا عن إستيعاب المعارف المتجدّدة، ومن هنا فإنّ عدم تعريب العلوم يمثل عقبة في طريق إقامة جسور التواصل بين التخصّصات العلمية المختلفة، إلاّ أنّ تعزيز منظومة المعرفة ببلادنا يتطلب أيضا أن تتوازى جهود التعريب مع الجهود المبذولة في تدريس اللغات الأجنبية للجميع.

أمّا تعليم اللغة العربية فيشكو هو أيضا من أزمة حادّة في محتوى المادّة التعليمية وفي مناهج التدريس أيضا، ولعلّ من أبرز أعراض هذه الأزمة واقع اللغة الفصحى في بلادنا، حيث باتت هذه الأخيرة لغة القراءة و الكتابة لا لغة الحديث، ولغة الأكاديميين و المثقفين لا لغة التخاطب اليومي والتعبير عند عامّة الشعب.

وكخلاصة لكل ما قيل، إنّ الثقافة الجزائرية العربية الإسلامية تجد نفسها اليوم في مواجهة مشكلات الوحدة الثقافية الكونية ومشكلة الشخصية أو الهويّة الحضارية التي فرضتها العولمة، وما من سبيل أمامها سوى الاستنجاد بتراثها الحضاري العريق و الإنفتاح على الثقافات الأخرى المنتجة لشتى أشكال المعرفة العلمية و التقنية و الإستفادة منها، لا الإنغلاق على نفسها ورفض وتجاهل قيم وأفكار الآخر دون تحليل وتقييم.

2.2.3.1.3. المعوّقات الإقتصادية و الإجتماعية

إنّ إكتساب المعرفة في أيّ مجتمع رهين بمدى توفر البنى الإجتماعية و الإقتصادية المواتية، فهل تتوفر بلادنا على مثل هذه البنى أم لا ؟

1.2.2.3.1.3.البنية الإقتصادية الجزائرية: " إعتماد على إستنضاب المواد الخام لا على إنتاج المعرفة "

1.1.2.2.3.1.3. نمط الإنتاج السائد

تحمل الطبيعة الجوهرية لنمط الإنتاج السائد تبعات عميقة على قدرات إكتساب المعرفة في المجتمع، ففي مجتمع المعرفة، يشكّل النشاط الإقتصادي مصدرا رئيسيا للطلب على المعرفة وحافزا فعّالا على إنتشارها وإنتاجها من ناحية، ومن ناحية أخرى يلعب توظيف المعرفة في النشاط الإقتصادي دورا جوهريا في تعظيم حجم القيمة المضافة في العمليّة الإنتاجية وهذا هو الأساس في إطراد معدّلات النموّ الإقتصادي.

ويمكن القول أنّ السمات الرئيسية لنمط الإنتاج السائد في الجزائر تتمثل في الخصائص التالية [10] ص 132- 135 :

- الإعتماد على إستنضاب المواد الخام وهو ما يسمّى" بنمط إقتصاد الرّيع"، وهو ما أدّى إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة وساهم في هدر فرص إنتاجها محليا وتوظيفها بفعالية في النشاط الإقتصادي بسبب الإعتماد على إستقدام الخبرات من الخارج في ظلّ التدفقات المالية الضخمة و السهلة التي يتيحها هذا النمط.
- تركز الإنتاج في النشاطات الأوليّة مثل الزراعة، وجلها بدائي، و في الصناعة المخصّصة لإنتاج السلع الإستهلاكية التي تعتمد إلى حدّ كبير على رخص إنتاج من شركات أجنبية وذلك بطبيعة الحال على حساب صناعات السلع الرأسمالية المجسّدة للمعارف الأرقى.
- غلبة المشاريع الصغيرة و الصغرى غير النظامية و التي تتبنّى أساليب إنتاجية قليلة المعرفة بالمعنى الحديث.
- ندرة الشركات المتوسّطة و الكبيرة الحجم المؤهّلة للتصدير إلى الأسواق العالمية.
- ضعف المنافسة بسبب غياب الشفافية و المساءلة وإنتشار الفساد خاصّة في القطاع العام.

2.1.2.2.3.1.3. النموّ الإقتصادي و الإنتاجية وتوزيع الدخل

تقوم علاقة وثيقة بين حجم الناتج الداخلي الإجمالي ومعدّلات نموّه و الإنتاجية بإعتبارها محدّدات أساسية للثروة الإقتصادية للمجتمع، من ناحية؛ وإكتساب المعرفة شريطة توافر بيئة مواتية، من ناحية أخرى. فكبر حجم الناتج الداخلي الخام و إرتفاع معدّلات نموّه يسمح بتخصيص موارد كافية لحفز

إكتساب المعرفة، وفي المقابل يترتب على الإستثمار الكثيف في إكتساب المعرفة تصاعد في وتيرة النموّ الإقتصادي.

لكن النموّ الإقتصادي و الإنتاجية متعثران في الجزائر، فعلى الرّغم من الإرتفاع المستمر للناتج الداخلي الخام و الزيادة المضطردة في معدّلات نموّه خلال الفترة "2000-2005" كما يوضّحه الجدول رقم 16، فإنّ هذه المعدّلات لا تزال دون مستوى 7% الذي وضعه البنك الدولي كمعدّل الحد الأدنى لتحقيق إقلاع حقيقي للإقتصاد الجزائري وضمان إستدامة نموّه خلال السنوات المقبلة، ناهيك عن أنّ هذا النموّ الإقتصادي المحقق لا يزال رهين إرتفاع أسعار النفط العالمية وتحسّن الظروف المناخية وهي أمور من الصعوبة بمكان التحكم فيها.

الجدول رقم 16: تطوّر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة "2000-2005" [97]

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
PIB (مليار دولار)	53.4	54.8	55.9	65.9	83	102.4
PIBHH (مليار دولار)	33	36	38	44	52	55.76
معدّل النمّو الحقيقي لـPIB	% 2.2	% 2.1	% 4.2	% 6.8	%5.2	%5.1
معدّل نمّوPIBHH	%1.2	% 4.6	% 4.3	% 6.1	% 6.0	%5.5

أمّا على صعيد الإنتاجية، فخطورة الوضع تتجلى بوضوح، حيث تفيد البيانات الواردة في " تقرير التنمية في العالم 1999/1998 " عن مؤشّر الناتج المحلي الإجمالي للعامل في عشرة بلدان عربية من بينها الجزائر، وبعض البلدان النامية الأسرع نموّا على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا تمتدّ ما بين سنتي (1980-1997)، أنّ معدّل نموّ الإنتاجية السنوي فاق 15% في الصين و 8 % في كوريا و6% في الهند، بينما لم يتعدّ 4 % في أفضل الدول العربية مصر، ومعدّل 2% في الجزائر. وجاء تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بالجزائر صدر بتاريخ جويلية 2006 ليؤكد هذه الوضعية، حيث لم تتعدّ معدّلات النموّ الحقيقي لإنتاجية العمل المتوسّطة 3% في السنوات الثلاث الأخيرة (2.9% في 2003، 1.4% في سنة 2004 و سنة 2005) [98] ص 05.

أمّا على صعيد عدالة توزيع الدّخل و الثروة في المجتمع و التي لها أثر بالغ على النموّ الإقتصادي في حدّ ذاته ومن ثمّ على تخصيص الموارد لإكتساب المعرفة، فإنّ كلّ البيانات المتوفرة تشير إلى سوء توزيع الدخل في المجتمع الجزائري حيث ما زالت ظاهرة الفقر تنخر جسد الآلاف من العائلات الجزائرية بالرّغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة في هذا المجال.

وفي هذا المقام تجدر بنا الإشارة إلى التضارب الكبير في النسب المعلنة حول ظاهرة الفقر في الجزائر وإن إتفق الجميع على إستفحالها في المجتمع الجزائري، ففي آخر دراسة أعدّها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصّة بالسكان و التنمية حول أحوال معيشة السكان وقياس الفقر في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين "2004-2006"، ومسّت عيّنة تتضمّن 5 آلاف أسرة جزائرية على مستوى 43 ولاية جزائرية بالمناطق الجغرافية الأربعة للوطن، تبيّن أنّ نسبة الفقر في الجزائر تقلصت إلى أقلّ من 6 % في سنة 2006 بعدما كانت سنة 1995 تقدّر بـ 22% وسنة 1999 بـ 17% [99] ، غير أنّ السيد محمد الصالح منتوري الرئيس السابق للمجلس الوطني و الإقتصادي و الإجتماعي كشف أنّ كلّ التقارير و المعاينات الميدانية للأوضاع الإجتماعية للسكان تؤكد أنّ نسبة الفقر بلغت 23 %، قبل أن يعلن فخامة رئيس الجمهورية في خطابه أمام العمال في شهر فيفري 2006 أنّ نسبة الفقر نزلت من 23 % إلى 13%، علما أنّ رئيس الحكومة الأسبق السيد أويحي قد صرّح في شهر ماي 2005 أنّ نسبة الفقر لا تتعدى 17%. و بين كل هذه الأرقام، جاء تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2005 ليؤكد أنّ الجزائر تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني بالرّغم من تحسّن الوضعية المالية للبلاد وصنف الجزائر في المركز 103 عالميا من أصل 173 بلد حسب مقياس التنمية البشرية لسنة 2005.

2.2.2.3.1.3. البنية الإجتماعية الجزائرية: " تقديس القوّة و الثروة على حساب العلم و المعرفة "

أدّت الأوضاع السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية دورا حاسما في توجيه القيم ونسق الحوافز المجتمعي، فقد خضعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى نظام سياسي وطني لم يستطع التخلي عن النظرة الأحادية للأمور ونزعة الإستبداد المنحدرة من العصور المتخلفة للعرب و البشرية، فظلّ هامش الحرّيات محدودا في مجالات معينة وغائبا تماما في مجالات أخرى، الأمر الذي أثر بالنهاية في أخلاق الناس وقيمهم العملية. وكان لتوازي توزيع السلطة مع توزيع الثروة بالجزائر الأثر البالغ بدوره في أخلاق الجزائريين، فتقدّم الصالح الخاص على الصالح العام وإنتشر الفساد الإجتماعي و الأخلاقي وغابت النزاهة و المسؤولية وكانت العدالة بطبيعة الحال الضحية الأولى قبل غيرها.

كما أصابت الطفرة البترولية التي عرفتها الجزائر خلال السبعينات وتعرفها اليوم، عددا من القيم و الحوافز الإجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر وتسند الإبداع و إكتساب المعرفة، لكن القيم السالبة إنتشرت بدلا عنها مفرغة المعرفة من مضمونها التنموي و الإنساني. فقد ضعفت القيمة الإجتماعية للعالم و المتعلم و المثقف و كادت القيمة الإجتماعية العليا تنحصر في بلادنا في الثراء و المال بغض النظر عن الوسائل المؤدّية إليهما، وحلت الملكية و الإمتلاك محلّ العلم و المعرفة، وساد القمع

و التهميش و السلبية محلّ الحرّية و الإستقلالية و الإيجابية الفاعلة. وقد نجم عن هذه البيئة الإجتماعية الطاردة، تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة الجزائرية نحو الخارج طلبا للعلم أولا و الإحترام المفقود في الوطن ثانيا وبحثا عن أخلاق تمجّد العلم و المعرفة لا التهميش و الإستبداد .

3.2.3.1.3. المعوّقات السياسية

إنّ السياسة هي الإطار المرجعي الأخير ولعله الأبعد أثرا في تحليل معوّقات إكتساب المعرفة بالجزائر، فجودة منظومة إكتساب المعرفة رهينة الشروط السياسية المتوافرة في أيّ مجتمع كان. فما مدى مواتاة الظروف السياسية الجزائرية لقيام نهضة معرفية ؟

تبدو المعوّقات السياسية لإكتساب المعرفة أشدّ وطأة من معوّقات البنية الإجتماعية و الإقتصادية التي خلص تحليلنا و مناقشتنا لها بأنّها بدورها أشدّ وطأة من المعوّقات الثقافية. فالسلطة السياسية الجزائرية عملت منذ الإستقلال على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجّهاتها وأهدافها، وهي بالضرورة تحارب الأنماط المعرفية المعارضة. ولقد شكّل عدم الإستقرار السياسي وإحتدام الصراع والتنافس على المناصب النابع من الإفتقار لقاعدة ثابتة ومقبولة للتداول السلمي على السلطة بالجزائر عائقا سياسيا أمام نموّ المعرفة وتوطنها النهائي وترسّخها في التربية الوطنية. ومن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير المستقر، أنّ مؤسّسات البحث العلمي أخضعت للإستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة، وقدّمت مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسّسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وقيّدت الحريّات الفكرية و السياسية للباحثين، الأمر الذي أدّى إلى إضعاف المنظومة العلمية و التقنية بشكل خاص ومنظومة إكتساب المعرفة بشكل عام، وإلى عجزهما عن الإنتاج و الإبتكار [10] ص 148.

وبما أنّ إزدهار المعرفة يتطلب بناءا قانونيا يضمن للمواطن حقه في المعرفة وفي حريّة الفكر و الرأي فإنّ عدم إنتظام هذا البناء القانوني ووجود قوانين غير فاعلة وشكلية كما هو الحال في بلادنا، سيؤدّي حتما إلى خنق الحرّية و المعرفة. وعلى الرّغم من توقيع الجزائر على أغلب المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أنّ هذه المعاهدات لم تدخل بعد في ثقافتنا الوطنية، حيث ما زال تقييد الحرّيات يطال في الجزائر المطبوعات و الجمعيات و التجمّعات العامّة ووسائل الإعلام، ومازال القضاء الجزائري كغيره من المؤسّسات الدستورية، يعاني من إنتشار الفساد وعدم الإستقلالية. ولعلّ المعطيات و المؤشرات التي سأوردها فيما يلي خير دليل على ذلك:

- صنفت الجزائر كدولة غير حرّة في سنة 2005 وفق مؤشر الحقوق السياسية بحصولها على الدرجة (6) على سلم أحسن درجاته الدرجة (1) و أسوء درجاته الدرجة (7) [100] .

- صنفت الجزائر كدولة حرّة جزئيا في سنة 2005 وفق مؤشر الحقوق المدنية بحصولها على الدرجة (5) على سلم أحسن درجاته الدرجة (0) و أسوء درجاته (7) [100] .
- صنفت الصحافة الجزائرية كصحافة غير حرّة في سنة 2003 وفق مؤشر حرّية الصحافة [100].
- صنفت الجزائر كدولة غير ديمقراطية في سنة 2003 بحصولها على الدرجة (-3) على سلم الديمقراطية الذي تعتبر الدرجة (-10) أسوء درجاته و الدرجة (+10) أحسن درجاته [101] .
- صنّفت الجزائر في المرتبة 97 عالميا في سنة 2005 حسب مقياس إنتشار الفساد [102] .
- قدّرت الفعالية القضائية القانونية في الجزائر بـ 31.78% في سنة 2004 [103] .
- حققت الجزائر في سنة 2004 النسب التالية: 39.45 % كقيمة لمركب مؤشر الفساد المؤسّسي غير القانوني، و39.25% كقيمة لمركب مؤشر الفساد المؤسّسي القانوني، و39.35% كقيمة لمؤشر الأخلاقيات المؤسّسية و34.43% كقيمة لمؤشر الإدارة المؤسّسية [103] .

و لكن في المقابل، يجب علينا كباحثين مطالبين بالمهنية والموضوعية في معالجة مختلف القضايا، أن لا ننساق وراء الصورة القاتمة التي تعكسها هذه المؤشرات حول الواقع الجزائري وإن كانت تعبّر فعلا عن بعض خباياه، مركزين بذلك على النصف الفارغ من الكوب ومتناسين نصفه المليء، فنحن لا ننكر اليوم و لا أحد يستطيع ذلك أنّ الجزائر تشهد تجربة رائدة في مجال الإعلام المكتوب قلّ نظيرها في العالمين العربي والإسلامي، وأنّها خطت خطوات كبيرة في مجال إصلاح العدالة ومؤسّسات الدولة، وفي مجال مشاركة المرأة في الحياة العامّة، لا ريب أنّ ثمارها ستقطف لامحالة في السنوات القليلة القادمة .

2.3. إدارة الجودة الشاملة مدخل إستراتيجي لمواجهة معّوقات وتحدّيات إكتساب المعرفة بالجزائر

شهد العالم في الرّبع الأخير من القرن الماضي تحوّلا جذريا في المجال التربوي ، حيث حظيت عمليّات إصلاح التعليم وتطوير البحث العلمي بإهتمام كبير في معظم دول العالم، وحظيت الجودة الشاملة بالجانب الأكبر من هذا الإهتمام إلى الحدّ الذي جعل المفكرّين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة بإعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديدة " إدارة الجودة الشاملة " الذي أبتدع لمسايرة المتغيّرات الدولية والمحلية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، ولمحاولة التأقلم مع التحدّيات العلمية والتكنولوجية التي فرضتها ثورة المعلومات والإتصالات .

وكنتيجة لذلك ، بات لزاما على الدولة الجزائرية الإهتمام بمدخل إدارة الجودة الشاملة كفلسفة أو كرؤيا إستراتيجية في رسم و تنفيذ الأدوار الجديدة المنوطة بمنظومة إكتساب المعرفة ككل وبمنظومتي التعليم والتعلّم، والبحث العلمي والتطوير التقني على وجه الخصوص في بناء القدرات البشرية الجزائرية ومن ثمّ توظيفها في خدمة عمليّة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و في تحقيق مجتمع المعرفة بالجزائر و ما يقتضيه ذلك من إجراءات وتدابير على صعيد السياقين التنظيمي والمجتمعي لإكتساب المعرفة. بل و أيضا كأسلوب إداري حديث يتمّ تطبيقه على مستوى المؤسّسات التعليمية والبحثية بغية الوصول إلى مخرجات تنسجم مع متطلّبات سوق العمل و تراعي إحتياجات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المنشودة .

1.2.3. مفاهيم و تعاريف أساسية حول الجودة وإدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي

تزايد الإهتمام عالميا في الآونة الأخيرة بجودة التربية " Quality of Education " بشكل عام وبمدخل إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي بشكل خاص. وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال إجراء العديد من الدراسات والأبحاث الأكاديمية حول موضوع الجودة في المجال التربوي كالدراسات الأربعة الشهيرة التي نشرت في مجلة " Harvard Educational Review " في سنة 1996 تحت عنوان " نعمل سويّا من أجل الإصلاح " ، وأيضا من خلال إنعقاد العديد من حلقات البحث الدولية عن الجودة بأبعادها المتعدّدة وفي مراحل التعليم و أنواعه المختلفة كتلك الحلقة المنعقدة في أكسفورد " Oxford " بإنجلترا في الفترة 7-12 مارس 1999 حول موضوع " ضمان الجودة والمستويات في التعليم العالي " والتي بحثت أساسا في كيفية قياس الجودة في التعليم العالي . بالإضافة إلى الإنعقاد السنوي لورشة العمل الدولية عن " التخطيط وتحليل السياسة التربوية " في معهد هارفارد الدولي للتنمية "HIID " بجامعة هارفارد في صيف كل عام والتي عادة ما تعالج عدّة قضايا تتصل بأبعاد الجودة التربوية .

وقد صاحب هذا الإهتمام بقضية الجودة في التربية محاولات عديدة لرفع مستوياتها وتحديد آثارها، إلا أنّ ذلك لم يواكبه فهم أوضح لهذا المصطلح لاسيّما وأنّه يتسم بالغموض والتباين النسبيين في الكتابات التربوية .

1.1.2.3. مفهوم الجودة التربوية

قد يكون من المفيد الإشارة بداية إلى المعنى العام للجودة من خلال المعاجم العربية والأجنبية قبل الخوض في مفهوم الجودة التربوية.

1.1.1.2.3. التعريف العام للجودة

يشير المعجم الوسيط إلى أنّ الجودة تعني كون الشيء جيّدا، و فعلها " جاد " و أنّ " الكيفية " مصدر صناعي من لفظ " كيف "، و كيفية الشيء تعني وصفته [104] ص 145- 807. و قد عرّف إبن منظور في معجمه لسان العرب كلمة الجودة بأنّ أصلها " جود " و الجيّد نقيض الرديء، و جاد الشيء جوده ، وجوده أي صار جيّدا ، و أحدث الشيء فجاد و التجويد مثله و قد جاد جوده و أجاد أي أتى بالجيّد من القول و الفعل [105] ص 72 .

أمّا على مستوى المعاجم الإنجليزية، فيكثر التعدّد و التداخل لمعاني الجودة و المصطلحات التي تتداخل معه، فقد تعني الجودة " درجة الإمتياز " أو قد تعني " سمة متأصّلة أو مميّزة للشيء ". و هناك الكثير من المصطلحات التي قد تترادف أو تتداخل مع مصطلح " الجودة " منها " صفة " Character و " خاصيّة " Attribute و غيرها، رغم وجود فروق لغوية دقيقة بين هذه المصطلحات بعضها البعض [18] ص 306.

إنّ مفاهيم الجودة ليست وليدة الحضارة الإنسانية الحديثة، بل هي وليدة الحضارات الإنسانية القديمة التي دعت إليها و ساهمت في تطوير فلسفتها مثل الحضارة البابلية و الحضارة الفرعونية [106] ص 20 ، و جاءت بعدها الحضارة الإسلامية لتؤكد وترسّخ مفهوم الجودة بأسمى معانيه في الآيات الكريمة الواردة في محكم التنزيل والأحاديث الشريفة الواردة في السنّة النبوية الشريفة، حيث ورد مفهوم الجودة بصيغ عديدة و مختلفة، فجاءت بمعنى الإحسان وجاءت بمعنى الإتقان، كما جاءت بمعنى الصلاحية وبمعنى المهارة [107] ص 23 .

قال تعالى : [**ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين**] [94] .

و قال تعالى: [... **وأحسن كما أحسن الله إليك** ...] [94] .

و قال تعالى: [... **صنع الله الذي أتقن كل شيء** ...] [94] .

و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه** ".*

* رواه البيهقي بسند صحيح .

2.1.1.2.3. تعريف الجودة التربوية

أمّا في التربية ، فعلى الرّغم من كثرة تداول مصطلح " الجودة " أو " الكيف " أو " النوعية " Quality، فليس من السّهل تعريفه بطريقة مباشرة ودقيقة نظرا لتعدّد جوانب التربية، وتباين مدارسها وتعقّد تفاعلاتها مع الحياة بأسرها، أضف إلى ذلك الطبيعة المفتوحة والمتعدّدة الجوانب لمصطلح الجودة ذاته، فضلا عن الذاتية الواضحة في التعامل معه .

و رغم الصعوبات والتحفّظات السابقة، هناك عدّة محاولات لتعريف الجودة في التربية، يمكن تصنيفها في خمسة أبعاد رئيسية متداخلة ومترابطة فيما بينها:

1.2.1.1.2.3. ربط تعريفات الجودة بالأهداف (المخرجات)

يؤكد بعض التربويين أنّ الجودة في التربية يمكن أن تعرّف بدلالة الأهداف أو المرامي المنشود تحقيقها . و بمعنى أكثر دقة، فإنّ مؤسّسة ما أو برنامجا أو سياسة تربوية معيّنة تكون ذات جودة لو حققت الأهداف المنشودة منها بالكامل، وليس بكميّة مقبولة. وترى " مالكوفا , Malkova " أنّ الجودة في التربية هي المستوى الذي يجب أن نرتقي إليه بواسطة قطاع التربية . و بتعبير آخر فإنّ الجودة في رأيها هي نظام الخبرات المحدّدة إجتماعيا لمستوى المعارف و المهارات والعادات والقيم التي يجب أن يصل إليها المتخرجّون من المدارس والجامعات [108] ص 36- 37.

ويندرج تحت هذا الإتجاه أي ربط الجودة بالأهداف المنشودة ، بعض التعاريف التي تربط الجودة بأداء الطلاب أو مستويات التحصيل في مدارس أو معاهد وكليات معيّنة .

والملاحظ أنّ التعريفات في هذا المجال توحي بدرجات متباينة من التشدّد في تعريف الجودة والحكم عليها، ففي حين يرى بعض التربويين أنّ وجود الجودة رهن بتحقيق كافة الأهداف المرجوّة ولا وجود للجودة في غير ذلك، يضع لها البعض الآخر مستويات تتناسب طرديا مع مستويات تحقيق الأهداف. و ربّما يبدوا أصحاب الرأي الثاني أكثر واقعية، لتماشيهم مع بعض مبادئ التربية مثل النسبية والتدرّج.

2.2.1.1.2.3. ربط تعريفات الجودة بالمدخلات والعمليات

إنّ أهمية المدخل الذي يربط الجودة بتحقيق الأهداف (المخرجات) لا جدال فيها، إلا أنّه يؤخذ على أصحابه إغفالهم لبعدي المدخلات والعمليّات رغم أهميّتهما التربوية الكبيرة . فالجودة تحمل أيضا بعد " النمط " أو طريقة تحقيق الأهداف المنشودة لا مجرّد الإنجاز وفقط، ولا شكّ أنّ تحقيق الأهداف المنشودة يتوقف على عديد من الأمور، يأتي في مقدّمتها نوعية المدخلات البشرية والمادّية

المستخدمة، وكذلك كيفية إستخدام هذه المدخلات و إستثمارها، و لتكتمل بذلك النظامية : مدخلات، عمليات، مخرجات، تغذية رجعية. ومن هنا تؤكد العديد من الدراسات على أهمّية دمج بعدي المدخلات والعمليات في تعريف الجودة [18] ص 308.

و يرى " دي ويرت , De Weert " أنّ تضمين هذه الأبعاد في تعريف الجودة ، يجعل المصطلح يتسع ليشمل مصطلحات أخرى مستخدمة بكثرة مثل الكفاءة Efficiency و الفعالية Effectiveness [109] ص 60 .

وبغضّ النظر عن التباينات بين الباحثين بخصوص مفهوم كلّ من الكفاءة والفعالية في مجال التعليم، فإنّه يمكن القول بأنّ الكفاءة ترتبط عادة بدرجة الإستخدام الأمثل للإمكانات التعليمية المتاحة (المدخلات) ؛ من أجل الحصول على مخرجات تعليمية معيّنة، أي بتعبير آخر الحصول على أكبر قدر من المخرجات بإستخدام مجموعة محددّة من المدخلات، أو الحصول على مقدار محدّد من المخرجات التعليمية بإستخدام أقلّ قدر من المدخلات التعليمية . أمّا الفعالية فهي تعبّر عن مدى إنجاز الأهداف أو المخرجات التعليمية المنشودة. ومن أمثلة التعاريف التي ربطت الجودة بالفعالية، هذا الذي يرى الجودة على أنّها فعالية النظام التربوي في ترقية وتعزيز الثقافة والقيم و الإتجاهات لدى الأطفال والشباب ؛ خاصّة إتجاهاتهم نحو مجتمع معيّن [18] ص 309 .

والجدير بالذكر أنّ مؤيدي ربط تعريفات الجودة بالمدخلات والعمليات، لم يهملوا الأهداف أو المخرجات، وإنّما ركزوا بشكل أكبر على المدخلات والعمليّات بإعتبارها الأساس في إنجاز هذه الأهداف . و من هنا فهم أكثر شمولية وواقعية من مؤيّدي ربط تعريف الجودة بالأهداف فقط.

3.2.1.1.2.3. الجودة كمصطلح معياري

يرى بعض الباحثين أنّ الجودة التربوية تتضمّن الإشارة إلى الجيّد Good والممتاز Exellent بالقياس إلى السيئ Bad . و يعامل أصحاب هذا الإتجاه مصطلح " الجودة " على أنّه مصطلح معياري " Normative Term " بدلا من معاملته على أنّه مصطلح وصفي " Descriptive Term " أو مصطلح يجمع بين الوصفية والمعيارية . وبالطبع لابدّ من تحديد شيء ما نحكم عليه بأنّه " جيّد " أو " سيّء " ، وعادة ما يكون الحديث عن فصل أو مدرسة أو حتى منظومة بأكملها عندما يتعلق الأمر بالتربية . والجدير بالذكر أنّ بعض الباحثين قد أولوا في السنين الأخيرة إهتماما كبيرا لفكرة المدارس الجيّدة والمدارس السيئة، أو كما يسمّيها البعض الآخر المدارس الفعّالة و المدارس غير الفعّالة، وذلك لتحديد نظام الجودة في كلّ منها، و النتائج التربوية المحققة، وطرق تعزيز مواطن النجاح وعلاج مواطن الخلل. إلا أنهم إختلفوا حول معايير الحكم أو معايير التمييز ما بين المدارس الجيّدة والمدارس السيّئة، ففي حين يرى البعض أنّ حجم جمهور الطلبة عالي التحصيل

و إتجاهاتهم الإيجابية نحو مقرّراتهم الأكاديمية هو المعيار الأمثل، يرى البعض الآخر أنّ هذا المعيار رغم أهمّيته لا يكفل بمفرده تمييزا دقيقا بين نوعي المدارس، بل يجب إضافة معايير أخرى كطرق التدريس المستخدمة، كثافة الفصول ، تكنولوجيا التعليم المستخدمة و مؤهّلات المعلمين وخبراتهم . والمهمّ في نظرنا هو الإعتماد على معايير أكثر شمولا وموضوعية في التمييز بين المدارس الجيدة والمدارس السيئة، حتى ترتبط الجودة إرتباطا صحيحا " بالجيّد " في مقابل " السيّئ ".

4.2.1.1.2.3. الجودة و الإتجاهان التكنوكراتي و الشامل

يقودنا مبدأ الشمولية السابق إلى تأكيد ما أشارت إليه " مالكوفا " من أنّ مفهوم الجودة يتأثر أيضا بالإتجاه التكنوكراتي " Tecgnocratic Attitude " نحو المدارس والذي يتطلب في المقام الأول معرفة ومقدرة جيدتيّن في العلوم والرياضيات [108] ص 37 . و يشير المدخل السابق إلى التأويل الأحادي لجودة التربية، والذي يركز على جانب واحد فقط و يهمل الجوانب الأخرى مثل القيم الروحية والخلقية التي تعدّ مركبات حيوية للكيان البشري .

ومن أمثلة التعريفات التي تعدّ أقرب إلى هذا الإتجاه الضيّق ، ذلك التعريف الذي يرى الجودة على أنها مدى مقابلة النظام التربوي للحاجات الإقتصادية للمجتمع . ويرى أصحاب هذا التعريف أنّ إنتشار ظاهرة بطالة المتعلمين والتي ترجع في نظرهم أساسا إلى المناهج غير المناسبة للمدرسة والمجتمع، خير دليل على صحّة طرحهم . ولكن رغم أهمّية الحاجات الإقتصادية لدولة ما ، فإنّ الإقتصاد لا يمثل الشيء الوحيد المهمّ في حياة مجتمع ما ، كما أنّ التربية ليست المسؤولة الوحيدة عن ظاهرة بطالة المتعلمين.

و تؤكّد التربية الإنسانية " Humanistic Education " - على النقيض من الإتجاه التكنوكراتي – على التنمية الشاملة . وهنا تعني جودة التربية مدى واسعا من السمات الإنسانية ، منها : إحترام الأمم الأخرى، وروح العالمية، والرّغبة في الحفاظ على السلام العالمي، والإسهام في الثقافة الإنسانية، و الإستعداد للدّفاع عن حقوق الإنسان، وغير ذلك [18] ص 313 .

5.2.1.1.2.3. الجودة في مقابل الكمّ

قد تفهم " الجودة " Quality بالقياس إلى " الكمّ " Quantity، وذلك على الرّغم من صعوبة الفصل الصارم بين الكمّ والنوع . و التقديرات النوعية، في هذا المعنى، هي تلك التي تحدث حدسيا Intuitively، لأنّ طبيعة الظاهرة موضع الملاحظة وتعقيدها قد يحدّان من تجزئتها إلى أجزاء يمكن قياسها أو تكميمها. وتتخذ الأحكام من هذا النوع يوميا في التربية مواقف متعددّة ، فوليّ الأمر يمكن أن يزور مدرسة ما و يأخذ إحساسا أو شعورا عامّا إذا كانت المدرسة جيّدة أم سيّئة . وقد يكون الحال

كذلك بالنسبة للمفتش في تقديره للمعلم . وعلى الرّغم من أنّ مثل هذه الآراء قد لا تحظى بموافقة جماعية، وعلى الرّغم من أنّها قد تكون متعجّلة أو غير معلنة، إلا أنها تمثل مدخلا قد يكون شائعا في التعليم والحياة بشكل عام .

و بعيدا عن التقسيمات الخمسة السابقة، دفعت مشكلة عدم ملائمة برنامج أو منظومة ما لإحتياجات بلد ما - رغم إرتفاع جودته – بعض الباحثين إلى التأكيد على ضرورة التزامن بين جودة برنامج أو منظومة ما ، وبين صلته أو ملائمته لإحتياجات بلد ما . وفي هذا الصدد ، نحن نؤكد على ضرورة أن تكون الجودة العالية والشاملة المطلوبة في منظومة إكتساب المعرفة في بلادنا وثيقة الصلة في نفس الوقت بالإحتياجات الخاصّة للبلاد حتى لا تفقد هذه الجودة قيمتها و أثرها، ذلك أنّ ما هو مناسب لبلدنا قد لا يكون مناسبا بالضرورة لبلد آخر.

و في نهاية هذا العرض التحليلي الناقد للتعريفات السابقة، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ العديد من الباحثين أحجموا عن تبنّي تعريف محدّد للجودة التربوية، نظرا للطبيعة المفتوحة والمتعدّدة الجوانب للتربية ولمصطلح الجودة في حدّ ذاته. وقد بذلت الجهود – بدلا عن ذلك – لتحديد مداخل و إتجاهات حديثة للجودة التربوية ، كانت آخر ثمارها مدخل إدارة الجودة الشاملة .

2.1.2.3. مفهوم الجودة الشاملة في التربية

تعدّ إدارة الجودة الشاملة (TQM)* من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة للمنافسة العالمية الشديدة بين المؤسّسات الإنتاجية اليابانية من جهة، و نظيرتيها الأمريكية والأوروبية من جهة أخرى للحصول على رضى المستهلك ، وذلك على يد العالم " إدوارد ديمنج , Edward Deming " الذي لقبّ بأبي الجودة الشاملة . ونظرا للنّجاح الذي حققه هذا المفهوم في التنظيمات الإقتصادية الصناعية والتجارية والتكنولوجية في الدول المتقدّمة، ظهر إهتمام كبير لدى المؤسّسات التربوية بتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العام والجامعي للحصول على نوعية أفضل من المخرجات التعليمية القادرة على خدمة المجتمع وتحقيق تطلعاته .

و على ضوء هذا التمهيد، يصبح من المفيد التطرق والإلمام أوّلا بالمفهوم العام لمدخل إدارة الجودة الشاملة، قبل الخوض في أبعاد هذا المفهوم ومتطلبات تطبيقه في المجال التربوي.

* يرمز لإدارة الجودة الشاملة بالرمز TQM الذي يمثل إختصار للحروف الأولى لـ : Total Quality Management .

1.2.1.2.3. التعريف بمدخل إدارة الجودة الشاملة

لقد ظهر مفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM) بعد الأزمة التي حدثت في الإقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية ممّا أضطر زعماء الصناعة اليابانية إلى إحداث الجودة بمساعدة ديمنج (Deming) الأمريكي الذي سّمي بأبي الجودة ، حيث قام هذا الأخير بتعليم المنتجين اليابانيين كيفية تحويل السلع الرخيصة والرديئة إلى سلع ذات جودة عالية . وكنتيجة لذلك حققت السلع اليابانية أفضلية كبيرة على المنتجات الأمريكية، وعندما سئل " ديمنج " عن سبب نجاح إدارة الجودة الشاملة في اليابان بدرجة أكبر من الولايات المتحدة قال : إنّ الفرق هو بعمليّة التنفيذ أي تجسيد إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها على أرض الواقع.

ولقد تعدّدت تعاريف الكتاب والباحثين لإدارة الجودة الشاملة ، نذكر منها :

- عرّف " دمينيغ , Deming " إدارة الجودة الشاملة بأنّها تطبيق لطرق إحصائية في كلّ مراحل الإنتاج قصد تحسين المنتج و تقديمه إلى السّوق بأقلّ كلفة [110] ص 10.

- أمّا " بدوي محمود الشيخ " فعرّف إدارة الجودة الشاملة بأنّها مجموعة من الأدوات و الأساليب التي تكوّن إستراتيجية شاملة تهدف إلى تعبئة المجهود الجماعي للمؤسّسة ككل لكي تحقق أعلى رضى للعميل بأقلّ تكلفة ممكنة. وتتعلق هذه الإدارة بثلاثة جوانب هي : جودة ما تقوم به من عمل (ماذا) وتعبّر عنه مخرجات العمليّات المختلفة (الهدف) ، و جودة كيفية الأداء ذاتها (كيف) و تعبّر عنها تفاصيل العمليّات و خطواتها و طريقة العمل و تعليماته (الوسيلة) ، و التطوير المستمرّ لكلّ من الهدف و الوسيلة (ماذا و كيف) و تعبّر عنه تطوير و إعادة هندسة العمليّات بشكل مستمر [107] ص 113- 114.

- يرى " جوزيف جوبلانسكي , Joblanski Joseph " أنّ إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة للإدارة أو أنّها مجموعة من المبادئ الإرشادية التي تسمح لشخص ما أن يعمل عملا إداريا بشكل أفضل [111] ص 70، بينما يرى بعض الباحثين أنّ إدارة الجودة الشاملة هي أسلوب جديد للتفكير والنظر إلى المؤسّسة وكيفية التعامل والعمل داخلها للوصول إلى جودة المنتج [112] ص 40 .

و نستخلص من هذه التعاريف أنّ إدارة الجودة الشاملة هي عبارة عن نهج أو فلسفة يساهم فيها الجميع من الإدارة العليا إلى القاعدة بهدف إدخال تغيرات جذرية في المؤسّسة على المدى الطويل تسهم بدورها في إكساب هذه المؤسّسة (الدولة) ميزة تنافسية إستراتيجية تواجه بها المؤسّسات (الدول) الأخرى .

ومهما إختلفت التعريفات التي تعرّضت إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة إلا أنّها تشترك في العديد من المسلمات أهمّها:

- أنّ التركيز على تحسين المنتج هو المخرج النهائي لأيّ نظام.
- أنّ إدارة الجودة الشاملة تعدّ فلسفة وإستراتيجية طويلة الأمد تحتاج إلى مجهود كبير ومدّة للحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف.
- تحتاج إدارة الجودة الشاملة إلى توفر قيادات فعّالة قادرة على الإبتكار والتطبيق الفعّال بثقة ودون تردّد.
- تحتاج إلى تدريب مستمرّ لحلّ المشكلات بأسلوب علمي.
- تحتاج إلى توفر هيكلية ومناهج ملائمة لعمليّة التطبيق والتنفيذ.

2.2.1.2.3. إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي

تشير الجودة الشاملة (Total Quality) في المجال التربوي إلى مجموعة من المعايير والإجراءات التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي، وتشير أيضا إلى المواصفات والخصائص المتوقعة في المنتج التعليمي وفي العمليّات والأنشطة التي تتحقق من خلالها تلك المواصفات . والجودة الشاملة توفر أدوات وأساليب متكاملة تساعد المؤسّسات التعليمية على تحقيق نتائج مرضية [113] ص 10.

و تعرّف إدارة الجودة الشاملة في القطاع التربوي بأنّها "عمليّة استراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم، وتستمدّ طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين وإستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي، لتحقيق التحسين المستمر للمؤسّسة " [114] ص 24 . و يركز هذا التعريف على مفهوم إدارة النظم الذي يربط بين المدخلات والعمليات والمخرجات للعمليّة التعليمية، وبالتالي يتطلب هذا المفهوم النظر إلى كلّ من الطلاب المستفيدين بصورة مباشرة من هذا الأسلوب وكيفية إعداد المؤسّسة لهم لتحقيق حاجاتهم ورغباتهم الحالية والمستقبلية ، وكذلك إلى المعلمين والإداريين والعاملين الذين هم بحاجة إلى تدريب وتطوير لمهاراتهم و كفاياتهم لإستيعاب فلسفة ومفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها وفقا لمبادئ الجودة الشاملة لديمنج وغيره من المتخصّصين . و يتطلب ذلك فحص ومراجعة الهيكل التنظيمي للنظام التربوي في أيّ مؤسّسة تعليمية حتى يتوافق مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وتوفر مناهج تتوافق مع متطلبات الحياة العصرية.

ولقد وضع "ديمنج " برنامجاً لتحسين وتطبيق الجودة الشاملة يمكن أن يصلح لجميع المنظومات الإدارية بما فيها المنظومة التربوية (منظومة إكتساب المعرفة)، ويتكوّن هذا البرنامج من (14) نقطة وهي :

1- خلق حاجة مستمرة للتعليم وتحسين الإنتاج والخدمات .
2- تبنّي فلسفة جديدة للتطوير .
3- ضرورة التطوير المستمر لطرق إختبار جودة الإنتاج والخدمات .
4- عدم بناء القرارات على أساس التكاليف فقط .
5- التخلص من الإعتماد على التفتيش الشامل .
6- الإهتمام بالتدريب المستمر .
7- توفير قيادة ديمقراطية واعية.
8- القضاء على الخوف لدى القيادة و الموظفين .
9- إلغاء الحواجز في الإتصالات .
10- منع الشعارات التي تركز على الإنجازات والحقائق .
11- منع إستخدام الحدود القصوى للأداء .
12- تشجيع التعبير عن الشعور بالإعتزاز بالثقة .
13- تطبيق برنامج التحسينات المستمرة .
14- التعرّف على جوانب العمل من خلال دورة ديمنج .

و يؤكد العديد من الباحثين الذين عملوا في ميدان الجودة الشاملة أنّ هذه المبادئ " لديمنج " لابدّ أن تدخل في تصميم أيّ منهج للجودة الشاملة سيطبّق في أيّ مؤسّسة تعليمية أو بحثية، وهي تعدّ من المتطلّبات الأساسية لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المنظومة التربوية .

3.2.1.2.3. متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظومة التربوية

إنّ تطبيق إدارة الجودة الشاملة في العديد من الدول المتقدّمة كأمريكا واليابان والعديد من الدول الأوروبية وبعض الدول النامية، وما تلى هذا التطبيق من نجاحات للمؤسّسات التي تبنّت هذا الأسلوب على مستوى تحسين المنتجات وزيادة الطلب عليها في المجال الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي، أوجد مبرّرا قويّا وميلا شديدا لتطبيق هذا الأسلوب بالمنظومة والمؤسّسات التعليمية والبحثية في العديد من الدول . غير أنّ الإقتناع بضرورة تطبيق إدارة الجودة الشاملة شيء، والتطبيق الفعلي لها شيء آخر، فهذا الأخير بحاجة إلى إحداث متطلبات أساسية لدى المؤسّسات التعليمية والبحثية حتى تستطيع تقبّل مفاهيم الجودة الشاملة بصورة سليمة قابلة للتطبيق العملي لا مجرّد مفاهيم نظرية بعيدة عن الواقع، ومن هذه المتطلبات [115] :

- دعم وتأييد الإدارة العليا (على مستوى الدولة أو على المؤسّسة) لنظام إدارة الجودة الشاملة .

- ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع الأفراد كأحد الخطوات الرئيسة لتبنّي إدارة الجودة الشاملة، حيث أن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسّسة الواحدة بشكل يجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة ، يلعب دورا بارزا في خدمة التوجيهات الجديدة في التطوير والتجويد لدى المؤسّسات التربوية .
- تنمية الموارد البشرية كالمعلمين و المشرفين الأكاديميين والباحثين، وتطوير وتحديث المناهج، وتبنّي أساليب التقويم المتطوّرة، وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التربوي المطلوب.
- التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد .
- تعويد المؤسّسة التربوية بصورة فاعلة علي ممارسة التقويم الذاتي للأداء .
- تطوير نظام للمعلومات لجمع الحقائق من أجل إتخاذ قرارات سليمة بشأن أيّ مشكلة كانت.
- المشاركة الحقيقية لجميع الفعاليات بالمؤسّسة في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لجودة عمل المؤسّسة من خلال تحديد أدوار الجميع وتوحيد الجهود ورفع الروح المعنوية في بيئة العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة.
- تفويض الصلاحيات يعدّ من الجوانب المهمّة في إدارة الجودة الشاملة وهو من مضامين العمل الجماعي والتعاوني بعيدا عن المركزية في إتخاذ القرارات.
- إستخدام أساليب كمّية في إتخاذ القرارات وذلك لزيادة الموضوعية والحدّ من الذاتية .

وتجدر بنا الإشارة في نهاية هذا المطلب إلى أنّ مطالبتنا بالاهتمام بمدخل إدارة الجودة الشاملة في المؤسّسات التعليمية والبحثية لا يعني أنّنا نخطط لجعل هذه المؤسّسات وخصوصا الجامعات ومراكز البحث العلمي منشآت تجارية أو صناعية تسعى إلى مضاعفة أرباحها عن طريق تحسين منتجاتها، ولكن ما ينبغي أن نستفيد منه من هذا المدخل في مجال إكتساب المعرفة هو بناء القدرات البشرية الجزائرية أوّلا ومن ثمّ توظيفها ثانيا في إطار منظومتين للتعليم، والبحث العلمي والتطوير التقني تتبنّيان فلسفة الجودة الشاملة في رسم أهدافهما وتوجّهاتهما الإستراتيجية بما يتناسب مع أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في جزائر الألفية الثالثة .

2.2.3. الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية

كشف التقييم السابق لحالة نشر المعرفة في الجزائر عن إنجازات كبيرة على الصعيد الكمّي، لكنّه كشف في المقابل عن مواطن خلل كبيرة في المنظومة التعليمية / التعلمية، لاسيّما على صعيد جودة التعليم والتكوين المتاحين ، حيث أدّى عدم الإتساق بين مخرجات النظامين التعليمي والتكويني من

جهة، وإحتياجات سوق العمل والتنمية من جهة أخرى إلى إنعزال الجزائر عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية، في وقت أضحى فيه الإسراع في إكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدّمة شرطين رئيسيين مسبّقين لإحراز التقدّم . ولمعالجة مواطن الخلل هذه، يقدّم هذا المطلب رؤيا إستراتيجية لإصلاح جذري للمنظومة التعليمية و التعلمية في إطار فلسفة الجودة الشاملة .

إنّ إستمرار التدهور المطرد في نوعية التعليم والتكوين في الجزائر، وتدنّي قدرة المنظومة التربوية على توفير متطلبات التنمية، ينذر بعواقب وخيمة على صعيد التنمية الإقتصادية والإجتماعية في جزائر الألفية الثالثة . ولذلك فإني أرى شخصيا أنّ إصلاح هذه المنظومة بات أكثر من مسألة ملحة، شرط أن يكون هذا الإصلاح إصلاحا شاملا ومستمرا، لا إصلاحا سطحيا وظرفيا. و المهمّ في نظري أنّ الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية في ظلّ عمليّة الإصلاح المنشودة يجب أن تراعي التوجّهات الإستراتيجية التالية:

1.2.2.3. بناء رأس مال بشري راقي النوعية

يتبلور الطموح في بناء رأس مال بشري راقي النوعية من خلال ما يلي:

- إيلاء أولوية أكبر للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة .
- تعميم التعليم الأساسي للجميع.
- إيلاء أهميّة خاصّة للتعليم الفني والمهني ، وتعليم ذوي الإحتياجات الخاصة .
- إستحداث نسق مؤسّسي لتعليم مستمر مدى الحياة للكبار .

1.1.2.2.3. إيلاء أولوية أكبر للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

إنّ العائد المعرفي الذي يمكن أن يتحقق من تكثيف إستثمار الجزائر في مرحلة الطفولة المبكرة يفوق أي عائد إستثمار آخر، حتى لو كان في البشر أيضا . وبالتالي يصبح مدّ نشاط التعليم إلى مرحلة الطفولة المبكرة من الأهمّية بمكان لإستنبات المواهب في نوافذ الفرص العمرية التي تتفتح أوسع ما يكون في هذه المرحلة [10] ص 166. و لعلّ أكثر ما يفتقده الطفل الجزائري اليوم؛ خاصة في العائلات الفقيرة، هو تلك البيئة العائلية والمجتمعية التي تثري التجربة الحسّية والوجدانية للطفل بما يساعد على النموّ السليم للمخ و بزوغ المواهب. و نتيجة ذلك معروفة ومتوقعة : " مقتل المواهب الجزائرية في المهد ".

و في التغلب على هذه العقبات تكمن بداية العمل الجادّ لتنمية المواهب في وطننا، وذلك من خلال:

- إعداد برنامج واسع الإنتشار ، ومستمر لتعليم وتثقيف الوالدين ، أو من يقومون على رعاية الأطفال حديثي السنّ غيرهما، على أساليب التنشئة الميّسرة لبزوغ المواهب .

- إحداث آلية تضمن الدولة الجزائرية من خلالها بمساعدة الفاعلين الإجتماعيين الآخرين، ألا يحرم طفل جزائري من فرصته في الموهبة بسبب فقر عائلته، ويتطلب ذلك إعتماد مفهوم إيجابي جديد لمسألة المساعدة الإجتماعية أو شبكات الأمان أو الضمان الإجتماعي يكون فيه معنى الأمان للفرد والمجتمع على حدّ سواء هو تأمين الفرصة لبزوغ المواهب في سنين الطفولة المبكّرة، لا ضمان الخبز وأساسيات الطعام.

- إعادة صياغة النسق التعليمي الجزائري على النحو الذي يؤدي إلى حفز التعلم من أجل التفكير وتعضيده، وشحذ أصناف الذكاء المختلفة . و يمكن أن يتأتى ذلك من خلال إدخال برامج خاصة في المدارس لمجموعات الأطفال الذين يبدون موهبة واضحة ، وليس عزلهم عن باقي الأطفال ، كما نؤكد في نفس الوقت على أهمّية إعتماد مبدأ تسريع الموهوبين في السلم الدراسي عبر الصفوف والمناهج .

- خلق نشاطات لفائدة الموهوبين تتعدّى نطاق المدارس، يأتي على رأسها تطوير مواقع لشحذ المواهب وصقلها على شبكات الحواسيب (الإنترنت والشبكات المحلية) خاصّة باللغة العربية، يمكن أن تتطوّر إلى مواقع تعلّم ذاتي خاصّة بالموهوبين يمكنها أن تمثل البديل الخلاق لفكرة عزل الموهوبين في مدارس خاصة بهم .

2.1.2.2.3. تعميم التعليم الأساسي للجميع

و يتطلب الوصول إلى هذا الهدف، في المقام الأول، القضاء التدريجي على كافة أشكال الحرمان من التعليم الأساسي، خاصّة بين الفئات الإجتماعية الأضعف وعلى الأخص البنات والفقراء ، ووضع حدّ نهائي لمسبّباته . وعلى الرّغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق هدف تعميم التعليم الأساسي للجميع حيث تمكنت كما ذكرنا سابقا من تجسيد هدف الألفية الإنمائية المتعلق بتحقيق التعليم الإبتدائي الشامل على أرض الواقع ، إلا أنّ نسب التمدرس تبقى غير متكافئة عبر التراب الوطني، حيث تقلّ في المناطق النائية التي تبعد فيها المدارس عن المداشر والمناطق السكنية، مما يقلل من حظوظ التعليم بها نتيجة عجز الأولياء عن توفير وسائل نقل لأبنائهم بإتجاه المدارس البعيدة وعادة ما تكون الفتاة الضحيّة الأولى لهذه الظروف جرّاء خشية الأولياء على بناتهنّ ولإنعدام ثقافة تدريس البنات بهذه المناطق نتيجة العقلية والعادات المتحجّرة السائدة بها والتي تضطر الفتاة فيها إلى مغادرة مقاعد الدراسة في سنّ مبكر رغم تفوّقها الدراسي لمساعدة الأم في أشغال البيت وفي تربية إخوتها أو لتكوين أسرة . وفي هذا السياق كشفت السيدة عائشة باركي، رئيسة الجمعية

الجزائرية لمحو الأمية " إقرأ " بأنّ الإحصائيات أظهرت بأنّه لا يزال نحو 10 % من مجموع الأطفال الجزائريين أي ما يعادل 200 ألف طفل غير مسجّلين على مستوى المدارس سنويا، و500 ألف طفل آخرين يتركون مقاعد الدراسة بسبب الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي يعيشون تحت وطأتها [81] .

ويمكن القول إذن، أنّ التحدّي المستقبلي الضخم الذي تواجهه الجزائر هو التوصّل إلى حلول إبتكارية تؤدّي إلى تطوير نظام تعليم أساسي بديل يتيح تعليما أكثر جاذبية للأطفال، وأكثر كفاءة ، وأرقى نوعية، و بتكلفة مادّية ملائمة [10] ص 166.

3.1.2.2.3. إيلاء عناية خاصة للتعليم الفني والمهني

التعليم الفني والمهني هو أكثر أنماط التعليم إرتباطا بمواطن الإنتاج ، وحجبها عنه أو عزله عنها، ينطوي على ضرر بالغ. و المشكلة الجوهرية لهذا النوع من التعليم في بلادنا هي أنه ظلّ لفترة طويلة بعيدا عن مواطن الإنتاج. ونتيجة لذلك أصبح غريبا عن متطلّبات الإنتاج وفنونه، وما إتساع ظاهرة الإستعانة بالعاملين الصينيين في مختلف الورشات التي تشهدها الجزائر في الوقت الذي يعاني فيه الشباب الجزائري من بطالة خانقة، إلا خير دليل على عجز التعليم الفني والمهني في بلادنا عن توفير مخرجات بشرية مؤهّلة وقادرة على الإضطلاع بدورها الحيوي في عمليّة التنمية .

ولذلك كلّه، يجب من الآن فصاعدا أن تعتمد معايير التعليم الفني والتكوين المهني في الجزائر، بالدرجة الأولى على رؤى مؤسّسات الإنتاج، فهناك حاجة إلى ربط التعليم الفني والمهني بسوق العمل وجهد التنمية، الأمر الذي يستلزم على الدوام مراجعة مدى جودة التعلم الذي يتم داخل مؤسّسات التعليم الفني والمهني . كما أنّ هناك ضرورة مستمرّة لإختبار المعايير المتبّعة في تحديد المهارات والمعارف المطلوبة في ضوء الواقع، بحيث يشارك في هذا الإختبار المؤسّسات الإنتاجية، مؤسّسات التعليم الفني والتكوين المهني، والجمعيات المهنية .

4.1.2.2.3. إيلاء عناية خاصة بتعليم ذوي الإحتياجات الخاصّة

إنّ الواجب يحتم على الدولة الجزائرية الإلتفات إلى جميع أفردها، وتوفير فرص متساوية لهم للمشاركة الفاعلة في الحياة الإجتماعية، كلّ حسب قدراته وإمكاناته. و في هذا الصدد، تقوم حاجة ماسّة لتحسين جوهري في تعلّم ذوي الإحتياجات الخاصّة، ذلك أنّه بات مطلوبا في عصر المعرفة والتقانة العالية التركيز على تعليم المتفوقين كلهم، أصحّاء ومعاقين لأنهم بكل بساطة أمل الجزائر الوحيد في إنتزاع المكانة التي تليق بها وبإمكاناتها المادّية والبشرية .

5.1.2.2.3. إستحداث نسق مؤسّسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة

إنّ بناء رأس مال بشري راقي النوعية في الجزائر رهين من ناحية بقيام نسق مؤسّسي كفء لتعليم الكبار من أجل مكافحة فعّالة لكافة أنواع الأمّية في بلادنا، و بالعمل بمبدأ التعلّم المستمر مدى الحياة، حتى لخرّيجي النظام التعليمي، من ناحية أخرى . و إذ نؤكد في هذا الصدد على أن تولى أولوية مطلقة للنساء في برامج تعليم الكبار كتعويض ولو رمزي عن إرث الأمّية البغيض الذي أثقل كاهلهنّ، فكيف يستقيم الحديث عن إقامة مجتمع المعرفة في الجزائر و لا يزال أكثر من 20 % من الجزائريين و40% من الجزائريات يعانون من الأمّية الهجائية حسب تقرير الأمم المتحدة حول وضعية السكان في سنة 2006 [116] .

2.2.2.3. ترقية جودة النوعية في جميع مراحل وأنواع التعليم

كشفت الدراسة التي أجريناها حول وضعية النظام التعليمي الجزائري عن مؤشرات عديدة تدلّ على تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم في وطننا كإرتفاع نسب الرّسوب والتسرّب المدرسيين، وضعف نتائج الإمتحانات وغيرها ، لكن المشكلة الأخطر تكمن في تدنّي جودة ونوعية التعليم المتاح ، وهو ما يتجلى بوضوح في عدم قدرة النظام التعليمي الجزائري على توفير متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية للوطن . فلا مناص إذا من الإرتقاء بنوعية التعليم في جميع مراحله وأنواعه بما يضمن تبلور مسار للحداثة والتميز والإبداع في مختلف هذه المراحل والأنواع، ويؤسّس لمجتمع جزائري حيوي ومقتدر.

ويقتضي التوصّل إلى هذا الهدف حسب رأينا، إصلاحا جذريا وشاملا للمنظومة التعليمية/ التعلمية وفق إستراتيجية متكاملة لنشر التعليم وتجويده في مختلف أنواعه ومراحله، و تجديد بنيته ومحتواه وأدواته، وذلك وفقا للسياسات التالية [41] ص 54 :

1.2.2.2.3. تشجيع التعلّم الذاتي

يعني التعلّم الذاتي أشياء كثيرة ، أهمّها التركيز على أدوات التعلم . و تتضمّن هذه الأدوات في حالة التعليم الأساسي مثلا : القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحلّ المشكلات، والمعارف العلمية والإجتماعية الضرورية، وتكوين الدوافع والمضامين الأساسية للتعلم كالمهارات اليدوية والتقنية، والقيم والإتجاهات الملائمة للعمل والإنتاج ، والقدرة على البحث الذاتي عن المعرفة .

ويهدف التعلّم الذاتي في خاتمة المطاف إلى تزويد المتعلم بالمعارف والقدرات والمواقف والإتجاهات التي تمكنه من أن يعلم نفسه طوال الحياة ، ومن أن يجدّد تكوينه دوما وأبدا .

2.2.2.2.3. تنويع التعليم وتجديد إطاره

ويعني ذلك أمورا كثيرة منها توفير فرص التعليم لجميع فئات العمر، وفتح باب التعليم النظامي لمختلف الأعمار على صور وأشكال مختلفة، وإفساح المجال لتعليم العاملين في مواقع الإنتاج عن طريق الدراسة أو عن طريق فتح مراكز تعليم وتدريب داخل مواقع الإنتاج نفسها . و الأهم من ذلك هو أنه يعني إعادة النظر في إيقاع الحياة المدرسية بحيث تتلائم مع واقع الحياة في مختلف المناطق، وتفسح المجال للتعليم أحيانا أو للتناوب بين المدرسة والمشاركة في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي وفق ظروف المناطق المحلية أحيانا أخرى .

3.2.2.2.3. إستغلال التقانات التربوية الحديثة

إنّ تكنولوجيا المعلومات والإتصالات يجب أن تشكل جزءاً أساسيا ومهمّا من العمليّة التعليمية على المستويين النظري والتطبيقي، ويجب أن تدخل تغييرات كبيرة تبعاً لذلك في طريقة إعداد الفصل الدراسي والمدرسة والتقنيات التربوية المستخدمة فيها، وكذلك تأهيل المعلمين لمثل هذا النوع من المدرسة، وإلى جانب إدخال التقنيات التربوية الحديثة نعتقد أنّ مدرسة المستقبل يجب أن تدخل أساليب جديدة في العمليّة التعليمية من أهمّها [91] ص 129:

- التدريس بطريقة المشروع.
- التدريب على منهج حلّ المشكلات وإدراك التشابك والتداخل بين عناصر المشكلة الواحدة، والمشاكل المختلفة، فمشكلة البيئة مثلاً يجب أن تدرّس وتحلل من زاوية ومداخل العديد من العلوم الطبيعية والهندسية والاجتماعية والإنسانية.
- إستخدام الحاسوب والإنترنت.
- الإعتماد على الورش والمختبرات.
- أسلوب المسح العلمي للظاهرة، أي جمع المعلومات الميدانية عن الظاهرة أو المشكلة وإعادة تفسيرها ووضع نسق علمي يفسّرها ويوضّحها، ويوضّح تفاعلها مع الأنساق الأخرى في المجتمع.
- الأفلام والأشرطة المرئية التربوية والتعليمية.

هذا ويجب علينا التنويه بأنّه لا يمكن تطبيق هذه الطرق كلها في وقت واحد، وإنّما تطبق بحسب الظروف العلمية لكل مادّة، وبحسب ما تقتضي حاجة التلاميذ لطريقة دون أخرى.

4.2.2.2.3. التقويم المستمر للتعليم

إنّ تجديد التربية تجديدا يستجيب لحاجات نموّ المتعلّم والمجتمع، ولمتطلّبات التنمية الشاملة يستلزم تقويم حصيلة التجديد، فلا بدّ من قياس مدى نجاح العمل التربوي، ومثل هذا التقويم هو بدوره منطلق لتجديد محدث، فالتجديد يستلزم التقويم والتقويم بدوره منطلق للتجديد والتجويد. وإذ نؤكد هنا بالخصوص على أهميّة تقويم ما إكتسبه الطلاب من حياتهم التعليمية ولاسيّما في مرحلة التعليم الأساسي من ناحية، وتقويم مدى تحقيق النظام التعليمي نفسه للأهداف المرسومة من خلال دراسات تتبّعية لمعرفة مدى ملائمة ما إكتسبه الطلاب لحاجات تنمية الفرد والمجتمع .

5.2.2.2.3. المعلم هو محور العمل التجديدي

تضفي السياسات السابق طرحها على دور المعلم أهميّة متزايدة وشأنا أكبر، فهي تنطوي على تغيير جوهري في أدوار المعلم الوظيفية، يتحوّل معها إلى مرشد إلى مصادر المعرفة والتعلم، ومنسّق لعمليّات التعلم، ومصحّح لأخطاء التعلم ومقوّم لنتائجه. و ينبغي إعداد المعلم وتدريبه في إطار التغيير الجذري الذي يجب أن يتمّ في بنية التعليم ومناهجه وطرائقه وأهدافه، لاسيّما فيما يتصل بتمرّس المعلم بأساليب التعلم الذاتي وأساليب التعاون مع الآباء ومع المجتمع المحلي.

لا مناص إذا من ردّ الإعتبار المعنوي والمادّي إلى المعلم الجزائري، وإشراكه من الآن فصاعدا في أيّ عملية لإصلاح وتجديد بنية المنظومة التعليمية/التعلمية في بلادنا، إذا ما أردنا الإرتقاء بنوعية التعليم وتحسين جودته .

6.2.2.2.3. إدارة " تطوير" لا إدارة " تسيير"

لا غنى عن إدارة تربوية مجدّدة وقادرة على قيادة عمليّة التجديد . ويتطلب ذلك إعتماد اللامركزية في الإدارة، وإفساح قدر واسع من الحرّية التربوية لها ، والعناية بوجه خاصّ بتدريبها على الوسائل الكفيلة بتنمية روح التضامن والعمل المشترك وثقافة العمل كفريق واحد . و إذ نؤكد هنا على أهمّية تدعيم السلطات الجزائرية العليا لديموقراطية الإدارة التعليمية ولامركزيتها حتى نؤسّس لمرحلة تتحوّل فيها المدارس الجزائرية إلى محدّد أساسي لهويّة النسق التعليمي ومشارك فاعل في عمليّة التطوير التربوي من ناحية، و يتنامى فيها دور المجتمع الجزائري في تشكيل المدرسة وتسييرها من ناحية أخرى .

7.2.2.2.3. المشاركة الفاعلة لمختلف الفئات الإجتماعية في التعليم

إنّ التعليم في نهاية المطاف هو جهد مجتمعي يقوم على تفاعل مختلف القوى النشطة في المجتمع، ولا يقتصر على عمل وزارة أو أكثر. وبذلك يتعيّن أن يصبح التعليم همّا للمجتمع الجزائري كله، لمؤسّسات الحكومة وأجهزة الدولة كافة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني متضافرين حتى نضمن تواؤم نسق التعليم مدخلات وبنية ومخرجات مع حاجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلادنا .

3.2.2.3. النهوض بالتعليم العالي

إنّ المنافسة في عالم اليوم كثيف المعرفة تتطلّب قوى عاملة عالية التأهيل ومتنوّعة المعارف، وهذا بدوره يتطلب نسقا للتعليم العالي على قدر عال من الجودة يرسي دعائم النقد والإبداع، ويزوّد خرّجيه بالمهارات والمعارف التي تتلائم مع متطلّبات الأسواق شديدة التنافس .

لكنّ حال التعليم العالي في الجزائر – كما عرضناه سابقا – ما زال بعيدا عن تلك المساهمة الفاعلة المنتظرة منه على صعيد تمويل عمليّة التنمية. و بناءا عليه، فقد بات ملحا أن تتوفر الجزائر على رؤيا جادّة إصلاح جذري وشامل للتعليم العالي ترتكز على التوجّهات الرئيسية التالية [10] ص :168

1.3.2.2.3. تحسين إدارة التعليم العالي

إنّ نجاح مؤسّسات التعليم العالي في مهامها المتعدّدة لاسيّما تلك المتعلقة بنشاطات البحث العلمي، يقتضي ضرورة أن تتحرّر إدارة هذه المؤسّسات من سيطرة الدولة عليها، غير أنّ ذلك لا يعني بأيّ حال من الأحوال أن تتخلى الدولة عن مسؤوليتها إزاء التعليم العالي خاصّة على صعيد ضمان التمويل الحكومي والمجتمعي الكافي، و العمل على رفع كفاءة إستغلال موارد مؤسّسات التعليم العالي وتعظيم عائدها المعرفي والمجتمعي من خلال الرقابة والتقويم المستمرين . ولضمان إستمرار مسؤولية الدولة مع تحرير إدارات مؤسّسات التعليم العالي من التبعية المطلقة لأجهزة الدولة، نقترح هنا نموذجا أكثر ديموقراطية لإدارة وتسيير الجامعات الجزائرية وباقي مؤسّسات التعليم العالي في بلادنا، جوهره أن يتولى مجلس إدارة مستقل ثلاثي التمثيل (الدولة، الأساتذة والأكاديميون، قطاع الأعمال) مسؤولية إدارة وتسيير هذه المؤسّسات .

2.3.2.2.3. إصلاح بنية التعليم العالي

يتمثل الهدف هنا في إستحداث بنية جديدة للتعليم العالي تتميّز بالتنوّع والمرونة ومواكبة إحتياجات إكتساب المعرفة والتنمية المتغيّرة بإستمرار. والمقصود هنا بالتنوّع في بنية التعليم العالي أمورا كثيرة، منها الإهتمام بمؤسّسات التعليم العالي دون الجامعية والإعلاء من قيمتها المجتمعية، وإنشاء مؤسّسات مفتوحة للتعليم العالي تتيح للأفراد تعليما عاليا مدى الحياة . كما يدخل في إطار التنوّع أيضا تعميق الوظيفة الإنتاجية لمؤسّسات التعليم العالي من خلال إنشاء قنوات للعمل المشترك بين هذه المؤسّسات من جهة، و أجهزة الدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى ، في مجال تدريب وإعادة تدريب العاملين ومجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

أمّا المرونة المطلوبة في البنية الجديدة للتعليم العالي، فهي تقتضي على مستوى الأفراد حرّية الإلتحاق والخروج ومن ثمّ العودة إلى مؤسّسات التعليم العالي دون قيود جامدة خدمة لغاية التعلم المتكرّر مدى الحياة. أمّا على الصعيد المؤسّسي، فتقتضي المرونة أن يخضع هيكل المؤسّسات، ومحتويات البرامج التي تقدّمها للمراجعة المستمرة من قبل مجالس إداراتها بما يضمن سرعة إستجابتها للتطوّرات العالمية والمحلية. وهذه في الحقيقة إحدى أهمّ ميزات النموذج الثلاثي التمثيل المقترح لتسيير وإدارة مؤسّسات التعليم كونه يضمن أن تتماشى سياسات هذه المؤسّسات مع إحتياجات هذه الأطراف الثلاثة .

3.3.2.2.3. نشر التعليم العالي

على أهميّته القصوى، ما زال الإنتشار الكمّي للتعليم العالي في الجزائر محدودا خاصّة بالمقارنة مع الدول المتقدّمة معرفيا، ففي حين لا يتعدّى المعدّل الخام للإلتحاق (التمدرس) بالتعليم العالي 20 % في الجزائر، نجد أنّ هذا المعدّل يرتفع إلى 54 % في اليابان وإلى 56 % في كلّ من فرنسا وإسرائيل و إلى 82 % في الولايات المتحدّة الأمريكية [76] . و المؤكّد أنّ إقامة مجتمع المعرفة في وطننا تستلزم نشر مؤسّسات التعليم العالي في كافة ربوعه، وتهيئة الظروف التي تتيح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الشباب الجزائري للإلتحاق بالتعليم العالي. إلا أنّه من الضروري مراعاة الإعتبارين التاليين في أيّ سياسة مستقبلية لنشر التعليم العالي في الجزائر :

- إنهاء الحرمان الأشد للفئات الإجتماعية الأضعف (الفقراء والبنات) من فرص التعليم العالي، وبوجه خاص في ميدان العلوم الطبيعية والتقنية.
- تلافي أخطاء التوسّع غير المحسوب، خاصّة في المؤسّسات الموجودة ، والذي إرتبط في الماضي بتدنّ رهيب في النوعية .

4.3.2.2.3. الإرتقاء بنوعية التعليم العالي

في الواقع إنّ كل التوجّهات السابق عرضها تصبّ في النهاية في عمليّة الإرتقاء بنوعية ناتج التعليم العالي، إلاّ أنّنا نرى أنّ ترقية نوعية التعليم العالي في الجزائر تقتضي تنفيذ خطّة متكاملة الأبعاد لتوظيف مبادئ وأفكار إدارة الجودة الشاملة في نظام التعليم العالي في بلادنا، لاسيّما وأنّ هذا الأسلوب الإداري الحديث أثبت كفاءته في العديد من مؤسّسات التعليم العالي الأمريكية و البريطانية، خاصّة تلك التي شرعت في إعتماد " برنامج ديمينج " المؤلف من أربعة عشر (14) مبدءا لتطبيق الجودة الشاملة. و لذلك فإننا نشدّد على أهمّية تبنّي الجامعات و كل مؤسّسات التعليم العالي بالجزائر لبرنامج " ديمينغ " الذي نرى فيه السبيل الأمثل لإعادة نظر شاملة في هياكل وبرامج ومناهج هذه المؤسّسات بما يؤسّس لنمط مرن و متنوّع من التعليم العالي يواكب إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلادنا ويساير المتغيّرات المحلّية والعالمية التي أفرزتها العولمة والثورة العلمية الحديثة.

3.2.3. الجودة الشاملة في توظيف القدرات البشرية الجزائرية لإستعادة النموّ الإقتصادي الحقيقي و تحقيق مجتمع المعرفة

كشف التقييم السابق لحالة إنتاج المعرفة في الجزائر عن مواطن خلل كبيرة في منظومة البحث العلمي والتطوير التقني، سواءا على مستوى الكفاءة الداخلية للمنظومة نفسها أو على مستوى الكفاءة الخارجية لها، حيث أدّى ضعف الروابط بين مؤسّسات البحث والتطوير من جهة، والقطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى؛ ناهيك عن الغياب شبه الكامل للمؤسّسات و البنى الوسيطة بينهما كحاضنات الأعمال والتقانة مثلا، إلى بقاء الجزء الأكبر من الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تتمّ في مؤسّسات البحث و التطوير الجزائرية غير مكتمل من حيث الوصول إلى حيّز الإستثمار، ومن ثمّ عدم القدرة على تمويل إحتياجات سوق العمل والتنمية. كما أدّى ضعف حلقات الإتصال الإقليمية والدولية بين الجزائر والعالم الخارجي إلى إنعزال الجزائر عن منظومة المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية . ولمعالجة مواطن الخلل هذه ، يقدّم هذا المطلب رؤيا استراتيجية لإصلاح جذري لمنظومة البحث العلمي والتطوير التقني في إطار فلسفة الجودة الشاملة .

إنّ إستمرار ضعف الروابط بين مؤسّسات البحث والتطوير والقطاعات الإنتاجية والخدمية في الجزائر من ناحية، وضعف حلقات الإتصال بين الجزائر ومحيطها الإقليمي والدولي من ناحية أخرى، ينذر بإتساع الفجوة التقنية والرقمية في جزائر الألفية الثالثة . و لذلك فإنّي أرى شخصيا أنّ الإصلاح الشامل والمستمرّ لمنظومة البحث العلمي والتطوير التقني بات أكثر من ضرورة ملّحة.

والمهمّ في نظري أنّ الجودة الشاملة في توظيف القدرات البشرية الجزائرية في ظلّ عملية الإصلاح المنشودة يجب أن تراعي التوجّهات الإستراتيجية التالية:

1.3.2.3. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع الأنشطة المجتمعية

ليس العلم أو المعرفة سلعا تستورد، وإنّما ثقافة و بنى مؤسّسية و أنشطة لا بدّ أن تغرس في واقع مجتمع بشري محدّد، و تتعهّد بالموارد الكافية وبالرّعاية المستمّرة من كافة مؤسسات الدولة، حكومة ونخبا ومجتمع مدني.

ولكي يتخذ العلم والمعرفة من الجزائر وبقيّة الدول العربية وطنا أصيلا ودائما، يتعيّن التخلص من الأوهام التي أعاقت توطينهما فيما مضى . وأوّل هذه الأوهام هو إمكان الإكتفاء بإستيراد منتجات العلم الحديث على صورة سلع وخدمات، حيث ثبت قطعيا أنّ إستيراد منجزات العلم والتقانة الأحدث لا يؤدّي بالضرورة إلى إنتقال المعرفة المجسّدة فيها أو حتى تبنّي أنماط السلوك البشري المتسقة معها . وثاني الأوهام هو عدم جدوى البحث في العلوم الأساسية في بلدنا على غرار باقي الدول النامية ما دمنا نؤمن بعدم قدرتنا على تحقيق أيّ إنجاز يعتدّ به ونتصوّر أصلا أنّ العولمة تنفي الحاجة إليه نتيجة لتوافر المعرفة على شبكة الإنترنت، فالعلم لا يتجزّأ و من الإستحالة بمكان أن تقوم قدرة حقيقية في العلم التطبيقي والتطوير التقني في ظلّ ضعف العلوم الأساسية وتخلفها، كما أنّ العلم النافع ليس متاحا بيسر للجميع على شبكة الإنترنت كما قد يتصوّر البعض عندنا [10] ص 169.

ولكن التخلّص من هذه الأوهام لن يتحقق إلا بتأسيس نقائضها بحيث تقوم أسس راسخة لمنظومة فعّالة لإكتساب المعرفة في الجزائر. و أوّل الأسس التي يجب إقامتها نسق جزائري فعّال للبحث والتطوير والإبتكار يتمركز قطريا، تكمّله إمتدادات عربية ودولية قويّة. أمّا ثاني الأسس فيتمثل في اللّحاق بعصر المعلومات من خلال تعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات .

1.1.3.2.3. إقامة نسق فعّال للبحث العلمي والتطوير التقني

إنّ تحقيق نسق فعّال للبحث العلمي والتطوير التقني في المجتمع الجزائري يتطلب توافر النوايا الصادقة والرغبة الحقيقية في تحقيق العناصر الثلاثة الآتية مجتمعة؛ إلتزام جادّ من صانعي ومتخذي القرار في بلادنا بتبنّي حدّ أدنى من الشروط الواجب توافرها لتعزيز ودعم العمل في مجال البحث والتطوير، و إحترام حقيقي للعلم والمعرفة من جانب أفراد المجتمع، ورغبة صادقة في إستمرار مواكبة التقدّم العلمي [41] ص 64.

إنّ تفعيل وإنجاح سياسات البحث العلمي طويلة الأمد المقرّرة في البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر للفترة " 2010/2006 " وفي البرامج التي ستليه، يتطلب التعاون الجدّي بين كلّ مؤسّسات البحث والتطوير والجامعات والقطاع الصناعي من ناحية، والتطوير المستمر للنظام التعليمي الجزائري لاسيّما في مرحلة التعليم العالي من ناحية أخرى، بما يضمن في النهاية تحويل الإنتاج الفكري والتكنولوجي إلى قيمة إقتصادية فاعلة في المجتمع . وإذ نؤكد في هذا الصدد على الدور الحاسم الذي يجب أن تلعبه الجامعة الجزائرية في رسم وتنفيذ إستراتيجيات البحث والتطوير، خاصّة وأنّ الأبحاث النظرية هي مسؤوليتها الأساسية، وبالتالي فإنّ غياب مشاركة فعلية للجامعة الجزائرية في تحديد مجالات وأنشطة البحوث التطبيقية والمساهمة في تنفيذها، سيؤدّي لا محالة إلى تهميش دورها في تقديم مساهمة علمية ملموسة في تطوير طرق التحليل أو إثراء النظريات.

و خلاصة القول: أنّ تحقيق نسق فعّال للبحث العلمي والتطوير التقني في الجزائر لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن بيئة إجتماعية وعلمية وتجارية وتشريعية ملائمة. و لذلك فإنّنا نطالب الدولة الجزائرية بـ:

- تطوير هيكلية فاعلة لتشجيع ومكافأة الأشخاص الناجحين في البحث والتطوير، بما في ذلك تعلية شأن ومنزلة العلماء وإبرازهم كقدوة ونماذج تحتذي بها الأجيال الأصغر من العلماء و الباحثين.

- تعزيز البيئة العلمية للبحث والتطوير من خلال الإهتمام الجدّي بمنهجية التجربة والإختبار (أو الطريقة العلمية كما يسمّيها الغرب) في المناهج الدراسية الوطنية أوّلا، والإنفتاح على المنظومة العالمية للبحث و توسيع دائرة المعرفة والإطّلاع للطلبة والباحثين الجزائريين ثانيا، وذلك بتوفير أحدث المراجع والدوريات العلمية العالمية مع ترجمتها إلى اللّغة العربية وتشجيع إستخدام الإنترنت من طرف الطلبة والباحثين في أعمالهم .

- توفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتطوير البحث العلمي والتطوير التقاني على المدى الطويل، وهو الأمر الذي يتطلّب تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في هذا المجال الحيوي، بالموازاة مع تحمّل الدولة لمسؤوليتها في دعم الأنشطة التجارية التي تهدف إلى تعزيز نشاطات البحث والتطوير من خلال تقديم التحفيزات الضريبية، والتطبيق الجادّ لقوانين الملكية الفكرية لحماية العوائد الإقتصادية لتطبيقات نتائج البحث والتطوير ، وإنشاء صناديق لتمويل الإستثمار عالي المخاطر في المشروعات التي تتناول المراحل المبكّرة للمنتجات والخدمات المستحدثة .

- مراجعة وتطوير التشريعات لاسيّما تلك المتعلّقة بالضرائب وحماية الملكية الفكرية لتهيئة المناخ للوحدات الإقتصادية و مجتمع الأعمال للإستثمار في البحث والتطوير.

2.1.3.2.3. تعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

يستند الإقتصاد العالمي بصورة متزايدة في زمن العولمة على صناعات وخدمات كثيفة الإستخدام للمعلومات التي تعطي قيمة مضافة أعلى من مشاريع الصناعات التحويلية التقليدية. ومن ثمّ فإنّ الإزدهار الإقتصادي لجزائر الألفية الثالثة أصبح مرهون بمدى تطوّر صناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

والواقع اليوم، أنّ الجزائر تواجه تحدّيا خطيرا في مجال تكنولوجيات المعلومات والإتصالات، لعلّ أبرز ملامحه ما يلي :

- أصبحت إمكانات الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات في الجزائر تتطابق مع ذات العوامل التي ترتبط بالفجوة الإجتماعية، أي الثروة والتعليم والسنّ ونوع الجنس والتحضّر .

- لا تزال الجزائر على غرار غالبية الدول العربية تسجّل المؤشرات الأدنى على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيات المعلومات والإتصالات بالرّغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها في السنوات الأخيرة لتطوير بنيتها التحتية للإتصالات ، حيث يصل عدد خطوط الهاتف الثابتة في الجزائر إلى 69 خط لكل 1000 شخص و عدد مشتركي الهواتف النقّالة إلى 45 مشترك لكل 1000 شخص أي ما يمثل خمس (5/1) نظيريهما تقريبا في الدول المتقدّمة [117] ، كما أنّ توافر الحاسوب الذي يعدّ مؤشرا أساسيا لقياس مدى وصول تكنولوجيات المعلومات عبر الوسائط التقانية الجديدة ليس بأحسن حال ، حيث يوجد أقلّ من 18 حاسوب لكلّ 1000 شخص في الجزائر مقابل متوسّط عالمي يقدّر بـ 78.3 حاسوب لكل 1000 شخص [10] ص 63 ، في حين لا يستخدم الإنترنت سوى 500000 جزائري أي بمعدّل 16 لكل 1000 جزائري في حين تفوق المعدّلات في الدول المتقدّمة 900 مستخدم لكل 1000 شخص [118] . أمّا بالنسبة للإتصالات بالأقمار الصناعية، فعلى الرّغم من أنّ الجزائر كانت السبّاقة بين الدول العربية والإفريقية في إعداد برنامج وطني في هذا المجال منذ الثمانينات، إلا أنّه وبعد مرور أكثر من 20 سنة لا تزال الجزائر تفتقر لقمر صناعي رقمي وطني مخصّص لأغراض الإعلام على غرار قمر " نايل سات " المصري .

- إزدياد أهميّة التحدّي اللغوي في تكنولوجيات المعلومات والإتصالات، خاصّة بعد إنتشار شبكة الإنترنت .

- غياب أو بدائية نظم الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية في الجزائر.

- ضعف حلقات الوصل في البنى الأساسية وعدم الإتساق بين التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصالات ونظم الإنتاج الوطنية .

ولمواجهة هذه التحدّيات وتعزيز سبل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات لكلّ القطاعات الإنتاجية والخدمية عامّة كانت أم خاصّة، ولكلّ الجزائريين على إختلاف مستوياتهم الإجتماعية والثقافية نقترح ما يلي :

- تحرير القطاع السمعي البصري في الجزائر، حيث لم يعد من المعقول في عصر الإنفجار المعرفي أن تقتصر الساحة الإعلامية الجزائرية على قناة تلفزيونية وطنية واحدة.

- إعادة هيكلة قطاع تكنولوجيا الإعلام والإتصال في إطار سياسة وطنية جديدة تضمن تحرير القطاع وإطلاق المنافسة إلى الحدّ الذي يشجّع الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي على الإسهام في إقامة البنية التحتية للإتصالات . و إذ نشدّد هنا على ضرورة تثمين التجربة الجزائرية الرائدة في العالم العربي في توسيع شبكة الهاتف المحمول وتجويد خدماتها خلال فترة وجيزة لا تتعدّى ثلاث سنوات بفضل فتح المجال أمام المتعاملين العربيين " أوراسكوم " المصرية و" الوطنية " الكويتية، ومن ثم ضروة توسيع هذه التجربة إلى شبكة الهاتف الثابت و شبكة الهاتف اللاسلكي" WLL " .

- ضرورة التنسيق والتعاون المشترك وتبادل الخبرات مع مختلف الدول العربية والإفريقية والمتوسطّية في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

- إعداد برنامج وطني لإدخال الحاسوب في المدارس والجامعات الجزائرية في مختلف مناطق وجهات الوطن على غرار البرنامج الأمريكي الذي تحدّثنا عنه سابقا . ويتعيّن أن يهتمّ هذا البرنامج بتدريب الطلبة والمعلمين على إستخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصالات كأداة تعليمية.

- إعطاء الأولوية للبحوث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في خطط التنمية العلمية والتكنولوجية لجزائر الألفية الثالثة. وفي هذا المجال تشدّد على ضرورة بعث برنامج جزائري لصناعة وتطوير أقمار صناعية رقمية مخصّصة لأغراض الإعلام والإتصال، وضرورة إنشاء مدينة للإنترنت بالجزائر على غرار مدينة الإنترنت بدبي بالإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

2.3.2.3. التحوّل من نمط الإنتاج الرّيعي إلى نمط إنتاج المعرفة في البنية الإجتماعية والإقتصادية لتنشيط النموّ الإقتصادي الحقيقي

لم يعد خافيا على أحد اليوم في الجزائر أنّنا بصدد فرصة تاريخية وموعد جديد مع القدر أتاحته المداخيل القياسية التي سجّلتها الجزائر خلال الخمس (05) سنوات الأخيرة جرّاء الإرتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ إحتياطي الصرف الجزائري في أوت 2006 كنتيجة لذلك مستوى قياسيا لم يبلغه منذ الإستقلال فاق 68 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى 22 مليار دولار موجودة في صندوق ضبط الموارد، و فائض تجاري يفوق 26 مليار دولار [119] . و لكن في

المقابل، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح على لسان كلّ جزائري دون أن يجد إجابة مقنعة له: "إلى أين تذهب كلّ هذه الأموال؟ "، فالوضعية الإقتصادية للجزائر على خلاف ما يعتقد القائمون على السياسة الإقتصادية لبلادنا لم تتحسّن كنتيجة لزيادة إنتاجية المؤسّسات الجزائرية ولا لزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات (لم تتجاوز 1 مليار دولار إلى يومنا هذا) ، وإنّما كنتيجة كما أسلفنا للزيادة الكبيرة في أسعار النفط. كما أنّ نسب النموّ الإقتصادي الحقيقي المحققة خلال السنوات الخمس الأخيرة وإن شهدت تحسّنا ملحوظا تبقى بعيدة عن المستوى المأمول لاسيّما وأنّ الدولة الجزائرية إستثمرت موارد قياسية تقدّر بملايير الدولارات في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية . أمّا الوضعية الإجتماعية للبلاد فما فتأت تزداد سوءا سنة بعد أخرى، فلا يكاد يسلم دخول إجتماعي في السنوات الأخيرة من الإضطرابات والإضرابات التي أصبحت تعمّ كافة القطاعات الإقتصادية والإجتماعية بسبب تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وإستفحال أزمة السكن والبطالة لاسيّما بين حاملي الشهادات العليا، و هو ما يعكس الإستخدام السيّئ لأموال البترول في مشاريع بمناصب عمل مؤقتة وغير منتجة للثروة .

إنّ إستمرار نمط الإنتاج والسلوك الريعي السائد حاليا في بلادنا والذي يعتمد أساسا على إستنضاب الموارد الطبيعية الناضبة في إنتاج القيمة الإقتصادية؛ من ناحية، وإستمرار تخصيص عوائد النشاط الإقتصادي دخلا أو ثروة ، بل وتحديد المكانة الإجتماعية للأفراد ومختلف الوحدات الإجتماعية على أساس من الولاءات الضيّقة وقيم الرشوة و المحسوبية عوضا عن المساهمة في نهضة حقيقية للوطن من خلال العمل المنتج و إنتاج المعرفة؛ من ناحية أخرى، أصبح يهدّد مستقبل الكيان الجزائري ويرهن مستقبل جيله الحالي وأجياله القادمة في زمن البقاء فيه للأقوى والأحسن .

لذا فإنّ العمل على إحداث إصلاح جوهري لتطوير البنية الإقتصادية والإجتماعية الجزائرية بات أكثر من ضرورة ملحة لإستعادة النموّ الإقتصادي الحقيقي و تخفيض البطالة والتخفيف من حدّة الفقر على نحو مستدام. ويتطلب ذلك جهدا حثيثا على جبهات عديدة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.

1.2.3.2.3. على صعيد البنية الإقتصادية

و يجب أن تنصبّ الجهود على ما يلي [41] ص 91 :

1.1.2.3.2.3. خلق البيئة الممكّنة للقطاع الخاص

يحتاج القطاع الخاص لحوافز تجعله أكثر إقبالا على الإستثمار وأكثر إستعدادا على المخاطرة. و حقيقة أنّ القطاع العام الجزائري لم يعد اليوم قادر على خلق عدد كبير من الوظائف تجعل مسألة تشجيع القطاع الخاص على النموّ مسألة ملّحة لخلق فرص عمل جديدة وتوسيع الأسواق.

وتقع على الحكومة الجزائرية المسؤولية الكبرى في إيجاد بيئة معزّزة للإستثمار الخاص، فعلاوة على التحفيزات الضريبية، أصبح الحفاظ على سلامة سياسات الإقتصاد الكلّي من خلال تركيز السياسات المالية على ضبط الموازنات العامّة و وضع الآليات المناسبة لتحديد أولويات الإنفاق العام أمر حيوي في خلق فرص مناسبة لمبادرات القطاع الخاص . كما أنّ توفر عناصر الحكم الصالح كزيادة الكفاءة الحكومية وتخفيف الإجراءات البيروقراطية وإقامة حكم القانون من خلال نظام قضائي فعّال وعادل، وكذا الإلتزام بالمساءلة العامّة وإقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية يضمن محاربة الإحتكار عامّا كان أم خاصّا لا تقلّ أهمية عن العناصر السابقة.

2.1.2.3.2.3. إنتاج المعرفة وإستخدامها بفعالية

إنّ القدرات الجزائرية القائمة والكامنة تمثل مصادر قوّة لم يتم الإنتفاع بها على الشكل المطلوب، وبالتالي فإنّ تنمية هذه القدرات وتوظيفها توظيفا أمثل سيساعد لا محالة في إنعاش النموّ الإقتصادي وتنشيطه. ويعتبر وجود يد عاملة مؤهلة ومدرّبة مسألة حيوية لتعزيز القدرة على المنافسة وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح يشكّل في عالم اليوم أحد أهمّ القنوات لنقل التقانة الحديثة وتطويرها، ولا شكّ أنّ إستراتيجية الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية من خلال التعليم والتكوين التي عرضناها سابقا تساهم مساهمة فاعلة في خلق هذه النوعية من اليد العاملة، بما تحققه من تناسق تامّ بين مخرجات النظام التعليمي وإحتياجات سوق العمل المتغيّرة .

و ستتعزز فرص النموّ الإقتصادي أكثر فأكثر، إذا ما أقدمت الجزائر على إستغلال رأسمالها الفكري لإنتاج المعرفة وتطبيقها، وذلك من خلال تدعيم منظومة البحث العلمي والتطوير التقاني، وربط مؤسّسات ومراكز البحث بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، وخلق حلقات وصل مع منظومة المعرفة العالمية. كما أنّ العقول الجزائرية المهاجرة تشكّل مصدرا آخر للمعرفة بما إكتسبته من خبرة غنية ومتنوّعة خلال عملها بالخارج تمكّنها من توفير المهارات الفنية والأفكار المبدعة، ومن ثمّ فإنّه من واجب الدولة الجزائرية صياغة سياسة وطنية تكفل عودة هؤلاء إلى أرض الوطن محمّلين برصيدهم المعرفي الزاخر أو على الأقلّ خلق شبكات للتواصل معهم للإستفادة من تجاربهم ومعارفهم .

3.1.2.3.2.3. التكامل الإقتصادي العربي

إنّ الجزائر على عظمة إمكانيّاتها المادّية والبشرية، أصغر من أن تتمكّن من تحقيق أهدافها التنموية بمفردها. والردّ الطبيعي على هذا القصور، يتمثل في السعي الجادّ لتكامل إقتصادي عربي حقيقي حبّذا لو يرتقي إلى مستوى السوق العربية المشتركة أسوة بما تحقق في القارّة الأوروبية، بما يسهم في تحسين موقع الدول العربية ويفعّل مشاركتها في الإقتصاد العالمي.

كما يمكن للجزائر بموقعها الإستراتيجي في قلب المغرب العربي أن تأخذ بالتجربة الناجحة لدول شرق آسيا في إستخدام مثلثات النموّ كوسيلة جديدة للتكتلات الإقليمية للتعاون والتكامل* ، بما يساعد الدول المغاربية في إيجاد ميزة تنافسية من خلال إستخدام الموارد والمهارات والمعرفة المتوافرة لكل منها في خلق منتجات وخدمات جديدة مطلوبة في الأسواق، وفي التغلّب على المعوّقات التي قد تواجهها كل من هذه البلدان على حدى .

2.2.3.2.3. على صعيد البنية الإجتماعية

و يجب أن تنصبّ الجهود على ما يلي:

1.2.2.3.2.3. التوظيف الكامل للقدرات النسوية

يحتاج أيّ مجتمع بشري لكي يكون ناجحا وصالحا للعيش أن يبذل كل ما في وسعه للإستفادة من قدراته وموارده البشرية ، وأن يعمل على توظيف هذه القدرات على الوجه الأمثل [41] ص 94.

ولكن المجتمع الجزائري لا يزال يعاني من فجوات هامّة في القدرات الإنسانية، وأكثر هذه الفجوات وضوحا بقاء المرأة الجزائرية على هامش الفعاليات المجتمعية، وبخاصّة الإقتصادية منها الفكرية والقيادية. و لمّا كان عدد النساء الجزائريات يمثل أكثر من نصف عدد سكّان الجزائر، فإنّ إهمال قدراتهنّ يعني تعطيل نصف قدرات البلد وإمكانياته. وممّا يفاقم في الوضع أنّه وحتى حينما تعمل النساء في المجال الإقتصادي، فإنّهن يعانين من نقص إستثنائي في الفرص يتجلى بوضوح في تدنّي الوضع المهني، وتدنّي الأجور، والفصل المهني على أساس نوع الجنس وغيرها. وبالتالي فإنّ العمل على صياغة سياسات وقوانين وطنية تستطيع أن تحرّر المرأة الجزائرية من هذه القيود في ظلّ الإحترام الكامل لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة ومراعاة تقاليد المجتمع الجزائري، سيؤدّي لا محالة إلى تعزيز التلاحم الإجتماعي ومن ثمّ تعزيز فرص النموّ الإقتصادي .

---

* يستند مفهوم مثلث النموّ على مقولة أن حاصل مجموع عناصر الإنتاج للشركاء الإقتصاديين المتوائمين أكبر من مجموع أجزائها. ومن الأمثلة على مثلثات النمو المزدهر جنوب الصين المتكون من هونغ كونغ وجواندوغ و فوجينا وتايوان، ومثلث سيجوري من سنغافورة وولاية جاهور في ماليزيا و مقاطعة رياو في أندونيسيا .

2.2.2.3.2.3. صياغة نسق حوافز مجتمعي يقدّس المعرفة والإبداع

يتطلّب غرس إكتساب المعرفة وتوظيفها في البنية الإقتصادية والإجتماعية الجزائرية لتنشيط النموّ الإقتصادي الحقيقي وتعزيزه، موجّهات للسلوك أي نسق حوافز مجتمعي ونسق إثابة للسلوك البشري يعليان من شأن إكتساب المعرفة وشأن العلماء بدلا من الوضع الراهن الذي تتمحور فيه القيم حول الإمتلاك المادّي والحظوة من مصدّري القوة، المال والسلطة . و يمكن لتنشئة إجتماعية وتعليم يمتازان بالجودة الشاملة أن يلعبا دورا محوريا في نقل الحوافز المجتمعية المواتية إلى النشأ وطالبي العلم [10] ص 171.

3.3.2.3. تأسيس نموذج معرفي جزائري-عربي أصيل ومتفتح على العالم

ليست المساهمة الفعّالة في إثراء المعرفة الإنسانية بالأمر الغريب على العرب والحضارة العربية، غير أنّ إستعادة تلك المكانة المتميّزة تتطلب مكافحة فعّالة لإرث عصر إنحطاط قد طال أمده

ويقتضي تكامل نموذج معرفي جزائري وعربي عام، أصيل ومنفتح إصلاحات جوهرية في السياق المجتمعي لمنظومة إكتساب المعرفة في بلادنا وفي باقي البلدان العربية، نجملها في التوجّهات التالية :

1.3.3.2.3. العودة إلى صحيح الدين الإسلامي

لا جدال في أنّ صحيح الدّين الإسلامي براء من أيّ أثر سلبي على إكتساب المعرفة، وعصر الإزدهار العلمي العربي الإسلامي دليل دامغ على ذلك، حيث قام تآزر قويّ بين الدّين الإسلامي والعلم. غير أنّ فقدان المؤسّسات الدينية لتميّزها وإستقلاليتها الذاتية لصالح الدولة المركزية من ناحية، والتوظيف السياسي وحتى التجاري للدّين من ناحية أخرى، قد ساهم في تغييب المعرفة في الجزائر وفي باقي الدول العربية . ذلك أنّ هذا التوظيف المغرض للدّين الإسلامي أهدر على وجه الخصوص القاعدة الفقهية التي تقضي بأنّ الإجتهاد مأجور، وحيث أنّ الإجتهاد هو قرين إنتاج المعرفة، فلا عجب أن يؤول حال المعرفة في وطننا العربي إلى ما آل إليه .

ولا ريب أنّ العودة إلى الرؤية الإنسانية الحضارية والأخلاقية لمقاصد الدّين الإسلامي الصحيحة، وإستعادة المؤسّسات الدينية لإستقلالها عن السلطات السياسية وعن الحركات السياسية الراديكالية، والإقرار بالحرّية الفكرية وتفعيل فقه الإجتهاد، ستساهم في بناء نموذج معرفي جزائري وعربي أصيل تستند عليه مسيرة التنمية الشاملة في الجزائر خاصّة والوطن العربي عامّة .

2.3.3.2.3. النهوض باللغة العربية

اللغة وعاء المعرفة عامّة، واللغة الأم هي الوعاء الرئيسي للإبداع وإنتاج المعرفة . ولقد أثبتت اللغة العربية قدرة فائقة على حمل أرقى المعارف الإنسانية حين قامت حركة تعريب إرتبطت إرتباطا وثيقا بمدرسة علمية عربية قادرة على إنتاج المعرفة .

وإذا كانت جودة منظومة إكتساب المعرفة هي مناط الأمل في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في جزائر الألفية الثالثة ، فإنّ النّهوض باللغة العربية يمكن أن يكون مناط الأمل في بعث الحيوية في أرجاء منظومة إكتساب المعرفة هذه ، وفي مواجهة الأخطار التي تتهدّد اللغة العربية الآن، من إستشراء الألفاظ الأجنبية في الخطاب الجزائري خصوصا والعربي عموما، وتراجع خطير في قدرة الأجيال الجزائرية والعربية الشابة على التواصل مع تراثها الثقافي ناهيك عن الإضافة إليه إبداعا بلغة عربية سليمة. ويمكن النهوض باللّغة العربية من خلال إطلاق نشاط بحثي ومعلوماتي جادّ يعمل على تعريب المصطلحات العلمية، وعلى حوسبة اللغة العربية، وعلى وضع معاجم وظيفية متخصّصة وأخرى لرصد المفردات المشتركة بين العامّية والفصحى ليستعان بها في برامج الأطفال وفي المنشورات المكتوبة والصوتية. ولا بدّ أن يتزامن مع هذا الجهد عمل دؤوب لتيسير إكتساب اللغة العربية السليمة من خلال مختلف قنوات التعلم النظامية وغير النظامية، وحركة تأليف إبداعي يقوم بها كتاب قادرون على ترويض اللغة وتبسيطها على مستوى الأعمار الأولى [10] ص 174.

3.3.3.2.3. إثراء التنوّع الثقافي داخل القطر الجزائري و الأمّة العربية

إنّ إثراء التنوع الثقافي و الإحتفاء به في أيّ بلد كان سيحقق لا ريب مزايا لا نظير لها في منظور مجتمع المعرفة. وصدق من قال : " أنّ زهرة واحدة لا تصنع بستانا، وأنّ طائرا واحدا لا يصنع ربيعا " فالبستان والربيع ، رمزا الجمال و الإزدهار، يصنعهما قبل كل شيء التنوّع .

إنّ إقامة مجتمع المعرفة في وطننا الأصغر الجزائر ووطننا الأكبر الوطن العربي، لن يتأتى إلا بحماية جميع الثقافات الفرعية التي يحملها المواطنون الجزائريون والعرب، بل بتدعيم فرص إزدهارها وتفاعلها مع بعضها البعض. وإذ ندعو في هذا المقام كافة القيادات السياسية والأخلاقية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر والوطن العربي إلى الإلتزام بالدعوة إلى التعدّدية والتسامح، وخلق البيئة المواتية للتلاقح الحرّ والتفاعل الإيجابي بين مكوّنات التشكيلة الثقافية الجزائرية و العربية الهائلة بما سيؤدّي إلى تشكّل حضارة عربية بالغة الغنى يمكن أن تثري العالم كلّه بتركيبة فريدة من الرقي الإنساني في عصر مجتمع المعرفة العالمي .

4.3.3.2.3. الإنفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى

إنّ الجميع يتـفق على أنّ أيّ حضارة لم تزدهر عبر التاريخ دون تفاعل مبدع مع ما خلالها من معالم تقدّم إنساني، سابق أو معاصر، وبخاصّة على صورة معرفة مستحدثة، تأخذ منه حين يفوقها وتعطي هي ذاتها حين تبدع، إثراءا لكليهما وللإنسانية جمعاء [10] ص 176.

إنّ التأسيس لنهضة معرفية حقيقية في الجزائر والوطن العربي بعد عصور متواصلة من التخلف في مضمار إكتساب المعرفة، يتطلب سعيا حثيثا وجهدا متواصلا للتواصل مع الإنتاج المعرفي العالمي والعمل على إستيعابه من خلال :

- حفز تعريب الإنتاج المعرفي العالمي، وترجمة العربي منه إلى اللّغات الأخرى .
- الإغتراف الذكّي من الدوائر الحضرية غير العربية كالدوائر اليابانية والصينية والروسي بدلا من الإكتفاء بالتفاعل الحضاري حتى لا نقول التلقي الحضاري من الغرب .
- تعظيم الإستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية والعمل على إصلاح النظام العالمي في إطار إستراتيجية عربية تؤسّس لحوار الحضارات لا لصدامها .

بعد الدراسة التطبيقية التي تناولت حال المعرفة في الجزائر وتمعّنت في سمات وخصائص الوظيفتين الرئيسيتين لمنظومة إكتساب المعرفة فيها نشرا وإنتاجا، خلصنا إلى ما يلي:

- تعتري عمليّة نشر المعرفة في الجزائر سواءا على صعيد التنشئة الإجتماعية أو التعليم أو التكوين، صعوبات جمّة أدّت إلى قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة. فبالرّغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت على صعيد التوسّع الكمّي في قطاعات التربية الوطنية، التكوين المهني والتعليم العالي لاسيّما خلال السنوات الأخيرة، إلاّ أنّ الوضع العام للمنظومة التربوية الجزائرية لا يزال متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في بلدان العالم النامي، حيث ما زالت الأمّية الأبجدية حتى لا نقول الأمّية التقانية والوظيفية حاضرة بقوّة في جزائر 2006، ولا يزال آلاف الأطفال الجزائريين يحرمون من حقهم في التعليم الأساسي، ناهيك عن تدنّي نسب الإلتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم (الثانوي والجامعي) مقارنة بالدول المتقدّمة. غير أنّ أخطر مشكلة تواجهها المنظومة التربوية الجزائرية اليوم هي تردّي نوعية التعليم والتكوين المتاحين وعدم قدرتهما على تمويل إحتياجات ومتطلبات التنمية في الجزائر.

- تعاني عمليّة إنتاج المعرفة في الجزائر من ركود حقيقي خاصّة في مجال نشاط البحث العلمي والتطوير التقني وهو ما يتجلى بوضوح في شحّ المنشورات العلمية و براءات الإختراع الوطنية،

وفي ضعف البحث والتطوير في مجالات البحث الأساسية، وفي الغياب شبه الكلي للبحث في الحقول المتقدّمة كتكنولوجيات المعلومات والإتصالات و التكنولوجيا النووية والفضائية وغيرها. والملاحظ أنّ البحث العلمي في الجزائر يعاني من ضعف الإنفاق، حيث لم يتجاوز نصيبه1% من الناتج الداخلي الخام الجزائري إلى غاية يومنا هذا، كما أنّه يعاني من غياب الدعم المؤسّسي له، وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه، إضافة إلى إنخفاض أعداد الباحثين المؤهلين للعمل فيه.

- لقد تظافرت معوّقات تنظيمية ومجتمعية عديدة ساهمت في خلق الواقع المزري لإكتساب المعرفة في بلادنا نشرا وإنتاجا. فأمّا على صعيد السياق التنظيمي لإكتساب المعرفة، فقد ساهم ضعف المنظومة التربوية وغياب نسق فعّال للإبتكار والتقانة في إضعاف الرّوابط بين مؤسّسات البحث والتطوير من جهة والمؤسّسات الإنتاجية و الخدمية من جهة أخرى، وفي إنعزال الجزائر عن منظومة البحث والتطوير والإبتكار العالمية. أمّا على صعيد السياق المجتمعي المؤثر في إكتساب المعرفة، فقد ساهم في تردّى حال المعرفة كلّ من الأزمة الثقافية التي تعاني منها بلادنا في بعدها التراثي والديني واللغوي، والأزمة الإجتماعية والأخلاقية التي يعاني منها المجتمع الجزائري الذي أضحى يقدّس القوّة والثروة على حساب العلم والمعرفة، والأزمة الإقتصادية بسبب نمط الإنتاج الريعي القائم على الإعتماد المطلق على إستنضاب المواد الخام لا على إنتاج المعرفة، وأخيرا الأزمة السياسية الأشدّ وطأة بسبب غياب الحكم الراشد وثقافة الديمقراطية وحرّية التعبير.

- إنّ إكتساب المعرفة في جزائر الألفية الثالثة وفق منهج الجودة الشاملة يصبح في ظلّ بيئة الفرص والمخاطر التي أفرزها النظام الإقتصادي العالمي الجديد وظاهرة العولمة المدخل الإستراتيجي الأمثل لمواجهة المعوّقات والتحدّيات السابقة الذكر. ومن ثمّ فإنّ إلتزام السلطات العليا للبلاد و على وجه التحديد واضعي وراسمي السياسات والتوجّهات الكبرى للوطن بإعتماد هذا المنهج أولا في بناء القدرات البشرية الجزائرية عبر منظومة تعليمية/ تعلمية أصيلة وعصرية، و ثانيا في توظيف هذه القدرات البشرية في خدمة عمليّة التنمية الإقتصادية والإجتماعية عبر منظومة متطوّرة للبحث العلمي والتطوير التقني، يصبح أمرا لامناص منه إذا ما أرادت الجزائر أن تحفظ لنفسها مكانة مرموقة في عالم أصبح لا يتيح البقاء إلا للأقوى والأفضل. كما أنّ إلتزاما جادّا من طرف الإدارات العليا في المؤسّسات التعليمية والبحثية بإعتماد مدخل إدارة الجودة الشاملة كأسلوب حديث في إدارة هذه المؤسّسات من شأنه أن يحسّن الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة إكتساب المعرفة الوطنية ككل، وأن يدعم ويكمّل بالتالي الإستراتيجية الوطنية المقترحة في بناء وتوظيف القدرات البشرية الجزائرية.

خاتمـــــة

سيتم تلخيص محتوى مختلف جوانب هذه الدراسة من خلال النتائج العامة التي تمّ التوصل إليها بالوقوف أولا على أهمّ معالم العلاقة القائمة بين المعرفة و التنمية، ومحدّدات و شروط نجاح منظومة إكتساب المعرفة في بناء رأس مال بشري مؤهل لقيادة عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، و في مواجهة التحدّيات الإستراتيجية التي يفرضها النظام الإقتصادي العالمي الجديد وثورة المعلومات والإتصالات. وبالوقوف ثانيا على واقع هذه المنظومة في الجزائر و إنعكاساته على مسيرة التنمية بها، و الإستراتيجية الوطنية الكفيلة بالتوظيف الأمثل لإدارة الجودة الشاملة في تحسين هذا الواقع و تجاوز المعوقات التي ساهمت في إفرازه .

وقد تناولت دراستنا هذه، الإمعان في المكانة المرموقة التي أصبحت تحتلها المعرفة في إقتصاديات الدول المتقدّمة والعديد من الدول النامية الصاعدة نظرا لقدرتها الفائقة على تعظيم الإنتاج والإنتاجية، وكفاءتها العالية في تحقيق المزايا التنافسية. والإمعان أيضا في الأهمّية القصوى التي توليها هذه الدول للإستثمار المبكر والكثيف في التربية والتعليم والبحث العلمي في إستراتيجياتها التنموية لما لذلك من أثر بالغ الأهميّة في تطوير قدراتها البشرية و بالتالي تعظيم مكاسبها التنموية.
كما تناولت هذه الدراسة مسيرة قطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بغية تحليل وتقييم واقع إكتساب المعرفة بها، وبحثت في كيفية الإستفادة المثلى من مدخل إدارة الجودة الشاملة في الإرتقاء بأداء المنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة وتفعيل دورها الإستراتيجي في بناء رأس مال بشري راقي الكمّ والنوعية وتوظيفه في إستعادة النموّ الإقتصادي الحقيقي وتحقيق مجتمع المعرفة في جزائر الألفية الثالثة. ولقد تبنت الجزائر كغيرها من دول العالم نموذجا تنمويا مغايرا في السنوات الأخيرة يقوم على إكتساب المعارف التكنولوجية وتطوير الموارد البشرية وهو ما يعكسه التوسع والتطوّر الكمّي الكبير الذي شهدته قطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي إبتداءا من سنة 1998 على وجه التحديد، إلا أنّ سيادة أولوية الكمّ على حساب النوعية و ضعف مناهج المنظومة التربوية السائدة و غياب نسق وطني فعّال للإبتكار والتقانة، بالإضافة إلى المعوقات التنظيمية والمجتمعية العديدة التي تعتري عملية نشر المعرفة وإنتاجها في الجزائر أدّت إلى عدم إتساق مخرجات منظومة إكتساب المعرفة مع الإحتياجات الفعلية للمجتمع والمتطلبات الأساسية للتنمية وهو ما ساهم في النهاية في تعطيل مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر .

ممّا سبق يتضح لنا جليا أنّ التوجّه الجزائري الجديد نحو بناء إقتصادي وطني قوي ومتطوّر بالإعتماد على تطوير القدرات البشرية و العلمية لا يزال يصطدم بضعف جودة المنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة في الوقت الذي أصبح فيه إكتساب المعرفة عماد التنمية في عصر العولمة والجودة الشاملة السبيل إليها، ومن ثمّ فإنّ نجاح الجزائر في تجسيد خيارها التنموي الجديد على أرض الواقع يقتضي وضع إستراتيجية وطنية لإكتساب المعرفة في الألفية الثالثة وفق منهج الجودة الشاملة، و بالتالي يمكننا وضع مجموعة من النتائج التي تبين كيفية توظيف مدخل إدارة الجودة الشاملة في الرفع من الكفاءة الداخلية والخارجية للمنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة، ليتم بعد ذلك إقتراح بعض التوصيات التي نراها كفيلة بضمان نجاح الإستراتيجية المطروحة سابقا في ظل بيئة إقتصادية تتميز بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

بالتمعن في النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال الدراسة التي قمنا بها، نجد أنّ هناك نوعين أساسيين من النتائج، النوع الأول يتعلق بالإطار العام للموضوع بما في ذلك أهمّ معالم العلاقة القائمة بين المعرفة و التنمية، ومحدّدات و شروط نجاح منظومة إكتساب المعرفة في بناء رأس مال بشري مؤهل لقيادة عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، و في مواجهة التحدّيات الإستراتيجية لظاهرة العولمة، أمّا النوع الثاني من النتائج فيخصّ إطار الحالة المدروسة و هي واقع منظومة إكتساب المعرفة في الجزائر و إنعكاساته على مسيرة التنمية بها، و الإستراتيجية الوطنية الكفيلة بالتوظيف الأمثل لإدارة الجودة الشاملة في تحسين هذا الواقع و تجاوز المعوقات التي ساهمت في إفرازه ، وتتمثل هذه النتائج فيما يلي :

- إنّ إكتساب المعرفة يعدّ أحد الحقوق الإنسانية، لكنه في نفس الوقت السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، فلقد أصبح الآن واضحا للجميع أنّ المعرفة هي العنصر الرئيسي في عملية الإنتاج والمحدّد الأساسي للإنتاجية و رأس المال البشري، وعليه فإنّ هناك ثمّة تظافر قوي يقوم بين إكتساب المعرفة و زيادة القوّة الإنتاجية للمجتمع، و يزداد هذا التظافر قوّة بشكل خاص في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتي تستند بصورة متزايدة إلى المعرفة الكثيفة و التغيّر السريع في متطلبات الإنتاج من حيث المهارات التي ترتكز عليها القدرة على المنافسة الدولية . و على هذا الأساس فإنّ قلة المعرفة و ركود

تطوّرها في مجتمع ما ستحكم عليه في المستقبل بضعف قدرته الإنتاجية وبالتالي تضاؤل فرصه في تحقيق التنمية.

- لقد أثبتت تجارب التنمية و إحباطاتها في النموذج الإقتصادي لاسيّما التجربة التنموية في دول جنوب شرق آسيا من ناحية و نظيرتها في الدول العربية من ناحية أخرى، ضرورة تبني الدول النامية لإستراتيجية تنموية جديدة تقوم على الإرتقاء بأداء منظومة إكتساب المعرفة وتفعيل دورها في بناء قدرات بشرية عالية التأهيل من خلال الإستثمار المبكر والكثيف في التربية والتعليم ، ومن ثمّ توظيف هذه القدرات البشرية توظيفا كفئا في جميع مجالات النشاط الإنساني من خلال تشجيع ودعم البحث العلمي والتطوير التقني بغرض زيادة الإنتاج المعرفي وتعظيم الرفاه الإنساني الذي يجب أن لا يقتصر على التنعم المادّي فحسب بل يجب أن يمتد إلى باقي الجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية كالتمتع بالحرية وتحقيق الذات والمشاركة الفاعلة. وإذا كنا نصرّ على أهمية إكتساب المعرفة وتكوين رأس مال بشري راق فهذا لا يعني أننا نهمل أهمية تكوين رأس المال المادّي و نتجاهل حجم عوائده على العملية التنموية، بل لابد من الإشارة إلى أهمية التكامل بينهما لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

- إنّ منظومة إكتساب المعرفة في مجتمع معيّن منظومة مركبة تعكس خصوصيات هذا المجتمع ومؤسّساته، ومعقدّة في نفس الوقت نظرا لتعدّد وتداخل العمليات والمؤسّسات المجتمعية والعوامل المؤثرة في أدائها. ومن ثمّ فإنّ جودة منظومة إكتساب المعرفة وكفاءتها في بناء رأس مال بشري راق كما ونوعا ومؤهل لقيادة عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، تتوقف من ناحية أولى على مدى نجاح المنظومة التعليمية والتعلمية في بناء قدرات بشرية عالية التأهيل و نجاح منظومة البحث العلمي والتطوير التقني في التوظيف الكفء لهذه القدرات في خدمة أهداف التنمية، ومن ناحية ثانية على مدى جودة وملائمة السياقين التنظيمي والمجتمعي المؤثرين في عملية نشر المعرفة وإنتاجها محليا، و مدى القدرة على التعاطي والتفاعل الإيجابي مع تحديات السياق الإقليمي والدولي المتميز بتسارع ظاهرة العولمة من ناحية ثالثة.

- إنّ العولمة بشكلها الراهن و بتنظيماتها ومؤسّساتها القائمة حاليا أقرب ما تكون إلى آلية لتكريس هيمنة الأقوياء على مقدرات العالم في المعرفة و الإقتصاد ومن ثمّ في فرص

التنمية، منها إلى نظام عالمي يساعد الدول النامية على تحقيق التقدم العلمي والإقتصادي. ولعلّ خير مثال على ذلك في منظور المعرفة هو إصرار الدول المتقدّمة التي تعتبر المنتج الرئيسي للمعرفة في العالم على تحويل المعرفة من سلعة عامّة يمكن للجميع الإستفادة منها إلى سلعة شديدة الخصوصية عبر إستحواذها على حقوق الملكية الفكرية وهو ما يهدّد في الصميم فرص وحقوق الدول النامية في إكتساب المعرفة ومن ثمّ فرصها وحقوقها في التنمية.

- إنّ إكتساب المعرفة والقدرة على إنتاجها وتوظيفها بكفاءة في مختلف مجالات النشاط الإنساني يصبح في ظلّ التطورات والتحولات التي يشهدها العالم كنتيجة للتوجه الدولي المتسارع نحو العولمة و الإنفتاح و زيادة دور التقانات والمعرفة الفنية في تكوين القيم المضافة العالية في مختلف المجالات والنشاطات الإنتاجية، المدخل الوحيد لمواجهة تحدّيات العولمة وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول النامية. ومن ثمّ فإنّ العمل على زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة إكتساب المعرفة في هذه الدول يعتبر أمرا لا مناص منه لبلوغ أهدافها التنموية في الألفية الثالثة.

- كشفت الدراسة التقييمية لواقع نشر المعرفة في الجزائر عن إنجازات كبيرة على الصعيد الكمّي شهدتها قطاعات التربية الوطنية، والتكوين المهني والتعليم العالي في السنوات الأخيرة لاسيّما فيما يخصّ أعداد التلاميذ والطلبة والمتكونين، معدلات التأطير، قدرات الإستقبال والهياكل القاعدية، المساواة بين الجنسين وغيرها. لكنها كشفت في المقابل عن مواطن خلل كبيرة في المنظومة التعليمية والتعلمية، حيث مازالت الأمية الأبجدية ناهيك عن الأمية التقانية والوظيفية حاضرة بقوّة في جزائر 2006 ، كما لا يزال الآلاف من الأطفال الجزائريين يحرمون من حقهم في التعليم الأساسي، ويضاف إلى ذلك تدني نسبة الإلتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم خاصة التعليم الجامعي مقارنة مع الدول المتقدمة . غير أنّ أخطر مشكلة تشير إليها هذه الدراسة هي عدم إتساق مخرجات النظامين التعليمي والتكويني مع إحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية في الجزائر بسبب إستمرار التدهور المطرد في نوعية التعليم والتكوين المتاحين .

- كشفت الدراسة التقييمية لواقع إنتاج المعرفة في الجزائر عن الحالة المزرية لمنظومة البحث العلمي والتطوير التقني والتي تجلت تبعاتها في شحّ المنشورات العلمية وبراءات الإختراع الوطنية، وفي ضعف البحث والتطوير في حقول البحث الأساسية وغيابه غيابا شبه كلي في

حقول البحث المتقدمة كتكنولوجيات الإعلام والإتصال والتكنولوجيات النووية والفضائية، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى عدم قدرة المؤسّسات البحثية والتطويرية على تمويل إحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية من ناحية، وإلى إنعزال الجزائر عن المنظومة العالمية للتقانة والإبتكار. ولقد أكدت هذه الدراسة أنّ ضعف الإنفاق على البحث العلمي الذي لم يتجاوز عتبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وغياب الدعم المؤسّسي له وعدم توافر المناخ السليم لتنمية العلم وتشجيعه و إنخفاض عدد الباحثين المؤهلين للعمل فيه هي الأسباب الرئيسية في الوضعية السيئة التي تعاني منها منظومة البحث العلمي والتطوير التقني في الجزائر .

- لقد إجتمعت عدّة معوقات تنظيمية ومجتمعية لتساهم في خلق الواقع المزري الذي تعاني منه المنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة . فأمّا السياق التنظيمي الذي يجري فيه إعداد الكفاءات الجزائرية في المدارس و الجامعات ، ويجري فيه نقل وتوطين التقانة في الميدان الإقتصادي، فإنه يتميز بضعف المنظومة التربوية السائدة و غياب نسق فعال للإبتكار والتقانة. وأمّا السياق المجتمعي المؤثر في إكتساب المعرفة، فقد طبعت الأزمات كلّ جزئياته، فمن أزمة ثقافية ملامحها توظيف إيديولوجي عقيم لتراث فكري غني و تأويلات مناوئة للتنمية لدين إسلامي حنيف يحض على العلم والمعرفة و تهميش للغة غنية بمصطلحاتها وتاريخها، إلى أزمة إجتماعية وأخلاقية ملامحها تقديس للثروة والقوّة على حساب العلم والمعرفة، إلى أزمة إقتصادية ملامحها إقتصاد ريعي يقوم على إستنضاب المواد الخام لا على إنتاج المعرفة، وإلى أزمة سياسية أشدّ وطأة على إكتساب المعرفة من باقي الأزمات ملامحها غياب الحكم الراشد وثقافة الديموقراطية.

- إنّ الإرتقاء بأداء المنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة و تفعيل دورها الإستراتيجي في بناء رأس مال بشري جزائري راق مؤهل لقيادة عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من ناحية، و في مواجهة التحدّيات الجسيمة التي أفرزتها ظاهرة العولمة من ناحية أخرى ، يقتضي إلتزاما جادّا من الدولة الجزائرية بالإهتمام الحقيقي بمدخل إدارة الجودة الشاملة في مجال إكتساب المعرفة تترجمه على أرض الواقع إستراتيجية وطنية تقوم على :
  - تبني فلسفة الجودة الشاملة في رسم و تنفيذ الأدوار الجديدة المنوطة بالمنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة ككل وبمنظومتي التعليم والتعلم، والبحث العلمي والتطوير التقني بشكل خاص لاسيّما فيما يتصل بكيفية بناء القدرات البشرية

الجزائرية و كيفية توظيفها في مرحلة لاحقة وفقا للإحتياجات الفعلية للمجتمع الجزائري والمتطلبات الأساسية للتنمية في الألفية الثالثة.

- التطبيق الفعلي لنموذج إدارة الجودة الشاملة في إدارة المؤسّسات التعليمية والبحثية الجزائرية ، ويستحسن أن يتم ذلك وفقا لنموذج أو برنامج ديمينغ لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسّسات التعليمية الذي عرف نجاحا لا نظير له في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية .

على ضوء ما تمّ عرضه وما تمّ التوصل إليه من نتائج من خلال هذه الدراسة، يمكننا وضع التوصيات والمقترحات التالية:

- ضمن متطلبات نجاح الإستراتيجية المقترحة في إطار هذه الدراسة للإستفادة من مدخل إدارة الجودة الشاملة في الإرتقاء بأداء المنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة وتفعيل دورها الإستراتيجي في تحقيق التنمية الإقتصادية في جزائر الألفية الثالثة، يجب التأكيد على ما يلي:
  - ضرورة إشراك جميع الفاعلين الأساسيين في كلّ من قطاعات التربية الوطنية، التكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى ممثلي القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذه الإستراتيجية .
  - ضرورة مراعاة التوجهات الإستراتيجية الكبرى التي ترسمها الإستراتيجية المقترحة لبناء القدرات البشرية الجزائرية وتوظيفها وفق فلسفة ومنهج الجودة الشاملة .
  - الإلتزام السياسي الجاد من طرف السلطات العليا للبلاد بدعم وتنفيذ الإستراتيجية المقترحة وتسخير كلّ الوسائل المالية والمادّية والبشرية في سبيل ذلك.

- إنّ إعادة تجديد العقل الجزائري و تحقيق بناء متكامل للذات الجزائرية العربية الإسلامية على المستويين الفردي والجماعي يعدّ المهمّـة الرئيسية لمنظومة التربية والتعليم والتنشئة الإجتماعية في عصر العولمة، وإذ نؤكد بشكل خاص على ما يلي ضمن قدرة هذه المنظومة على أداء هذه المهمّة و متطلبات إستجابتها لتحدّيات هذا العصر :
  - الإعتماد على الأسلوب الحازم (التربية الدينية الهادفة) بدلا عن أسلوبي التسلط و التساهل في عملية التنشئة الإجتماعية للطفل الجزائري داخل أسرته وفي مدرسته، لما لهذا الأسلوب من أثر إيجابي في تنمية إستقلالية وثـقة الطفل بنفسه،

والرفع من كفاءته الإجتماعية، و إكسابه مهارات إتخاذ القرارات والتعاطي مع المشكلات .

- إيلاء أولوية أكبر للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بهدف المساعدة على بزوغ وإستنبات المواهب الجزائرية في المهد . وفي هذا الصدد نوصي بضرورة إعتماد مفهوم جديد لمسألة المساعدة الإجتماعية أو الضمان الإجتماعي يكون فيه معنى الأمان للفرد هو تأمين الفرصة في الإلتحاق بالتعليم التحضيري لا ضمان الخبز وأساسيات الطعام.
- تعميم التعليم الأساسي لكافة الأطفال الجزائريين قبل حلول سنة 2010 ، وهو ما يستدعي مضاعفة الجهود على صعيدين، الأوّل توفير النقل المدرسي في المناطق النائية، والثاني مواجهة الذهنيات والعادات المتحجرة المناوئة لفكرة تدريس البنات.
- إيلاء عناية خاصّة للتعليم الفني والتكوين المهني و ضرورة ربطه بسوق العمل وجهود التنمية في الجزائر. وفي هذا الإطار نوصي بإعتماد معايير جديدة في تحديد المعارف والمهارات المطلوب إكتسابها داخل مؤسّسات التكوين المهني تتم مراجعتها بإستمرار ويشارك في تحديدها كلّ من المؤسّسات الإنتاجية، مؤسّسات التكوين المهني والجمعيات المهنية .
- هناك حاجة ماسة لتعليم وتكوين ذوي الإحتياجات الخاصة بغية عدم تضييع أيّ فرصة للإستفادة من قدراتهم الفكرية والإبداعية في دعم المجهود التنموي الوطني.
- التأسيس لمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة حتى لخريجي النظام التعليمي وتدعيم جهود مكافحة الأمية لدى الكبار لاسيّما على صعيد المرأة الجزائرية.
- ترقية جودة النوعية في جميع مراحل و أنواع التعليم من خلال إعادة تفعيل ثلاثية التعليم التقليدية (الأستاذ، الطالب، المدرسة) وتحويلها إلى عملية تعليمية أكثر حداثة وعصرية تتمثل عناصرها في: الأستاذ العصري، الطالب الإيجابي، المدرسة الذكية، تكنولوجيا التعليم الحديثة، المناهج التعليمية غنية المحتوى النظري وذات الصلة مع الواقع العملي.
- وفي سبيل تحقيق التوصية السابقة نقترح إعداد خطة وطنية تمتد لخمس سنوات تحت عنوان " محو الأمية التقانية " تعمل في المرحلة الأولى على تزويد كل الإبتدائيات و الإكماليات و الثانويات الجزائرية بالعدد الكافي من الحواسيب وربطها بشبكة الإنترنت، ومن ثمّ تكوين الأساتذة والطلبة على إكتساب مهارات التعامل مع

الحاسوب والإنترنت في مرحلة ثانية ، وتدريبهم على إستخدامها كأداة تعليمية في مرحلة ثالثة.

- النهوض بالتعليم العالي في الجزائر من خلال تطوير إدارته وإصلاح بنيته والإرتقاء به كمّا ونوعية . وفي هذا الإطار نقترح أن يتولى مسؤولية إدارة وتسيير الجامعات الجزائرية وباقي مؤسسات التعليم العالي مجلس إدارة مستقل ثلاثي يضمّ ممثلين عن الدولة، الأساتذة وقطاع الأعمال يساهم في إضفاء مزيد من الديموقراطية في إتخاذ القرارات، ومزيد من المرونة في الإستجابة للتطورات المحلية والعالمية. كما نوصي بضرورة إعتماد مؤسّسات التعليم العالي في الجزائر على نموذج ديمينغ لتحسين وتطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، ونقترح أيضا إنشاء هيئة وطنية مستقلة للإعتماد وضمان الجودة تختص بإعتماد الشهادات الدراسية وتعمل في ظل نظم متكاملة للمراجعة الداخلية للجودة وضمان الجودة والإعتماد المحلي و العالمي.

- إنّ بناء قدرة علمية جزائرية ذاتية و توظيفها في دفع عجلة التنمية الإقتصادية وإقامة مجتمع المعرفة تعتبر المهّمة الإستراتيجية للمنظومة الجزائرية للبحث العلمي والتطوير التقني في عصر العولمة، وإذ نؤكد على التوصيات التالية ضمن قدرة هذه المنظومة على أداء هذه المهمّة و متطلبات إستجابتها لتحدّيات هذا العصر:

- ضرورة التطبيق الكامل وفي الآجال المحدّدة للبرنامج الخماسي الجديد "2006-2010 " للبحث العلمي والتطوير التقني في الجزائر.
- تحسين البيئة الإجتماعية و التجارية والتشريعية للبحث العلمي في الجزائر من خلال زيادة مكافأة الباحثين و تعلية شأنهم ومكانتهم الإجتماعية، و توفير الإمكانيات المادّية اللازمة لتطوير نشاطاتهم وأعمالهم البحثية وتطوير التشريعات والقوانين الكفيلة بحماية العوائد الإقتصادية لتطبيقات نتائج نشاطات البحث والتطوير.
- تحسين البيئة العلمية لنشاطات البحث والتطوير من خلال ترسيخ منهجية التجربة والإختبار في المناهج الدراسية و تعزيز تواصل الطلبة والباحثين والمؤسسات البحثية الجزائرية مع المنظومة العالمية للبحث العلمي . وفي هذا الصدد نقترح أن تعقد الجزائر بالتعاون مع الدول العربية إتفاقيات مع كبرى دور النشر العالمية لإصدار طبعة باللغة العربية من إصداراتها العالمية حال صدورها بلغتها الأصلية.

- تسهيل وتعزيز سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لكلّ القطاعات الإنتاجية والخدمية، و لكل المواطنين الجزائريين دون إستثناء . وفي هذا الصدد نقترح تحرير القطاع السمعي البصري في الجزائر، وبعث برنامج جزائري طموح لتوصيل مليون سكن بشبكة الإنترنت كلّ سنة واحدة ، و برنامج آخر لصناعة وتطوير أقمار صناعية مخصّصة لأغراض الإعلام والإتصال، بالإضافة إلى إنشاء أربعة مدن جزائرية للإنترنت في شمال وجنوب وشرق وغرب الوطن على غرار مدينة دبي للإنترنت بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

- إنّ العمل على تحسين السياق التنظيمي الذي تعدّ فيه الكفاءات الجزائرية و تتم فيه عملية نقل وتوطين التقانة في البنية الإقتصادية الوطنية، وتحسين السياق المجتمعي المؤثر في عملية إكتساب المعرفة أمران لا مناص منهما في مسيرة تطوير وإصلاح المنظومة الجزائرية لإكتساب المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المقترحات التالية :

- إنتهاج سياسات جديدة تقوم على البراغماتية والمصلحة المتبادلة تسمح بنقل وتوطين التقانة في الجزائر بالإستفادة من عملية تدويل البحث العلمي والتطوير التقني التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة لاسيما من جانب الشركات المتعدية الجنسيات.
- تعزيز الروابط المباشرة بين مراكز البحث والتطوير والجامعات من جهة، والمؤسّسات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى ، والروابط غير المباشرة بينها من خلال دعم إنشاء نماذج مختلفة من المؤسّسات و البنى الوسيطة والمساندة كمراكز البحث والتطوير الصناعي، ومكاتب التصميم، وحاضنات الأعمال والتقانة، وصناديق دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق دعم الإبتكار.
- التحول إلى نمط إنتاجي يقوم على إنتاج المعرفة بدلا من إستنضاب المواد الخام.
- العمل على تحقيق التكامل الإقتصادي المغاربي والعربي من خلال فكرة مثلثات النموّ، وتسريع تحقيق السوق العربية المشتركة.
- صياغة نسق حوافز مجتمعي يقدس المعرفة والإبداع بدلا من تقديس الثروة والسلطة.
- تأسيس نموذج معرفي جزائري وعربي أصيل تستند عليه مسيرة التنمية الشاملة من خلال العودة إلى الرؤية الإنسانية والحضارية والأخلاقية لمقاصد الدين الإسلامي

الحقيقية، والنهوض بلغة الضاد، وإثراء التنوع الثقافي الجزائري، والتفتح على الحضارات الإنسانية الأخرى والإستفادة من تجاربها.

- التحوّل نحو الحكم الراشد ودولة المؤسّسات و تعزيز حرّية التعبير وثقافة الديمقراطية ومنهج المشاركة و حق المساءلة.

بقي أن نشير في الأخير إلى أنّ الإقتراحات المقدمة على ضوء النتائج المستخلصة من البحث، قد تحتاج إلى التفصيل و الإستكمال و لست من السذاجة بحيث أعتقد أنّ ما إقترحته هو البلسم لكل مشاكل إكتساب المعرفة و التنمية في الجزائر، كما أنني لا أدعي بأنني تمكنت من معالجة كافة الجوانب التي تحيط بمنظومة إكتساب المعرفة والسياقات المؤثرة فيها، لكنها تعبر عن إقتناعي بما ينبغي عمله من حيث المبدأ، لذلك يبقى موضوع نموذج التنمية القائم على إكتساب المعرفة محاولة لفتح المجال أمام بحوث أخرى لتبيان ماله و ما عليه و مدى صلاحيته، من منظور مستقبلي، للتطبيق في الجزائر أو غيرها من الدول.

المراجع

1. ياسين سعد غالب ، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشـــر و التوزيـــع ، الطبعة الرابـعة، عمان، الأردن ، 2002 .

2. الصباغ عماد عبد الوهاب، إدارة المعرفة و دورها في إرساء أسس مجتمع المعلومات العربي، المجلة العربية للمعلومات، المجلد الثالث و العشرون، العدد الثاني، تونس، 2002.

3. باجات ، رابي ، بولا هارفيستون ، هاري تريانديس ، ترجمة إبراهيم بن علي الملحم ، الإختلافات الثقافية في نقل المعرفة الخاصة بالمنظمات عبر الحدود / إطار عمل موحد ، الإدارة العامة ، المجلد الثالث و الأربعون ، العدد الأول ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2003 .

4. Malhotra, T., « Knowledge Management, Knowledge Organization White waters », Available at: http// : www. Brint .Com .km/ what is .Htm

5. Reid .J, « Intellectual Capital », BO (1-6) , 1998 ,(C.D) .

6. a) Aaker and Dygs, « Marketing Research », New York, USA, 1990.
b) Northeraft and Neal, « Organizational Behavier : a Management Challenge », Chicago, USA, 1990.

7.Turban,Efrain and others, «Information Technology for management», John Wiley and Sons, Inc, USA, 1996.

8. Polanyi M., « Personal knowledge, toward a post: Critical philosophy», Routledge, London, England, 1998 .

9. Nonaka I. And Takeuchi H., « The knowledge-Creating Company : How Japanese Companies Create the Dynamics and Innovation », Oxford University Press, NewYork, USA, 1995.

10. تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 : " نحو إقامة مجتمع المعرفة " ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي ، عمّان ، الأردن ، 2003 .

11. Kakabadse, Nada K. and Kakabadse, A.and Kouzmin, A., « Reviewing The Knowledge Management Literature : Towards a Taxonomy », Journal of Knowledge Management, Vol.7, N°4, 2003. Available at : http// : www.emeraldinsight.com/insight/viewcontainer.do? Container type = issue&container Id = 11296.

12. Bollinger, Audrey and Robert.D.Smith, « Managing Organizational Knowledge as a Strategic Asset », Journal of Knowledge Management, Vol.5, N°1, 2001. Available at : http//:www.emeraldinsight.com/insight/viewcontainer.do?Container type = issue&container Id = 16026.

13. Stewart. T, «Intellectual Capital : The New Wealth of Organization », Business Quarterly, Vol. 3, 1994.

.

14. April, Kurt A., « Guidelines for Developing a K-strategy », Journal of Knowledge Management, Vol.6, N°.5, 2002. Available at : http// : www.emeraldinsight.com/insight / viewcontainer.do? Container type = issue&container Id = 16035.

15. راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

16. محمد بايو، دور المدرسة في التنمية الثقافية و الإجتماعية، همزة الوصل: مجلة التكوين و التربية، العدد الخامس، 1974.

17. Buri, J., « The Nature of Humankind, Authoritarianism and Self – Esteem », Journal of Psychology and Christianity, 1998.

18. محمود عباس عابدين ، علم إقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2000 .

19. Marshall, A., « Principles of Economics », 8th edition, London : Macmillan, 1920.

20. محمد نبيل نوفل، التعليم و التنمية الإقتصادية، الجامعة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1989.

21. Stager, David., « Economics of Higher Education : Research Publications in English in Canada, 1971 to 1981», The Canadien Journal of Higher Education, Vol.12, N^0 1, 1982.

22. محمد زيان عمر ، البحث العلمي : مناهجه و تقنياته ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2002 .

23. إبن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، المجلد الخامس عشر ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، سنة النشر غير مذكورة .

24. محمد مسعود ياقوت، البحث العلمي العربي: في خطر !!! ، مرجع إلكتروني حمّل بتاريخ 2006/03/14 على الموقع :
http // : www. Eqraa .com / html / modules. Php name = news et file = articles et sid = 544.

25. http// : www.Ghamid. Net / vb / showthread. Php ? t = 12932 – 5.
Date de consultation : 08/05/2005.

26. أمل سالم العواودة ، خطوات البحث العلمي، دورة تدريب المتطوعين على المسح الميداني، الجامعة الأردنية، 2002 .

27. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

28. جيروم شاهين ، " البحث العلمي في خطر " ، مرجع إلكتروني ، حمل بتاريخ 2005/08/03 على موقع المستقبل التالي : http// : www.Almustaqbal.com/stories.

29. محمد مسعود ياقوت ، " البحث العلمي ، معوّقات وتحدّيات " ، مرجع إلكتروني ، حمّل بتاريخ 12/ 09 / 2005 على موقع الجزيرة :
http// : www.al-jazirah.com.sa /culture/12092005/fadaat8.htm.

30. طه تايه النعيمي ، المؤسسات العلمية في الوطن العربي ودورها في نشاط البحث العلمي : ورقة مقدمة في ندوة البحث العلمي في العالم العربي وآفاق الألفية الثالثة ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2000 .

31. تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 ، " خلق فرص للأجيال القادمة " ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي ، عمّان ، الأردن ، 2002.

32. تقرير التنمية البشرية لسنة 2005، " التعاون الدولي على مفترق طرق "، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

33. أحمد البرقاوي ، " واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية " ، مرجع إلكتروني ، حمل بتاريخ 2006/06/20 على موقع الجزيرة :
http// : www.al-jazirah.com/sa/culture/20062006/fadaat17.htm.

34. محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الإقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، مصر ، 2000 .

35. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، إتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 .

36. تقرير صندوق النقد الدولي " FMI " التقييمي للإقتصاد الجزائري الصادر بتاريخ 09 مارس 2006 .

37. Streeten, Paul, « Self-Reliant Industrialization », the Political Economy of Development and Under – Development, Second Edition (Wilber, c, Editor), New York: Random House, 1979.

38. محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الإقتصادية : مفهومها ، نظرياتها و سياساتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 .

39. Robert E. Baldwin, « Economic Development and Grouth », John Wiley and Sons, inc, New York, Second Edition, 1972.

40. Nurkse, R., « Problems of Capital Formation in Undeveloped Countries », Oxford University Press, NewYork, USA, 1953.

41. تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 ، " نحو الحرّية في الوطن العربي " ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي ، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ، عمّان ، الأردن ، 2005 .

42. بلحمدي سيدعلي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البليدة ، 2005 .

43. Lau, L .and others, « Education and Economic Grouth, Some Cross- Sectional Evidence From Brazil », Journal of Development Economics, Vol.41, N^{0}1, 1993.

.

44. Lee, M. and others, « Education, Human Capital Enhancement and Economic Development : Corparison Between Korea and Taiwan », Economics of Education Review, December 1994.

45. Meulemeester, J.and Rochat, D., « A causality Analysis of the Link between Higher Education and Economic Development », Economics of Education Review, December 1995. Available at : http// : www.elsevier. Lib. Tsinghna. edn.cn/ cgi-bin/sciserv. Pl ? Collection = journals & journal = 02727757& issue = v14i0004 and article =351_acaotlbheaed.

46. Robst, J., « College Quality and Overeducation », Economics of Education Review, September 1995 . Available at : http// : www.elsevier. Lib. Tsinghna. edn.cn/ cgi-bin/sciserv. Pl ? Collection = journals & journal =02727757& issue = v14i0003 and article =212_cqao.

47. Foster, A.and Rosenzweig, M., « Technical Change and Human Capital Returns and Investments : Evidence From the Green Revolution », the American Economic Review, September 1996.

.

48. Dundar, H. and Lewis, D., « Departmental Productivity in American Universities : Economies of Scale and Scope », Economics of Education Review, June 1995. Available at : http// : www.elsevier. Lib. Tsinghna. edn.cn/ cgi-bin/ sciserv. Pl ? Collection = journals & journal = 02727757& issue = v14i0002 and article =119_dpiaueosas .

49. Nechyba, T., « The Southern Wage Gap Human Capital and the Quality of Education », Southern Economic Journal, October 1990.

50. Park, K., « Educational Expansion and Educational Inequality on Income Distribution », Economics of Education Review, February1996. Available at : http// : www.elsevier. Lib. Tsinghna. Edn.cn/cgi-bin/ sciserv. Pl ? Collection = journals & journal = 027277757& issue = v15i0001 and article =51_eeaeioid.

51. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الإقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2003.

52. جودة عبد الخالق ،الإقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللاّ متكافئ ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1992.

53. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، العولمة و مستقبل الدور الإقتصادي للدولة في العالم الثالث ، دار الكتاب الجامعي ، الطبعة الأولى ، العين ، الإمارات العربية المتحدة ، 2002.

54. نوزاد عبد الرحمن محمد الهيتي ، الثورة العلمية و التكنولوجية و إنعكساتها على الإقتصاد العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد كلية الإدارة و الإقتصاد ، 1993.

55. المصطفى ولد سيدي محمد ، " تأثير منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي " ، مرجع إلكتروني ، حمّل بتاريخ : 17 /05/ 2006 على الموقع :
http // www. Aljazeera. Net / nr / exeres/b2600 A87-82FB – 4554 – B6B3-ECC57E860EFE. Htm.

56. رمزي زكي ، " العولمة المالية : الإقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي " ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، 1999.

57. P-r. Agénor, « mouvement de capitaux, Régimes de change et Libéralisation Financières », Banque Mondiale, Colloque de l' IFID, Tunis, Tunisie, Octobre 2001.

58. تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2005 :" الشركات عبر الوطنية و تدويل البحث و التطوير"، إستعراض عام، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

59. الدليل الإحصائي لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية (الأونكتاد) ، التجارة الدولية في الخدمات، الجزء الخامس، جنيف، سويسرا، 2005.

60. عولمة الثقافة : " الإختراق بعد إسقاط عناصر المقاومة الحضارية " ، مرجع إلكتروني ، حمّل بتاريخ : 17 / 06 / 2006 على الموقع :
http : // www : Balagh. Com / thaqafa / 640 nytgf. Htm.

61. حبيب آل جميع ، " العولمة من الغزو إلى الإحتراق الثقافي " ، مرجع إلكتروني ، حمّل بتاريخ 2006/06/17 على الموقع :
http// www. annabaa.org / nba 38 / thakafatona. Htm.

62. هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد التكنولوجي ، دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمّان، الأردن ، 2006 .

63. بول كينيدي ، الإستعداد للقرن الحادي و العشرين ، ترجمة محمد عبد القادر و غازي مسعود، دار الشروق ، عمّان ، الأردن ، 1993 ، ص 196 .

64. حازم الببلاوي ، على أبواب عصر جديد ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، 1997 .

65. أسامة ماهر حسين محمد، " العنصر البشري و التقنية في السعودية " ، مرجع إلكتروني، حمّل بتاريخ : 2006/07/03 على الموقع :
http // : www. Bab. Com / articles / full _ article -cfm ? Id = 1875.

66. محسن أحمد الخضيري، إقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2001.

67. تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2005 : " إقتصاد المعلومات " ، إستعراض عام، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2005 .

68. لجنة الزراعة ، " مكان الزراعة في التنمية المستدامة " ، الدورة السادسة عشر ، روما، 2001، مرجع إلكتروني ، حمّل بتاريخ : 2006/06/17 على الموقع :
http // : www. Fao.org / docrep / meeting / 003/X9179A. Htm .

69. أحمد سعد الدين ، " التعليم و المعلوماتية " ، مرجع إلكتروني ، حمّل بتاريخ : 2006/06/17 على شبكة بوّابة العرب على الموقع :
http : // www. Arabsgate. Com / showthread. Php ? t = 430935.

70. إحصائيات من المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

71. جويل كوهين و دافيد بلوم ، تعهّد العقول بالرّعاية: " كيف يعزّز الإستثمار في التعليم التنمية ؟ " ، مجلة التمويل و التنمية ، يونيو 2005 .

72. إيريك هانوشيك ، " ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم ؟ " ، مجلة التمويل و التنمية ، يونيو، 2005.

73. مداخلة السيّد عمر صخري وزير التربية الوطنية الجزائري الأسبق في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب تحت عنوان: " النظام التربوي الجزائري "، السعودية، سبتمبر 1997.

74. موقع وزارة التربية الوطنية على شبكة الإنترنيت : http://www..Meducation.edu.dz

75. إحصائيات وزارة التربية الوطنية .

76. إحصائيات من معهد الإحصاء التابع لليونسكو بكندا.

77. موقع معهد الإحصاء التابع لليونسكو على الإنترنت :
http:// www.uis.unesco.org/profiles/fr/edu/countryprofile_fr.aspx?code =120.

78. التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية و التكوين لسنة 1999، المجلس الأعلى للتربية، رئاسة الجمهورية، الجزائر، نوفمبر 1999.

79. بيانات إحصائية لوزارة التربية الوطنية للسنة الدراسية 2006/2005.

80. ندوة حول " واقع الطفل الجزائري " بفوروم المجاهد يوم الأربعاء 01 جوان 2005.

81. عبد المالك حدّاد ، "أطفال الجزائر يعانون ! " ، مرجع إلكتروني ، حمّل بتاريخ : 2006/08/05 على الموقع :
http://www.chihab.net/modules.php?name=news and file=article and sid=1073

82. التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية و التكوين لسنة 1998، المجلس الأعلى للتربية، رئاسة الجمهورية، الجزائر، ديسمبر 1998.

83. بيانات إحصائية لوزارة التكوين المهني للسنة التكوينية 2005/2004.

84. بيانات الديوان الوطني للإحصاء O.N.S .

85. بيانات إحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنة الجامعية 2006/2005.

86. بيانات إحصائية للديوان الوطني للخدمات الجامعية O.N.O.U للسنة الجامعية 2006/2005.

87. ملخص العرض حول حالة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و آفاق تطويرهما بالجزائر، الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي، الجزائر، أفريل 2001 .

88. عبد الحكيم بن نكاع ، " هيكلة البحث العلمي ووقائع مراكز البحوث العلمية في الجزائر" ، مرجع إلكتروني ، حمّل بتاريخ : 2006/09/02 على الموقع :
http : // www.arifonat .org .ma/Data /Research/warchal/4.htm.

89. Rapport Général sur La Situation de La Recherche Scientifique et Développement Technologique en Algérie, Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, 2005.

90. تقديرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للفترة الخماسية " 2006- 2010 " .

91. علي هادي الحوات، " التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين "، دار الكتب الوطنية، منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 2004.

92. إحصاءات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية .

93. تقرير التنافسية العالمية لسنة 2005 ، المنتدى الإقتصادي العالمي (منتدى دافوس) .

94. القرآن الكريم.

95. سنن أبي داوود ، كتاب العلم ، رقم 3643.

96. صحيح البخاري، 2711، باب كيف يقبض العلم من باب العلم.

97. إحصائيات صندوق النقد الدولي .

98. Note de conjoncture du premier semestre 2006, CNES, division des études économiques, Juillet 2006.

99. تقرير حول أحوال معيشة السكان وقياس الفقر في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان و التنمية، 2006.

100. بيانات دار الحرية.

101. تقرير حول حالة الديمقراطية في العالم لسنة 2003 ، مركز التنمية وإدارة الصراع ، جامعة ميريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2003.

102. تقرير منظمة الشفافية الدولية حول إنتشار الفساد في العالم في سنة 2005 .
103. إحصائيات البنك الدولي .

104. المعجم الوسيط، الجزءان الأول و الثاني، إخراج إبراهيم أنيس و آخرين، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، سنة النشر غير مذكورة.

105. إبن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثاني ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر، 1984.

106. مؤيد عبد الحسين الفضل و يوسف حجيم الطائي، إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك، الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمّان، الأردن ، 2004 .

107. بدوي محمود الشيخ، الجودة الشاملة في العمل الإسلامي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1421 هـ - 2000 م.

108. Malkova, Zoya .A, « The quality of Mass Education », Prospects, Vol. 1, 1989.

109. De Weert, Egbert., « A Macro – Analysis of Quality Assessment in Higher Education », Higher Education, Vol. 19, N^0. 1, 1990.

110. I.Shihara, « Maîtriser la qualité : méthodologie de gestion », Edition mare mortun, Paris, 1996.

111. Jablonski Joseph R., « Implementers Total Quality Management on Overview without Publisher », Santiago, Preiffer, U.S.A, 1991.

112. وارين سميث وجيروم فانجا، مدير الجودة الشاملة، ترجمة محمود عبد الحميد مرسي، دار آفاق للإبداع العالمية للنشر والإعلام، الرياض، السعودية، 1997 .

113. Taylor, Steve. And Bogdan, Robert., « Introduction to Qualitative Research Methods », John Wiley sons, New York, 1997.

114. Hixon, J. and Lovelace K., « Total Quality Management Challenge to Urban School », Education Leadership, Vol.50, No. 3, 1992.

115. جميل نشوان، تطوير كفايات للمشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة في فلسطين، ورقة علمية مقدّمة لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، برنامج التربية و دائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة، رام الله ، فلسطين، 3-5 جويلية 2004.

116. Rapport de l'ONU sur l'état de la population 2006, Le Fond des Nations Unies pour La population U.N.F.P.A, septembre 2006.

117. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إحصاءات ومؤشرات سنة 2003 عن الجزائر.

118. الكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة لعام 2003، الإصدار 48.

119. كلمة السيد بن بيتور أحمد رئيس الحكومة الجزائري الأسبق في المنتدى الشهري لجريدة الوطن بتاريخ 21 سبتمبر 2006 .